

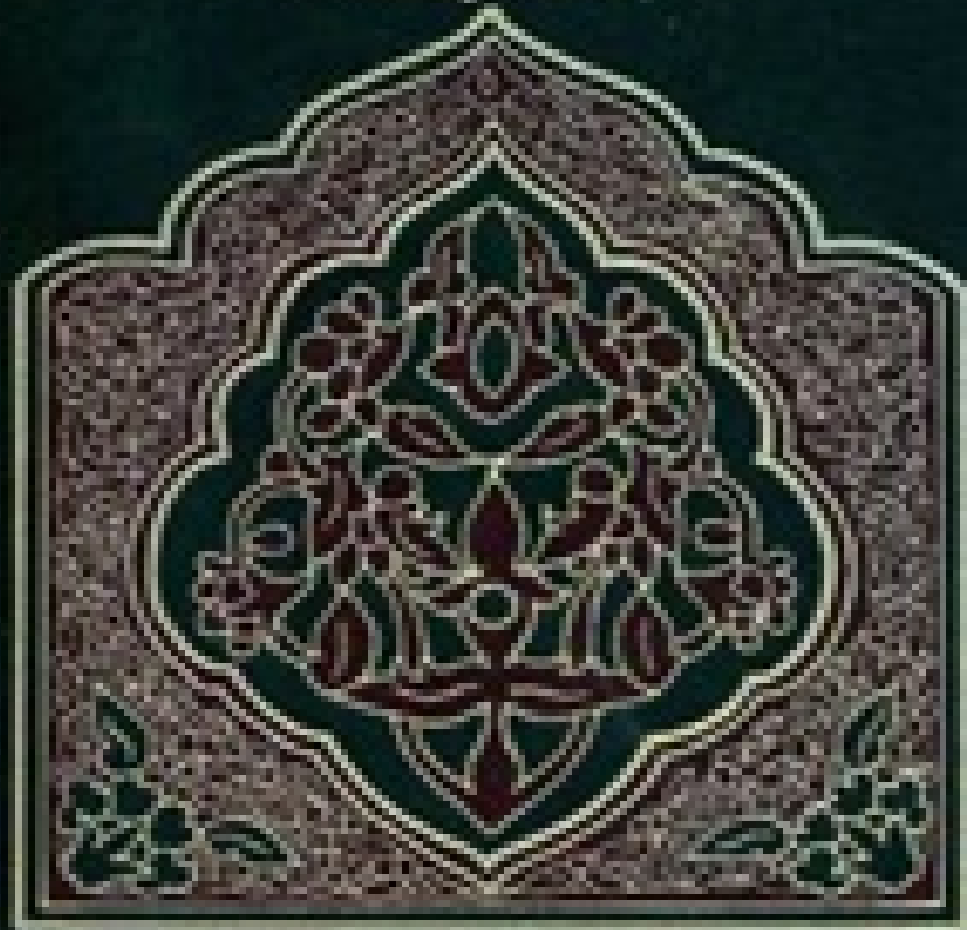


بخارى في الأجزاء

الجامعة لدراسة البخاري لأئمة الأئمة

تأليف

المعلمة أمة بنت عبد الله
الشيخ محمد باقر الحسين
مدرس



دار الكتب والوثائق

سرشناسه: مجلسی محمد باقر بن محمدتقی 1037 - 1111ق.

عنوان و نام پدیدآور: بحارالانوار: الجامعه لدرر أخبار الائمة الأطهار تالیف محمدباقر المجلسی.

مشخصات نشر: بیروت داراحیاء التراث العربی [13-].

مشخصات ظاهری: ج - نمونه.

یادداشت: عربی.

یادداشت: فهرست نویسی بر اساس جلد بیست و چهارم، 1403ق. [1360].

یادداشت: جلد 24، 52، 65، 66، 67، 87، 91، 92، 94، 103، 108 (چاپ سوم: 1403ق. = 1983م. = [1361]).

یادداشت: کتابنامه.

مندرجات: ج. 24. کتاب الامامه. ج. 52. تاریخ الحجه. ج. 65، 66، 67. الایمان و الکفر. ج. 87. کتاب الصلاه. ج. 91، 92. الذکر و الدعا. ج. 94. کتاب السوم. ج. 103. فهرست المصادر. ج. 108. الفهرست. -

موضوع: احادیث شیعه — قرن 11ق

رده بندی کنگره: BP135/م3ب31300 ی ح

رده بندی دیویی: 297/212

شماره کتابشناسی ملی: 1680946

ص: 1

تتمه كتاب الصلاه

[تتمه أبواب أهميتها و أعدادها و أحكامها]

باب 6 الحث على المحافظه على الصلوات و أدائها فى أوقاتها و ذم إضاعته و الاستهانه بها

الآيات:

البقره: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى (1)

الأنعام: وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ (2)

مريم: فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا (3)

الأنبياء: إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ (4)

المؤمنون: وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ (5)

و قال تعالى: أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَ هُمْ لَهَا سَابِقُونَ (6)

1- 1. البقره: 238.

2- 2. الأنعام: 92.

3- 3. مريم: 59.

4- 4. الأنبياء: 90.

5- 5. المؤمنون: 8.

6- 6. المؤمنون: 61.

النور: فِي بُيُوتِ الَّذِينَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ - رَجُلٌ لَا تُلْهِيمُهُمْ تِجَارَةً وَ لَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَ إِقَامِ الصَّلَاةِ وَ إِيْتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَ الْأَبْصَارُ - لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَ يَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَ اللَّهُ يَزُرُّ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ (1)

المعارج: إِلَّا الْمُصَلِّينَ - الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ (2)

الماعون: قَوْلُ لِلْمُصَلِّينَ - الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (3).

تفسير:

يُؤْمِنُونَ بِهِ أَي بِالْقُرْآنِ أَوْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ قَالَ الطبرسي (4)

أَي عَلَى أَوْقَاتِهَا يُحَافِظُونَ أَي يِرَاعُونَهَا لِيُؤَدِّوْهَا فِيهَا وَ يَقِيمُوهَا بِإِتْمَامِ رُكُوعِهَا وَ سُجُودِهَا وَ جَمِيعِ أَرْكَانِهَا فَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى عَظَمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ وَ مَنَزَلَتِهَا لِأَنَّهُ سَبْحَانَهُ خَصَّهَا بِالذِّكْرِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْفَرَائِضِ وَ نَبِهَ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ مُصَدِّقًا بِالْقِيَامَةِ وَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا يَخْلُ بِهَا وَ لَا يَتَهَاوَنُ بِهَا وَ لَا يَتْرُكُهَا.

فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ (5) أَي فَعَقِبَهُمْ وَ جَاءَ مِنْ بَعْدِهِمْ عَقِبٌ سَوْءٌ يُقَالُ خَلَفَ صَدَقَ بِالْفَتْحِ وَ خَلَفَ سَوْءٌ بِالسُّكُونِ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ قِيلَ أَي تَرَكُوهَا وَ قِيلَ أَضَاعُوهَا بِتَأْخِيرِهَا عَنْ مَوَاقِيتِهَا قَالَ الطبرسي رحمه الله (6)

وَ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ فِي الْكَافِي عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ (7)

وَ لَيْسَ إِنْ عَجَلْتَ قَلِيلًا أَوْ أَخَّرْتَ قَلِيلًا بِالَّذِي يَضُرُّكَ مَا لَمْ تَضِيعْ تِلْكَ الْإِضَاعَةَ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ لِقَوْمِ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ الْآيَةَ وَ اتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ أَي فِيمَا

ص: 2

1- 1. النور: 36- 38.

2- 2. المعارج: 23- 34.

3- 3. الماعون: 4.

- 4-4. مجمع البيان ج 4 ص 334 فى آيه الانعام: 92.
- 5-5. مريم: 59.
- 6-6. مجمع البيان ج 6 ص 519.
- 7-7. الكافى ج 3 ص 270.

حرم عليهم و فى الجامع عن أمير المؤمنين عليه السلام من بنى الشديد و ركب المنظور و لبس المشهور و فى المجمع قال وهب فخلف من بعدهم خلف شرابون للقهوات (1) لعابون بالكعبات ركايون للشهوات متبعون للذات تاركون للجمعات مضيعون للصلوات فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا أى جزاء الغى و عن ابن عباس أى شرا و خيبه و قيل الغى واد فى جهنم.

و الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ قال على بن إبراهيم (2) أى على أوقاتها و حدودها

و فى الكافى عن الباقر عليه السلام أنه سئل عن هذه الآية فقال هى الفريضة.

قيل الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ قال النافله أولئك يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ أى يبادرون إلى الطاعات و يسابقون إليها رغبة منهم فيها وَ هُمْ لَهَا سَابِقُونَ أى و هم لأجل تلك الخيرات سابقون إلى الجنة أو هم إليها سابقون قيل أى سبقوا الأمم أو أمثالهم إلى الخيرات و الآية تدل على استحباب أداء الفرائض و النوافل فى أوائل أوقاتها.

فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ (3) أى المشكاه المقدم ذكرها فى بيوت هذه صفتها و هى المساجد فى قول ابن عباس و جماعه و قيل هى بيوت الأنبياء قال الطبرسى (4)

رَوَى ذَلِكَ مَرْفُوعاً أَنَّهُ: يُسْئَلُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمَّا قَرَأَ الْآيَةَ أَيُّ بُيُوتٍ هَذِهِ فَقَالَ بُيُوتُ الْأَنْبِيَاءِ فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْبَيْتُ مِنْهَا يَغْنَى بَيْتٌ عَلَيَّ وَ قَاطِمَةٌ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ نَعَمْ مِنْ أَقْضَلِهَا وَ يَعْصِدُهُ آيَةُ التَّطْهِيرِ وَ قَوْلُهُ تَعَالَى رَحِمْتُ اللَّهَ وَ بَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ (5).

ص: 3

-
- 1- 1. المراد بالقهوة: الخمر، يقال: سميت الخمر قهوة لأنها تقهى: أى تذهب بشهوه الطعام.
 - 2- 2. تفسير القمى ص 444 فى آيه المؤمنين: 8.
 - 3- 3. النور: 36.
 - 4- 4. مجمع البيان ج 7 ص 144.
 - 5- 5. هود: 73.

فالمراد بالرفع التعظيم و رفع القدر من الأرجاس و التطهير من المعاصي و الأدناس و قيل المراد برفعها رفع الحوائج فيها إلى الله تعالى و قد مر في كتاب الحجة الأخبار الكثيره في تأويل البيوت و أهلها فلا نعيدها.

وَ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُهُ قِيلَ أَى يَتْلَى فِيهَا كِتَابَهُ وَ قِيلَ أَى يَذْكُرُ فِيهَا أَسْمَاؤُهُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَ الْأَصَالِ قَالَ الطَّبْرَسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَى يَصَلِّي لَهُ فِيهَا بِالْبَكْرِ وَ الْعَشَايَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ قَالَ كُلُّ تَسْبِيحٍ فِي الْقُرْآنِ صَلَاةٌ (1)

و قيل المراد به معناه المشهور رجالٌ لا تُلهيهم أَى لا تشغلهم و لا تصرفهم تِجَارَهُ وَ لَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَ إِقَامِ الصَّلَاةِ أَى إِقَامَتِهَا فَحَذَفَ الْهَاءَ لِأَنَّهَا عَوْضٌ عَنْ الْوَاوِ فِي إِقْوَامٍ فَلَمَّا أَضَافَهُ صَارَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَوْضًا عَنْ الْهَاءِ

و روى عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام أنهم قوم إذا حضرت الصلاة تركوا التجاره و انطلقوا إلى الصلاة و هم أعظم أجرا ممن لم يتجر. انتهى.

وَ فِي الْفَقِيهِ (2) عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ كَانُوا أَصْحَابَ تِجَارَةٍ فَإِذَا خَصَرَتِ الصَّلَاةُ تَرَكَوْا التِّجَارَةَ وَ انْطَلَقُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَ هُمْ أَعْظَمُ أَجْرًا مِمَّنْ لَا يَتَّجِرُ. وَ فِي الْكَافِي (3)

رَفَعَهُ قَالَ: هُمْ التُّجَّارُ الَّذِينَ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَتُهُ وَ لَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ مَوَاقِيتُ الصَّلَوَاتِ أَدَّوْا إِلَى اللَّهِ حَقَّهُ فِيهَا.

وَ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (4): أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ تَاجِرٍ مَا فَعَلَ فَقِيلَ صَالِحٌ وَ لَكِنَّهُ قَدْ تَرَكَ التِّجَارَةَ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ص: 4

1- 1. و معنى هذا أن كل تسبيح ذكر في القرآن موقتا بوقت من الأوقات، جعله النبي صلى الله عليه و آله في صلاة ذلك الوقت اما في ركوعها أو سجودها أو زاد في ركعاتها حتى يتمكن من امثال ذاك التسبيح، و قصارى ما تدل عليه هذه الآية جواز ايقاع الصلوات بالغدوه و الاصيل في هذه البيوت التي أذن الله أن يذكر فيها اسمه. فتكون بيوتهم عليهم السلام بمنزله المساجد التي يذكر فيها اسم الله كثيرا.

- 2-2. الفقيه ج 3 ص 119.
- 3-3. الكافي ج 5 ص 154.
- 4-4. الكافي ج 5 ص 75.

عَمَلُ الشَّيْطَانِ ثَلَاثًا أَمَّا عِلْمٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اشْتَرَى
عِبْرًا أَتَتْ مِنَ الشَّامِ فَاسْتَفْصَلَ مِنْهَا مَا قَصَى دَيْتُهُ وَ قَسَمَ فِي قَرَابَتِهِ يَقُولُ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رَجُلٌ لَا تُلْهِيهِمُ الْآيَةُ يَقُولُ الْقَصَّاصُ (1) إِنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَكُونُوا
يَتَجَرَّوْنَ كَذَبُوا وَ لَكِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ الصَّلَاةَ فِي مِيقَاتِهَا وَ هُوَ أَفْضَلُ مِمَّنْ
حَصَرَ الصَّلَاةَ وَ لَمْ يَتَجَرَّ.

يَخَافُونَ يَوْمًا مَعَ مَا هُمْ فِيهِ مِنَ الذِّكْرِ وَ الطَّاعَةِ تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَ الْأَبْصَارُ
تَضْطَرِبُ وَ تَتَغَيَّرُ فِيهِ مِنَ الْهَوْلِ وَ يَزِيدُهُمْ مِنْ قَضَائِهِ أَشْيَاءٌ لَمْ يَعْدهُمْ عَلَى
أَعْمَالِهِمْ وَ لَمْ تَخْطُرْ بِبَالِهِمْ وَ اللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ يَغَيِّرُ حِسَابَ تَقْرِيرِ الزِّيَادَةِ
وَ تَنْبِيهِ عَلَى كَمَالِ الْقُدْرَةِ وَ نَفَازِ الْمَشْيَةِ وَ سَعَةِ الْإِحْسَانِ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
الْغَرَضُ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَلَّا يَجْعَلَ طَلِبَ الرِّزْقِ مَانِعًا مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَ
ذِكْرِ اللَّهِ وَ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ.

الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ (2) أَيْ مُسْتَمِرُّونَ عَلَى أَدَائِهَا لَا يَخْلُونَ بِهَا وَ
لَا يَتْرَكُونَهَا وَ قَالَ الطَّبْرِسِيُّ رَه (3)

رَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ هَذَا فِي النَّوَافِلِ وَ قَوْلُهُ وَ الَّذِينَ هُمْ
عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ فِي الْفَرَائِضِ وَ الْوَاجِبَاتِ.

وَ قِيلَ هُمُ الَّذِينَ لَا يَزِيلُونَ وُجُوهَهُمْ عَنْ سَمْتِ الْقِبْلَةِ وَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى
صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ (4)

قَالَ الطَّبْرِسِيُّ رَه رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْقُصَيْلِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ
قَالَ: أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْخَمْسِينَ صَلَاةً مِنْ شِيعَتِنَا.

وَ رَوَى زُرَّارُهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: هَذِهِ الْقَرِيبَةُ مَنْ صَلَّاهَا
عَارِفًا بِحَقِّهَا- لَا يُؤْثِرُ عَلَيْهَا غَيْرَهَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا بَرَاءَةً لَا يُعَذِّبُهُ وَ مَنْ صَلَّاهَا
لِغَيْرِ وَفَّيْتَهَا مُؤْثِرًا عَلَيْهَا غَيْرَهَا فَإِنَّ ذَلِكَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ

ص: 5

1- 1. يريد به رواه القصص و الاكاذيب، و عبر عليه السلام به عن مفسري
العامه و علمائهم لابتناء تفاسيرهم و تأويلاتهم على الاكاذيب و القصص
الاسرائيليات، أو عبر عليه السلام به عن امثال سفيان الثوري و اشباهه من
المتصوفه حيث تركوا التجاره.

- 2-2. المعارج: 23.
- 3-3. مجمع البيان ج 10 ص 356.
- 4-4. المعارج: 34.

عَقَرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ.

الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ قَالَ عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (1) قَالَ عَنِى بِهِ تَارِكُونَ
لأن كل إنسان يسهو فى الصلاة قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ
عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا لِعَيْرِ عُذْرٍ.

و فى المجمع هم الذين يؤخرون الصلاة عن أوقاتها عن ابن عباس و روى
ذلك مرفوعا و قيل يريد المنافقين الذين لا يرجون لها ثوبا إن صلوا و لا
يخافون عليها عقابا إن تركوا فهم عنها غافلون حتى يذهب وقتها فإذا كانوا
مع المؤمنين صلوا رثاء و إذا لم يكونوا معهم لم يصلوا و هو قوله الَّذِينَ هُمْ
يُتْرَاوْنَ عن على عليه السلام و ابن عباس و قيل ساهون عنها لا يبالون صلوا
أم لم يصلوا و قيل هم الذين يتركون الصلاة و قيل هم الذين لا يصلونها
لمواقبتها و لا يتمون ركوعها و لا سجودها.

و رَوَى الْإِسْنَادُ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ أَ هِيَ وَسْوَيسَةُ الشَّيْطَانِ
قَالَ لَا كُلُّ أَحَدٍ يُصِيبُهُ هَذَا وَ لَكِنْ أَنْ يَغْفُلَهَا وَ يَدَّعَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا.

وَعَنْ أَبِي أُسَيْمَةَ رَيْدِ الشَّحَّامِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ
اللَّهِ تَعَالَى الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ قَالَ هُوَ التَّرْكُ لَهَا وَ التَّوَانِي عَنْهَا.

و عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: هُوَ النَّصِيغُ
لَهَا (2).

«1»- السَّرَائِرُ، تَفْهَامٌ مِنْ كِتَابِ حَرِيرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: اعْلَمُ أَنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ أَبَدًا أَفْضَلُ فَتَعَجَّلِ الْخَيْرَ أَبَدًا مَا اسْتَطَعْتَ وَ
أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا دَامَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَ إِنْ قَلَّ (3).

بيان: يدل على أفضلية أول الوقت مطلقا و استثنى منه مواضع الأول تأخير
الظهر و العصر للمتأمل بمقدار ما يصلى النافلة و أما غير

ص: 6

1- 1. تفسير القمّي: 740، فى سورة الماعون.

2- 2. مجمع البيان ج 10 ص 547 و 548.

3- 3. السرائر ص 472، و تراه فى التهذيب ج 1 ص 145.

المتنفل فأول الوقت له أفضل هذا هو المشهور بين الأصحاب و ذهب المتأخرون إلى استحباب تأخير الظهر مقدار ما يمضى من أول الزوال ذراع من الظل و في العصر ذراعان مطلقا و قيل إلى أن يصير ظل كل شىء مثله و الأول أظهر كما ستعرف فما ورد من الأخبار بأن النبى صلى الله عليه و آله كان يصلى الظهر على ذراع و العصر على ذراعين محمول على أنه كان يطيل النوافل بحيث يفرغ فى ذلك الوقت أو كان ينتظر الجماعه و اجتماع الناس و ما ورد أن وقت الظهر على ذراع و ما يقرب منه فمحمول على الوقت المختص الذى لا يشترك النافله معها فيه و كذا المثل.

الثانى يستحب تأخير المغرب إلى ذهاب الحمره المشرقيه على القول بدخول وقتها بغيوبه القرص.

الثالث يستحب تأخير المغرب و العشاء للمفيض من عرفه فإنه يستحب تأخيرهما إلى المزدلفه و إن مضى ربع الليل و نقل عليه الإجماع.

الرابع تأخير العشاء إلى ذهاب الحمره المغربيه كما ستعرف.

الخامس المستحاضه تؤخر الظهر و المغرب إلى آخر وقت فضيلتهما للجمع بينهما و بين العصر و العشاء بغسل واحد.

السادس من فى ذمته قضاء الفريضه يستحب له تأخير الحاضره إلى آخر الوقت و قيل بوجوبه و سيأتى تحقيقه.

السابع تأخير صلاه الفجر حتى يكمل له نافله الليل إذا أدرك منها أربعا.

الثامن تأخير المغرب للصائم إذا نازعته نفسه إلى الإفطار أو كان من يتوقع إفطاره.

التاسع الظان دخول الوقت و لا طريق له إلى العلم يستحب له التأخير إلى حصول العلم كما مر.

العاشر المدافع للأخبثين يستحب له التأخير إلى أن يدفعهما.

الحادى عشر تأخير صلاه الليل إلى آخره.

الثانى عشر تأخير ركعتى الفجر إلى طلوع الفجر الأول.

الثالث عشر تأخير مريد الإحرام الفريضة الحاضره حتى يصلى نافله الإحرام.

الرابع عشر تأخير الصلاه للمتميم إلى آخر الوقت كما مر.

الخامس عشر تأخير السلس و المبطون الظهر و المغرب للجمع.

السادس عشر تأخير ذوات الأعذار الصلاه إلى آخر الوقت عند رجاء زوال العذر و أوجه المرتضى ره و ابن الجنيد و سلا.

السابع عشر تأخير الوتيره ليكون الختم بها إلا فى نافله شهر رمضان على قول بيان الثامن عشر تأخير المريبه ذات الثوب الواحد الظهرين إلى آخر الوقت ليصلى أربع صلوات بعد غسله.

التاسع عشر تأخير الصبح عن نافلته إذا لم يصل قبله.

العشرون تأخير المسافر إلى الدخول ليتم و قد دل عليه صحيحه محمد بن مسلم (1).

الحادى و العشرون توقع المسافر النزول إذا كان ذلك أرفق به كما قيل.

الثانى و العشرون انتظار الإمام و المأموم الجماعه كما يظهر من بعض الأخبار.

الثالث و العشرون إذا كان التأخير مشتملا على صفه كمال كالوصول إلى مكان شريف أو التمكن من استيفاء أفعالها على الوجه الأكمل كحضور القلب و غيره.

الرابع و العشرون التأخير لقضاء حاجه المؤمن و لا شك أنه أعظم من

1-1. راجع التهذيب ج 1 ص 301 ط حجر، و سياًتى فى بابہ إنشاء اللّٰه تعالى.

النافله فلا يبعد استحباب تأخير الفريضة أيضا كما قيل.

الخامس و العشرون الإبراد بالظهر على قول كما سيأتى.

«2»- كِتَابُ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا صَلَّى الصَّلَاةَ لَوْفَتِهَا وَ حَاقَظَ عَلَيْهَا ارْتَقَعَتْ بَيْضَاءُ تَقِيَّةً تَقُولُ حَفِظْتَنِي حَفِظَكَ اللَّهُ وَ إِذَا لَمْ يُصَلِّهَا لَوْفَتِهَا وَ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا رَجَعَتْ سَوْدَاءَ مُظْلِمَةً تَقُولُ صَيَّعْتَنِي صَيَّعَكَ اللَّهُ.

«3»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ وَ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تَحْتَقِرَنَّ بِالْبَوْلِ وَ لَا تَتَهَاوَنَنَّ بِهِ وَ لَا يَصْلَاتِكَ قَائِنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ لَيْسَ مِنِّي مَنْ اسْتَحَفَّ بِصَلَاتِهِ- لَا يَرِدُ عَلَى الْحَوْضِ لَا وَ اللَّهِ لَيْسَ مِنِّي مَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا لَا يَرِدُ عَلَى الْحَوْضِ لَا وَ اللَّهِ (1).

«4»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ الْعَطَّارِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَيْسَ مِنِّي مَنْ اسْتَحَفَّ بِالصَّلَاةِ لَا يَرِدُ عَلَى الْحَوْضِ لَا وَ اللَّهِ (2).

«5»- مَجَالِسُ الْمُفِيدِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ الْجَعَابِيِّ عَنْ ابْنِ عُقْدَةَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَدْرٍ عَنْ عَمْرٍو عَنْ يَزِيدَ بْنِ مُرَّةَ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَا مِنْ عَبْدٍ اهْتَمَّ بِمَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَ مَوَاضِعِ

الشَّمْسِ إِلَّا صُمِنَتْ لَهُ الرُّوحُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَ انْقِطَاعِ الْهُمُومِ وَ الْأَحْزَانِ وَ النَّجَاةِ مِنَ النَّارِ كُنَّا مَرَّةً رُغَاةَ الْإِيلِ قَصْرَتَا الْيَوْمَ رُغَاةَ الشَّمْسِ (3).

«6»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ،: فِيمَا كَلَّمَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبَّهُ إِلَهِي مَا جَزَاءُ مَنْ

ص: 9

1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 45.

2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 45.

3-3. أمانى المفيد ص 88.

صَلَّى الصَّلَاةَ لَوْفَتِهَا قَالَ أُعْطِيهِ سُؤْلُهُ وَ أُبِيحُهُ جَنَّتِي (1).

«7»- وَ مِنْهُ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَاتَانَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمَّارِ السَّابَاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ صَلَّى الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ فِي أَوَّلِ وَفْتِهَا قَامَ خُدُودَهَا رَفَعَهَا الْمَلَكُ إِلَى السَّمَاءِ بَيْضَاءَ تَقِيَّةً وَ هِيَ تَهْتِفُ بِهِ حَفِظَكَ اللَّهُ كَمَا حَفِظْتَنِي أَسْتَوْدِعُكَ اللَّهُ كَمَا اسْتَوْدَعْتَنِي مَلَكًا كَرِيمًا وَ مَنْ صَلَّاهَا بَعْدَ وَفْتِهَا مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ فَلَمْ يُقَمِّ خُدُودَهَا رَفَعَهَا الْمَلَكُ بِيُودَاءَ مُظْلِمَةً وَ هِيَ تَهْتِفُ بِهِ صَيَّعْتَنِي صَيَّعَكَ اللَّهُ كَمَا صَيَّعْتَنِي وَ لَا رِعَاكَ اللَّهُ كَمَا لَمْ تَرَعْنِي ثُمَّ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ أَوَّلَ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ الْعَبْدُ إِذَا وَقَفَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ عَنِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ وَ عَنِ الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ وَ عَنِ الصِّيَامِ الْمَفْرُوضِ وَ عَنِ الْحَجِّ الْمَفْرُوضِ وَ عَنِ وَلَايَتِنَا أَهْلِ الْبَيْتِ فَإِنْ أَقَرَّ بَوَلَايَتَنَا ثُمَّ مَاتَ عَلَيْهَا قُبِلَتْ مِنْهُ صَلَاتُهُ وَ صَوْمُهُ وَ زَكَاةُهُ وَ حَجُّهُ وَ إِنْ لَمْ يُقَرِّ بَوَلَايَتَنَا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ مِنْهُ شَيْئًا مِنْ أَعْمَالِهِ (2).

«8»- وَ مِنْهُ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا صَلَّيْتَ صَلَاةً قَرِيبَةً فَصَلَّاهَا لَوْفَتِهَا صَلَاةٌ مُودَّعٌ يَخَافُ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهَا أَبَدًا ثُمَّ اصْرِفْ بَصَرَكَ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِكَ فَلَوْ تَعَلَّمُ مَنْ عَنْ يَمِينِكَ وَ شِمَالِكَ لَأَخَسَّتْ صَلَاتُكَ وَ أَعْلَمُ أَنَّكَ بَيْنَ يَدَيِ مَنْ يَرَاكَ وَ لَا تَرَاهُ (3).

«9»- وَ مِنْهُ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ: مِثْلُهُ (4).

ص: 10

1- 1. أمالي الصدوق ص 125، و تمامه في ج 69 ص 383- 384 باب جوامع المكارم.

2- 2. أمالي الصدوق ص 154.

3- 3. أمالي الصدوق ص 155.

4- 4. أمالي الصدوق ص 299.

ثواب الأعمال، عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن ابن محبوب: مثله (1).

«10»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ آدَمَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَزَّارِيِّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَحَبُّ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ رَجُلٌ صَدُوقٌ فِي حَدِيثِهِ مُحَافِظٌ عَلَى صَلَوَاتِهِ وَ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَعَ آدَائِهِ الْأَمَانَةَ (2). الاختصاص، عن ابن أبي العلاء: مثله (3).

«11»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَمِيرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا يَتَأَلَّ شَقَاعَتِي غَدًا مَنْ أَحْرَ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ بَعْدَ وَقْتِهَا (4).

مجالس ابن الشيخ، عن أبيه عن الحسين بن عبيد الله الغضائري عن الصدوق: مثله (5).

«12»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، وَ ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَا جِيلَوِيهِ عَنْ عَمِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّيْرَفِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَصَّالٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَزْوَانَ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَنِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا يَزَالُ الشَّيْطَانُ هَائِبًا لِابْنِ آدَمَ دَعِرًا مِنْهُ مَا صَلَّى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ لَوْ قُتِلَ فَإِذَا ضَيَّعَهُنَّ اجْتَرَأَ عَلَيْهِ فَأَدْخَلَهُ فِي الْعِظَائِمِ (6).

ص: 11

-
- 1- 1. ثواب الأعمال ص 33.
 - 2- 2. أمالي الصدوق ص 177 في حديث.
 - 3- 3. الاختصاص: 242.
 - 4- 4. أمالي الصدوق ص 240.
 - 5- 5. أمالي الطوسي ج 2 ص 55.
 - 6- 6. أمالي الصدوق: 290، ثواب الأعمال ص 207.

المحاسن، عن محمد بن علي عن ابن فضال: مثله (1).

بيان: قال الجوهرى زعرته أذعره زعرا أفرعته و الاسم الذعر بالضم و قد زعر فهو مذعور و فى النهايه فيه لا يزال الشيطان، ذاعرا من المؤمن أى ذا زعر و خوف أو هو فاعل بمعنى مفعول أى مذعور.

«13»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَفَضْلُ الْوَقْتِ الْأَوَّلِ عَلَى الْآخِرِ خَيْرٌ لِلْمُؤْمِنِ مِنْ وُلْدِهِ وَ مَالِهِ (2).

«14»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْجَمِيرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْأَزْدِيِّ: مِثْلُهُ (3).

«15»- ثُمَّ قَالَ وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَضْلُ الْوَقْتِ الْأَوَّلِ عَلَى الْآخِرِ كَفَضْلِ الْآخِرَةِ عَلَى الدُّنْيَا.

«16»- الْخِصَالُ، عَنِ الْعَطَّارِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الْخَبَرِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ وَ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ مَعَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: حَصَلَتَانِ مَنْ كَاتَتَا فِيهِ وَ إِلَّا قَاعَزَبُ ثُمَّ اغْرَبُ ثُمَّ اغْرَبُ قِيلَ وَ مَا هُمَا قَالَ الصَّلَاةُ فِي مَوَاقِفِهَا وَ الْمُحَافَظَةُ عَلَيْهَا وَ الْمُوَاسَاةُ (4).

«17»- كِتَابُ الْإِخْوَانِ، لِلصَّدُوقِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ: مِثْلُهُ (5).

بيان: و إلا فاعزب أى مستحق لأن يقال له اعزب أى ابعد كما يقال سحقا و بعدا أو أقيم الأمر مقام الخبر أى هو عازب و بعيد عن الخير و يمكن

ص: 12

1- 1. المحاسن ص 82.

2- 2. قرب الإسناد ص 21 ط حجر ص 30 ط نجف.

3- 3. ثواب الأعمال ص 33.

4- 4. الخصال ج 1 ص 25.

5- 5. كتاب الاخوان: 8.

أن يقرأ على صيغه أفعل التفضيل أى هو أبعد الناس من الخير و الأول أفصح و أظهر قال الجوهري عزب عنى فلان يعزب و يعزب أى بعد و غاب و إبل عزيب لا تروح على الحى و هو جمع عازب و فى الحديث من قرأ القرآن فى أربعين ليلة فقد عزب.

أى بعد عهده بما ابتدأه منه (1).

«18»- الخِصَالُ، عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ أَجْمَدَ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْبَغَوِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ قَالَ الصَّلَاةُ لَوْ قُتِلَتْهَا (2).

«19»- وَ مِنْهُ، فِي خَبَرِ الْأَعْمَشِ بِالسَّنَدِ الْمُتَقَدِّمِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الصَّلَاةُ تُسْتَحَبُّ فِي أَوَّلِ الْأَوْقَاتِ (3).

«20»- الْعُيُونُ،: فِيمَا كَتَبَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمَأْمُونِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَفْضَلُ (4).

«21»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْيَقْطِينِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ عَمَلٌ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ مِنْ الصَّلَاةِ فَلَا يَشْغَلُكُمْ عَنْ أَوْقَاتِهَا شَيْءٌ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ دَمَّ أَفْوَامًا فَقَالَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ يَغْنَى أَنَّهُمْ غَافِلُونَ اسْتَهَانُوا بِأَوْقَاتِهَا (5).

«22»- الْعُيُونُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الشَّاهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ

ص: 13

1- 1. الصحاح ص 181 ط شربتلى.

2- 2. الخصال ج 1 ص 78 فى حديث.

3- 3. الخصال ج 2 ص 151.

4- 4. عيون الأخبار ج 2 ص 123.

5- 5. الخصال ج 2 ص 161.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَامِرٍ الطَّائِيِّ عَنْ أَبِيهِ وَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخُزَيْيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيِّ وَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْثَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَهْرَوَيْهِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ جَمِيعاً عَنْ الرِّضَا عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا يَزَالُ الشَّيْطَانُ ذَعِيراً مِنَ الْمُؤْمِنِ مَا حَافِظَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فَإِذَا صَبَّحَهُنَّ تَجَرَّأَ عَلَيْهِ وَ أَوْقَعَهُ فِي الْعِظَائِمِ (1).

«23» وَ مِنْهُ، بِهَذِهِ الْأَسَانِيدِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا تُصَيِّغُوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّ مَنْ صَيَّغَ صَلَاتَهُ خُشِرَ مَعَ قَارُونَ وَ هَامَانَ وَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ النَّارَ مَعَ الْمُنَافِقِينَ قَالُوا لِمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَى صَلَاتِهِ وَ أَدَاءِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ (2).

صحيفه الرضا، بإسناده عنه عن آبائه عليهم السلام: مثل الخبرين (3).

«24» مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، بِإِسْنَادِهِ: فِيمَا أَوْصَى بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ وَقَاتِهِ أَوْصِيكَ يَا بُتَيَّ بِالصَّلَاةِ عِنْدَ وَقْتِهَا وَ الزَّكَاةِ فِي أَهْلِهَا عِنْدَ مَحَلِّهَا (4).

«25» وَ مِنْهُ، فِيمَا كَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ارْتَقِبْ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَصَلِّهَا لَوَقْتِهَا وَ لَا تَعْجَلْ بِهَا قَبْلَهُ لِفَرَاغٍ وَ لَا تُؤَخِّرْهَا عَنْهُ لِشُغْلٍ فَإِنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنْ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَتَانِي جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقْتُ الصَّلَاةِ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ فَكَانَتْ عَلَيَّ حَاجِيهِ الْأَيْمَنُ ثُمَّ أَتَانِي وَقْتُ الْعَصْرِ فَكَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ فَأَعْلَسَ بِهَا وَ النُّجُومُ مُشْتَبِكَةٌ فَصَلِّ لِهَذِهِ الْأَوْقَاتِ وَ الزَّمِ السُّبَّةَ الْمَعْرُوقَةَ وَ الطَّرِيقَ الْوَاضِحَ ثُمَّ انْظُرْ رُكُوعَكَ وَ سُجُودَكَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ أَتَمَّ النَّاسِ صَلَاةً وَ أَحَفَّهُمْ عَمَلًا فِيهَا

ص: 14

- 1- 1. عيون الأخبار ج 2 ص 28.
- 2- 2. عيون الأخبار ج 2 ص 31.
- 3- 3. صحيفه الرضا: 3 و 29.

4-4. أُمَالِي الطُوسِيَّ ج 1 ص 6 فِي حَدِيث طَوِيل.

وَأَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ عَمَلِكَ تَبِعُ لِصَلَاتِكَ فَمَنْ صَبَّحَ الصَّلَاةَ فَإِنَّهُ لِعَيرِهَا أَصْبَحَ (1).

«26»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْبَرْقِيِّ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ الْإِسْكَافِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ فِي السَّبَرَاتِ وَالْمَشْيُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِلَى الْجَمَاعَاتِ وَالْمَحَاقِظَةُ عَلَى الصَّلَوَاتِ (2).

«27»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّائِغِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ الرَّهْرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا أَشَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ الْحَرَّ مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ وَاشْتَكَيْتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَأَذِنَ لَهَا فِي نَفْسَيْنِ نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ فَشَدَّهَ مَا يَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ مِنْ قَيْحِهَا وَ مَا يَجِدُونَ مِنَ الْبَرْدِ مِنْ رَمْهِرِهَا.

قال الصدوق رحمه الله معنى قوله فأبردوا بالصلاة أى اعجلوا بها و هو مأخوذ من البريد و تصديق ذلك ما روى أنه ما من صلاه يحضر وقتها إلا نادى ملك قوموا إلى نيرانكم التى أوقدتموها على ظهوركم فأطفئوها بصلاتكم (3).

بيان: ظاهر الخبر استحباب تأخير صلاه الظهر عن وقت الفضيله فى شده الحر و هذا الخبر ضعيف لكن رَوَى الصَّدُوقُ فِي الْفَقِيهِ (4)

فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ الْمُؤَدِّنُ يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْحَرِّ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَبْرِدْ أَبْرِدْ. وَ لَا اسْتِيعَادَ فِي كَوْنِ التَّأْخِيرِ فِي الْحَرِّ أَفْضَلَ تَوْسِيْعًا لِلْأَمْرِ وَ دَفْعًا لِلْحَرِّ لَكِنْ لَمَّا كَانَ مُخَالَفًا لِسَائِرِ

ص: 15

-
- 1- 1. أمالى الطوسى ج 2 ص 29 فى حديث.
 - 2- 2. معانى الأخبار ص 314 فى حديث و مثله فى الخصال ج 1 ص 42، المحاسن: 4.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 1 ص 235.

4-4. فقيه من لا يحضره الفقيه ج 1 ص 144.

الأخبار و موافقا لطريقه المخالفين حمله بعضهم على التقيه و بعضهم أوله كالصدوق و قال فى المنتهى لا نعلم خلافا بين أهل العلم فى استحباب تعجيل الظهر فى غير الحر قالت عائشه ما رأيت أحدا أشد تعجيلا للظهر من رسول الله صلى الله عليه و آله أما فى الحر فيستحب الإبراد بها إن كانت البلاد حاره و صليت فى المسجد جماعه و به قال الشافعى ثم نقل الروايتين من طريق الخاصه و العامه ثم قال و لأنه موضع ضروره فاستحب التأخير لزوالها أما لو لم يكن الحر شديدا أو كانت البلاد بارده أو صلى فى بيته فالمستحب فيه التعجيل و هو مذهب الشافعى خلافا لأصحاب الرأى و أحمد انتهى.

و أما تأويل الصدوق رحمه الله ففى أكثر النسخ و هو مأخوذ من البريد و فى بعضها من التبريد و البريد الرسول المسرع و الأخذ منه بعيد و أما التبريد و الإبراد فقال فى القاموس أبرد دخل فى آخر النهار و أبرده جاء به باردا و الأبردان الغداه و العشى و قال فى النهايه فى الحديث أبردوا بالظهر فالإبراد انكسار الوهج و الحر و هو من الإبراد الدخول فى البرد و قيل معناه صلوها فى أول وقتها من برد النهار و هو أوله و فى المغرب الباء للتعديه و المعنى أدخلوا صلاه الظهر فى البرد أى صلوها إذا سكنت شده الحر انتهى.

و قد يقال فى توجيه كلام الصدوق إنه صلى الله عليه و آله أمر بتعجيل الأذان و الإسراع فيه كفعل البريد فى مشيه إما ليتخلص الناس من شدة الحر سريعا و يتفرقوا من صلاتهم حثيثا و إما ليعجل راحه القلب و قره العين كما كان النبى صلى الله عليه و آله يقول أرحنا يا بلال و كان يقول قره عينى الصلاه.

و قيل يعنى أبرد نار الشوق و اجعلنى ثلج الفؤاد بذكر ربى و قيل الباء للسببيه و الإبراد الدخول فى البرد و المعنى ادخلوا فى البرد و سكنوا عنكم الحر بالاشتغال بمقدمات الصلاه من المضمضه و الاستنشاق و غسل الأعضاء فإنها تسكن الحر.

و قال فى النهايه فيه شده الحر من فيح جهنم الفيح سطوع الحر و فورانه و يقال بالواو و فاحت القدر تفوح و تفيح إذا غلت و قد أخرجه مخرج التشبيه و التمثيل أى كأنه نار جهنم فى حرها انتهى.

و قال بعضهم اشتكاء النار مجاز من كثرتها و غليانها و ازدحام أجزائها بحيث يضيق عنها مكانها فيسعى كل جزء فى إفناء الجزء الآخر و الاستيلاء على مكانها و نفسها لهابها و خروج ما ينزل منها مأخوذ من نفس الحيوان فى الهواء الدخانى الذى تخرجه القوه الحيوانيه و ينقى منه حوالى القلب.

و قوله أشد ما يجدون من الحر خبر مبتدأ محذوف أى ذلك أشد و تحقيقه أن أحوال هذا العالم عكس أمور ذلك العالم و آثارها فكما جعل المستطابات و ما يستلذ بها الإنسان فى الدنيا أشباه نعيم الجنان و من جنس ما أعد لهم فيها ليكونوا أميل إليها و أرغب فيها و يشهد لذلك قوله تعالى كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِى رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ (1) كذلك جعل الشدائد المولمه

و الأشياء المؤذيه أنموذجا لأحوال الجحيم و ما يعذب الكفره و العصاه ليزيد خوفهم و انزجارهم عما يوصلهم إليه فما يوجد من السموم المهلكه فمن حرها و ما يوجد من الصراصر المجمده فمن زمهريرها و هو طبقه من طبقات الجحيم.

«28»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا أَبَانُ هَذِهِ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ الْمَفْرُوضَاتُ مَنْ أَقَامَهُنَّ وَ حَافِظَ عَلَى مَوَاقِيْتِهِنَّ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَهُ عِنْدَهُ عَهْدٌ يُدْخِلُهُ بِهِ الْجَنَّةَ وَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ لِمَوَاقِيْتِهِنَّ فَذَلِكَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ عَقَرَ لَهُ وَ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ (2).

ص: 17

1- 1. البقره: 25.
2- 2. ثواب الأعمال ص 27.

«29»- وَ مِنْهُ، بِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيِّ عَنْ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله الْمَسْجِدَ وَ فِيهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ قَالَ تَذَرُونَ مَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ إِنَّ رَبَّكُمْ يَقُولُ هَذِهِ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ الْمَفْرُوضَاتُ فَمَنْ صَلَّاهُنَّ لَوْفَتِهِنَّ وَ حَافِظَ عَلَيْهِنَّ لَقِيَنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَهُ عِنْدِي عَهْدٌ أَدْخِلُهُ بِهِ الْجَنَّةَ وَ مَنْ لَمْ يُصَلِّهِنَّ لَوْفَتِهِنَّ وَ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهِنَّ فَذَلِكَ إِلَيَّ إِنَّ شِئْتُ عَذَّبْتُهُ وَ إِنْ شِئْتُ عَفَرْتُ لَهُ (1).

توضيح: لوقتھن قال الشيخ البهائي قدس سره اللام إما بمعنى فى كما قالوه فى قوله تعالى وَ تَصْعُقُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ (2) أو بمعنى بعد كما قالوه فى قوله عليه السلام صوموا لرؤيته و أفطروا لرؤيته أو بمعنى عند كما قالوه فى قولهم كتبت الكتاب لخمس خلون من شهر كذا و الجار و المجرور فى قوله تعالى فذلك إلى خبر مبتدأ محذوف و التقدير فذلك أمره إلى و يحتمل أن يكون هو الخبر عن اسم الإشارة أى فذلك الشخص صائر إلى و راجع إلى انتهى و الواو فى قوله و لم يحافظ إن لم يكن العطف للتفسير فهو بمعنى أو كما يدل عليه ما تقدمه.

«30»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَاتُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا إِذَا أَقِيمَ حُدُودُهَا أَطْيَبُ رِيحاً مِنْ قُضِيبِ الْإِسِّ حِينَ يُؤْخَذُ مِنْ شَجَرِهِ فِي طَبِيبِهِ وَ رِيحِهِ وَ طَرَاوَتِهِ فَعَلَيْكُمْ بِالْوَقْتِ الْأَوَّلِ (3).

بيان: قال الجوهرى شىء طرى أى غص بين الطراوه و قال قطرب طَرَوْ اللحم و طَرِيَ طراوه و طراءه.

ص: 18

1- 1. ثواب الأعمال ص 27.

2- 2. الأنبياء: 47.

3- 3. ثواب الأعمال ص 33 و 34.

«31»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، (1) وَ ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَاجِلَوِيهِ عَنْ عَمِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي سُمَيْتَةَ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ الْمِثْمِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَمِيدَةَ أَعَزَّيْهَا بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَكَتُ وَ بَكَيتُ لِبُكَائِهَا ثُمَّ قَالَتْ يَا بَا مُحَمَّدٍ لَوْ رَأَيْتَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ الْمَوْتِ لَرَأَيْتَ عَجَبًا فَتَيَّحَ عَيْنِيهِ ثُمَّ قَالَ اجْمَعُوا لِي كُلَّ مَنْ بَنَيْتُ وَ بَنَيْتُهُ قَرَابَةً قَالَتْ فَلَمْ تَتْرُكْ أَحَدًا إِلَّا جَمَعْتَاهُ قَالَتْ فَتَنْظَرُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ قَالَ إِنَّ شَفَاعَتَنَا لَا تَنَالُ مُسْتَحَقًّا بِالصَّلَاةِ (2).

المحاسن، عن محمد بن علي و غيره عن ابن فضال عن المثنى عن أبي بصير: مثله (3).

«32»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّعْدِ أَبَايٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْأَرْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ هِشَامِ الْجَوَالِيقِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ صَلَّى الصَّلَاةَ لِعَبْدٍ وَفِيهَا رُفِعَتْ لَهُ سُدُودَاءٌ مُظْلِمَةٌ تَقُولُ صَبَّحَكَ اللَّهُ كَمَا صَبَّغْتَنِي وَ أَوَّلُ مَا يُسْأَلُ الْعَبْدُ إِذَا وَقَفَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ عَنْ الصَّلَاةِ فَإِنْ رَكَتْ صَلَاتُهُ رَكَى سَائِرَ عَمَلِهِ وَ إِنْ لَمْ تَرَكَ صَلَاتُهُ لَمْ يَرَكَ عَمَلُهُ (4).

«33»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الدُّهْنِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ هِشَامِ الْجَوَالِيقِيِّ: مِثْلُهُ وَ فِيهِ لَمْ تَرَكَ سَائِرَ أَعْمَالِهِ (5).

بيان: أكثر تلك الأخبار ظاهرها أن المراد بها وقت الفضيله.

ص: 19

- 1- 1. أمالي الصدوق: 290.
- 2- 2. ثواب الأعمال ص 205.
- 3- 3. المحاسن ص 80.
- 4- 4. ثواب الأعمال ص 206.
- 5- 5. المحاسن ص 81.

«34- الْمَحَاسِنُ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَيُّمَا مُؤْمِنٍ حَافِظٌ عَلَى صَلَاةِ الْقَرِيبَةِ فَصَلَّاهَا لَوْفَتِهَا قَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْعَافِلِينَ فَإِنْ قَرَأَ فِيهَا بِمَاءِهِ آيَهُ فَهُوَ مِنَ الذَّاكِرِينَ (1).»

«35- وَ مِنْهُ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى [أَبِي جَعْفَرٍ ع] أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوفِّيَ فِيهِ وَ أَعْمِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ لَا يَتَأَلَّ شَقَاعَتِي مَنْ أَحْرَ الصَّلَاةَ بَعْدَ وَفْتِهَا (2).»

«36- وَ مِنْهُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ الْكُوفِيِّ عَنْ مُيسَّرِ بْنِ سَعِيدٍ الْقَصِيرِ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُعْرِفُ مَنْ يَصِفُ الْحَقَّ ثَلَاثَ خِصَالٍ يُنْظَرُ إِلَى أَصْحَابِهِ مِنْهُمْ وَ إِلَى صَلَاتِهِ كَيْفَ هِيَ وَ فِي أَيِّ وَقْتٍ يُصَلِّيَهَا فَإِنْ كَانَ ذَا مَالٍ نُظِرَ أَيْنَ يَصْغُ مَالُهُ (3).»

«37- فِيهِ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: حَافِظُوا عَلَى مَوَاقِيتِ الصَّلَوَاتِ فَإِنَّ الْعَبْدَ لَا يَأْمَنُ الْحَوَادِثَ وَ مَنْ رَحَلَ عَلَيْهِ وَفْتُ قَرِيبَةٍ فَقَصَّرَ عَنْهَا عَمْدًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ خَاطِئٌ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ قَوْلُ الْمُصَلِّينَ - الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (4) يَقُولُ عَنْ وَفْتِهِمْ يَتَعَاقِلُونَ (5) وَ اعْلَمُ أَنَّ أَفْضَلَ الْفَرَائِضِ بَعْدَ مَعْرِقَةِ اللَّهِ جَلٍّ وَ عَزِّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسُ وَ أَوَّلُ الصَّلَوَاتِ الطُّهْرُ وَ أَوَّلُ مَا يُحَاسِبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فَإِنْ صَحَّتْ لَهُ الصَّلَاةُ صَحَّتْ لَهُ مَا سِوَاهَا وَ إِنْ رُدَّتْ رُدَّتْ مَا سِوَاهَا (6) وَ إِيَّاكَ أَنْ تَكُسَلَ عَنْهَا أَوْ تَتَوَانَى فِيهَا أَوْ تَتَهَاوَنَ بِحَقِّهَا أَوْ تُضَيِّعَ حُدُودَهَا أَوْ تُنْفِرَهَا نَفَرِ الدَّيْكِ أَوْ تَسْتَحِفَّ بِهَا أَوْ تَشْتَغِلَ عَنْهَا بِشَيْءٍ ۚ

ص: 20

-
- 1- 1. المحاسن ص 51.
 - 2- 2. المحاسن ص 79.
 - 3- 3. المحاسن: 254.
 - 4- 4. الماعون: 3.
 - 5- 5. فقه الرضا ص 6.
 - 6- 6. فقه الرضا ص 6.

مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا أَوْ تُصَلِّيَ بغيرِ وَقْتِهَا (1).

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَيْسَ مِنِّي مَنِ اسْتَحَفَّ بِصَلَاتِهِ - لَا يَرُدُّ عَلَى الْخَوْضِ لَا وَاللَّهِ (2).

وَقَالَ الْعَالِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الرَّجُلَ يُصَلِّي فِي وَقْتٍ وَ مَا قَاتَهُ مِنْ الْوَقْتِ الْأَوَّلِ حَيْرٌ مِنْ مَالِهِ وَ وُلْدِهِ (3).

«38»- الْخَرَائِجُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى الْقَرَارِ قَالَ: خَرَجَ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَقْبِلُ بَعْضَ الطَّالِبِينَ وَ جَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَقَالَ إِلَى قَصْرِ هُنَاكَ فَتَزَلْ تَحْتَ صَخْرِهِ فَقَالَ أَذَنْ فَقُلْتُ نَتَنَظَّرُ يَلْحَقُ بِنَا أَصْحَابُنَا فَقَالَ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ - لَا تُؤَخِّرَنَّ صَلَاةَ عَرُ أَوَّلِ وَقْتِهَا إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ عَلَيْكَ أَبَدًا بِأَوَّلِ الْوَقْتِ فَأَذَنْتُ وَ صَلَّيْنَا تَمَامَ الْخَبَرِ (4).

بيان: يدل على أنه لا ينبغي التأخير عن أول الوقت لانتظار الرفقة للجماعه أيضا.

«39»- فَلَاخُ السَّائِلِ، أَرَوَى بِحَدْفِ الْإِسْنَادِ عَنْ سَيِّدِهِ النَّسَاءِ قَاطِمَةَ ابْنَتِهِ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا وَ عَلَى أَبِيهَا وَ عَلَى بَعْلِهَا وَ عَلَى أَبْنَائِهَا الْأَوْصِيَاءِ: أَنَّهَا سَأَلَتْ أَبَاهَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقَالَتْ يَا أَبَتَاهُ مَا لِمَنْ تَهَاوَنَ بِصَلَاتِهِ مِنَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ قَالَ يَا قَاطِمَةُ مَنْ تَهَاوَنَ بِصَلَاتِهِ مِنَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ ابْتَلَاهُ اللَّهُ بِخَمْسَ عَشْرَةَ حَصْلَةً سَبْتُ مِنْهَا فِي دَارِ الدُّنْيَا وَ ثَلَاثٌ عِنْدَ مَوْتِهِ وَ ثَلَاثٌ فِي قَبْرِهِ وَ ثَلَاثٌ فِي الْقِيَامَةِ إِذَا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ قَامًا لِلْوَاتِي تُصِيْبُهُ فِي دَارِ الدُّنْيَا قَالُوا لِي يَرْفَعُ اللَّهُ الْبَرَكَةَ مِنْ عُمرِهِ وَ يَرْفَعُ اللَّهُ الْبَرَكَةَ مِنْ رِزْقِهِ وَ يَمْحُو اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ سَيِّمَاءَ الصَّالِحِينَ مِنْ وَجْهِهِ

ص: 21

1- 1. فقه الرضا ص 6.

2- 2. فقه الرضا ص 7.

3- 3. فقه الرضا: 2.

4- 4. الخرائج و الجرائح ص 230.

وَكُلُّ عَمَلٍ يُعْمَلُ لَا يُؤْجَرُ عَلَيْهِ وَلَا يَرْتَفَعُ دُعَاؤُهُ إِلَى السَّمَاءِ وَالسَّادِيبَةُ لَا يَسَّرُ لَهُ حَظٌّ فِي دُعَاءِ الصَّالِحِينَ وَأَمَّا اللَّوَاتِي تُصِيبُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَوْلَاهُنَّ اللَّهُ يَمُوتُ دَلِيلًا وَالثَّانِيَةُ يَمُوتُ جَائِعًا وَالثَّالِثَةُ يَمُوتُ عَطَشَانًا فَلَوْ سَقِيَ مِنْ أَنْهَارِ الدُّنْيَا لَمْ يَرَوْ عَطَشُهَا وَأَمَّا اللَّوَاتِي تُصِيبُهُ فِي قَبْرِهَا فَأَوْلَاهُنَّ يُوَكِّلُ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا يُزَعِّجُهُ فِي قَبْرِهَا وَالثَّانِيَةُ يُصَيِّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهَا وَالثَّالِثَةُ تَكُونُ الظِّلْمَةُ فِي قَبْرِهَا وَأَمَّا اللَّوَاتِي تُصِيبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهَا فَأَوْلَاهُنَّ أَنْ يُوَكِّلَ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا يَسْحَبُهُ عَلَى وَجْهِهِ وَالْخَلَائِقُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ وَالثَّانِيَةُ يُحَاسِبُ حِسَابًا شَدِيدًا وَالثَّالِثَةُ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهَا وَلَا يَرْكَبُهَا وَ لَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ (1).

وَرَوَى ابْنُ بَابَوَيْهِ فِي كِتَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ فِيمَا رَوَاهُ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَا تَتَأَلَّ شَفَاعَتِي عَدَا مَنْ أَحْرَمَ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ بَعْدَ وَفْقِهَا (2).

«40»- الْخِصَالُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ اللَّيْثِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: اِمْتَحِنُوا شِيعَتَنَا عِنْدَ ثَلَاثِ عِنْدَ مَوَاقِيتِ الصَّلَوَاتِ كَيْفَ مُحَافِظَتُهُمْ عَلَيْهَا وَ عِنْدَ أَسْرَارِهِمْ كَيْفَ حِفْظُهُمْ لَهَا عَنْ عَدُوَّتَا وَ إِلَى أَمْوَالِهِمْ كَيْفَ مُوَاسَاةَتُهُمْ لِإِخْوَانِهِمْ فِيهَا (3).

«41»- وَ مِنْهُ، وَ مِنَ الْعُيُونِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمَّوَيْهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: فِي الدَّيْكِ الْأَبْيَضِ خَمْسُ خِصَالٍ مِنَ خِصَالِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَعْرِفَتُهُ بِأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ وَ الْعَيْرَةُ وَ السَّخَاءُ وَ الشَّجَاعَةُ وَ كَثْرَةُ الطَّرُوقَةِ (4).

بيان: فيه إشعار بجواز الاعتماد على صوت الديك في معرفه الأوقات و سياًتى

ص: 22

- 1- 1. فلاح السائل ص 22.
- 2- 2. فلاح السائل ص 127.
- 3- 3. الخصال ج 1 ص 51.
- 4- 4. الخصال ج 1 ص 143، عيون الأخبار ج 1 ص 277.

الكلام فيه و الطروقه بالضم أن يعلو الفحل أنشاه و بالفتح أنشاه قال فى النهايه فى حديث الزكاه فيها حقه طروقه الفحل أى يعلو الفحل مثلها فى سنها و هى فعوله بمعنى مفعوله أى مركوبه للفحل انتهى و الخبر يحتملها وإن كان الضم أظهر.

«42»- فُرِئُ الْإِسْنَادِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اُمْتَحِنُوا شَيْعَتَنَا عِنْدَ مَوَاقِبِ الصَّلَاةِ كَيْفَ مُحَاقَطَتُهُمْ عَلَيْهَا (1).

«43»- إِرْشَادُ الْقُلُوبِ لِلدَّيْلَمِيِّ، قَالَ: كَانَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمًا فِي حَرْبٍ صَفَيْنَ مُشْتَغَلًا بِالْحَرْبِ وَ الْقِتَالِ وَ هُوَ مَعَ ذَلِكَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ يُرَاقِبُ الشَّمْسَ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا هَذَا الْفِعْلُ قَالَ أَنْظِرْ إِلَيَّ الرِّوَالِ حَتَّى تُصَلِّيَ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ هَلْ هَذَا وَقْتُ صَلَاةٍ إِنَّ عِنْدَنَا لَشُغْلًا بِالْقِتَالِ عَنْ الصَّلَاةِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَا تُقَاتِلُهُمْ إِنَّمَا تُقَاتِلُهُمْ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ وَ لَمْ يَتْرُكْ صَلَاةَ اللَّيْلِ قَطَّ حَتَّى لَيْلَةَ الْهَرِيرِ.

«44»- كِتَابُ الْعَارَاتِ، لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّقْفِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ صَالِحٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عُبَايَةَ قَالَ: كَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنْظِرْ صَلَاةَ الظُّهْرِ فَصَلِّهَا لَوْ قَتَلَهَا- لَا تَعْجَلْ بِهَا عَنْ الْوَقْتِ لِقَرَاغٍ وَ لَا تَوَخَّرْهَا عَنْ الْوَقْتِ لِشُغْلٍ فَإِنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَسَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَتَانِي جَبْرِئِيلٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَرَانِي وَقْتِ الصَّلَاةِ فَصَلِّ الظُّهْرَ حِينَ رَأَيْتَ الشَّمْسَ ثُمَّ صَلِّ الْعَصْرَ وَ هِيَ بَيْضَاءُ نَقِيَّةٌ ثُمَّ صَلِّ الْمَغْرِبَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلِّ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَتِ الشَّقَقُ ثُمَّ صَلِّ الصُّبْحَ فَأَعْلَسَ بِهِ وَ النُّجُومُ مُشْتَبِكَةً.

كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَذَا يُصَلِّي قَبْلَكَ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ أَنْ تَلْتَزِمَ السُّنَّةَ الْمَعْرُوفَةَ وَ تَسْلُكَ الطَّرِيقَ الْوَاضِحَ الَّذِي أَخَذُوا قَافِعًا لَعَلَّكَ تَقْدَمُ عَلَيْهِمْ عَدَاً ثُمَّ قَالَ

ص: 23

وَاعْلَمَ يَا مُحَمَّدُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ تَتَّبِعُ لِصَلَاتِكَ وَاعْلَمَ أَنَّ مَنْ صَبَّحَ الصَّلَاةَ فَهُوَ لِعِزِّهَا أَصْبَحَ.

«45»- وَ مِنْهُ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ ابْنِ ثُبَّانَةَ قَالَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خُطْبَتِهِ: الصَّلَاةُ لَهَا وَقْتُ قَرَضَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِهِ قَوْفُ صَلَاةِ الْفَجْرِ حِينَ يُزَالُ الْمَرْءُ لَيْلُهُ وَيَحْرُمُ عَلَى الصَّائِمِ طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ وَوَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِذَا كَانَ الْقَيْطُ يَكُونُ ظِلُّكَ مِثْلَكَ وَإِذَا كَانَ الشِّتَاءُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ مِنَ الْقَلْبِ وَ ذَلِكَ حِينَ تَكُونُ عَلَى حَاجِبِكَ الْأَيْمَنِ مَعَ شُرُوطِ اللَّهِ فِي الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ وَ وَقْتُ الْعَصْرِ تُصَلِّي وَ الشَّمْسُ بَيَاضًا تَقِيهِ قَدَرٌ مَا يَسْلُكُ الرَّجُلُ عَلَى الْجَمَلِ الثَّقِيلِ قَرَسَخَيْنِ قَبْلَ غُرُوبِهَا وَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ

وَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ وَ وَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حِينَ يَسْقِي اللَّيْلُ وَ تَذْهَبُ حُمْرَةُ الْأَفُقِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ فَمَنْ تَامَ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَا أَتَامَ اللَّهُ عَيْتَهُ فَهَذِهِ مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ- إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا(1).

بيان: يدل على استحباب تأخير الظهر عند شدة الحر كما مر و يمكن حمله على التقية أيضا حين تكون على حاجبك الأيمن أى عند استقبال نقطه الجنوب أو القبلة فإن قبلتهم قريبه منها قدر ما يسلك الرجل أى بقى ربع اليوم تقريبا فإنهم جعلوا ثمانية فراسخ لمسير الجمل بياض اليوم و هذا قريب من زياده الفى ء قامه أى سبعة أقدام إذ فى أواسط المعموره فى أول الحمل و الميزان عند استواء الليل و النهار يزيد الفى ء سبعة أقدام فى ثلاث ساعات و دقائق و يزيد و ينقص فى سائر الفصول و لا يبعد حمل هذا أيضا على التقية لجريان عادة الخلفاء قبله على التأخير أكثر من ذلك فلم يمكنه عليه السلام تغيير عادتهم أكثر من هذا.

حين يسقى الليل مأخوذ من قوله تعالى وَ اللَّيْلُ وَ مَا وَسَقَ (2) أى و ما جمع و ما ضم مما كان منتشرا بالنهار فى تصرفه و ذلك أن الليل إذا أقبل أوى كل شىء مأواه و قيل أى و ما طرد من الكواكب فإنها تظهر

ص: 24

1- 1. النساء: 103، و كتاب الغارات مخطوط.
2- 2. الانشقاق: 18.

بالليل و تخفى بالنهار و أضاف ذلك إلى الليل لأن ظهورها فيه مطرد.

«46»- أَسْرَارُ الصَّلَاةِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسِبُ بِهِ الْعَبْدُ الصَّلَاةَ فَإِنْ قُبِلَتْ قُبِلَ مَا سِوَاهَا وَ إِنْ الصَّلَاةَ إِذَا ارْتَفَعَتْ فِيهِ وَفِيهَا رَجَعَتْ إِلَى صَاحِبِهَا وَ هِيَ بَيْضَاءُ مُشْرِقَةٌ تَقُولُ حَفِظْتَنِي حَفِظَكَ اللَّهُ وَ إِذَا ارْتَفَعَتْ فِي غَيْرِ وَفِيهَا يَغْيِرُ حُدُودَهَا رَجَعَتْ إِلَى صَاحِبِهَا وَ هِيَ سَوْدَاءُ مُظْلِمَةٌ تَقُولُ صَيَّعْتَنِي صَيَّعَكَ اللَّهُ (1).

بيان: رجعت إلى صاحبها الرجوع إما في الآخرة و هو أظهر أو في الدنيا بعد الثبت في ديوان عمله إما برجوع حاملها من الملائكة أو الكتاب الذي أثبت فيه و لا يبعد أن يكون الرجوع و القول استعاره تمثيليه شبه الصلاة الكامله و ما يعود بها على صاحبها من النفع و البركه بالذى يذهب و يرجع و يقول هذا القول و كذا الصلاة الناقصه و الله يعلم.

«47»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ مَوْفُوتًا قَالَ مَفْرُوضًا (2).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لِكُلِّ صَلَاةٍ وَفَتَانِ أَوَّلٌ وَ آخِرٌ فَأَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُهُ وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَّخِذَ آخِرَ الْوَقْتَيْنِ وَفْتًا إِلَّا مِنْ عَلَيْهِ وَ إِنَّمَا جُعِلَ آخِرُ الْوَقْتِ لِلْمَرِيضِ وَ الْمُعْتَلِّ وَ لِمَنْ لَهُ عُذْرٌ وَ أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَ آخِرُ الْوَقْتِ عَفْوُ اللَّهِ (3).

وَ إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي فِي الْوَقْتِ وَ إِنَّ مَا قَاتَهُ مِنَ الْوَقْتِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَهْلِهِ وَ مَالِهِ (4).

ص: 25

1- 1. تراه في التهذيب ج 1 ص 203، الكافي ج 3 ص 268.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 131.

3- 3. زاد في المصدر: و العفو لا يكون الا من تقصير.

4- 4. دعائم الإسلام ج 1 ص 137.

«1»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِيسَى بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أَدِيَّتَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَتَحَّتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَ اسْتُجِيبَ الدُّعَاءُ فَطُوبَى لِمَنْ رُفِعَ لَهُ عِنْدَ ذَلِكَ عَمَلٌ صَالِحٌ (1).

«2»- الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّعْدِ أَبَادِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَاعَاتُ اللَّيْلِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً وَ سَاعَاتُ النَّهَارِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً وَ أَفْضَلُ سَاعَاتِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ أَوْقَاتُ الصَّلَوَاتِ ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّهُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَتَحَّتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَ هَبَّتِ الرِّيَّاحُ وَ تَطَرَّ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَى خَلْقِهِ وَ إِنِّي لَأَجِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي عِنْدَ ذَلِكَ إِلَى السَّمَاءِ عَمَلٌ صَالِحٌ ثُمَّ قَالَ عَلَيْكُمْ بِالدُّعَاءِ فِي أَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ فَإِنَّهُ مُسْتَجَابٌ (2).

«3»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى الْبِقُطِينِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى رَبِّهِ عَزَّ وَ جَلَّ حَاجَةٌ فَلْيَطْلُبْهَا فِي ثَلَاثِ سَاعَاتٍ: سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَ سَاعَةٍ تَزُولُ الشَّمْسُ حِينَ تَهْبُ الرِّيَّاحُ وَ تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَ تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ وَ يَصُوتُ الطَّيْرُ وَ

ص: 26

سَاعِهِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَإِنَّ مَلَكَيْنِ يُتَادِيَانِ هَلْ مِنْ تَائِبٍ يُتَابُ عَلَيْهِ هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ قَبْلَ أَنْ يَغْفَرَ لَهُ هَلْ مِنْ طَالِبٍ حَاجِهِ فَنُقْصِي لَهُ فَأَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ (1).

«4»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ وَقْتِ الظُّهْرِ قَالَ نَعَمْ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُهَا فَصَلِّ إِذَا شِئْتَ بَعْدَ أَنْ تَقْرَعَ مِنْ تَسْبِيحَتِكَ (2).

وَسَأَلْتُهُ عَنْ وَقْتِ الْعَصْرِ مَتَى هُوَ قَالَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَدَمَيْنِ وَ صَلَّيْتَ الظُّهْرَ وَ السُّبْحَةَ بَعْدَ الظُّهْرِ فَصَلِّ الْعَصْرَ إِذَا شِئْتَ (3).

«5»- وَ مِنْهُ، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يُونُسَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قُلْتُ الْمَرْأَةُ تَرَى الظُّهْرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ كَيْفَ تَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ قَالَ فَقَالَ إِذَا رَأَتْ الظُّهْرَ بَعْدَ مَا يَمْضِي مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ أَرْبَعَةَ أَقْدَامٍ فَلَا تُصَلِّي إِلَّا الْعَصْرَ لِأَنَّ وَقْتَ الظُّهْرِ دَخَلَ عَلَيْهَا وَ هِيَ فِي الدَّمِ وَ خَرَجَ عَنْهَا الْوَقْتُ وَ هِيَ فِي الدَّمِ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا أَنْ تُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَ مَا طَرَحَ اللَّهُ عَنْهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَ هِيَ فِي الدَّمِ أَكْثَرُ (4).

بيان: استدل به على ما ذهب إليه الشيخ من أن الأوقات المقدره بالأقدام والأذرع أوقات للمختار لا أوقات فضيله و فيه نظر ظاهر و أما ما تضمنه من سقوط الظهر عن الحائض إذا طهرت بعد الأربعة أقدام فهو مختار الشيخ في الإستبصار و خالفه عامه المتأخرين و قالوا إن طهرت قدر ما تغتسل و تأتي بخمس ركعات قبل الغروب تجب عليها الصلاتان و أجاب عنه العلامة بوجوه الأول القدح في

ص: 27

-
- 1- 1. الخصال ج 2 ص 158.
 - 2- 2. قرب الإسناد: 86 ط حجر: 112 ط نجف.
 - 3- 3. قرب الإسناد: 86 ط حجر: 112 ط نجف.
 - 4- 4. قرب الإسناد ص 130 ط حجر ص 176 ط نجف، و رواه الشيخ في التهذيب ج 1 ص 111، و تراه في الكافي ج 1 ص 102.

السند بأن الفضل واقفى و أجيب بأن النجاشى وثقه و لم يذكر كونه واقفيا و إنما ذكر ذلك الشيخ و النجاشى أثبت منه مع أنه روى الكشى ما يدل على مدحه.

الثانى أنها منفيه بالإجماع إذ لا خلاف بيننا فى أن آخر وقت الظهر للمعذور يمتد إلى قبل الغروب بمقدار العصر و فيه نظر إذ قد عرفت أن الشيخ قال به فى الإستبصار فالإجماع مع مخالفه الشيخ ممنوع.

الثالث أنه علق الحكم على الطهاره بعد أربعه أقدام فيحمل على أنه أراد بذلك ما إذا خلص الوقت للعصر و لا يخفى بعد هذا التأويل و ركافته لكن يعارضه

مُؤْتَفًى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا طَهَرْتَ الْمَزَاهُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَلْتَصِلْ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَإِنْ طَهَرْتَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ فَلْتَصِلْ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ (1).

و يمكن الجمع بحمل خبر ابن سنان على الاستحباب و ربما يحمل خبر الفضل على التقية و فيه نظر إذ لم يظهر موافقه العامه لمدلوله بل المشتهر بينهم خلافه و الأحوط العمل بالمشهور.

«6»- الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: الْمُؤْتَوُّرُ أَهْلُهُ وَ مَالُهُ مِنْ صَبَّغٍ صَلَاةَ الْعَصْرِ قُلْتُ مَا الْمُؤْتَوُّرُ أَهْلُهُ وَ مَالُهُ قَالَ لَا يَكُونُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ أَهْلٌ وَ لَا مَالٌ قِيلَ وَ مَا تُصَبِّغُهَا قَالَ يُصَبِّغُهَا فَيَدْعُهَا مُتَعَمِّدًا حَتَّى تَصْفَرَ الشَّمْسُ وَ تَغِيبَ (2).

بيان: الظاهر أن الواو بمعنى أو كما فى الفقيه (3) و روى نحوه محيى السنه من محدثى العامه و نقل عن الخطابى أن معنى وتر نقص و سلب فبقى و ترا فردا بلا أهل و لا مال يريد فليكن حذره من فوتها كحذره من ذهابهما

ص: 28

3-3. الفقيه ج 1 ص 141، و فيه « حتى تصفر الشمس أو تغيب ».

و قيل الوتر أصله الجنايه فشبه ما يلحق هذا الذى يفوته العصر بما يلحق الموتور من قتل حميمه أو أخذ ماله.

«7»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ وَ أَبِيهِ عَنْ نُوحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ جَدَّائِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَبْلَ أَنْ يُظَلَّلَ قَدَرٌ قَامَهُ فَكَانَ إِذَا كَانَ الْقَيُّ زِرَاعًا وَ هُوَ قَدَرٌ مَرِيضٍ عَنِ صَلَاةِ الظُّهْرِ فَإِذَا كَانَ الْقَيُّ زِرَاعَيْنِ وَ هُوَ ضِعْفُ ذَلِكَ صَلَاةِ الْعَصْرِ (1).

«8»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، وَ مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَاجِيلَوَيْهِ عَنْ عَمِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي سُمَيْتَةَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا خَدَعُوكَ عَنِّي شَيْءٌ فَلَا يَخْدَعُوكَ فِي الْعَصْرِ صَلَاتُهَا وَ الشَّمْسُ بَيَضَاءُ تَقِيَّةٍ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ الْمَوْتُورُ أَهْلُهُ وَ مَالُهُ مَنْ صَبَّحَ صَلَاةَ الْعَصْرِ قُلْتُ وَ مَا الْمَوْتُورُ أَهْلُهُ وَ مَالُهُ قَالَ لَا يَكُونُ لَهُ أَهْلٌ وَ لَا مَالٌ فِي الْجَنَّةِ قُلْتُ وَ مَا تَصْبِيغُهَا قَالَ يَدْعُهَا وَ اللَّهُ حَتَّى تَصْفَارَ الشَّمْسُ أَوْ تَغِيبَ (2).

المحاسن، عن أبي سمينه: مثله (3).

«9»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، بِالإِسْتِادِ الْمُقَدَّمِ عَنْ أَبِي سُمَيْتَةَ عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ الْعَبْدِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقُلْتُ لَهُ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ مُتَعَمِّدًا قَالَ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَوْتُورًا أَهْلُهُ وَ مَالُهُ قَالَ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ وَ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَالَ وَ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ قُلْتُ فَمَا مَنَزِلَتُهُ فِي الْجَنَّةِ مَوْتُورًا بِأَهْلِهِ وَ مَالِهِ قَالَ يَتَصَيَّفُ أَهْلُهَا لَيْسَ لَهُ فِيهَا مَنَزِلٌ (4).

ص: 29

1- 1. معاني الأخبار ص 159 في حديث.

2- 2. معاني الأخبار ص 171.

3- 3. المحاسن ص 83.

4- 4. ثواب الأعمال ص 208.

المحاسن، عن أبي سمينه: مثله (1) بيان قال فى القاموس صفته أضيفه ضيفا و ضيافه بالكسر نزلت عليه ضيفا كضيفته.

«10»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَصَّالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ غَيَّرَ نَاسٍ لَهَا حَتَّى تَفُوتَهُ وَتَرَهُ اللَّهُ أَهْلُهُ وَ مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (2).

«11»- الْعَلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنِ الْخُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْخُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: قَالَ لِي أَيْدَرِي لِمَ جُعِلَ الذَّرَاعُ وَ الذَّرَاعَانِ قُلْتُ لِمَ قَالَ لِمَكَانِ الْقَرِيصَةِ لِأَنَّ لَكَ أَنْ تَتَّقَلَ مِنْ رَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ قَيْتَكَ ذِرَاعًا فَإِذَا بَلَغَ ذِرَاعًا بَدَأَتْ بِالْقَرِيصَةِ وَ تَرَكْتَ النَّافِلَةَ وَ إِذَا بَلَغَ قَيْتَكَ ذِرَاعَيْنِ بَدَأَتْ بِالْقَرِيصَةِ وَ تَرَكْتَ النَّافِلَةَ (3).

«12»- فِقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَوَّلُ صَلَاةٍ فَرَضَهَا اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ صَلَاةُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الظُّهْرِ فَهُوَ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَيْبِ اللَّيْلِ وَ قُرْآنَ الْقَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْقَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا (4) تَشْهَدُهُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ وَ قَالَ أَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ رَوَالِ الشَّمْسِ وَ آخِرُهُ أَنْ يَبْلُغَ الظِّلُّ ذِرَاعًا أَوْ قَدَمَيْنِ مِنْ رَوَالِ الشَّمْسِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَ وَقْتُ الْعَصْرِ بَعْدَ الْقَدَمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ إِلَى قَدَمَيْنِ آخَرَيْنِ وَ ذِرَاعَيْنِ لِمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ مُعْتَلًا أَوْ مُقَصِّرًا فَصَارَ قَدَمَانِ لِلظُّهْرِ وَ قَدَمَانِ لِلْعَصْرِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَلًا مِنْ مَرَضٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَ لَا تَقْصِيرَ وَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُطِيلَ التَّنَفُّلَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاتَيْنِ وَ لَيْسَ يَمْنَعُهُ مِنْهَا إِلَّا السُّبْحَةُ بَيْنَهُمَا

ص: 30

-
- 1- 1. المحاسن ص 83.
 - 2- 2. المحاسن ص 83.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 2 ص 38.
 - 4- 4. أسرى: 78.

وَالْتَّمَانُ رَكَعَاتِ قَبْلِ الْفَرِيضَةِ وَالتَّمَانُ بَعْدَهَا فَإِنْ شَاءَ طَوَّلَ إِلَى الْقَدَمَيْنِ وَ
 إِنْ شَاءَ قَصَرَ وَالْحَدُّ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُطَوِّلَ فِي التَّمَانِي وَالتَّمَانِي أَنْ يَقْرَأَ مِائَةً
 أَوْ قَلِيلًا دُونَ وَ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَزِدَّ فَذَاكَ إِلَيْهِ وَ إِنْ عَرَضَ لَهُ شُغْلٌ أَوْ حَاجَةٌ أَوْ
 عَلَيْهِ يَمْنَعُهُ مِنَ التَّمَانِي وَ التَّمَانِي إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الْفَرِيضَتَيْنِ وَ قَصَى
 التَّوَافِلَ مَتَى مَا فَرَعَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فِي أَيِّ وَقْتٍ أَحَبَّ غَيْرَ مَمْنُوعٍ مِنَ
 الْقَصَاءِ وَ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ وَ إِنْ كَانَ مَعْلُولًا حَتَّى يَبْلُغَ ظِلُّ الْقَامَةِ قَدَمَيْنِ أَوْ
 أَرْبَعَةَ أَقْدَامٍ صَلَّى الْفَرِيضَةَ وَ قَصَى التَّوَافِلَ مَتَى مَا تيسَّرَ لَهُ الْقَصَاءُ وَ

تَفْسِيرُ الْقَدَمَيْنِ وَ الْأَرْبَعَةِ أَقْدَامَ أَتَاهُمَا بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ فِي أَيِّ زَمَانٍ كَانَ
 شِتَاءً أَوْ صَيْفًا طَالَ الظِّلُّ أَمْ قَصُرَ فَالْوَقْتُ وَاحِدٌ أَبَدًا وَ الزَّوَالُ يَكُونُ فِي
 نِصْفِ النَّهَارِ سَوَاءً قَصُرَ النَّهَارُ أَمْ طَالَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ
 الصَّلَاةِ وَ لَهُ مَهْلُهُ فِي التَّنْفِيلِ وَ الْقَصَاءِ وَ النَّوْمِ وَ الشُّغْلِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ ظِلُّ
 قَامَتِهِ قَدَمَيْنِ بَعْدَ الزَّوَالِ فَإِذَا بَلَغَ ظِلُّ قَامَتِهِ قَدَمَيْنِ بَعْدَ الزَّوَالِ فَقَدْ وَجَبَ
 عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ فِي اسْتِقْبَالِ الْقَدَمِ الثَّلَاثِ وَ كَذَلِكَ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ إِذَا
 صَلَّى فِي آخِرِ الْوَقْتِ فِي اسْتِقْبَالِ الْقَدَمِ الْخَامِسِ فَإِذَا صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ
 ضَيَّعَ الصَّلَاةَ وَ هُوَ قَاضٍ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ الْوَقْتِ وَ أَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ سُقُوطُ
 الْفَرَضِ وَ عَلَامَةُ سُقُوطِهِ أَنْ يَسْوَدَّ أَفُقُ الْمَشْرِقِ وَ آخِرُ وَقْتِهَا غُرُوبُ الشَّمْسِ
 وَ هُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَتَمَةِ وَ سُقُوطُ الشَّمْسِ ذَهَابُ الْحُمْرَةِ وَ آخِرُ وَقْتِ الْعَتَمَةِ
 نِصْفُ اللَّيْلِ وَ هُوَ زَوَالُ اللَّيْلِ وَ أَوَّلُ وَقْتِ الْفَجْرِ اغْتِرَاضُ الْفَجْرِ فِي أَفُقِ
 الْمَشْرِقِ وَ هُوَ بَيَاضُ كِبْيَاضِ النَّهَارِ وَ آخِرُ وَقْتِ الْفَجْرِ أَنْ تَبْدُو الْحُمْرَةُ فِي
 أَفُقِ الْمَغْرِبِ وَ إِنَّمَا يَمْتَدُّ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ بِالتَّوَافِلِ فَلَوْ لَا التَّوَافِلُ وَ عَلَيْهِ
 الْمَعْلُولُ لَمْ يَكُنْ أَوْقَاتُ الصَّلَاةِ مَمْدُودَةً عَلَى قَدَرِ أَوْقَاتِهَا فَلِذَلِكَ تُؤَخَّرُ الظُّهْرُ
 إِنْ أَحْبَبْتَ وَ تُعَجَّلُ الْعَصْرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَوَافِلٌ وَ لَا عَلَيْهِ تَمْنَعُكَ أَنْ
 تُصَلِّيَهُمَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهِمَا وَ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي السَّفَرِ إِذْ لَا تَافِلَةَ تَمْنَعُكَ مِنَ
 الْجَمْعِ وَ قَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثُ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْأَوْقَاتِ وَ لِكُلِّ حَدِيثٍ مَعْنَى وَ
 تَفْسِيرُ (1)

ص: 31

إِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ زَوَالُ الشَّمْسِ وَ آخِرَ وَقْتِهَا قَامَةُ رَجُلٍ قَدَمٌ وَ قَدَمَانِ وَ جَاءَ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ وَ هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ وَ جَاءَ آخِرُ وَقْتِهَا إِذَا تَمَّ قَامَتَيْنِ وَ جَاءَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ إِذَا تَمَّ الظِّلُّ قَدَمَيْنِ وَ آخِرُ وَقْتِهَا إِذَا تَمَّ أَرْبَعَةَ أَقْدَامٍ وَ جَاءَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ إِذَا تَمَّ الظِّلُّ ذِرَاعاً وَ آخِرُ وَقْتِهَا إِذَا تَمَّ ذِرَاعَيْنِ وَ جَاءَ لهُمَا جَمِيعاً وَقْتُ وَاحِدٍ مُرْسَلُ قَوْلُهُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاتَيْنِ وَ جَاءَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ ثُمَّ بِالْعِشَاءِ وَ الْعَتَمَةِ مِنْ غَيْرِ سَفَرٍ وَ لَا مَرَضٍ وَ جَاءَ أَنَّ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقَّتَيْنِ أَوَّلَ وَ آخِرَ كَمَا ذَكَرْتَاهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ وَ أَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُهَا وَ إِنَّمَا جُعِلَ آخِرُ الْوَقْتِ لِلْمَعْلُولِ فَصَارَ آخِرُ الْوَقْتِ رُخْصَةً لِلضَّعِيفِ لِحَالِ عَلَيْهِ وَ نَفْسِهِ وَ مَالِهِ وَ هِيَ رَحْمَةٌ لِلْقَوِيِّ الْقَارِغِ لِعَلِّهِ الضَّعِيفِ وَ الْمَعْلُولِ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ قَرَضَ الْفَرَائِضَ عَلَى أَضْعَافِ الْقَوْمِ قُوَّةً لِيَسْتَوِيَ فِيهَا الضَّعِيفُ وَ الْقَوِيُّ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ (1) وَ قَالَ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ (2) فَاسْتَوَى الضَّعِيفُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ شَاهٍ وَ الْقَوِيُّ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ شَاهٍ إِلَى أَكْثَرِ الْقُدْرَةِ فِي الْفَرَائِضِ وَ ذَلِكَ لِأَنَّ لَا تَخْتَلِفُ الْفَرَائِضُ وَ لَا تُقَامُ عَلَى حَدٍّ وَ قَدْ قَرَضَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى عَلَى الضَّعِيفِ مَا قَرَضَ عَلَى الْقَوِيِّ وَ لَا يُفَرَّقُ عِنْدَ ذَلِكَ بَيْنَ الْقَوِيِّ وَ الضَّعِيفِ فَلَمَّا أَنَّ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُفَرَضَ عَلَى الضَّعِيفِ الْمَعْلُولِ قَرْضُ الْقَوِيِّ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَعْلُولٍ وَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُفَرَضَ عَلَى الْقَوِيِّ غَيْرُ قَرْضِ الضَّعِيفِ فَيَكُونُ الْقَرْضُ مَحْمُولاً ثَبَتَ الْقَرْضُ عِنْدَ ذَلِكَ عَلَى أَضْعَافِ الْقَوْمِ لِيَسْتَوِيَ فِيهَا الْقَوِيُّ وَ الضَّعِيفُ رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ لِلضَّعِيفِ لِعَلِّهِ فِي نَفْسِهِ وَ رَحْمَةً مِنْهُ لِلْقَوِيِّ لِعَلِّهِ الضَّعِيفِ وَ يُبَسِّتَمُ الْقَرْضُ الْمَعْرُوفُ الْمُسْتَقِيمُ عِنْدَ الْقَوِيِّ وَ الضَّعِيفِ وَ إِنَّمَا سُمِّيَ ظِلُّ الْقَامَةِ قَامَةً لِأَنَّ حَائِطَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَامَةً إِنْسَانٍ فَسُمِّيَ ظِلُّ الْحَائِطِ ظِلُّ قَامَةٍ وَ ظِلُّ قَامَتَيْنِ وَ ظِلُّ قَدَمٍ وَ ظِلُّ قَدَمَيْنِ وَ ظِلُّ أَرْبَعَةٍ أَقْدَامٍ

ص: 32

1- 1. البقره: 196.

2- 2. التباين: 16.

و ذِرَاعٌ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا مُسِحَ بِالْقَدَمَيْنِ كَانَ قَدَمَيْنِ وَإِذَا مُسِحَ بِالذِّرَاعِ كَانَ ذِرَاعًا وَإِذَا مُسِحَ بِالذِّرَاعَيْنِ كَانَ ذِرَاعَيْنِ وَإِذَا مُسِحَ بِالْقَامَةِ كَانَ قَامَةً أَيْ هُوَ ظِلُّ الْقَامَةِ وَ لَيْسَ هُوَ بِطَوِيلِ الْقَامَةِ سَوَاءً مِثْلُهُ لَأَنَّ ظِلَّ الْقَامَةِ رُبَّمَا كَانَ قَدَمًا وَ رُبَّمَا كَانَ قَدَمَيْنِ ظِلُّ مُخْتَلِفٍ عَلَى قَدَرِ الْأَرَمَةِ وَ اخْتِلَافُهَا بِاخْتِلَافِهَا لَأَنَّ الظِّلَّ قَدْ يَطُولُ وَ يَنْقُصُ لِاخْتِلَافِ الْأَرَمَةِ وَ الْحَائِطُ الْمَنْسُوبُ إِلَى قَامَةِ إِنْسَانٍ قَائِمٌ مَعَهُ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ وَ لَا زَائِدٍ وَ لَا نَاقِصٍ فَلِثُبُوتِ الْحَائِطِ الْمُقِيمِ الْمَنْسُوبِ إِلَى الْقَامَةِ كَانَ الظِّلُّ مَنُوسَبًا إِلَيْهِ مَمْسُوحًا بِهِ طَالَ الظِّلُّ أَمْ قَصُرَ فَإِنْ قَالَ لِمَ صَارَ وَقْتُ الظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ أَرْبَعَةً أَقْدَامَ وَ لَمْ يَكُنِ الْوَقْتُ أَكْثَرَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ وَ لَا أَقَلَّ مِنَ الْقَدَمَيْنِ وَ هَلْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَصِيرَ أَوْقَاتُهَا أَوْسَعَ مِنْ هَذَيْنِ الْوَقَّتَيْنِ أَوْ أَضْيَقَ قِيلَ لَهُ يَجُوزُ الْوَقْتُ أَكْثَرَ مِمَّا قُدِّرَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صُيِّرَ الْوَقْتُ عَلَى مَقَادِيرِ قُوَّةِ أَهْلِ الضَّعْفِ وَ اخْتِمَالِهِمْ لِمَكَانِ آدَاءِ الْفَرَائِضِ وَ لَوْ كَانَتْ قُوَّتُهُمْ أَكْثَرَ مِمَّا قُدِّرَ لَهُمْ مِنَ الْوَقْتِ لَقُدِّرَ لَهُمْ وَقْتُ أَضْيَقَ وَ لَوْ كَانَتْ قُوَّتُهُمْ أَضْعَفَ مِنْ هَذَا لَخَفَّفَ عَنْهُمْ مِنَ الْوَقْتِ وَ صُيِّرَ أَكْثَرُهَا وَ لَكِنْ لَمَّا قُدِّرَتْ قُوَّةُ الْخَلْقِ عَلَى مَا قُدِّرَ لَهُمْ الْوَقْتُ الْمَمْدُودُ بِهَا يَقْدَرُ الْقَرِيقَيْنِ قُدِّرَ لَأَدَاءِ الْفَرَائِضِ وَ التَّأْفِلِ وَقْتُ لِيَكُونَ الضَّعِيفُ مَعْدُورًا فِي تَأْخِيرِهِ الصَّلَاةَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ لِأَهْلِ الضَّعْفِ لِعَلِّهِ الضَّعْفُ وَ كَذَلِكَ الْقَوِيُّ مَعْدُورًا بِتَأْخِيرِهِ الصَّلَاةَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ لِأَهْلِ الضَّعْفِ لِعَلِّهِ الْمَعْلُولُ مُؤَدِّيًا لِلْفَرَضِ وَ إِنْ كَانَ مُصِيبًا لِلْفَرَضِ يَتَرَكُهُ لِلصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَ قَدْ قِيلَ أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَ آخِرُ الْوَقْتِ عَفْوُ اللَّهِ وَ قِيلَ فَرَضَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسُ الَّتِي هِيَ مَفْرُوضَةٌ عَلَى أَضْعَفِ الْخَلْقِ قُوَّةً لِيَسْتَوِيَ بَيْنَ الضَّعِيفِ وَ الْقَوِيِّ كَمَا اسْتَوَى فِي الْهَدْيِ شَاهُ وَ كَذَلِكَ جَمِيعُ الْفَرَائِضِ الْمَفْرُوضَةِ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ وَ إِنَّمَا قَرَضَهَا اللَّهُ عَلَى أَضْعَفِ الْخَلْقِ قُوَّةً مَعَ مَا حَصَّ أَهْلُ الْقُوَّةِ عَلَى آدَاءِ الْفَرَائِضِ فِي أَفْضَلِ الْأَوْقَاتِ وَ أَكْمَلَ الْفَرَضِ كَمَا قَالَ اللَّهُ - وَ مَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرُ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ (1)

ص: 33

وَجَاءَ أَنَّ آخَرَ وَقَّتِ الْمَغْرِبَ إِلَى رُبْعِ اللَّيْلِ لِلْمُقِيمِ الْمَعْلُولِ وَالْمُسَافِرِ كَمَا جَارَ أَنْ يُصَلِّيَ الْعَتَمَةَ فِي وَقَّتِ الْمَغْرِبِ الْمَمْدُودِ كَذَلِكَ جَارَ أَنْ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ فِي أَوَّلِ وَقَّتِ الْمَمْدُودِ لِلظُّهْرِ (1) وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَوَّلُ وَقَّتِ الظُّهْرِ زَوَالُ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الظِّلُّ قَدَمَيْنِ وَأَوَّلُ وَقَّتِ الْعَصْرِ الْفَرَاغُ مِنَ الظُّهْرِ ثُمَّ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الظِّلُّ أَرْبَعَةَ أَقْدَامٍ وَقَدْ رُخِّصَ لِلْعَلِيلِ وَالْمُسَافِرِ مِنْهُمَا إِلَى أَنْ يَبْلُغَ سِتَّةَ أَقْدَامٍ وَلِلْمُضْطَرِّ إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ (2).

توضيح: و تبين و تحقيق متين قوله عليه السلام و آخره أن يبلغ الظل ذراعا أى و آخر الوقت الذى يمكن تأخير الفريضة فيه للنافله و لعله أخرى كما سيأتى تفسيره و كذا الأربعة الأقدام وقت يجوز تأخير العصر عنه للنافله و غير ذلك و لم يذكر آخر وقت الفرضين هنا.

و هذا الخبر مع ما فيه من الاضطراب فى الجملة قريب مما رُوى فى الكافى و التهذيب (3).

عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنْ صَلَّ الظُّهْرَ إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ قَامَةً وَ قَامَتَيْنِ وَ ذِرَاعًا وَ ذِرَاعَيْنِ وَ قَدَمًا وَ قَدَمَيْنِ مِنْ هَذَا وَ مِنْ هَذَا قَمَتَى هَذَا وَ كَيْفَ هَذَا وَ قَدْ يَكُونُ الظِّلُّ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ نِصْفَ قَدَمٍ قَالَ إِنَّمَا قَالَ ظِلُّ الْقَامَةِ وَ لَمْ يَقُلْ قَامَةً الظِّلُّ وَ ذَلِكَ أَنَّ ظِلَّ الْقَامَةِ يَخْتَلِفُ مَرَّةً يَكْثُرُ وَ مَرَّةً يَقِلُّ وَ الْقَامَةُ قَامَةٌ أَبَدًا لَا تَخْتَلِفُ ثُمَّ قَالَ ذِرَاعٌ وَ ذِرَاعَانِ وَ قَدَمٌ وَ قَدَمَانِ فَصَارَ ذِرَاعٌ وَ ذِرَاعَانِ تَفْسِيرَ الْقَامَةِ وَ الْقَامَتَيْنِ فِي الزَّمَانِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ ظِلُّ الْقَامَةِ ذِرَاعًا وَ ظِلُّ الْقَامَتَيْنِ ذِرَاعَيْنِ وَ يَكُونُ ظِلُّ الْقَامَةِ وَ الْقَامَتَيْنِ وَ الذَّرَاعِ وَ الذَّرَاعَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ فِي كُلِّ زَمَانٍ مَعْرُوقَيْنِ

ص: 34

-
- 1- 1. فقه الرضا ص 3.
 - 2- 2. فقه الرضا ص 7 س 19.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 140، الكافى ج 3 ص 277.

مُفَسِّرًا إِخْدَاهُمَا بِالْآخِرِ مُسَدِّدًا أَبَدًا فَإِذَا كَانَ الزَّمَانُ يَكُونُ فِيهِ ظِلُّ الْقَامَةِ ذِرَاعًا كَانِ الْوَقْتُ ذِرَاعًا مِنْ ظِلِّ الْقَامَةِ وَكَانَتِ الْقَامَةُ ذِرَاعًا مِنَ الظِّلِّ وَإِذَا كَانَ ظِلُّ الْقَامَةِ أَقْلًا أَوْ أَكْثَرَ كَانَ الْوَقْتُ مَحْصُورًا بِالذَّرَاعِ وَالذَّرَاعَيْنِ فَهَذَا تَفْسِيرُ الْقَامَةِ وَالْقَامَتَيْنِ وَالذَّرَاعِ وَالذَّرَاعَيْنِ.

و لنمهد لشرح هذا الحديث مقدمه تكشف الغطاء عن وجوه سائر الأخبار الواردة فى هذا المطلب مع اختلافها و تعارضها.

اعلم أن الشمس إذا طلعت كان ظلها طويلا ثم لا يزال ينقص حتى تزول فإذا زالت زاد ثم قد تقرر أن قامه كل إنسان سبعة أقدام بأقدامه تقريبا كما عرفت و ثلاث أذرع و نصف بذراعه و الذراع قدما تقريبا فلذا يعبر عن السبع بالقدم و عن طول الشاخص الذى يقاس به الوقت بالقامة و إن كان غير الإنسان و قد جرت العادة بأن تكون قامه الشاخص الذى يجعل مقياسا لمعرفة الزوال ذراعا و كان رجل رسول الله صلى الله عليه و آله الذى كان يقيس به الوقت أيضا ذراعا فلأجل ذلك كثيرا ما يعبر عن القامة بالذراع و عن الذراع بالقامة و ربما يعبر عن الظل الباقي عند الزوال من الشاخص بالقامة و كأنه كان اصطلاحا معهودا.

ثم إنه لما كان المشهور بين المخالفين تأخير الظهرين عن أول الوقت بالمثل و المثلين فقد اختلف الأخبار فى ذلك ففى بعضها إذا صار ظلك مثلك فصل الظهر و إذا صار ظلك مثلك فصل العصر و فى بعضها أن آخر وقت الظهر المثل و آخر وقت العصر المثلان كما ذهب إليه أكثر المتأخرين من علمائنا و فى بعضها أن وقت نافله الزوال قدما و وقت فريضه الظهر و نافله العصر بعدهما قدما و وقت فضيله العصر أربعه أقدام فى بعض الأخبار و فى بعضها قدما و فى بعضها قدما و نصف و فى كثير منها

أنه لا يمنعك من الفريضه إلا سبحتك إن شئت طولت و إن شئت قصرت و الذى ظهر لى من جميعها أن المثل و المثلين إنما وردا تقيه لاشتغالهما بين المخالفين و قد أولوهما فى بعض الأخبار بالذراع و الذراعين تحرجا عن الكذب أو المثل و المثلان وقت للفضيله بعد الذراع و الذراعين و الأربع أى إذا أخروا الظهر عن أربعه أقدام فينبغى أن لا يؤخروها عن السبعة و هى المثل و إذا

أخروا العصر عن الثمانيه فينبغى أن لا يؤخروها عن الأربعه عشر أعنى المثلين.

فالأصل من الأوقات الأقدام لكن لا بمعنى أن الظهر لا يقدم عن القدمين بل بمعنى أن النافله لا توقع بعد القدمين و كذا نافله العصر لا يؤتى بها بعد الأربعه أقدام فأما العصر فيجوز تقديمها قبل مضى الأربعه إذا فرغ من النافله قبلها بل التقديم فيهما أفضل و أما آخر وقت فضيله العصر فله مراتب الأولى سته أقدام و الثانيه سته أقدام و نصف الثالثه ثمانيه أقدام و الرابعه المثلان على احتمال فإذا رجعت إلى الأخبار الواردة فى هذا الباب لا يبقى لك ريب فى تعيين هذا الوجه فى الجمع بينها و مما يؤيد ذلك هذا الخبر و لنرجع إلى حله.

قوله عليه السلام إن صلى الظهر لعل ذكر الظهر على المثال و يكون القامتان و الذراعان و القدمان للعصر كما هو ظاهر سائر الأخبار و يمكن أن يكون وصل إليه الخبر لجميع تلك المقادير فى الظهر.

قوله من هذا بفتح الميم فى الموضعين أى من صاحب الحكم الأول و من صاحب الحكم الثانى أو استعمل بمعنى ما و هو كثير أو بكسرها فى الموضعين أى سألت من هذا التحديد و من هذا التحديد و فيه بعد ما.

قوله و قد يكون الظل لعل السائل ظن أن الظل المعتبر فى المثل و الذراع هو مجموع المتخلف و الزائد فقال قد يكون الظل المتخلف نصف قدم فيلزم أن يؤخر الظهر إلى أن يزيد الفى ء سته أقدام و نصفاً و هذا كثير أو أنه ظن أن المماثله إنما تكون بين الفى ء الزائد و الظل المتخلف فاستبعد الاختلاف الذى يحصل من ذلك بحسب الفصول فإن الظل المتخلف قد يكون فى بعض البلاد و الفصول نصف قدم و قد يكون خمسه أقدام.

و حاصل جوابه عليه السلام أن المعتبر فى ذلك هو الذراع و الذراعان من الفى ء الزائد و هو لا يختلف فى الأزمان و الأحوال.

ثم بين عليه السلام سبب صدور أخبار القامه و القامتين و منشأ توهم المخالفين و خطائهم فى ذلك فبين أن النبى صلى الله عليه و آله كان جدار مسجده قامه و فى وقت كان

ظل ذلك الجدار المتخلف عند الزوال ذراعاً قال إذا كان الفى ء مثل ظل القامه فصلوا الظهر و إذا كان مثليه فصلوا العصر أو قال مثل القامه و كان غرضه ظل القامه لقيام القرينه بذلك فلم يفهم المخالفون ذلك و عملوا بالقامه و القامتين و إذا قلنا القامه و القامتين تقيه فمرادنا أيضا ذلك فقوله عليه السلام متفقين فى كل زمان يعنى به أنا لما فسرنا ظل القامه بالظل الحاصل فى الزمان المخصوص الذى صدر فيه الحكم عن النبى صلى الله عليه و آله و كان فى ذلك الوقت ذراعاً فلا يختلف الحكم باختلاف البلاد و الفصول و كان اللفظان مفادهما واحداً مفسراً أحدهما أى ظل القامه بالآخر أى بالذراع.

و أما التحديد بالقدم فأكثر ما جاء فى الحديث فإنما جاء بالقدمين و الأربعة أقدام و هو مساوٍ للتحديد بالذراع و الذراعين و ما جاء نادراً بالقدم و القدمين فإنما أريد بذلك تخفيف النافله و تعجيل الفريضه طلباً لفضل أول الوقت فالأول و لعل الإمام عليه السلام إنما لم يتعرض للقدم عند تفصيل الجواب و تبينه لما استشعر من السائل عدم اهتمامه بذلك و أنه إنما كان أكثر اهتمامه بتفسير القامه و طلب العله فى تأخير أول الوقت إلى ذلك المقدار.

و ربما يفسر هذا الخبر بوجه آخر و هو أن السائل ظن أن غرض الإمام من قوله عليه السلام صل الظهر إذا كانت الشمس قامه أن أول وقت الظهر وقت ينتهى الظل فى النقصان إلى قامه أو قامتين أو قدم أو قدمين أو ذراع أو ذراعين فقال كيف تطرد هذه القاعدة و الحال أن فى بعض البلاد ينتهى النقص إلى نصف قدم فإذا عمل بتلك القواعد يلزم وقوع الفريضه فى هذا الفصل قبل الزوال.

فأجاب عليه السلام بأن المراد بالشمس ظلها الحادث بعد الزوال بدليل أن قوله عليه السلام صل الظهر إذا كانت الشمس قامه يدل على أن هذا الظل يزيد و ينقص فى كل يوم و إذا كان المراد الظل المتخلف فهو فى كل يوم قدر معين لا يزيد و لا ينقص ثم حمل كلامه عليه السلام على أن الأصل صيروره ظل كل شىء مثله

لكن لما كان الشاخص قد يكون بقدر ذراع و قد يكن بقدر ذراعين أو بقدر قدم أو قدمين فلذا قيل إذا كان الظل ذراعاً أى فى الشاخص الذى يكون ذراعاً و هكذا و قوله فإذا كان الزمان يكون فيه ظل القامه ذراعاً حملة على أن المعنى أنه إذا كان الشاخص ذراعاً و كان الظل المتخلف ذراعاً فبعد تلك الذراع يحسب الذراع المقصود و إن كان المتخلف أقل من الذراع فبعده يحسب الذراع و الذراع الذى هو الظل الزائد ذراع أبدا لا يختلف و إنما يختلف ما يضم إليه من الظل المتخلف و لا يخفى بعد هذا الوجه و ظهور ما ذكرنا على العارف بأساليب الكلام المتتبع لأخبار أئمه الأنام عليهم السلام.

و فى التهذيب فسر القامه فى هذا الخبر بما يبقى عند الزوال من زوال الظل سواء كان ذراعاً أو أقل أو أكثر و جعل التحديد بصيروره الفى ء الزائد مثل الظل الباقي كائنا ما كان و اعترض عليه بأنه يقتضى اختلافا فاحشا فى الوقت بل يقتضى التكليف بعباده يقصر عنها الوقت كما إذا كان الباقي شيئاً يسيراً جداً بل يستلزم الخلو عن التوقيت فى اليوم الذى تسامت فيه الشمس رأس الشخص لانعدام الظل الأول حينئذ و يعنى بالعباده النافله لأن هذا التأخير عن الزوال إنما هو للإتيان بها.

أقول: و يرد عليه أيضاً أنه يأبى عنه قوله فإذا كان ظل القامه أقل أو أكثر كان الوقت محصوراً بالذراع و الذراعين لأنه على تفسيره يكون محصوراً بمقدار ظل القامه كائنا ما كان و أيضاً ينافى سائر الأخبار الواردة فى هذا الباب و على ما حملنا عليه يكون جامعاً بين الأخبار المختلفه الواردة فى هذا الباب و يؤيده

مَا رَوَاهُ (1)

الشَّيْخُ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ لَهُ أَبُو بَصِيرٍ كَمْ الْقَامَةُ فَقَالَ ذِرَاعٌ إِنَّ قَامَةَ رَحْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَتْ ذِرَاعاً. وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْقَامَةُ هِيَ الذَّرَاعُ (2). وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (3) قَالَ: الْقَامَةُ وَ الْقَامَتَيْنِ الذَّرَاعُ وَ الذَّرَاعَتَيْنِ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ نَصَبَهُمَا عَلَى الْحِكَايَةِ.

ص: 38

2-2. التهذيب ج 1 ص 140.
3-3. التهذيب ج 1 ص 140.

و لنوضح هذا المطلب بإيراد مباحث مهمه تعين على فهم الأخبار الوارده فى هذا الكتاب و فى سائر الكتب فى هذا الباب.

الأول المشهور بين الأصحاب أن لكل صلاه وقتين سواء فى ذلك المغرب و غيرهما كما ورد فى الأخبار الكثيره لكل صلاه وقتان و أول الوقتين أفضلهما و حكى ابن البراج عن بعض الأصحاب قولا بأن للمغرب وقتا واحدا عند غروب الشمس و سيأتى بعض القول فيه.

و اختلف الأصحاب فى الوقتين فذهب الأكثر منهم المرتضى و ابن الجنيد و ابن إدريس و الفاضلان و جمهور المتأخرين إلى أن الوقت الأول للفضيله و الثانى للإجزاء و قال الشيخان الأول للمختار و الثانى للمعذور و المضطر و قال الشيخ فى المبسوط العذر أربعة السفر و المطر و المرض و شغل يضر تركه بدينه أو دنياه و الضروره خمسه الكافر يسلم و الصبى يبلغ و الحائض تطهر و المجنون و المغمى عليه يفيقان.

الثانى أول وقت الظهر زوال الشمس عند وسط السماء و هو خروج مركزها عن دائره نصف النهار بإجماع العلماء نقله فى المعتبر و المنتهى و تدل عليه الآيه و الأخبار المستفيضه و ما دل من الأخبار على أن وقت الظهر بعد الزوال بقدّم أو ذراع أو نحو ذلك فإنه محمول على وقت الأفضليه أو الوقت المختص بالفريضه.

الثالث اختلف علماؤنا فى آخر وقت الظهر فقال السيد يمتد وقت الفضيله إلى أن يصير ظل كل شىء مثله و وقت الإجزاء إلى أن يبقى للغروب مقدار أداء العصر و هو مختار ابن الجنيد و سلال و ابن زهره و ابن إدريس و جمهور المتأخرين و ذهب الشيخ فى المبسوط و الخلاف و الجمل إلى امتداد وقت الاختيار إلى أن يصير ظل كل شىء مثله و وقت الاضطرار إلى أن يبقى للغروب مقدار أداء العصر و قال فى النهايه آخر وقت الظهر لمن لا عذر له إذا صارت الشمس على أربعة أقدام و قال المفيد وقت الظهر بعد زوال الشمس إلى

أن يرجع الفى ء سبعى الشخص.

و نقل فى المختلف عن ابن أبى عقيل أن أول وقت الظهر زوال الشمس إلى أن ينتهى الظل ذراعا واحدا أو قدمين من ظل قامه بعد الزوال و أنه وقت لغير ذوى الأعذار و عن أبى الصلاح أن آخر وقت المختار الأفضل أن يبلغ الظل سبعى القائم و آخر وقت الإجزاء أن يبلغ الظل أربعة أسباعه و آخر وقت المضطر أن يصير الظل مثله و قد عرفت ما اخترناه فى هذا الباب.

الرابع أول وقت العصر بعد الفراغ من الظهر و نقل عليه الإجماع فى المعتبر و المنتهى و يستحب التأخير بمقدار أداء النافله كما عرفت و هل يستحب التأخير إلى أن يصير الظل أربعة أقدام أو يصير ظل كل شى ء مثله فظاهر أكثر الأخبار عدمه كما عرفت و ذهب إليه جماعه من المحققين و ذهب المفيد و ابن الجنيد و جماعه إلى استحباب التأخير إلى أن يخرج فضيله الظهر و هو المثل أو الأقدام و جزم الشهيد فى الذكرى باستحباب التفريق بين الصلاتين و قد عرفت أن التفريق يتحقق بتوسط النافله بينهما.

الخامس اختلف الأصحاب فى آخر وقت العصر فقال المرتضى ره يمتد وقت الفضيله إلى أن يصير الفى ء قامتين و وقت الإجزاء إلى الغروب و إليه ذهب ابن الجنيد و ابن إدريس و ابن زهره و جمهور المتأخرين و قال المفيد يمتد وقتها للمختار إلى أن يتغير لون الشمس باصفرارها للغروب و للمضطر و الناسى إلى الغروب.

و قال الشيخ فى الخلاف آخره إذا صار ظل كل شى ء مثليه و قال فى المبسوط آخره إذا صار ظل كل شى ء مثليه للمختار و للمضطر إلى غروب الشمس و هو المنقول عن ابن البراج و أبى الصلاح و ابن حمزه و ظاهر سلار و عن ابن أبى عقيل أن وقته إلى أن ينتهى الظل ذراعين بعد زوال الشمس فإذا جاوز ذلك دخل فى الوقت الآخر مع أنه زعم أن الوقت الآخر للمضطر.

و عن المرتضى فى بعض كتبه يمتد حتى يصير الظل بعد الزيادة

مثل سته أسباعه للمختار و قد عرفت أن الظاهر أن وقت الإجزاء ممتد إلى الغروب و وقت الفضيله إلى المراتب المختلفه المقرره للفضل و الأفضليه و قال المحقق في المعتبر و نعم ما قال هذا الاختلاف في الأخبار دلالة الترخيص و أماره الاستحباب ثم الظاهر من كلام القائلين بالاختيار و الاضطرار أن المختار و إن أثم بالتأخير عن الوقت الأول لكنها لا تصير قضاء بل الظاهر من كلام بعضهم أنه إثم معفو عنه بل يظهر من بعض كلمات الشيخ أن المناقشه لفظيه حيث قال في موضع من التهذيب و ليس لأحد أن يقول إن هذه الأخبار إنما تدل على أن أول الأوقات أفضل و لا تدل على أنه تجب في أول الوقت لأنه إذا ثبت أنه في أول الوقت أفضل و لم يكن هناك منع و لا عذر فإنه يجب أن يفعل و من لم يفعل و الحال هذه استحق اللوم و العتب و لم نرد بالوجوب هاهنا ما يستحق بتركه العقاب لأن الوجوب على ضروب عندنا منها يستحق بتركه العقاب و منها ما يكون الأولى فعله و لا يستحق بالإخلال به العقاب و إن كان يستحق به ضرباً من اللوم و العتب هذا كالصریح في أن المراد بالوجوب الفضيله.

و هذا كله في الحضر فأما السفر فلا إشكال بل قيل لا خلاف بين المسلمين في جواز الجمع للأخبار الكثيرة الصريحه في ذلك.

«13»- إختيَارُ الرَّجَالِ، لِلْكَشِّيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْوَرَّاقِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدَ عَنْ بُتَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ كَيْفَ تَرَكْتَ زُرَّارَةَ فَقُلْتُ تَرَكْتُهُ لَا يُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ قَالَ فَأَنْتَ رَسُولِي إِلَيْهِ فَقُلْ لَهُ فَلْيُصَلِّ فِي مَوَاقِيتِ أَصْحَابِهِ فَإِنِّي قَدْ حُرِقْتُ قَالَ فَأَبْلَغْتُهُ ذَلِكَ فَقَالَ أَنَا وَ اللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّكَ لَمْ تَكْذِبْ عَلَيْهِ وَ لَكِنْ أَمَرَنِي بِشَيْءٍ فَأَكْرَهُ أَنْ أَدْعَهُ (1).

بيان: قوله عليه السلام فإنني قد حرقت أقول النسخ هنا مختلفه ففي

ص: 41

بعضها بالحاء المهملة و الفاء على بناء المجهول من التفعيل أى غيرت عن هذا الرأى فإنى أمرته بالتأخير لمصلحه و الآن قد تغيرت المصلحه و يؤيده أن فى بعض السنخ صرفت بالصاد المهملة بهذا المعنى و فى بعضها بالحاء و القاف كناية عن شدة التأثر و الحزن أى حزنت لفعله ذلك و فى خبر آخر من أخبار زرارته فخرجت من الحرج و هو الضيق و على التقادير الظاهر أن قول الراوى حتى تغيب الشمس مبنى على المبالغه و المجاز أى شارفت الغروب.

«14»- الإختیار، عَنْ حَمْدَوَيْهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُزُورَةَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ قَالَ: دَخَلَ زُرَّارَةُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ إِنَّكُمْ قُلْتُمْ لَنَا فِي الظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ عَلَى ذِرَاعٍ وَ ذِرَاعَيْنِ ثُمَّ قُلْتُمْ أَبْرِدُوا بِهَا فِي الصَّيْفِ فَكَيْفَ الْإِبْرَادُ بِهَا وَ قَتَحَ الْوَاخَةَ لِيَكْتَبَ مَا يَقُولُ فَلَمْ يُجِبْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِشَيْءٍ فَاطْبَقَ الْوَاخَةَ فَقَالَ إِنَّمَا عَلَيْنَا أَنْ نَسْأَلَكَمُ وَ أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِمَا عَلَيْكُمْ وَ خَرَجَ وَ دَخَلَ أَبُو بَصِيرٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ زُرَّارَةَ سَأَلَنِي عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ أَجِبْهُ وَ قَدْ ضَعِيفْتُ مِنْ ذَلِكَ فَادْهَبْ أَنْتَ رَسُولِي إِلَيْهِ فَقُلْ صَلِّ الظُّهْرَ فِي الصَّيْفِ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَكَ وَ الْعَصْرَ إِذَا كَانَ مِثْلَكَ وَ كَانَ زُرَّارَةُ هَكَذَا يُصَلِّي فِي الصَّيْفِ وَ لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرَهُ وَ غَيْرَ ابْنِ بُكَيْرٍ (1).

بيان: هذا الخبر مؤيد لما مر من استحباب تأخير الظهر فى شدة الحر و يدل على استحباب تأخير العصر أيضا و الأصحاب خصوا الحكم بالظهر و لا يخلو من قوه فإن الخروج عن الأخبار الكثيرة الداله على فضيله أول الوقت بمجرد ذلك مشكل مع احتمال التقية أيضا بل الحكم فى الظهر أيضا مشكل كما عرفت و لعل مضايقته عليه السلام عن بيان الحكم مما يؤيده.

و يؤيده أيضا اشتهاار الروايه و الحكم بين المخالفين قال محيي السنه فى شرح السنه بعد أن رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِإِسْنَادٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ وَ قَالَ اشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا

ص: 42

فَقَالَتْ رَبِّ أَكَلَّ بَعْضِي بَعْضًا فَأَذِنَ لَهَا يَتَفَقَسَيْنِ تَقَسَّى فِي الشِّتَاءِ وَ تَقَسَّى فِي الصَّيْفِ فَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ فَمِنْ حَرِّهَا وَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْبَرْدِ فَمِنْ رَمْهِرِهَا.

معنى الإبراد انكسار حر الظهيره و هو أن يفى ء الأفياء و ينكسر وهج الحر فهو برد بالإضافة إلى حر الظهيره و قوله من فيح جهنم قال الخطابي معناه سطوح حرها و انتشاره و أصله فى كلامهم السعه و الانتشار يقال مكان أفيح أى واسع.

ثم قال و اختلف أهل العلم فى تأخير صلاه الظهر فى شدة الحر فذهب ابن المبارك و أحمد و إسحاق إلى تأخيرها و الإبراد بها فى الصيف و هو الأشبه بالاتباع و قال الشافعى تعجيلها أولى إلا أن يكون إمام مسجد ينتابه الناس من بعد فإنه يبرد بها فى الصيف فأما من صلى وحده أو جماعه فى مسجد بفناء بيته لا يحضره إلا من بحضرته فإنه يعجلها لأنه لا مشقه عليهم فى تعجيلها.

ثُمَّ رَوَى عَنْ أَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَسَانِيدَ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي سَفَرٍ فَأَرَادَ الْمُؤَدِّنُ أَنْ يُؤَدِّنَ لِلظَّهْرِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَبْرِدْ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدِّنَ فَقَالَ لَهُ أَبْرِدْ حَتَّى رَأَيْنَا قَيْءَ التَّلُّولِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ.

ثم قال و فيه دليل على أن الإبراد أولى و إن لم يأت من بعد فإن النبى صلى الله عليه و آله أمره مع كونهم مجتمعين فى السفر انتهى.

و حمل بعض الأفاضل الخبر على بلد يكون ظل الزوال فيه حال الصيف خمسہ أقدام مثلا فإذا صار مع الزيادة الحاصله بعد الزوال مساويا للشخص يكون قد زاد قدمين فيوافق الأخبار الآخر و هو محمل بعيد مع أنه لا يستقيم فى العصر و فى تنزيل الجمعة منزله الظهر على القول به فيها وجهان الأقرب الاقتصار على مورد النص للأخبار الداله على ضيق وقت الجمعة و خالف فى ذلك فى التذكرة فحكم بشموله لها.

«15»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ الصَّلْتِ عَنِ ابْنِ عُقْدَةَ عَنْ

عَبَادٍ عَنْ عَمِّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ عَنْ عَلِيٍّ وَ عُمَرَ وَ أَبِي بَكْرٍ وَ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالُوا كُلُّهُمْ: صَلِّ الْعَصْرَ وَ الْفَجَّ مُسْفِرَهُ فَإِنَّهَا كَانَتْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ (1).

«16»- السِّرَائِرُ، مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِنَّهُ رُبَّمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا الْوَقْتُ فِي يَوْمٍ عِيمٍ فَقَالَ تَعْرِفُ هَذِهِ الطُّيُورَ الَّتِي عِنْدَكُمْ بِالْعِرَاقِ يُقَالُ لَهَا الدُّيُوكُ فَقَالَ نَعَمْ قَالَ إِذَا ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهَا وَ تَجَاوَبَتْ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَصَلِّ (2).

بيان: يدل على جواز التعويل في دخول الوقت على ارتفاع أصوات الديوك و تجاوبها و أورده الصدوق في الفقيه (3).

و ظاهره الاعتماد عليها و مال إليه في الذكرى و نفاه العلامة في التذكرة و هو أحوط و لا بد من حملها على ما إذا صاتت في الوقت المحتمل إذ كثيرا ما تصيح عند الضحى.

«17»- مُنْتَهَى الْمَطْلَبِ، رَوَى ابْنُ بَابَوَيْهِ فِي كِتَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ الْمُؤَدَّنُ يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الْحَرِّ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فَيَقُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَبْرِدْ أَبْرِدْ.

«18»- أَرْبَعِينَ الشَّهِيدِ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الصَّدُوقِ عَنْ وَالِدِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُعَاوِيَةَ: مِثْلُهُ.

«19»- مُنْتَهَى الْمَطْلَبِ، رَوَى ابْنُ بَابَوَيْهِ فِي كِتَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ فِي الصَّحِيحِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ قَالَ سَمِعْتُ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: كَانَ أَبِي رُبَّمَا صَلَّى الظُّهْرَ عَلَى خَمْسَةِ أَقْدَامٍ.

«20»- الْعِيَّاشِيُّ، عَنْ إِدْرِيسَ الْقُمِّيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ فَقَالَ هِيَ الصَّلَاةُ فَحَافِظُوا عَلَيْهَا وَ قَالَ لَا تُصَلِّ الظُّهْرَ أَبَدًا حَتَّى

ص: 44

- 2-2. السرائر ص 496.
- 3-3. الفقيه ج 1 ص 143 و 144.

تُرْوَل الشَّمْسُ (1).

«21»- وَ مِنْهُ، عَنْ سَعِيدٍ الْأَعْرَجِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ هُوَ مُغَضَّبٌ وَ عِنْدَهُ تَقَرُّ مِنْ أَصْحَابِنَا وَ هُوَ يَقُولُ تُصَلُّونَ قَبْلَ أَنْ تُرْوَلَ الشَّمْسُ قَالَ وَ هُمْ سُكُوتٌ قَالَ فَقُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ مَا تُصَلِّي حَتَّى يُؤَذِّنَ مُؤَذِّنٌ مَكَّةَ قَالَ فَلَا يَأْسَ أَمَا إِنَّهُ إِذَا أَدَّيْنَا فَقَدْ رَأَيْتَ الشَّمْسُ ثُمَّ قَالَ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ فَقَدْ دَخَلْتُ أَرْبَعُ صَلَوَاتٍ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَ أَفَرَدَ صَلَاةَ الْفَجْرِ فَقَالَ وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا فَمَنْ صَلَّى قَبْلَ أَنْ تُرْوَلَ الشَّمْسُ فَلَا صَلَاةَ لَهُ (2).

بيان: ظاهره جواز التعويل على الأذان و إن أمكن أن يكون عليه السلام علم أن هذا المؤذن لا يؤذن قبل الظهر.

«22»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا رَأَيْتَ الشَّمْسُ دَخَلَ وَقِفْتَ الصَّلَاتَيْنِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَ لَيْسَ يَمْنَعُ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَّا قِضَاءُ السُّبْحَةِ الَّتِي بَعْدَ الظُّهْرِ وَ قَبْلَ الْعَصْرِ فَإِنْ شَاءَ طَوَّلَ إِلَى أَنْ يَمُضِيَ قَدَمَانِ وَ إِنْ شَاءَ قَصَّرَ (3).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ خَرَجَ وَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى مَشْرِبَةٍ أَمَّ إِبْرَاهِيمَ فَصَعِدَ الْمَشْرِبَةَ ثُمَّ تَرَلَّ فَقَالَ لِلرَّجُلِ رَأَيْتَ الشَّمْسُ قَالَ أَنْتَ أَعْلَمُ جُعِلَتْ فِدَاكَ فَتَنْظَرُ فَقَالَ قَدْ رَأَيْتَ وَ أَدَّيْنَا وَ قَامَ إِلَى تَخْلِهِ فَصَلَّى صَلَاةَ الزَّوَالِ وَ هِيَ صَلَاةُ السُّنَّةِ قَبْلَ الظُّهْرِ ثُمَّ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَ تَحَوَّلَ إِلَيْهِ تَخْلَهُ أُخْرَى وَ أَقَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ فَصَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَيْهِ تَخْلَهُ أُخْرَى فَصَلَّى صَلَاةَ السُّنَّةِ بَعْدَ الظُّهْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ أَدَّيْنَا وَ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَ صَلَّى الْعَصْرَ أَرْبَعًا وَ لَمْ تَكُنْ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِلَّا السُّبْحَةُ (4).

ص: 45

1- 1. تفسير العياشي ج 2 ص 327، و آية في سورة الكهف: 46.

2- 2. تفسير العياشي ج 2 ص 308.

3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 137.

4- 4. دعائم الإسلام ج 1 ص 137.

إيضاح: يدل على استحباب إيقاع نافله الزوال بين الأذان و الإقامة و على جواز إيقاع الإمام الأذان و الإقامة معا بل رجحانه و على رجحان قيام المقتدى إذا كان واحدا عن يمين الإمام و على أن الأربع الأولى من الثمان ركعات بين الظهرين للظهر و الأربع الأخيرة للعصر و على استحباب إيقاع الأربع الأخيرة بين الأذان و الإقامة و على أنه يتحقق التفريق المستحب و الموجب لإعاده الأذان بتوسط النافله بين الفرضين و على استحباب تفريق الفرائض و النوافل على الأمكنه و قد وردت العله بأنها تشهد للمصلى يوم القيامه.

«23»- الدَّعَائِمُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَام قَالَ: آخِرُ وَقْتِ الْعَصْرِ أَنْ تَصَفَّرَ الشَّمْسُ (1).

وَعَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: صَلُّوا الْعَصْرَ وَ الشَّمْسُ بَيَّضَاءُ تَقِيَّةً (2).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَام: أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِالْإِبْرَادِ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَ ذَلِكَ أَنْ تُؤَخَّرَ بَعْدَ الزَّوَالِ شَيْئًا (3).

«24»- الْهَدَايَةُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَام: إِذَا رَأَيْتَ الشَّمْسَ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا أَنْ بَيْنَ يَدَيْهَا سُبْحَةٌ فَإِنْ شِئْتَ طَوَّلْتَ وَ إِنْ شِئْتَ قَصَّرْتَ (4).

وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَام: أَوَّلُ الْوَقْتِ زَوَالُ الشَّمْسِ وَ هُوَ وَقْتُ اللَّهِ الْأَوَّلُ وَ هُوَ أَفْضَلُهُمَا (5).

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: إِذَا رَأَيْتَ الشَّمْسَ فُتِّحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ فَلَا أُحِبُّ أَنْ يَسْبِقَنِي أَحَدٌ بِالْعَمَلِ إِلَيَّ أَحَبُّ أَنْ تَكُونَ صَحِيفَتِي أَوَّلَ صَحِيفَةٍ يُكْتَبُ فِيهَا الْعَمَلُ الصَّالِحُ (6).

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: مَا يَأْمُرُ أَحَدُكُمْ الْحَدَّثَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ وَ قَدْ دَخَلَ وَقْتُهَا وَ هُوَ قَارِعٌ فَأَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَمُضِيَ قَدَمَانِ وَ وَقْتُ الْعَصْرِ

ص: 46

1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 138.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 138.

- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 140.
- 4-4. الهدايه: 28.
- 5-5. الهدايه: 28.
- 6-6. الهدايه: 28.

مَنْ حِينَ يَمْضَى قَدَمَانِ مِنْ رَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ (1).
وَ قَالَ لَفَضْلُ الْوَقْتِ الْأَوَّلِ عَلَى الْآخِرِ كَفَضْلِ الْآخِرِهِ عَلَى الدُّنْيَا (2).

«25»- تَفْسِيرُ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، بِرَوَايَةِ ابْنِ قُؤْلَوَيْهِ عَنْهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ كَانَ مُقِيمًا عَلَى الْإِقْرَارِ بِالْأَيْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كُلُّهُمْ وَ بِإِمَامِ رَمَانِهِ وَ وَلايَتِهِ وَ أَنَّهُ قَائِمُ الْعَيْنِ وَ مَسْئُورٌ مِنْ عَقِبِ الْمَاضِي قَبْلَهُ وَ قَدْ خَفِيَ عَلَيْهِ اسْمُ الْحُجَّةِ وَ مَوْضِعُهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ فَمَعْدُورٌ فِي إِدْرَاكِ الْإِسْمِ وَ الْمَوْضِعِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْخَيْرُ الَّذِي يُمِثِّلُهُ تَصِحُّ الْأَخْبَارِ وَ يَتَبَيَّنُ الْإِسْمُ وَ الْمَكَانُ وَ مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا حَجَبَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَنِ الْعِبَادِ عَيْنَ الشَّمْسِ الَّتِي جَعَلَهَا دَلِيلَ الصَّلَاةِ فَمُوسِعٌ عَلَيْهِمْ تَأْخِيرُهَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَوْ يَصِحَّ لَهُمْ دُخُولُ الْوَقْتِ وَ هُمْ عَلَى يَقِينٍ أَنَّ عَيْنَهَا لَمْ تَبْطُلْ وَ قَدْ خَفِيَ عَلَيْهِمْ مَوْضِعُهَا (3).

«26»- الْمَجَازَاتُ النَّبَوِيَّةُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ إِلَى شَرْقِ الْمَوْتَى.

قال السيد أى يؤخرونها إلى أن لا يبقى من النار إلا بقدر ما بقى من نفس الميت قد شرق بريقه و غرغر ببقية نفسه (4).

«27»- كِتَابُ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ص: 47

1- 1. الهداية: 28.

2- 2. الهداية: 28.

3- 3. كتاب التفسير هو الذى روى بروايه اخرى عن النعماني، و قد أدرجه المؤلف العلامة فى كتاب القرآن ج 93 و موضع النص منه صلى الله عليه و آله 15 و قد مر سابقا أيضا ملخصا.

4- 4. المجازات النبوية ص 193 و اللفظ فيه هكذا: و قد قيل فى ذلك أقوال كلها بعيدة عن المحجة، و مع ذلك يخرج الكلام من حيز الاستعاره غير قول واحد، و هو أن يكون المراد أنهم يؤخرون الصلاة الى أن لا يبقى من النهار الا بقدر ما بقى من نفس الميت الذى قد شرق بريقه و غرغر ببقية نفسه، فشبه عليه السلام تلك البقية بشفافه الذماء التى قد قرب انقضاؤها و حان فناؤها.

يَقُولُ: إِنَّ الْمَوْتُورَ أَهْلَهُ وَ مَالَهُ مِنْ صَبَّعِ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالَ قُلْتُ أَيُّ أَهْلٍ لَهُ
قَالَ لَا يَكُونُ لَهُ أَهْلٌ فِي الْجَنَّةِ.

«28»- كِتَابُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ دَرِيحِ
الْمُخَارِبِيِّ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَدَخَلَ عَلَيْهِ زُرَّارَةُ
بْنُ أَعْيَنٍ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ إِنِّي أَصَلَيْتُ الْأُولَى إِذَا كَانَ الظَّلُّ قَدَمَيْنِ ثُمَّ
أَصَلَيْتُ الْعَصْرَ إِذَا كَانَ الظَّلُّ أَرْبَعَةً أَفْدَامَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ
الْوَقْتَ فِي النُّصْفِ مِمَّا ذَكَرْتَ إِنِّي قَدَّرْتُ لِلْمَوَالِي جَرِيدَةً فَلَيْسَ يَخْفَى
عَلَيْهِمُ الْوَقْتُ.

أقول: قد مضى خبر وصيه محمد بن أبي بكر و خبر داود بن سليمان و
غيرهما في الأبواب السابقة.

«1»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، وَ الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْقُرَشِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ آيَتَهَا الْأُمُّ أَرْبَعًا وَ عِشْرِينَ خَصْلَةً وَ تَهَاكُمُ عَنْهَا إِلَى أَنْ قَالَ وَ كَرِهَ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَ كَرِهَ الْحَدِيثَ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ(1).

«2»- أُمَالِي ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَالِمٍ الْفَرَّاءِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَمَّا أُسْرِى بِي إِلَى السَّمَاءِ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ فِيهَا قَصْرًا مِنْ يَاقُوتٍ أَحْمَرَ يُرَى بَاطِنُهُ مِنْ ظَاهِرِهِ لِضِيَائِهِ وَ نُورِهِ وَ فِيهِ قُبَّانٌ مِنْ دُرٍّ وَ رَبْرَجِدٍ فَقُلْتُ يَا جِبْرِيلُ لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ قَالَ هُوَ لِمَنْ أَطَابَ الْكَلَامَ وَ أَدَامَ الصِّيَامَ وَ أَطْعَمَ الطَّعَامَ وَ تَهَجَّدَ بِاللَّيْلِ وَ النَّاسُ نِيَامٌ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ فِي أَمَّتِكَ مَنْ يُطِيقُ هَذَا فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أ تَدْرِي مَا إِطَابَةُ الْكَلَامِ فَقُلْتُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ أ تَدْرِي مَا إِدَامَةُ الصِّيَامِ قُلْتُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ مَنْ صَامَ شَهْرَ الصَّبْرِ شَهْرَ رَمَضَانَ وَ لَمْ يُفْطِرْ مِنْهُ يَوْمًا أ تَدْرِي مَا إِطْعَامُ الطَّعَامِ قُلْتُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ مَنْ طَلَبَ لِعِيَالِهِ مَا يَكْفِيهِ وَ جُوهَهُمْ

ص: 49

عَنِ النَّاسِ أَ تَدْرِي مَا التَّهَجُّدُ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامُ قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ
قَالَ مَنْ لَمْ يَتِمَّ حَتَّى يُصَلِّيَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ وَالنَّاسُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَ
غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ نِيَامُ بَيْنَهُمَا (1).

«3»- تَفْسِيرُ النُّعْمَانِيِّ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِثْلُهُ وَ فِيهِ لِاتَّهَمَ
يَتَأْمُونَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (2).

«4»- السَّرَائِرُ، مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ
الْقَرَوِيِّ عَنْ أَبِي بَانٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: دُلُّوكُ
الشَّمْسِ زَوَالَهَا وَ عَسَقُ اللَّيْلِ بِمَنْزِلِهِ الرَّوَالِ مِنَ النَّهَارِ (3).

«5»- مُنْتَهَى الْمَطْلَبِ، قَالَ رَوَى ابْنُ بَابُوَيْهِ فِي كِتَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ فِي
الصَّحِيحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
يَقُولُ: وَقْتُ الْمَغْرِبِ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَابَ قُرْصُهَا.

بيان: أول وقت المغرب غروب الشمس بلا خلاف قال في المعتبر و هو
إجماع العلماء و كذا في المنتهى و اختلف الأصحاب فيما يتحقق به الغروب
فذهب الأكثر إلى أنه إنما يتحقق و يعلم بذهاب الحمرة المشرقية قال في
المعتبر و عليه عمل الأصحاب و قال الشيخ في المبسوط علامه غيبويه
الشمس هو أنه إذا رأى الآفاق و السماء مصحيه و لا حائل بينه و بينها و رآه
قد غابت عن العين علم غروبها و في أصحابنا من قال يراعى زوال الحمرة
من ناحيه المشرق و هو الأحوط فأما على القول الأول إذا غابت الشمس
عن النظر و رأى ضوؤها على جبل يقابلها أو مكان عال مثل منار الإسكندرية
و شبهها فإنه يصلى و لا يلزمه حكم طلوعها بحيث طلعت و على الرواية
الأخرى لا يجوز ذلك حتى تغيب في كل موضع تراه و هو الأحوط انتهى.

ص: 50

1- 1. أمالي الطوسي ج 2 ص 73.

2- 2. راجع البحار ج 93 ص 83، و رواه القمّي في تفسيره ص 19.

3- 3. السرائر ص 475.

و يظهر منه أن الاعتبار عنده بغيوبه القرص و إليه ذهب فى الإستبصار على أحد الوجهين فى الجمع بين الأخبار و هو مختار السيد المرتضى و ابن الجنيد و ابن بابويه فى كتاب علل الشرائع (1) و ظاهر اختياره فى الفقيه (2)

حيث نقل الأحاديث الداله عليه و اختاره بعض المتأخرين.

و قال ابن أبى عقيل أول وقت المغرب سقوط القرص و علامه سقوط القرص أن يسود أفق السماء من المشرق و ذلك عند إقبال الليل و تقويه الظلمه فى الجو و اشتباك النجوم و لعله أراد ما يقرب القول الأول و الأخبار المعتمده الكثيره تدل على القول الثانى و هو استتار القرص و لعل الأكثر إنما عدلوا عنها لموافقته لمذاهب العامه فحملوها على التقيه و تأويلها بذهاب الحمرة فى غايه البعد لكن العمل بها و حمل ما يعارضها على الاستحباب وجه قوى به يجمع بين

ص: 51

1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 38 باب العله التى من أجلها صار وقت المغرب إذا ذهب الحمرة من المشرق، و كما ترى عنوان الباب يوافق المشهور و ان كان فى طى الباب أحاديث تحكم بأن غروب الشمس باستتار القرص و الذى عندى أن الغروب هو استتار القرص لا عن وجه الأرض فقط، بل عنها و عن كل ما علاها من الجو الذى يتعلق بها و هو منتهى ما يمكن للإنسان أن يعيش فيه و يتنفس من الهواء المحيط بالأرض، و ذلك لان سلطان الشمس و نفوذها انما هو فى الهواء، و لولاه لم يكن للشمس ضياء و لا بهاء، فاللازم أن يعتبر الغروب بالنسبه الى الهواء الذى يعلو كل قطعه من الأرض. فلو قيل بأن الغروب هو استتار الشمس عن نظر الرائي الذى قام على وجه الأرض لوجب على ذاك الرائي صلاه المغرب، و لم يجب على من ارتفع الى الطبقة الثانیه، و إذا غربت الشمس من الطبقة الثانیه و لم تغرب من الثالثه عاد الاشكال و المحذور و هكذا فى كل طبقه بالنسبه الى طبقه أخرى تعلوها، الا إذا اعتبر غروب الشمس عن الطبقة العاليه التى ليس بعدها هواء و لا للشمس فيها شعاع و ضياء. و لا يعرف غروبها عن تلك الطبقة الا بذهاب الحمرة المشرقيه عن قمه الرأس.

2- 2. الفقيه ج 1 ص 141-142.

الأخبار و يؤيده بعض الروايات و إن كان العمل بالمشهور أحوط.

ثم إنه قد عرفت ما دل عليه كلام المبسوط من حصول الاستتار و دخول الوقت و إن بقى شعاع الشمس على رءوس الجبال و المناره العاليه و قال فى التذكره و هو أى الغروب ظاهر فى الصحارى و أما فى العمران و الجبال فيستدل عليه بأن لا يبقى شئ ء من الشعاع على رءوس الجدران و قلل الجبال و هو أحوط و إن دل بعض الأخبار على ما اختاره الشيخ كما ستعرف.

و أما آخر وقت المغرب فالمشهور بين الأصحاب امتداد وقتها للمختار إلى انتصاف الليل أو إلى أن يبقى لانتصاف الليل مقدار العشاء على القول بالاختصاص و هو اختيار المرتضى و ابن الجنيد و ابن زهره و ابن إدريس و جمهور المتأخرين و نقل ابن زهره إجماع الفرقه عليه.

و قال المفيد آخر وقتها غيبوبه الشفق و هو الحمرة فى المغرب و المسافر إذا جد به السير عند المغرب فهو فى سعه من تأخيرها إلى ربع الليل و نحوه منه قال الشيخ فى النهايه و قال فى المبسوط آخره غيبوبه الشفق و أطلق و كذا فى الجمل و هو المحكى عن ابن البراج و ابن أبى عقيل و نقل فى المختلف أنه للمختار و للمضطر إلى ربع الليل و به قال ابن حمزه و أبو الصلاح و قال فى الخلاف آخره غيبوبه الشفق و عن السيد أنه قال فى الناصريه آخر وقتها مغيب الشفق الذى هو الحمرة و روى ربع الليل و حكم بعض أصحابنا أن وقتها يمتد إلى نصف الليل و عن ابن أبى عقيل أن ما بعد الشفق وقت المضطر و عن ابن بابويه وقت المغرب لمن كان فى طلب المنزل فى سفر إلى ربع الليل و كذا للمفيض من عرفات إلى جمع و عن سلار يمتد وقت العشاء الأول على أن يبقى لغياب الشفق الأحمر مقدار أداء ثلاث ركعات.

و نقل فى المنتهى عن الشيخ أن آخره للمختار ذهاب الشفق و للمضطر إلى ما قبل نصف الليل بأربع و نقله عن السيد فى المصباح و عن بعض العلماء يمتد وقت المضطر حتى يبقى للفجر وقت العشاء و اختاره المحقق فى المعبر

و نقله الشيخ فى المبسوط عن بعض الأصحاب و حكى عن ابن البراج أنه حكى عن بعض الأصحاب قولاً بأن للمغرب وقتاً واحداً عند غروب الشمس و لعل الأقوى امتداد وقت الفضيله إلى سقوط الشفق و وقت الإجزاء للمختار إلى نصف الليل و للمضطر إلى ما قبل طلوع الفجر بقدر العشاء.

و أما وقت العشاء الآخرة فالمشهور أن أولها إذا مضى من غروب الشمس مقدار أداء ثلاث ركعات و قال الشيخان أول وقتها غيبوبة الشفق و نسبه فى الخلاف إلى ابن أبى عقيل و سلا و هو أحد قولى المرتضى و صرح الشيخ فى النهايه بجواز تقديم العشاء قبل غيبوبة الشفق فى السفر و عند الأعذار و جوز فى التهذيب تقديمه إذا علم أو ظن أنه إذا لم يصل فى هذا الوقت لم يتمكن منه بعده و الأول أقوى.

و آخر وقت العشاء على المشهور انتصاف الليل سواء فى ذلك المختار و المضطر و قال المفيد آخره ثلث الليل و هو مختار الشيخ فى جملة من كتبه و ابن البراج و قال فى المبسوط و النهايه آخره للمختار ثلث الليل و للمضطر نصف الليل و اختاره ابن حمزه و عن ابن أبى عقيل أول وقت العشاء الآخرة مغيب الشفق و هو الحمره فإذا جاز ذلك حتى دخل ربع الليل فقد دخل فى الوقت الأخير و قد روى إلى نصف الليل.

و نقل الشيخ فى المبسوط عن بعض علمائنا قولاً بأن آخره للمضطر طلوع الفجر و اختاره المحقق فى المعبر و بعض المتأخرين و نقل عن أبى الصلاح أن آخره للمختار ربع الليل و للمضطر نصف الليل و لعل الأقوى امتداد وقت الفضيله إلى ثلث الليل و وقت الإجزاء للمختار إلى نصف الليل و وقت المضطر إلى طلوع الفجر فلو أخر المختار عن نصف الليل أثم و لكنه يجب عليه الإتيان بالعشاءين قبل طلوع الفجر أداء و ما اخترناه فى الجمع أولى مما اختاره الشيخ من القول باستحباب القضاء إذا زال عذر المعذور بعد نصف الليل حيث قال فى المبسوط و فى أصحابنا من قال إلى طلوع الفجر فأما من يجب عليه القضاء من

أصحاب الأعدار و الضرورات فإننا نقول هاهنا عليه القضاء إذا لحق قبل الفجر مقدار ما يصلى ركعه أو أربع ركعات صلي العشاء الآخرة و إذا لحق مقدار ما يصلى خمس ركعات صلي المغرب أيضا معها استحبابا و إنما يلزمه وجوبا إذا لحق قبل نصف الليل بمقدار ما يصلى فيه أربع ركعات أو قبل أن يمضى ربه مقدار ما يصلى ثلاث ركعات المغرب انتهى مع أنه قال بهذا الفرق فى سائر أوقات الاختيار و الاضطرار.

و قال فى موضع من الخلاف لا خلاف بين أهل العلم فى أن أصحاب الأعدار إذا أدرك أحدهم قبل طلوع الفجر الثانى مقدار ركعه أنه يلزمه العشاء الآخرة.

فإن قيل ظاهر الآيه انتهاء وقت العشاءين بانتصاف الليل لقوله تعالى إلى غَسَقِ اللَّيْلِ و إذا اختلف الأخبار يجب العمل بما يوافق القرآن قلنا إذا أمكننا الجمع بين ظاهر القرآن و الأخبار المتنافيه ظاهرا فهو أولى من طرح بعض الأخبار و حمل الآيه على المختار الذين هم جل المخاطبين و عمدتهم يوجب الجمع بينها و عدم طرح شىء منها و أيضا لو قال تعالى إلى طلوع الفجر لكننا نفهم منه جواز التأخير من نصف الليل اختيارا فلذا قال إلى غَسَقِ اللَّيْلِ و أما حمل أخبار التوسع على التقية كما فعله الشهيد الثانى قدس الله روحه حيث قال و للأصحاب أن يحملوا الروايات الداله على الامتداد إلى الفجر على التقية لإطباق الفقهاء الأربعة عليه و إن اختلفوا فى كونه آخر وقت الاختيار أو الاضطرار فهو غير بعيد لكن أقوالهم لم تكن منحصره فى أقوال الفقهاء الأربعة و عندهم فى ذلك أقوال منتشرة و الحمل على التقية إنما يكون فيما إذا لم يكن محمل آخر ظاهر به يجمع بين الأخبار و ما ذكرنا جامع بينها.

و بالجمله المسأله لا تخلو من إشكال و الأحوط عدم التأخير عن تتمه الليل بعد تجاوز النصف و عدم التعرض للأداء و القضاء و الله يعلم حقائق الأحكام و حجه الكرام عليهم السلام.

«6»- الْعَلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ رَفَعَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ شَهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا شَهَابُ إِنِّي أَحِبُّ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَغْرِبَ أَنْ أَرَى فِي السَّمَاءِ

كَوْكَبًا (1).

بيان: قال الشيخ في الإستبصار بعد إيراد هذا الخبر يوجه الاستحباب في هذا الخبر بأن يتأني الإنسان في صلاته و يصلّيها على تؤده فإنه إذا فعل ذلك يكون فراغه منها عند ظهور الكواكب و يحتمل أيضا أن يكون مخصوصا بمن يكون في موضع لا يمكنه اعتبار سقوط الحمرة من المشرق بأن يكون بين الحيطان العاليه أو الجبال الشاهقه فإن من هذه صفته ينبغي أن يستظهر في ذلك بمراعاة الكواكب انتهى.

و لا يخفى أنه لا حاجة إلى هذا التأويل البعيد لا سيما على ما اختاره عند إبداء الوجه الأخير من دخول الوقت بذهاب الحمرة إذ لا ينفك ذهابها عن ظهور كوكب غالبا و ليس في الخبر الكواكب و لا اشتباكها بل يمكن أن يقال لا ينافي القول باستتار القرص أيضا بل يؤيده بوجهين أحدهما أنه عند الغروب يظهر كوكب في أكثر الأوقات لا سيما إذا كانت الزهرة مؤخره عن الشمس و ثانيهما أن أحب يدل على استحباب التأخير لا وجوبه.

«7»- الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَلَكَ مُوَكَّلٌ يَقُولُ مَنْ تَأَمَّ عَنِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ فَلَا أَنَامَ اللَّهُ عَيْتَهُ (2).

ثواب الأعمال، عن محمد بن الحسن بن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن موسى بن بكر: مثله (3).

الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ: مِثْلُهُ وَ فِيهِ عَيْتُهُ (4).

«8»- السَّرَائِرُ، مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ

ص: 55

-
- 1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 39.
 - 2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 45.
 - 3- 3. ثواب الأعمال: 208.
 - 4- 4. المحاسن ص 84.

عَلِيٌّ بْنُ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيُّ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ عَمَّارِ السَّيَّابِطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّمَا أَمَرْتُ أَبَا الْخَطَّابِ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ حِينَ تَغِيْبُ الْحُمْرَةُ مِنْ مَطْلَعِ الشَّمْسِ عِنْدَ مَغْرِبِهَا فَجَعَلَهُ هُوَ الْحُمْرَةُ الَّتِي مِنْ قَبْلِ الْمَغْرِبِ وَكَانَ يُصَلِّي حِينَ يَغِيْبُ الشَّقَقُ (1).

«9»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنِ الثَّلَاجِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْجَمِيرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ زُرَيْقِ الْخَلْقَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ عِنْدَ سُفُوطِ الْفُرْصِ قَبْلَ أَنْ تَطْهَرَ النُّجُومُ (2).

«10»- الْهَدَايَةُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ حَلَّ الْإِفْطَارُ وَوَجَبَتِ الصَّلَاةُ وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ أَصْبَقُ الْأَوْقَاتِ وَهُوَ إِلَى حِينَ غَيْبِ الْغَيْبَةِ الشَّقَقِ وَوَقْتُ الْعِشَاءِ مِنْ غَيْبِ الشَّقَقِ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ (3).

«11»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ: سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فَقَالَ أُنِجْ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ فَإِنَّهُ يَشْتَدُّ عَلَى الْقَوْمِ إِتَاحَتُهُ مَرَّتَيْنِ قَالَ إِنَّهُ أَصَوْنٌ لِلظَّهْرِ (4).

«12»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِيسَى وَ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ مَعَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ (5).

«13»- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ

ص: 56

-
- 1- 1. السرائر: 475.
 - 2- 2. أمالي الطوسي ج 2 ص 306.
 - 3- 3. الهداية: 29 و 30.
 - 4- 4. المحاسن ص 639.
 - 5- 5. أمالي الصدوق ص 49.

الْعَبَّاسُ بْنُ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَرْقَدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَتَى يَدْخُلُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ فَقَالَ إِذَا غَابَ كُرْسِيُّهَا قَالَ وَ مَا كُرْسِيُّهَا قَالَ قُرْصُهَا قُلْتُ مَتَى يَغِيبُ قُرْصُهَا قَالَ إِذَا تَطَرَّتْ إِلَيْهِ فَلَمْ تَرَهُ (1).

بيان: لعل الضمير في كرسيتها راجع إلى الشمس بمعنى الضوء فإنه يطلق على الجرم و على الضوء و عليهما معا فشبه قرص الشمس بكرسي الضوء لتمكنه فيه.

«14»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حُذَيْفٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَّامِ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ: صَعِدْتُ مَرَّةً جَبَلَ أَبِي قُبَيْسٍ وَ النَّاسُ يُصَلُّونَ الْمَغْرِبَ فَرَأَيْتُ الشَّمْسَ لَمْ تَغِبْ وَ إِنَّمَا تَوَارَتْ خَلْفَ الْجَبَلِ عَنِ النَّاسِ فَلَقِيتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ الْيَصَادِقَ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ فَقَالَ لِي وَ لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِنَسٍّ مَا صَنَعْتَ إِنَّمَا تُصَلِّيْهَا إِذَا لَمْ تَرَهَا خَلْفَ جَبَلٍ غَابَتْ أَوْ غَارَتْ مَا لَمْ يُجَلِّلَهَا سَحَابٌ أَوْ ظُلَمَةٌ تُظِلُّهَا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ مَشْرِقُكَ وَ مَغْرِبُكَ وَ لَيْسَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَبْحَثُوا (2).

«15»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ وَ ابْنِ الْوَلِيدِ مَعَا عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ مَعَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَغْرِبِ إِنَّا رُبَّمَا صَلَّيْنَا وَ نَحْنُ نَخَافُ أَنْ يَكُونَ الشَّمْسُ خَلْفَ الْجَبَلِ أَوْ قَدْ سَتَرَهَا مِنَّا الْجَبَلُ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ صُعُودُ الْجَبَلِ (3).

بيان: ظاهر هذا الخبر المتقدم الاكتفاء بغيوبه الشمس خلف الجبل و إن لم تغرب عن الأفق و لعله لم يقل به أحد و إن كان ظاهر الصدوق القول به لكن لم ينسب إليه هذا القول و يمكن حمله على ما إذا غابت عن الأفق الحسى

ص: 57

-
- 1- 1. أمالي الصدوق ص 49.
 - 2- 2. أمالي الصدوق ص 49.
 - 3- 3. أمالي الصدوق ص 50.

لكن يبقى ضوءها على رءوس الجبال كما نقلنا عن الشيخ فى المبسوط و لعل الشيخ حملهما على هذا الوجه و ليس ببعيد جدا و الأولى الحمل على التقيه.

و قال الوالد قدس سره فى الخبر الأول الظاهر أن ذمه على صعود الجبل لأنه كان غرضه منه إثارة الفتنة بأن يقول إنهم يفطرون و يصلون و الشمس لم تغب بعد و كان مظنه أن يصل الضرر إليه و إلى غيره فنهاه عليه السلام لذلك و يمكن أن يكون المراد بقوله عليه السلام فإنما عليك مشرقك و مغربك إنك لا تحتاج إلى صعود الجبل فإنه يمكن استعمال الطلوع و الغروب بظهور الحمرة أو ذهابها فى المشرق أو عنه للغروب و عكسه للطلوع و هذا الوجه جار فى الخبر الأخير أيضا.

و قال الجوهري غارت الشمس تغور غيارا غربت و قال جلال الشىء تجليا عم و المجلل السحاب الذى يجلل الأرض بالمطر أى يعم.

«16»- الْمَجَالِسُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخُثْعَمِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ وَ يُصَلِّي مَعَهُ حَتَّى مِنْ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُمْ بَنُو سَلَمَةَ مَنَازِلُهُمْ عَلَى نِصْفِ مِيلٍ فَيُصَلُّونَ مَعَهُ ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ إِلَى مَنَازِلِهِمْ وَ هُمْ يَرَوْنَ مَوَاضِعَ تَبْلِهِمْ (1).

بيان: مواضع نبلهم أى سهامهم و يدل على استحباب التعجيل بالمغرب و ظاهره دخول الوقت بغيوبه القرص و هذا الخبر

رَوَاهُ الْمُخَالِفُونَ أَيْضاً عَنْ جَابِرٍ وَ غَيْرِهِ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ثُمَّ نَخْرُجُ تَتَاوَلًا حَتَّى نَدْخُلَ بُيُوتَ بَنِي سَلَمَةَ نَنْظُرُ إِلَى مَوَاقِعِ النَّبْلِ مِنَ الْأَسْفَارِ.

«17»- الْمَجَالِسُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ الْكُوفِيِّ عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغِيرَةَ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبيدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: صَحِبَتْنِي رَجُلٌ كَانَ يُمَسِّي بِالْمَغْرِبِ وَ يُغْلِسُ بِالْفَجْرِ فَكُنْتُ أَتَا أَصَلَّى الْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتِ الشَّمْسُ وَ أَصَلَّى الْفَجْرَ إِذَا اسْتَبَانَ لِيَ الْفَجْرُ

1-1. أمانى الصدوق ص 50.

فَقَالَ لِيَ الرَّجُلُ مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَصْنَعَ مِثْلَ مَا أَصْنَعُ فَإِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ قَبْلَنَا وَ تَغْرُبُ عَنَّا وَ هِيَ طَالِعَةٌ عَلَى آخِرِينَ بَعْدُ قَالَ فَقُلْتُ إِنَّمَا عَلَيْنَا أَنْ نُصَلِّيَ إِذَا وَجَبَتِ الشَّمْسُ عَنَّا وَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ عِنْدَنَا لَيْسَ عَلَيْنَا إِلَّا ذَلِكَ وَ عَلَى أَوْلَيْكَ أَنْ يُصَلُّوا إِذَا غَرَبَتْ عَنْهُمْ (1).

بيان: يمسي بالمغرب أى يوقعها فى المساء و بعد دخول الليل و قال الجوهري الغلس ظلمه آخر الليل و التغليس السير بغلس يقال غلسنا الماء أى وردناه بغلس و كذلك إذا فعلنا الصلاه بغلس.

«18»- الِمَجَالِسُ، عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارِ كُلَّهُم عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَشَّارٍ عَنْ الْمِسْعُودِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُبَيْرٍ وَ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ وَ الرَّبِيعِ بْنِ سَلِيمَانَ وَ أَبَانَ بْنِ أَرْقَمَ وَ غَيْرِهِمْ قَالُوا: أَقْبَلْنَا مِنْ مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِوَادِي الْأَجْفَرِ إِذَا نَحْنُ بِرَجُلٍ يُصَلِّي وَ نَحْنُ نَنْظُرُ إِلَى شُعَاعِ الشَّمْسِ فَوَجَدْنَا فِي أَنْفُسِنَا فَجَعَلَ يُصَلِّي وَ نَحْنُ نَدْعُو عَلَيْهِ حَتَّى صَلَّى رَكْعَةً وَ نَحْنُ نَدْعُو عَلَيْهِ وَ نَقُولُ هَذَا مِنْ شَبَابِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَلَمَّا أَتَيْنَاهُ إِذَا هُوَ أَبُو عَبْدِ

اللَّهِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَتَرَلْنَا فَصَلَّيْنَا مَعَهُ وَ قَدْ قَاتَيْنَا رَكْعَةً فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ قُمْنَا إِلَيْهِ فَقُلْنَا جُعِلْنَا فِدَاكَ هَذِهِ السَّاعَةُ تُصَلِّي فَقَالَ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ الْوَقْتُ (2).

بيان: فى القاموس الأجفر موضع بين الخزيمه و فيد و قال وجد عليه يجد و يجد وجدا و جده و موجهه غضب و به وجدا فى الحب فقط و كذا فى الحزن و لكن يكسر ماضيه و المراد بشعاع الشمس الحمره المشرقيه كما يدل آخر الخبر.

«19»- الِمَجَالِسُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ

ص: 59

1- 1. أمالى الصدوق ص 50.

2- 2. المصدر نفسه ص 50.

قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام يَقُولُ: مَنْ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ قَاتًا إِلَى اللَّهِ مِنْهُ بَرَى ^ع (1).

بيان: اشتباك النجوم كثرتها قال في النهاية في حديث مواقيت الصلاة إذا اشتبكت النجوم أي ظهرت جميعا و اختلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها و لعله محمول على ما إذ آخر معتقدا عدم جواز إيقاعها قبل ذلك كما كان مذهب أبي الخطاب أو طلبا لفضلها كما قيد به في سائر الأخبار أو إذاعه و تركا للتقيه فإن العامه ينكرون التأخير أشد الإنكار أو على من داوم على ذلك تهاونا بالسنة و عدولا عنها و يمكن حملها على التقيه أيضا.

«20»- الإِجْتِاجُ، عَنِ الْكَلْبِيِّ رَفَعَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: طَلَبْتُ هَذَا الْأَمْرَ طَلَبًا شَافِيًا حَتَّى دَهَبَ لِي فِيهِ مَالٌ صَالِحٌ فَرَفَعْتُ إِلَى الْعَمَرِيِّ فَحَدَّثَنِي وَ لَزِمْتُهُ فَسَأَلْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ صَاحِبِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَيْسَ إِلَيَّ ذَلِكَ وَصُولُ فَخَصْعَتٍ لَهُ فَقَالَ يَكْزُرُ بِالْعَدَاةِ فَوَاقَيْتُ فَاسْتَقْبَلَنِي شَابٌّ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ وَجْهًا وَ أَطْيَبِهِمْ رِيحًا وَ فِي كُمِّهِ شَيْءٌ كَهَيْئَةِ النَّجَّارِ فَلَمَّا نَظَرْتُ إِلَيْهِ دَتَوْتُ مِنَ الْعَمَرِيِّ فَأَوْمَأَ إِلَيَّ فَعَدَلْتُ إِلَيْهِ وَ سَأَلْتُهُ فَأَجَابَنِي عَنْ كُلِّ شَيْءٍ أَرَدْتُ ثُمَّ مَرَّ لِيَدْخُلَ الدَّارَ وَ كَانَتْ مِنَ الدُّورِ الَّتِي لَا يُكْتَرَبُ بِهَا فَقَالَ الْعَمَرِيُّ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَسْأَلَ فَيَسِيلَ فَإِنَّكَ لَا تَرَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَذَهَبْتُ لِأَسْأَلَ فَلَمْ يَسْتَمِعْ وَ دَخَلَ الدَّارَ وَ مَا كَلَمَنِي بِأَكْثَرٍ مِنْ أَنْ قَالَ يَلْعُونُ مَلْعُونٌ مَنْ أَخَّرَ الْعِشَاءَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ أَخَّرَ الْعَدَاةَ إِلَى أَنْ تَقْضِيَ النُّجُومُ وَ دَخَلَ الدَّارَ (2).

بيان: لعل المراد بالعشاء هنا المغرب و يحتمل على ما حمل عليه

ص: 60

1- 1. أُمَالِي الصَّدُوق ص 236، و وجه الحديث أن الوقت المسنون لصلاه المغرب أول المغرب عند ذهاب الحمرة، فمن أخر صلاه المغرب عن هذا الوقت من غير عله- كما صرح بذلك في الخبر- فقد تهاون بسنته (ص)، و رغب عنها، و من رغب عن سنته فليس منه في شيء ع.
2- 2. الاحتجاج: 267.

الخبر السابق.

«21»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ أَجْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فَقَالَ إِذَا غَابَ الْقُرْصُ ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْأَخْرَهُ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ قَالَ وَ آيَةُ الشَّفَقِ الْحُمْرَةُ قَالَ وَ قَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا (1).

بيان: قال بيده هكذا أى أشار بيده إلى ناحيه المغرب و استعمال القول فى الفعل شائع.

«22»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ الْبُسَيْنِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ إِنَّ مَعِيَ شِبْهَ الْكَرْشِ الْمَنْثُورِ فَأَوْحِزْ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ حَتَّى عِنْدَ غَيْبِ الشَّفَقِ ثُمَّ أَصْلِبْهُمَا جَمِيعًا يَكُونُ ذَلِكَ أَرْقَ بِى فَقَالَ إِذَا غَابَ الْقُرْصُ فَصَلِّ الْمَغْرِبَ فَإِنَّمَا أَنْتَ وَ مَا لَكَ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ (2).

«23»- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ صَفْوَانَ: مِثْلُهُ (3).

بيان: قال فى القاموس الكرش بالكسر و ككتف لكل مجتر بمنزله المعده للإنسان و عيال الرجل و صغار ولده و الجماعة و فى الصحاح و كرش الرجل أيضا عياله من صغار ولده يقال هم كرش منثور أى صبيان صغار و تزوج فلان فلانه فنثرت له كرشها و بطنها إذا كثر ولدها له و الكرش أيضا الجماعة من الناس انتهى و المراد هنا كثره العيال أو كثره الجمال كما يشهد به حاله و آخر الخبر أيضا و الغرض أنى لكثرة عيالى محتاج إلى العمل أو لكثرة جمالى و خوف انتشارها و تفرقها لا أقدر على تفريق الصلاتين فنهى عليه السلام عن تأخير المغرب لذلك و فيه دلالة ما على مرجوحه الجمع أيضا.

«24»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ

ص: 61

1- 1. قرب الإسناد ص 18 ط حجر ص 26 ط نجف.

2- 2. قرب الإسناد ص 29 ط حجر، ص 41 ط نجف.

3- 3. قرب الإسناد ص 61 ط حجر ص 81 ط نجف.

جَعْفَرٍ عَنِ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَوْمِ يَتَخَذَتُونَ حَبِّي يَذْهَبُ
الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ مِنْهُ اللَّيْلُ وَ أَكْثَرُ أَيَّامًا أَفْضَلُ يُصَلُّونَ الْعِشَاءَ جَمَاعَةً أَوْ فِي غَيْرِ
جَمَاعَةٍ قَالَ يُصَلُّونَهَا جَمَاعَةً أَفْضَلُ (1).

بيان: يدل على عدم خروج وقت العشاء بمضى ثلث الليل.

«25»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْمَيْمَنِ عَنْ
الْحُسَيْنِ [بْنِ] أَبِي الْعَرَنْدَسِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ قَدْ آتَاهُ غُلَامٌ لَهُ أَسْوَدُ بَيْنَ تَوْبَيْنِ أَبْيَضَيْنِ
وَ مَعَهُ قُلَّةٌ وَ قَدْحٌ فَحِينَ قَالَ الْمُؤَذِّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ صَبَّ لَهُ فَتَاوَلَهُ وَ شَرِبَ (2).

بيان: ظاهره دخول وقت المغرب بغيوبه القرص إذ مؤذنهم يؤذن عند ذلك
و نقل الراوى ذلك أيضا يدل عليه كما لا يخفى و يمكن حمله على التقية.

«26»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
أَبِي نَصْرِ الْبَرْنَطِيِّ قَالَ: صَلَّيْتُ الْمَغْرِبَ مَعَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمَّا
سَلَّمَ الْإِمَامُ قُمْتُ فَصَلَّيْتُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ صَلَّيْتُ الْعَتَمَةَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ مَصَّيْتُ
إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أُعْتِمْتُ فَقَالَ لِي صَلَّيْتُ
الْعَتَمَةَ فَقُلْتُ لَهُ نَعَمْ قَالَ مَتَى صَلَّيْتُ قُلْتُ صَلَّيْتُ الْمَغْرِبَ وَ أُمْسَيْتُ
بِصَلَاتِي مَعَهُمْ فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قُمْتُ فَصَلَّيْتُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ صَلَّيْتُ الْعَتَمَةَ
رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَتَيْتُكَ فَأَخَذَ فِي شَيْءٍ آخَرَ وَ لَمْ يُجِبْنِي فَقُلْتُ لَهُ إِنِّي فَعَلْتُ هَذَا وَ
هُوَ عِنْدِي جَائِزٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَائِزاً قُمْتُ السَّاعَةَ فَأَعَدْتُ فَأَخَذَ فِي شَيْءٍ آخَرَ
وَ لَمْ يُجِبْنِي (3).

توضيح: قال في النهايه حتى يعتموا أى يدخلوا فى عتمه الليل و هى ظلمته
و يقال أعتم الشئ ء و عتمه إذا أخره و عتمت الجارية و أعتمت إذا تأخرت

ص: 62

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 121 ط نجف.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 173 ط نجف.
 - 3- 3. قرب الإسناد ص 229 ط نجف.

و فى القاموس عتم عنه يعتم كف بعد المضى فيه كعتم و أعتم أو احتبس عن فعل شىء يريد و الليل مر منه قطعه كأعتم فيهما و أعتم و عتم سار فى العتمه انتهى و الظاهر أن عدم الجواب للتقيه فى تصويب ذلك أو لعدم جراه المخاطب بعد ذلك على ترك التقيه.

«27»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَوِيِّ عَنْ أَيَّانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَخَرْتُ الْعِشَاءَ إِلَى يَصْفِ اللَّيْلِ (1).

بيان: قال فى النهايه أى لو لا أن أثقل عليهم من المشقه و هى الشده انتهى و لو لا يدل على انتفاء الشىء لثبوت غيره و تحقيقه أنها مركبه من لو و لا

ص: 63

1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 29، و وجه الحديث ظاهر ممّا تلوناه عليك من أن صلاه العشاء وقتها المفروض من أول الليل إلى آخره مع رعايه الأول فالاول لقوله تعالى: «رُفَعَا» لكن رسول الله صلى الله عليه وآله سن لها وقتا معيناً و هو أول غيبوبه الشفق لعجله الناس فى النوم و الخوف من فوات العشاء عنهم، و لذلك قال: «من نام قبل العشاء الآخرة فلا أنام الله عينه». و معنى قوله (ص) «لو لا أن أشق» أنه لو لا أن أشق عليهم فى السهر (بأن لا يناموا الى ثلث الليل فيصلوا العشاء الآخرة ثم ينامون. أو ينامون ثم يستيقظون ثلث الليل لاداء الصلاه) لفعلت ذلك و أخرت وقتها المسنون الى ثلث الليل أو نصفه، لوجود المصلحه فى التفريق بين الصلوات المفروضه بساعات، و لكنى لم أفعل ذلك. فيكون مغزا هذا الكلام أن المسلم المتبع لسنته (ص) يجب عليه أن يصلى العشاء الآخرة عند وقتها المسنون و هو ذهاب الشفق اقتداء به و تبعاً لقوله تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَ الْيَوْمَ الْآخِرَ» و ان أخرها عن وقتها المسنون، و فات عنه الاخذ بالسنة فان أمكنه فليؤخرها الى ثلث الليل ليدرک مراده (ص) من المصالح.

و لو يدل على انتفاء الشئ ء لانتفاء غيره فيدل هاهنا على انتفاء التأخير لانتفاء نفى المشقه و نفى النفي إثبات فيكون التأخير منتفيا لثبوت المشقه و المشقه هاهنا ليست بثابته فلا بد من مقدر أى لو لا خوف المشقه أو توقعها بسبب هذا الفعل لفعلت و الخبر يدل على استحباب تأخير العشاء عن أول وقت الفضيله و هو مناف لما مر من الأخبار الداله على كون أول الوقت أفضل فيمكن تخصيصها به كما خصص بغيره مما مر.

و يمكن حمله على التقية لاشتهاره بين العامة كما رواه أَحْمَدُ وَ التِّرْمِذِيُّ وَ ابْنُ مَاجَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَوْ لَا أَنْ أُشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ.

و قال محيي السنه من فقهاءهم اختار أهل العلم من الصحابه و التابعين فمن بعدهم تأخير العشاء و ذهب الشافعى فى أحد قوله إلى تعجيلها لكن رووا التعجيل عن عمر كما ورد فى أخبارنا معارضته النبى صلى الله عليه و آله فى ذلك.

و قال فى الذكرى بعد إيراد بعض الأخبار الداله على استحباب التأخير و ظاهر الأصحاب عدم هذا الاستحباب لمعارضه أخبار أفضله أول الوقت صرح به فى المبسوط و قال المرتضى لما قال الناصر أفضل الأوقات أولها فى الصلوات كلها هذا صحيح و هو مذهب أصحابنا و الدليل على صحته بعد الإجماع مَا رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: وَ سَأَلَهُ عَنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ فَقَالَ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا.

و مثله رواه أم فروه عن النبى صلى الله عليه و آله و لأن فى تقديمها احتياطا للفرض و فى التأخير تغريرا به لجواز المانع و حينئذ نقول ما اختاره النبى صلى الله عليه و آله جاز أن يكون لعذر أو لبيان الجواز.

«28»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: وَقْتُ الْمَغْرِبِ إِذَا دَهَبَتِ الْحُمْرَةُ مِنَ الْمَشْرِقِ وَ تَذَرِي كَيْفَ ذَلِكَ قُلْتُ لَا قَالَ لِأَنَّ الْمَشْرِقَ مُطْلَعٌ عَلَى الْمَغْرِبِ هَكَذَا وَ رَفَعَ

يَمِينُهُ فَوْقَ يَسَارِهِ فَإِذَا غَابَتْ هَاهُنَا ذَهَبَ الْخُمْرُ مِنْ هَاهُنَا (1).

بيان: أطل عليه أشرف ذكره فى القاموس و المراد بالمشرق ما يقع عليه شعاع الشمس من كره البخار فى جانب المشرق و بالمغرب محل غروب الشمس من تحت الأفق إذ بعد الانحطاط عن الأفق بزمان تذهب الحمرة عن المشرق و إشرافه عليه ظاهر بهذا الوجه إذ أحدهما تحت الأفق و الآخر فوقه.

«29»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْجَمِيدِ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ الشَّحَّامِ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْخَرُ الْمَغْرِبِ حَتَّى تَسْتَبِينَ النُّجُومُ قَالَ فَقَالَ خَطَابِيهِ إِنَّ جَبْرَيْلَ تَرَلَّ بِهَا عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ حِينَ سَقَطَ الْقُرْصُ (2).

إختيار الكشى، عن حمدويه و إبراهيم ابنى نصير عن الحسين بن موسى عن ابن عبد الحميد: مثله (3)

بيان: خطابه أى بدعه ابتداعها أبو الخطاب و هو رجل غال ملعون على لسان الصادق عليه السلام اسمه محمد بن مقلص و كان صاحب بدع و أهواء و سيأتى كيفية ابتداعه.

«30»- الْعِلَلُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السَّنْدِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ رَفَعَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ وَقْتِ الْمَغْرِبِ فَقَالَ إِذَا غَابَتْ كُرْسِيُّهَا قَالَ وَ مَا كُرْسِيُّهَا قَالَ فُرْضُهَا قَالَ وَ مَتَى يَغِيبُ فُرْضُهَا قَالَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهِ فَلَمْ تَرَهُ (4).

«31»- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ كَيْثٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ص: 65

1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 38.

2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 39.

3- 3. رجال الكشى ص 247.

4-4. علل الشرائع ج 2 ص 39.

قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَا يُؤْتِرُ عَلَى صَلَاةِ الْمَغْرِبِ شَيْئًا إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ حَتَّى يُصَلِّيَهَا (1).

«32»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ وَ ابْنِ الْوَلِيدِ مَعًا عَنْ مُحَمَّدِ الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ دَكْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَ السَّلَامُ قَالَ: مَلْعُونٌ مَنْ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ طَلَبًا لِفَضْلِهَا (2).

«33»- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ قِصَالٍ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَوْ لَا تَوَمُّ الصَّيِّ وَ عَيْلُهُ الضَّعِيفُ لَأَخَّرْتُ الْعَتَمَةَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ (3).

«34»- فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ سُقُوطُ الْقُرْصِ وَ عِلَامَتُهُ سُقُوطُهُ أَنْ يَسْوَدَّ أَفْقُ الْمَشْرِقِ وَ آخِرُ وَقْتِهَا غُرُوبُ الشَّقِيقِ وَ هُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَتَمَةِ وَ سُقُوطُ الشَّقِيقِ ذَهَابُ الْحُمْرَةِ وَ آخِرُ وَقْتِ الْعَتَمَةِ نِصْفُ اللَّيْلِ وَ هُوَ زَوَالُ اللَّيْلِ (4).

وَ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ سُقُوطُ الْقُرْصِ إِلَى مَغِيبِ الشَّقِيقِ وَ وَقْتُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ الْقَرَاغُ مِنَ الْمَغْرِبِ ثُمَّ إِلَى رُبْعِ اللَّيْلِ وَ قَدْ رُخِّصَ لِلْعَلِيلِ وَ الْمُسَافِرِ فِيهِمَا إِلَى انْتِصَافِ اللَّيْلِ وَ لِلْمُضْطَّرِّ إِلَى قَبْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَ الدَّلِيلُ عَلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ذَهَابُ الْحُمْرَةِ مِنْ جَانِبِ الْمَشْرِقِ وَ فِي الْعِيمِ سَوَادُ الْمَحَاجِرِ وَ قَدْ كَثُرَتِ الرُّوَايَاتُ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ وَ سُقُوطِ الْقُرْصِ وَ الْعَمَلُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى سَوَادِ الْمَشْرِقِ إِلَى حَدِّ الرَّأْسِ (5).

ص: 66

1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 39.

2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 39.

3- 3. علل الشرائع ج 2 ص 56.

4- 4. فقه الرضا: 2.

5- 5. فقه الرضا: 7.

بيان: فى القاموس المحجر كمجلس و منبر الحديقه و من العين ما دار بها و بدا من البرقع أو ما يظهر من نقابها و عمامته إذا اعتم و ما حول القرية.

«35»- السَّرَائِرُ، مِمَّا اسْتَطَرَفَهُ مِنْ كِتَابِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ الْبَرْنُطِيِّ عَنِ الْفُضَيْلِ عَنِ مُحَمَّدٍ الْحَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا (1) قَالَ ذُلُوكُ الشَّمْسِ زَوَالُهَا وَ غَسَقُ اللَّيْلِ انْتِصَافُهَا وَ قُرْآنُ الْفَجْرِ رَكْعَتَا الْفَجْرِ (2).

«36»- وَ مِنْهُ، مِنْ كِتَابِ الْبَرْنُطِيِّ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ الْحَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ فَجَاءَ عُمرُ يَذُقُ الْبَابَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ تَأَمَّتِ النَّسَاءُ وَ تَأَمَّتِ الصَّبِيَّانُ وَ ذَهَبَ اللَّيْلُ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقَالَ لَهُ لَيْسَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُونِي وَ لَا تَأْمُرُونِي إِلَّا مَا عَلَيَكُمْ أَنْ تَسْمَعُوا وَ تُطِيعُوا (3).

أربعين الشهيد، بإسناده إلى الصدوق عن والده عن سعد بن عبد الله عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: مثله.

«37»- السَّرَائِرُ، مِنْ كِتَابِ السَّيَّارِيِّ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سِنَانٍ عَنْ رَجُلٍ سَمَّاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ (4) قَالَ سُقُوطُ الشَّقَقِ (5).

«38»- وَ مِنْهُ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَائِلِ بِرَوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيَّاشِ الْجَوْهَرِيِّ وَ رَوَايَةِ عَمِّدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْجَمِيرِيِّ عَنْ مَسَائِلِ عَلِيِّ بْنِ الرِّيَّانِ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ يَكُونُ فِي الدَّارِ يَمْتَنِعُهُ حِيطَانُهَا مِنَ النَّظَرِ إِلَى حُمْرِهِ الْمَغْرِبِ

ص: 67

-
- 1- 1. أسرى: 78.
 - 2- 2. السرائر: 465.
 - 3- 3. السرائر ص 465، و تراه فى التهذيب ج 1 ص 141.
 - 4- 4. البقرة: 178.

5- 5. السرائر: 468.

وَمَعْرِقِهِ مَغِيبِ الشَّقَقِ وَ وَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ مَتَى يُصَلِّيَهَا وَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَوْفَعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُصَلِّيَهَا إِذَا كَانَتْ عَلَى هَذِهِ الصَّكَّةِ عِنْدَ اشْتِبَاكِ النُّجُومِ وَ الْمَغْرِبِ عِنْدَ قَصْرِ النُّجُومِ وَ بَيَاضِ مَغِيبِ الشَّقَقِ (1).

بيان: فى التهذيب (2).

بعد نقل الرواية قال محمد بن الحسن معنى قصر النجوم بيانها و فى الكافى (3).

قصره النجوم بيانها و فى بعض نسخه نصره النجوم فى الموضعين و فى القاموس القصر اختلاط الظلام و قصر الطعام قصورا نما و غلا و نقص و رخص و فى مصباح اللغة قصرت الثوب بيضته فلعل ما ذكرناه إما مأخوذ من المعنى الأخير أو من النمو.

ثم اعلم أن نسخ الحديث فى لفظ الخبر مختلفه ففى الكافى يصلحها إذا كان على هذه الصفة عند قصره النجوم و المغرب عند اشتباكها و بياض مغيب الشفق و فى التهذيب يصلحها إذا كان على هذه الصفة عند قصر النجوم و العشاء عند اشتباكها و بياض مغيب الشمس و هو أصوب مما فى الكتابين و أوفق بسائر الأخبار كما لا يخفى.

«39»- الْعِيَّاشِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ اللَّهِ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ (4) قَالَ إِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ أَوَّلُ وَفَتْهَا مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى انْتِصَافِ اللَّيْلِ مِنْهَا صَلَاتَانِ أَوَّلُ وَفَتْهُمَا مِنْ عِنْدِ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا إِلَّا أَنْ هَذِهِ قَبْلَ هَذِهِ وَ مِنْهَا صَلَاتَانِ أَوَّلُ وَفَتْهُمَا مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى انْتِصَافِ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ هَذِهِ قَبْلَ هَذِهِ (5).

«40»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْخَادِمِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَا

ص: 68

-
- 1- 1. السرائر: 471.
 - 2- 2. التهذيب ج 1 ص 210.
 - 3- 3. الكافى ج 3 ص 281.

- 4-4. أسرى: 78.
- 5-5. تفسير العيَّاشي ج 2 ص 310.

بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى سُقُوطِ الشَّقَقِ عَسَقُ (1).

بيان: هذا معنى آخر للغسق و تأويل آخر للآيه فتكون الآيه متضمنه لأربع صلوات أو ثلاث صلوات أو صلاتين و يحتمل أن يكون المراد بالشفق أعم من الحمرة و البياض فيكون إشاره إلى وقت الفضل للعشاءين و الظاهر أنه اشتباه من النساخ أو من الرواه.

«41»- الْعِيَّاشِيُّ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ حُمْرَانَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: عَنْ قَوْلِهِ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسَقِ اللَّيْلِ قَالَ جُمِعَتِ الصَّلَاةُ كُلُّهُنَّ وَ ذُلُوكُ الشَّمْسِ رَوَّالَهَا وَ عَسَقُ اللَّيْلِ انْتِصَافُهُ وَ قَالَ إِنَّهُ يُنَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ مَنْ رَقَدَ عَنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى هَذِهِ السَّاعَةِ فَلَا تَامَتْ عَيْنَاهُ (2).

«42»- اخْتِيارُ الرِّجَالِ لِلْكَشِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: قَالَ يَغْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ كَذَبَ عَلَيَّ وَ قَالَ إِنِّي أَمَرْتُهُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ هُوَ وَ أَصْحَابُهُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَرَوْا كَوْكَبَ كَذَا يُقَالُ لَهُ الْقُنْدَانِيُّ وَ اللَّهُ إِنَّ ذَلِكَ لَكَوْكَبٌ مَا أَعْرِفُهُ (3).

بيان: أى ما أعرفه بهذا الوصف أو بهذا الاسم و لعله كان كوكبا خفيا لا يظهر إلا بعد اشتباك النجوم كالسها (4).

«43»- الْأَخْيَارُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ أَبَا الْخَطَّابِ أَفْسَدَ أَهْلَ الْكُوفَةِ قِصَارُوا لَا يُصَلُّونَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَغِيبَ الشَّقَقُ وَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا ذَلِكَ لِلْمُسَافِرِ

ص: 69

-
- 1- 1. تفسير العيَّاشي ج 2 ص 310.
 - 2- 2. تفسير العيَّاشي ج 2: 309 فى حديث.
 - 3- 3. رجال الكشي ص 198.
 - 4- 4. السها و السهى- بالالف و الياء- كوكب صغير من بنات نعيش الصغرى.

وَصَاحِبِ الْعِلَّةِ (1).

أقول: قد سبق خبر محمد بن أبي بكر وغيره في الأبواب الماضية مما تضمن وقت الصلاتين.

«44»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ غِيَابُ الشَّمْسِ وَهُوَ أَنْ يَتَوَارَى الْقُرْصُ فِي أَفْقِ الْمَغْرِبِ لِغَيْرِ مَانِعٍ مِنْ حَاجِزٍ يَخْجُرُ دُونَ الْأَفْقِ مِثْلَ جَبَلٍ أَوْ حَائِطٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَإِذَا غَابَ الْقُرْصُ فَذَلِكَ أَوَّلُ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَ إِنْ حَالَ حَائِلٌ دُونَ الْأَفْقِ فَعَلَامَتُهُ أَنْ يَسْوَدَّ أَفْقُ الْمَشْرِقِ وَ كَذَلِكَ قَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (2).

وَرُوي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا وَ أَوْمًا إِلَى جِهَةِ الْمَشْرِقِ (3).

وَسَمِعَ أَبُو الْخَطَّابِ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يَقُولُ: إِذَا سَقَطَتِ الْخُمْرَةُ مِنْ هَاهُنَا وَ أَوْمًا بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ فَذَلِكَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ لِأَصْحَابِهِ لَمَّا أُخِذَتْ مَا أَخَذَتْهُ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ذَهَابُ الْخُمْرَةِ مِنْ أَفْقِ الْمَغْرِبِ فَلَا تُصَلُّوْهَا حَتَّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ وَ رَوَى ذَلِكَ لَهُمْ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَلَغَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ فَلَعَنَ أَبَا الْخَطَّابِ وَ قَالَ مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ عَامِدًا إِلَى اسْتِبَاكِ النُّجُومِ فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ.

وَرُويَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَا: أَوَّلُ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةُ غِيَابُ الشَّقِيقِ وَ الشَّقِيقُ الْخُمْرَةُ الَّتِي تَكُونُ فِي أَفْقِ الْمَغْرِبِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَ آخِرُ وَقْتِهَا أَنْ يَنْتَصِفَ اللَّيْلُ (4).

بيان: ما ذكره من حمل أخبار ذهاب الحمرة على صورته الاشتباه و عدم السبيل إلى تيقن استتار القرص وجه جمع بين الأخبار اختاره المؤلف و لعل

ص: 70

-
- 1- 1. رجال الكشي: 249.
 - 2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 138.
 - 3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 138.
 - 4- 4. دعائم الإسلام ج 1 ص 139.

الحمل على الاستحباب أحسن.

«45- إِمَجَارَاتُ النَّبِيِّ،: سَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ مَتَى تُصَلِّي الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَقَالَ إِذَا مَلَأَ اللَّيْلُ بَطْنَ كُلِّ وَادٍ.

قال السيد رضوان الله عليه هذا مجاز لأن الليل على الحقيقة لا تمتلئ به بطون الأودية كما تمتلئ بطون الأوعيه و إنما المراد إذا شمل ظل الليل البلاد و طبق النجاد و الوهاد فصار كأنه سداد لكل شعب و صمام لكل نقب (1).

ص: 71

1- 1. المجازات النبويه: 278 و النجاد- بكسر النون- جمع نجد و هو ما أشرف و ارتفع من الأرض خلاف الوهاد جمع وهد و هو ما انخفض من الأرض، و الشعب كالنقب الطريق فى الجبل و مسيل الماء بين الجبلين، و السداد و الصمام بمعنى كالذى يسد فم القاروره و يصمها.

«1»- الْعِلَّاءُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي تَصْرِ
الْبَرْنَطِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي
عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْبِرْنِي عَنْ أَفْضَلِ الْمَوَاقِيتِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ قَالَ مَعَ
طُلُوعِ الْفَجْرِ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ إِنَّ فَرَّانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا يَغْنَى
صَلَاةَ الْفَجْرِ تَشْهَدُهَا مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ فَإِذَا صَلَّى الْعَبْدُ صَلَاةَ
الصُّبْحِ مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَثَبَّتَ لَهُ مَرَّتَيْنِ أَثَبَّتَهَا مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَ مَلَائِكَةُ
النَّهَارِ (1).

ثواب الأعمال، عن محمد بن الحسن عن محمد بن الحسن الصفار عن
الحسن بن موسى الخشاب عن عبد الله بن جبله عن غياث بن كلوب عن
إسحاق: مثله (2).

«2»- فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَوَّلُ وَقْتِ الْفَجْرِ اغْتِرَاضُ الْفَجْرِ فِي
أَفْقِ الْمَشْرِقِ وَ هُوَ بَيَاضُ كَبْيَاضِ النَّهَارِ وَ آخِرُ وَقْتِ الْفَجْرِ أَنْ تَبْدُوَ الْحُمْرَةَ
فِي أَفْقِ الْمَغْرِبِ وَ قَدْ رُحِّصَ لِلْعَلِيلِ وَ الْمُسَافِرِ وَ الْمُضْطَرِّ إِلَى قَبْلِ طُلُوعِ
الشَّمْسِ (3).

«3»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَصَائِرِيِّ عَنْ هَارُونَ بْنِ
مُوسَى التَّلْعُكَبَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْحِمَيْرِيِّ عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبُطَيْلِيِّ عَنْ زُرَيْقِ الْحَلْقَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي الْعَدَاةَ يَغْلَسُ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ أَوَّلَ مَا يَبْدُو قَبْلَ أَنْ
يَسْتَعْرِضَ وَ كَانَ يَقُولُ:

ص: 72

-
- 1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 25.
 - 2- 2. ثواب الأعمال ص 33. و قد عرفت وجه الحديث خصوصا قوله عليه
السَّلَام: « مع طلوع الفجر » ص 321 من ج 82 باب أوقات الصلوات.
 - 3- 3. فقه الرضا ص 2.

وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا إِنَّ مَلَائِكَةَ اللَّيْلِ تَصْعَدُ وَ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ تَنْزِلُ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَاتًا أَحِبُّ أَنْ تَشْهَدَ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ صَلَاتِي وَ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ عِنْدَ سُقُوطِ الْقُرْصِ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ النُّجُومُ (1) وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَلَا تَافِلَهُ (2).

بيان: قبل أن يستعرض أى قبل أن يعترض و ينتشر كثيرا للتقيد بالصادق قبله ثم اعلم أنه لا خلاف فى أن أول وقت فريضه الفجر الصبح الصادق و هو البياض المنتشر فى الأفق عرضا لا الكاذب الشبيه بذب السرحان و نقل المحقق و العلامة عليه إجماع أهل العلم و المشهور بين الأصحاب أن آخره طلوع الشمس و قال ابن عقيل آخره للمختار طلوع الحمرة المشرقيه و للمضطر طلوع الشمس و اختاره الشيخ فى المبسوط و ابن حمزه و قال فى الخلاف وقت المختار إلى أن يسفر الصبح و هو قريب من مذهب ابن أبى عقيل و الأول أقوى و الأقوال المتقاربه الأخرى أحوط.

و أما نافله الفجر فالمشهور أن وقتها بعد طلوع الفجر الأول و لمن يصلى صلاه الليل أن يأتى بها بعد الفراغ منها بل هو أفضل و قال الصدوق كلما قرب من الفجر كان أفضل و فى المعتبر أن تأخيرها حتى تطلع الفجر الأول أفضل و المشهور أن آخر وقتها طلوع الحمرة المشرقيه قال ابن الجنيد على ما نقل عنه وقت الصلاه الليل و الوتر و الركعتين من حين انتصاف الليل إلى طلوع الفجر على الترتيب و هو ظاهر اختيار الشيخ فى كتابى الأخبار و يدل عليه هذا الخبر و أخبار آخر و يمكن حمل أخبار الجواز على التقية أو أخبار التقديم على الأفضليه و الأحوط التقديم و إن كان الجواز أقوى فى الجملة.

أقول: قد سبق وصيه محمد بن أبى بكر فى باب أوقات الصلوات و خبر الزهرى فى باب وقت العشاءين و غيرهما فى غيرهما مما يستنبط منه أحكام هذا الباب.

ص: 73

1- 1. أمالى الطوسى ج 2 ص 306.
2- 2. المصدر ج 2 ص 307 فى حديث.

«4»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: وَقْتُ صَلَاةِ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ بَعْدَ الْفَجْرِ (1).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَام أَيْضًا قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَهَا قَبْلَ الْفَجْرِ (2).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: أَوَّلُ وَقْتِ صَلَاةِ الْفَجْرِ اغْتِرَاضُ الْفَجْرِ فِي أَفْقِ الْمَشْرِقِ وَ آخِرُ وَقْتِهَا أَنْ يَحْمَرَ أَفْقُ الْمَغْرِبِ وَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ قَرْنُ الشَّمْسِ مِنْ أَفْقِ الْمَشْرِقِ بِشَيْءٍ وَ لَا يَنْبَغِي تَأْخِيرُهُ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ لِغَيْرِ عُذْرٍ وَ أَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُ (3).

بيان: اعتبار احمرار المغرب غريب و قد جرب أنه إذا وصلت الحمرة إلى أفق المغرب يطلع قرن الشمس.

«5»- الْهُدَايَةُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَام: حِينَ سُئِلَ عَنْ وَقْتِ الصُّبْحِ فَقَالَ حِينَ يَغْتَرِضُ الْفَجْرُ وَ يُضِيءُ حُسْنًا (4).

«6»- كِتَابُ الْعُرُوسِ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَام أَنَّهُ قَالَ: صَلَّ صَلَاةَ الْعَدَاةِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَ أَضَاءَ حُسْنًا وَ صَلَّ صَلَاةَ الْعَدَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا.

باب 10 تحقيق منتصف الليل و منتهاه و مفتتح النهار شرعا و عرفا و لغه و معناه

اعلم أن بعض أصحابنا في زماننا جددوا النزاع القديم الذي كان في بعض الأزمان السابقه و اضمحل لوضوح الحق فيه و اتفق الخاص و العام فيه على أمر واحد و هو الخلاف في معنى الليل و النهار شرعا و عرفا بل لغه هل ابتداء النهار من طلوع الفجر أو طلوع الشمس و عندنا أنه لا يفهم في عرف الشرع و لا في العرف العام و لا بحسب اللغة من اليوم أو النهار إلا ما هو من ابتداء طلوع الفجر و لم يخالف في ذلك إلا شذمه قليله قد انقرضوا.

ص: 74

1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 139.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 139.

3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 139.

4- 4. الهداية: 30.

نعم بعض أهل الحرف و الصناعات لما كان ابتداء عملهم من طلوع الشمس قد يطلقون اليوم عليه و بعض أهل اللغة لما رأوا هذا الإصلاح ذكروه فى كتب اللغة و يحتمل أن يكون كلاهما بحسب اللغة حقيقه و كذا المنجمون قد يطلقون اليوم على ما بين الطلوع إلى الغروب و على ما بين الطلوع إلى الغروب و على ما بين الغروب إلى الغروب و على ما بين الزوال إلى الزوال و كذا النهار على المعنى الأول و الليل على ما بين غروب الشمس إلى طلوعها.

لكن لا ينبغي أن يستريب عارف بقواعد الشريعة و إطلاقاتها فى أنه لا يتبادر فيها مع عدم القرينه من النهار إلا ما هو مبتدأ من طلوع الفجر و كذا اليوم بأحد المعنيين و قد يطلق اليوم على مجموع الليل و النهار و لا يتبادر من الليل إلا ما هو مختتم بالفجر و أما انتهاء النهار و اليوم و ابتداء الليل فهو إما غيوبه القرص أو ذهاب الحمرة المشرقيه كما عرفت.

و لنذكر بعض كلمات أهل اللغة و المفسرين و الفقهاء من الخاصه و العامه ثم لنشر إلى بعض الآيات و الأخبار الداله على هذا المطلب لإراءه الطالبين للحق سبيل التحقيق فإن استيفاء جميع الدلائل و البراهين و التعرض لما استدل به بعض أفاضل المعاصرين لا يناسب هذا الكتاب و فى بالى إن ساعدنى التوفيق أن أفرد لذلك رساله تتضمن أكثر ما يتعلق بهذا المرام و الله الموفق و المعين.

فأما كلمات القوم فقال الشيخ الطبرسى رحمه الله فى مجمع البيان فى تفسير قوله تعالى وَ إِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً (1) الليله من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الثانى و اليوم من طلوع الفجر الثانى إلى غروب الشمس و لم يذكر لهما معنى آخر (2).

و قال رحمه الله فى تفسير قوله تعالى وَ سَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ (3)

ص: 75

-
- 1- 1. البقره: 51.
 - 2- 2. مجمع البيان ج 1 ص 108.
 - 3- 3. النحل: 12.

التسخير فى الحقيقه للشمس و القمر لأن النهار هو حركات الشمس من وقت طلوع الفجر إلى غروب الشمس و الليل حركات الشمس تحت الأرض من وقت غروب الشمس إلى وقت طلوع الفجر إلا أنه سبحانه أجرى التسخير على الليل و النهار على

سبيل التجوز و الاتساع (1) و قال فى قوله تعالى وَ النَّهَارُ مُبْصِرًا (2) أى و جعل لكم النهار و هو ما بين طلوع الفجر الثانى إلى غروب الشمس مضيئاً تبصرون فيه لمواضع حاجاتكم (3).

و قال فى نقل الأقوال فى الصلاه الوسطى و ثانيها أنها صلاه العصر و نسبه إلى جماعه منهم على عليه السلام و ابن عباس ثم قال قالوا لأنها بين صلاتى النهار و صلاتى الليل و ذكر ذلك أكثر المفسرين و العلماء من الفريقين (4).

و قال ابن البراج فى جواهر الفقه صلاه الصبح من صلاه النهار لقوله تعالى أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ (5) و لا خلاف فى أن المراد بذلك صلاه الفجر و العصر و لما كانت صلاه الفجر تقام بعد طلوع الفجر إلى قبل طلوع الشمس كان ذلك دالا على أن هذا الوقت طرف النهار لأن إجماع الطائفه عليه أيضا.

و قال الشيخ فى الخلاف الفجر الثانى هو أول النهار و آخر الليل فين فصل به الليل من النهار و تحل به الصلاه و يحرم به الطعام و الشراب على الصائم و تكون صلاه الصبح من صلاه النهار و به قال عامه أهل العلم و ذهب طائفه إلى أن ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ليس من النهار و لا من الليل بل هو زمان منفصل عنهما و ذهبت طائفه إلى أن أول النهار هو طلوع الشمس و ما قبل ذلك من الليل فتكون صلاه الصبح من صلاه الليل و لا يحرم الطعام و

ص: 76

-
- 1- 1. مجمع البيان ج 6 ص 353.
 - 2- 2. غافر: 61.
 - 3- 3. مجمع البيان ج 8 ص 530.
 - 4- 4. مجمع البيان ج 2 ص 343.
 - 5- 5. هود: 114.

الشراب على الصائم إلى طلوع الشمس ذهب إليه الأعمش وغيره و روى ذلك عن حذيفه.

دليلا على فساد قول الفرقة الأولى قوله تعالى يُؤَلِّجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَ يُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ (1) و هذا ينفي أن يكون بينهما فاصل و يدل على فساد قول الأعمش قوله تعالى أقيم الصلاة طرقي النهار و لم يختلفوا أن المراد بذلك صلاة الصبح و العصر فلما كانت صلاة الصبح تقام بعد طلوع الفجر و قبل طلوع الشمس دل ذلك على أن الوقت طرف النهار و عنده أنه من الليل و أيضا أجمعت الفرقة المحقه على تحريم الأكل و الشرب بعد طلوع الفجر الثاني و قد بينا أن ذلك حجه على أن هذا الخلاف قد انقضى و أجمع المسلمون فلو كان صحيحا لما انقضى.

وَ قَالَ الْعَلَّامَةُ تَوَرَّ اللَّهُ مَرْقَدَهُ فِي الْمُنْتَهَى رَوَى الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَ الْفَجْرِ فَقَالَ قَبْلَ الْفَجْرِ إِنَّهُمَا مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً صَلَاةُ اللَّيْلِ أُرِيدُ أَنْ تُقَاسَ لَوْ كَانَ عَلَيْكَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَ كُنْتَ تَتَطَوَّعُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ وَقْتُ الْقَرِيبَةِ قَابِدًا بِالْقَرِيبَةِ (2).

ثم قال و فى هذا الحديث فوائد أحدها الحكم بأنهما قبل الفجر و ثانيها أنهما و إن كانا قبل الفجر فإنهما يسميان بركعتي الفجر و ذلك من باب التجوز تسميه للشئ ء باسم ما يقاربه و ثالثها الحكم بأنهما من صلاة الليل و رابعها تعليل أنهما قبل الفجر بأنهما من صلاة الليل و ذلك يدل على أن ما بعد الفجر ليس من الليل خلافا للأعمش وغيره و لحذيفه على ما روى عنه حيث ذهبوا إلى أن ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من الليل و أن صلاة الصبح من صلاة الليل و أنه يباح للصائم الأكل و الشرب إلى طلوع الشمس و يزيده فسادا قوله تعالى أقيم

ص: 77

1- 1. الحج: 61.
2- 2. رواه فى التهذيب ج 1 ص 173.

الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَ اتَّفَقَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَ الْعَصْرِ إِلَى آخِرِ مَا قَالِ.

و قَالَ رَه فِي كِتَابِ الْعَتَكَا ف لَا تَدْخُلُ الْيَالِي فِي الْعَتَكَا بَلْ لِيَتَانِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثٍ ثُمَّ أَجَابَ عَنْ حُجَّةِ الْمُخَالِفِ بِأَنَّ اسْمَ الْيَوْمِ حَقِيقُهُ لَمَّا بَيْنَ الْفَجْرِ إِلَى الْغُرُوبِ وَ اللَّيْلَةِ مَا عَدَا ذَلِكَ فَلَا يَتَنَاوَلُهَا إِلَّا مَعَ الْقَرِينَةِ وَ مَعَ تَجَرُّدِ اللَّفْظِ عَنْهَا يَحْمَلُ عَلَى حَقِيقَتِهِ.

ثُمَّ قَالَ فِي سِيَاقِ كَلَامِهِ فَمَنْ نَذَرَ عَتَكَافَ يَوْمٍ فَإِنَّهُ يُلْزَمُهُ الدُّخُولُ فِيهِ قَبْلَ طُلُوعِ فَجْرِهِ وَ نَحْوُ هَذَا قَالَ الْمُحَقِّقُ قُدْسُ سِرِّهِ فِي الْمَعْتَبَرِ وَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ.

و قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ قُدْسُ سِرِّهِ فِي السَّرَائِرِ تَرَاوَحَ عَلَى نَزْحِهَا أَرْبَعَةَ رَجَالٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ وَ أَوَّلُ النَّهَارِ حِينَ يَحْرُمُ عَلَى الصِّيَامِ الْأَكْلُ وَ الشَّرْبُ وَ آخِرُهُ حِينَ يَحِلُّ لَهُ الْإِفْطَارُ وَ قَدْ يَوْجَدُ فِي كُتُبِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مِنَ الْغَدْوَةِ إِلَى الْعِشِيِّ وَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ الْغَدْوَةَ وَ الْغَدَاةَ عِبَارَةٌ عَنْ أَوَّلِ النَّهَارِ بَغَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَ قَالَ فِي وَقُوفِ الْمَشْعَرِ وَقْتَهُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

و قَالَ الْمَفِيدُ فِي الْمَقْنَعَةِ مِنْ حَصْلِ بَعْرِفَاتٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ أَدْرَكَهَا وَ قَالَ ابْنُ أَبِي عَقِيلٍ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ حِينَ عَدَّ النُّوَافِلَ وَ ثَمَانِي عَشْرَةَ رُكْعَةً بِاللَّيْلِ مِنْهَا أَرْبَعُ رُكْعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرَبِ وَ رُكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ مِنْ جُلُوسِ تَعْدَانِ رُكْعَةٍ وَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رُكْعَةً مِنْ انْتِصَافِ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي مِنْهَا ثَلَاثَ رُكْعَاتٍ الْوَتَرِ.

و قَالَ الْمَفِيدُ رَه إِذَا كَانَ يَوْمُ الْعِيدِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ اغْتَسَلْتَ إِلَى آخِرِ مَا قَالِ.

و قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى رَه فِي احْتِجَاجِ أَنَّ الصَّلَاةَ الْوَسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ لِأَنَّهَا وَسْطُ بَيْنِ الصُّبْحِ وَ الظُّهْرِ وَ هُمَا صَلَاةُ النَّهَارِ وَ بَيْنَ الْمَغْرَبِ وَ الْعِشَاءِ وَ هُمَا صَلَاةُ اللَّيْلِ.

و قال ابن الجنيد على ما نقل عنه وقت صلاه الليل و الوتر و الركعتين من حين انتصاف الليل إلى طلوع الفجر على الترتيب و لا أستحب صلاه الركعتين قبل سدس الليل من آخره و قال فى الفطره أول وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم الفطر و قال السيد فى الجمل وقت وجوب هذه الصدقه طلوع الفجر من يوم الفطر و قال أبو الصلاح وقت الوقوف بعرفة للمختار من زوال الشمس يوم التاسع إلى غروبها و للمضطر إلى طلوع الفجر يوم النحر و قال المفيد من لم يتمكن من صلاه الليل فى آخره فليترك صلاه الليله ثم ليقضها فى أول الليله الثانيه و المسافرين إذا خاف أن يغلبه النوم و لا يقوم فى آخر الليل فليقدم صلاه ليلته فى أولها و قال وقت وجوب الفطره يوم العيد بعد الفجر منه و قال إذا أصبح يوم النحر فليصل الفجر و قال فى التكبيرات و آخرها الغداه من يوم الرابع.

و قال البغوى فى شرح السنه فى قول النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه و آله: مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

إنه أراد بالبردين صلاه الفجر و العصر لكونهما فى طرفى النهار و البردان الغداه و العشى.

و قال الشهيد روح الله روحه فى الذكرى صلاه الصبح من صلاه النهار عند الكل إلا أبا محمد الأعمش إذ حكى عنه أنها من صلاه الليل بناء على أن أول النهار طلوع الشمس حتى للصوم فيجوز الأكل و الشرب إلى طلوع الشمس عنده.

قال فى الخلاف و روى ذلك عن حذيفه لقوله تعالى وَ جَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً (1) و آيه النهار الشمس و لقول النبى صلى الله عليه و آله صلاه النهار عجماء و جوابه منع أن الآيه الشمس بل نفس الليل و النهار آيتان و هو من إضافه التبيين كإضافه العدد إلى المعدود سلمنا أنها الشمس و لكن علامه الشىء قد تتأخر حتى تكون بعد دخوله سلمنا أن الشمس علامه النهار و أنها متقدمه لكن الضياء الحاصل من أول الفجر عن الشمس طالعه و فى الحقيقه هى طالعه و إن تأخر رؤيه جرمها

ص: 79

و لهذا اختلفت أوقات المطالع بحسب الأقاليم و أما الخبر فقد نسبته الدارقطنى إلى الفقهاء و يحمل على معظم صلاة النهار و يعارض باستقرار الإجماع على خلافه و بقوله تعالى أقم الصلاة طَرَقِي النَّهَارِ قال الشيخ و لم يختلفوا أن المراد بذلك صلاة الصبح و صلاة العصر.

و قال ره فى بعض بحث القراءه و ذكر بعض العامه ضابطا للجهر و الإخفاف و تبعهم عليه بعض الأصحاب كذلك و هو أن كل صلاة تختص بالنهار و لا نظير لها بالليل فجهر كالصبح و العلامه ره فى التذكرة قال صلاة الصبح من صلوات النهار لأن أول النهار طلوع الفجر الثانى عند عامه أهل العلم لأن الإجماع على أن الصوم إنما يجب بالنهار و النص دل على تحريم الأكل و الشرب بعد طلوع الفجر ثم ذكر قول الأعمش و دلائله كما مر إلى قوله و قول أميه بن الصلت.

و الشمس تطلع كل آخر ليله***حمراء يبصر لونها يتوقد

ثم قال و أما الشعر فحكى الخليل أن النهار هو الضياء الذى بين طلوع الفجر و غروب الشمس وسمى طلوع الشمس فى آخر كل ليله لمقارنتها لذلك و قال فى تعليل كون الصلاة الوسطى هى الظهر بأنها وسط صلوات النهار و قال الشهيد الثانى ره و غيره فى مسأله التراوح و اليوم من طلوع الفجر إلى الغروب.

و ذكر أكثر الأصحاب كالمحقق فى المعتبر و العلامه فى المنتهى و الشهيد الثانى و سبطه قدس الله أرواحهم فى تعليل أن غسل الجمعة وقته ما بين طلوع الفجر إلى زوال الشمس بأن الغسل وقع مضافا إلى اليوم و هو يتحقق بطلوع الفجر و كذا فى غسل العيدين و عرفه و غيرها مما علق باليوم و هم كانوا أهل اللسان عارفين باللغه و الاصطلاح و العرف.

و فى الشرائع و غيره من كتب الفقه فى المبيت عند الزوجه و يختص الوجوب بالليل دون النهار و قيل يكون عندها فى ليلتها و يظل عندها فى صبيحتها و هو

المروى ثم قالوا و يستحب أن يكون صبيحه كل ليلة عند صاحبها و معلوم أن ما بعد الصبح داخل فى الصبيحه و قال ابن الجنيد العدل بين النساء هو إذا كن حرائر مسلمات لم يفضل إحداهن على الأخرى فى الواجب لهن من مبيت الليلة و قيلولة صبيحه تلك الليلة.

و قال النيشابورى فى تفسيره فى قوله تعالى مَا لَكَ يَوْمَ الدِّينِ اليوم هو المدة من طلوع نصف جرم الشمس إلى غروب نصف جرمها أو من ابتداء طلوعها إلى غروب كلها أو من طلوع الفجر الثانى إلى غروبها و هذا فى الشرع.

و قال عند تفسير قوله تعالى فى سورة البقرة إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَ اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (1) آية أما النهار فإنه عبارة عن مدة كون الشمس فوق الأفق و فى الشرع بزياده ما بين طلوع الفجر الصادق إلى طلوع جرم الشمس و أما الليل فعباره عن مدة خفاء الشمس تحت الأفق أو بنقصان الزيادة المذكوره.

و قال الكفعمى فى كتاب صفوه الصفات قال صاحب كتاب الحدود الليل اسم يقع على امتداد الظلام من أول ما يسقط قرص الشمس إلى أن يسفر الصبح و قال النهار اسم يقع على امتداد الضياء من أول ما يسفر الصبح إلى أن تغيب الشمس قال و قال أبو العباس أحمد بن القاضى الطبرسى فى كتابه تقويم القبلة اليوم مبدؤه من طلوع الفجر الثانى إلى غروب الشمس لقوله تعالى كُلُوا وَ اشْرَبُوا (2) الآية مع قوله قَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (3) و قال أبو العباس قيل اليوم و النهار مترادفان.

و ذكر الراغب الأصفهاني فى مفرداته عند ترجمه النهار النهار الوقت الذى ينتشر فيه الضوء و هو فى الشرع ما بين طلوع الصبح إلى غروب الشمس.

و قال أحمد بن محمد بن على المقرئ فى المصباح المنير الليلة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر و قال النهار فى اللغة من طلوع الفجر إلى غروب

ص: 81

1- 1. البقرة: 164.

2- 2. البقرة: 187.

3-3. البقره: 196، المائده: 89.

الشمس و هو مرادف لليوم و فى حديث إنما هو بياض النهار و سواد الليل و لا واسطه بين الليل و النهار و ربما توسعت العرب فأطلقت النهار من وقت الإسفار إلى الغروب و هو فى عرف الناس من طلوع الشمس إلى غروبها و إذا أطلق النهار فى الفروع انصرف إلى اليوم نحو صم نهارا و اعمل نهارا.

لكن قالوا إذا استأجره على أن يعمل له نهار يوم الأحد مثلا فهل يحمل على الحقيقه اللغويه حتى يكون أوله من طلوع الفجر أو يحمل على العرف حتى يكون أوله من طلوع الشمس لإشعار الإضافه به لأن الشئ لا يضاف إلى مرادفه و الأول هو الراجع دليلا لأن الشئ قد يضاف إلى نفسه عند اختلاف اللفظين نحو وَ لَدَارُ الْآخِرَةِ (1) و حَقُّ الْيَقِينِ (2).

و قال الصبح الفجر و هو أول النهار و قال الفجر الثاني الصادق هو المستطير و بطلوعه يدخل النهار و قال فى شمس العلوم آخر الليل قبل الفجر.

و قال إمامهم الرازى فى تفسيره عند ذكر الأقوال فى الصلاه الوسطى فى احتجاج من قال إن الصلاه الوسطى صلاه الظهر الثالث أنها صلاه بين الصلاتين نهاريتين بين الفجر و العصر و فى احتجاج من قال إنها العصر و ثالثها أن العصر بين صلاتين بالنهار و صلاتين بالليل و قال فى قوله تعالى أقيم الصلاه طَرَفِي النَّهَارِ المراد بطرفى النهار الصبح و العصر.

و قال فى القاموس النهار ضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس أو من طلوع الشمس إلى غروبها و قال الليل و الليلاه من مغرب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق أو الشمس و قال الزمخشري فى الأساس إنما سمي السحر استعاره لأنه وقت إدبار الليل و إقبال النهار فهو متنفس الصبح.

و قال الرازى فى قوله تعالى فَإِذَا أَقْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ (3) الآية و وقت

ص: 82

1- 1. يوسف: 109.

2- 2. الواقعه: 95، الحاقه: 51.

3- 3. البقره: 198.

الوقوف يدخل بزوال الشمس من يوم عرفه و يمتد إلى طلوع الفجر من يوم النحر و ذلك نصف يوم و ليله كامله و قال فى قوله تعالى وَ سَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَ الْإِبْكَارِ (1) الإبكاء مصدر أبكر يبكر إذا خرج للأمر فى أول النهار هذا هو أصل اللغه سمى ما بين طلوع الفجر إلى الضحى إبكاء.

و قال البيضاوى الإبكاء من طلوع الفجر إلى الضحى و قال فى قوله تعالى وَ اصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاهِ وَ الْعَشِيِّ (2) أى فى مجامع أوقاتهم أو فى طرفى النهار و قال الطبرسى رحمه الله أى يداومون على الصلوات و الدعاء عند الصباح و المساء لا شغل لهم غيره و يستفتحون يومهم بالدعاء و يختمونه بالدعاء.

و قال الراغب فى مفرداته الصبح و الصباح أول النهار و قال السحر اختلاط ظلام آخر الليل بضوء النهار و قال الخليل بن أحمد النحوى ره فى كتاب العين و هو الأصل فى اللغه و عليه المعول و إليه المرجع النهار ضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس و لم يذكر له معنى آخر و قال الليل خلاف النهار و قال السحر آخر الليل.

و قال الطيبي فى شرح المشكاه يوصف العصر بالوسطى لكونها واقعته بين صلاتى النهار و صلاتى الليل و قال النيشابورى فى قوله تعالى يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ (3) عن ابن عباس أى فى آخر الليل بسحر.

و قال الرازى فى قوله تعالى قَسْبَحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ (4) إن الإنسان ما دام فى الدنيا لا يمكنه أن يصرف جميع أوقاته فى التسبيح فأشار الله إلى أوقات إذا أتى العبد بتسبيح فيها يكون كأنه لم يفتر و هو الأول و الآخر و الوسط من اليوم و أول الليل و وسطه و لم يأمر بالتسبيح فى آخره لأن النوم فيه غالب فإذا صلى فى أول النهار بتسبيحتين و هما ركعتان حسب له صرف ساعتين

ص: 83

1- 1. آل عمران: 41.

2- 2. الكهف: 28.

3- 3. هود: 81.

4- 4. الروم: 18.

إلى التسبيح و بالظهر أربع ساعات و بالعصر فى أواخر النهار أربع ساعات و بالمغرب و العشاء فى الليل سبع ساعات فبقى سبع ساعات و هو الذى لو نام الإنسان فيه كان كثيرا ثم قال بعد تحقيق طويل النهار اثنتى عشره ساعه و الصلاه المؤداه فيها عشر ركعات فيبقى على المكلف ركعتان يؤديهما فى أول الليل و يؤدى ركعه من صلاه الليل ليكون ابتداء الليل بالتسبيح كما كان ابتداء النهار بالتسبيح و لما كان المؤدى من تسبيح النهار فى أوله ركعتين كان المؤدى من تسبيح الليل فى أوله ركعه لأن تسبيح النهار طويل مثل ضعف تسبيح الليل لأن المؤدى فى النهار عشره و المؤدى فى الليل من تسبيح الليل خمس انتهى.

و قال الشهيد فى الذكرى وقت الوتر آخر الليل و نحوه قال جماعه من الأصحاب و قال فى دعائم الإسلام وقت صلاه الليل المرغب فيه أن يصلى بعد النوم و القيام منه فى آخر الليل و سنذكر فى الاستدلال بالآيات تصريحات المفسرين بذلك.

و قال السيد الداماد رزقه الله أقصى السعاده يوم التناد فى بيان ما ورد أن ما بين طلوع الفجر و طلوع الشمس و ما بين غروب الشمس و غروب الشفق غير داخل فى شىء من الليل و النهار ثم إن ما فى أكثر رواياتنا عن أئمتنا المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين و ما عليه العمل عند أصحابنا رضى الله تعالى عنهم إجماعا هو أن زمان ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من النهار و معدود من ساعاته و كذلك زمان غروب الشمس إلى ذهاب الحمرة من جانب المشرق فإن ذلك أماره غروبها فى أفق المغرب فالنهار الشرعى فى باب الصلاه و الصوم و فى سائر الأبواب من طلوع الفجر المستطير إلى ذهاب الحمرة المشرقيه و هذا هو المعتبر و المعول عليه عند الأساطين الإلهيين و الرياضيين من حكماء يونان و قد مر تمام الكلام فى باب علل الصلاه(1).

ص: 84

و أما الآيات فالأولى قوله تعالى حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى (1) و وجه الاحتجاج بها أن الأصل في كلام الحكيم أن يكون مفهوما مفيدا ينتفع به المخاطب و أجمعت الطائفة المحقه على حصر الصلاه الوسطى في صلاه الظهر و العصر فلو أريد بها العصر لم نستفد من الآية شيئا إذ كونها وسطى بين الصلوات أو بين صلاتين مشترك بين جميعها فلا يتميز عندنا و إن قلنا إن وجه التسميه لا يلزم اطراده و لو قلنا بأنها الظهر لكونها بين صلاتي النهار كما ورد في الخبر يحصل لنا فائده من الآية و لا يكون ذلك إلا و يكون صلاه الفجر من صلاه النهار و بوجه آخر و هو أن المتبادر من الوسطى المتوسطه بين الشئيين من جنسها فلو لم يقيد بقيد يشترك فيها جميع الصلوات فلا بد من التقييد إما بكونها وسطى بين صلوات الليل أو صلوات النهار أو صلوات الليل و صلوات النهار و الأولى باطله بالإجماع المتقدم و الثانيه لا تستقيم إلا بكون صلاه الفجر من صلاه النهار و كذا الثالثه لأن ما سوى العصر من احتملاتها خارجه بالإجماع و العصر إنما يتخصص بهذا الوصف إذا قلنا إنها بين صلاتي ليل و صلاتي نهار و يمكن المناقشه فيه بوجه أكثرها مندفعه بالتأمل الصادق.

الثانيه قوله سبحانه أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَ زُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ (2) و التقريب أن المتبادر من الطرف أن يكون داخلا في الشئ ء فإنه لا يطلق طرف الثوب و طرف الخشب على غير جزئه الذي هو نهايته لا سيما مع مقابلته بالليل و ليس في الطرف الأول صلاه سوى الفجر و يؤيده أن أكثر المفسرين فسروهما بصلاه الفجر و العصر و ما ورد في بعض الأخبار من التفسير بصلاه الفجر و المغرب فمع ارتكاب التجوز في أحد الطرفين لدليل لا يلزم ارتكابه في الطرف الآخر

ص: 85

1- 1. البقره: 238.

2- 2. هود: 114.

و يمكن أن تكون النكته فى التجوز الحث على المبادرة إلى صلاة المغرب فى أول الليل و لو قلنا بأن ما بين غيوبه القرص إلى ذهاب الحمرة داخل فى النهار و جوزنا الصلاة بغيوبه القرص يكون التجوز فيه أقرب و أحسن.

و أيضا لو قلنا بأن طرفى النهار داخل فى الليل يكون زلفا من الليل مشتملا على تكرار أو يرتكب فيه تخصيصات كثيره و هما خلاف الأصل سواء فسر الزلف بالساعات القريبه من اليوم أو بالقرب و بالجمله لا ينبغي أن يريب عارف باللسان فى أن المتبادر من طَرَقِ النَّهَارِ المقابل لزلف الليل كونهما من النهار.

قال النيسابورى فى تفسيره الطرفان الغدوه و هى الفجر و العشي و فيها الظهر و العصر و قيل إن طرفى النهار لا يشمل إلا الفجر و العصر ثم قال الطرف الأول للنهار فى الشرع هو طلوع الصبح الصادق.

و قال ابن إدريس رحمه الله فى السرائر فى الاستدلال بهذه الآيه طرف الشئ ما يقرب من نهايته و لا يليق ذلك إلا بقول من قال وقت العصر ممتد إلى قرب غروب الشمس لأن مصير ظل كل شئ ء مثله أو مثليه يقرب من الوسط و لا يقرب من الغايه و النهايه و لا معنى لقول من حمل الآيه على الفجر و المغرب لأن المغرب ليس هى طرف النهار و إنما هى فى طرف الليل.

قال الرازى فى تفسير هذه الآيه كثرت المذاهب فى تفسير طرفى النهار و الأقرب أن الصلاة التى تقام فى طرفى النهار هما الفجر و العصر و ذلك لأن أحد طرفى النهار طلوع الشمس و الطرف الثانى منه غروبها فالطرف الأول هو صلاة الفجر و الطرف الثانى لا يجوز أن يكون صلاة المغرب لأنها داخله تحت قوله تعالى وَ رُفِعَ مِنَ اللَّيْلِ فوجب حمل الطرف الثانى على صلاة العصر.

إذا عرفت هذا كانت الآيه دليلا على قول أبى حنيفه فى أن التنوير بالفجر أفضل و أن تأخير العصر أفضل و ذلك لأن ظاهر هذه الآيه يدل على وجوب

إقامه الصلاه فى طرفى النهار و بينا أن طرفى النهار هو الزمان الأول لطلوع الشمس و الزمان الأول لغروبها و أجمعت الأمه على أن إقامه الصلاه فى ذلك الوقت من غير ضروره غير مشروع ففقد تعذر العمل بظاهر هذه الآيه فوجب حمله على المجاز و هو أن يكون المراد أقم الصلاه فى الوقت الذى يقرب من طرفى النهار لأن ما يقرب من الشىء يجوز أن يطلق عليه اسمه و إذا كان

كذلك فكل وقت كان أقرب إلى طلوع الشمس و إلى غروبها كان أقرب إلى ظاهر اللفظ و إقامه صلاه الفجر عند التنوير أقرب إلى وقت الطلوع من إقامتها عند التغليس و كذلك إقامه صلاه العصر عند ما يصير ظل كل شىء مثليه أقرب إلى وقت الغروب من إقامتها عند ما يصير ظل كل شىء مثله و المجاز ما كان أقرب إلى الحقيقه كان حمل اللفظ عليه أولى فظهر أن ظاهر هذه الآيه يقوى قول أبى حنيفه فى هاتين المسألتين انتهى كلامه.

و قد ظهر بما قررنا ما فيه من الوهن و القصور و كل هذه التكاليف التى ارتكبه مؤيد لما اخترناه فإن بناء جميع ذلك على أنه جعل ما بين طلوع الفجر و طلوع الشمس خارجا من النهار و لو جعله داخلا كما هو ظاهر الآيه لم يحتج إلى شىء من ذلك.

و أما ما توهمه من كون الطرف الجزء الغير المنقسم أو الصغير الذى هو نهايه الشىء قياسا على ما أنس به من السطح و الخط و النقطة فليس كذلك إذ يقال للغداه و العشى طرفا اليوم و للنصف الأول و النصف الأخير الطرف الأول و الطرف الآخر و يقال خذ طرف الثوب و طرف الخشب و لا يراد به الجزء الأخير فالظاهر أن المراد بالطرف الأول ما بين الطلوعين و بالطرف الآخر إما العصر أو الظهر إلى آخر اليوم أو المغرب تجوزا للنكته التى ذكرناها كما قال البيضاوى و الزمخشري طرفى النهار غدوه و عشيته و إن قال البيضاوى بعد ذلك صلاه الغداه صلاه الصبح لأنها أقرب الصلوات من أول النهار و تبع فى ذلك إمامه الرازى.

و قال الطبرسى رحمه الله أراد بطرفى النهار صلاه الفجر و المغرب عن ابن عباس

و ابن زيد و قيل الغداه و الظهر و العصر و به قال مجاهد و الضحاك و محمد بن كعب و الحسن قالوا لأن طرفى الشىء من الشىء و صلاه المغرب ليست من النهار و قيل أراد بطرفى النهار صلاه الفجر و صلاه العصر انتهى.

و هذا يدل على أن كون وقت صلاه الفجر من النهار كان مسلما عندهم.

الثالث قوله تعالى سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ فإنه ظاهر من سياق هذه السوره من أولها إلى آخرها أنها نزلت لبيان فضيله تلك الليله و أن الغرض من تلك الآيه شمول السلامه و العافيه أو السلام و التحيه لجميع تلك الليله فلو كان ما بين الطلوعين داخلا فى الليل لم يكن لإخراجه من هذه الفضيله وجه لا سيما مع قوله هى الراجعه إلى الليله مع ما سيأتى من الأخبار الكثيره الداله على أن الأعمال المتعلقة بليله القدر من الإحياء و الغسل و غيرهما ينتهى إلى الفجر و لا تتعلق بما بعده.

و يؤيده أن الرازى مع تصريحه فى مواضع بدخوله فى الليل جعله هنا خارجا ليستقيم الكلام و يكمل النظام حيث قال و سادسها من أولها إلى طلوع الفجر سالمه فى العباده كل واحده من أجزائها خير من ألف شهر ليست كسائر الليالى يستحب للفرض الثلث الأول و للعباده النصف و الدعاء السحر بل هى متساويه الأوقات و الأجزاء.

و قال الطبرسى رحمه الله أى هذه الليله إلى آخرها سلامه من الشرور و البلايا و آفات الشيطان، ثم قال سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ أى السلامه و البركه و الفضيله تمتد إلى وقت طلوع الفجر و لا يكون فى ساعه منها فحسب بل يكون فى جميعها.

الرابعه قوله تعالى وَ اللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ وَ الصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ (1) فإن الظاهر أنه أقسم بوقت واحد هو إدبار الليل و إسفار الصبح مع أن ظاهر المقابله عدم كون الصبح من الليل و قال الطبرسى رحمه الله أقسم بالليل إذا ولى و ذهب و

ص: 88

قيل دبر إذا جاء بعد غيره و أدبر إذا ولى مدبراً فعلى هذا يكون المعنى فى إذا دبر إذا جاء الليل فى أثر النهار و فى إذ أدبر إذا ولى الليل فجاء الصبح عقيبته.

الخامسه قوله تعالى وَ اللَّيْلُ إِذَا عَسَّعَسَ - وَ الصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ (1) بتقريب ما مر فى الآيه السابقه على الوجهين قال الرازى ذكر أهل اللغه أن عسّس من الأضداد يقال عسّس الليل إذا أقبل و عسّس إذا أدبر و أنشدوا فى ورودها بمعنى أدبر قول العجاج:

حتى إذا الصبح لها تنفسا*** و انجاب عنها ليلها و عسّسا

ثم منهم من قال المراد هنا أقبل الليل لأن على هذا التقدير يكون القسم واقعاً بإقبال الليل و هو قوله إِذَا عَسَّعَسَ و بإدباره و هو قوله وَ الصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ و منهم من قال قوله وَ الصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ إشاره إلى تكامل طلوع الصبح فلا يكون تكراراً انتهى فظهر أن العجاج و الرازى أيضاً فهما الآيه كما فهمنا و جعلاً إدبار الليل و الصبح متلازمين بل مترادفين.

و قال الواحدى فى تفسيره الوسيط قوله وَ الصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ أى امتد ضوءه حتى يصير نهارة و نحوه قال الطبرسى رحمه الله.

السادسه قوله سبحانه قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتاً أَوْ تَهَاراً مَاذَا يَسْتَغْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ (2) استدل بها الراغب الأصفهانى على أن النهار فى الشرع اسم لما بين طلوع الصبح إلى غروب الشمس و قال بات فلان يفعل كذا موضوعه لما يفعل بالليل كظل لما يفعل بالنهار.

أقول: لا يتم ذلك إلا بضم ما سيأتى فى ضمن الأخبار و أقوال العلماء من إطلاق التبييت على الزمان الذى نهايته طلوع الفجر كما ذكروا فى تبييت الزوج عند ذات النوبه و البيتوته بالمشعر و منى و مكه و سيأتى الأخبار الكثيره فى ذلك و ذكروا تبييت نيه الصوم و لم يريدوا إلا النيه قبل الفجر قال فى النهايه فيه:

ص: 89

1- 1. التكوير: 18.

2- 2. يونس: 50.

لا صيام لمن لم يثبت الصيام أى ينويه من الليل.

و الحاصل أن الآيه تدل على أن البيات مقابل النهار كما صرح به جميع أهل اللغة و التفسير و قد ورد فى موارد الشرع أن منتهى البيتوته طلوع الفجر فهو نهايه الليل أيضا كما روى فى الكافى بسند معتبر عن أبى عبد الله عليه السلام قال إذا جاء الليل بعد النفر الأول فبت بمنى ليس لك أن تخرج منها حتى تصبح (1).

و ستأتى أخبار كثيره فى ذلك يتم الاستدلال بها بمعونه تلك الآيه و أمثالها.

السابعه آيات الصيام من قوله تعالى لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ - أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ (2) و قوله فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (3) و قوله أَجَلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ (4) ثم بيان الليله بقوله حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ إِلَى قوله

ص: 90

-
- 1- 1. الكافى ج 4 ص 521.
2- 2. البقره: 183- 184، و لفظ الآيات هكذا: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » و الصيام المفروض فى هذه الآيه هو الصوم و الامساك من المغرب الى المغرب كما هو المفروض على سائر الأمم، و منهم اليهود و قد كانوا بمرأى المؤمنين و مسمعهم: يصومون من الاكل و الشرب و الجماع من المغرب الى المغرب، و لذلك قال عز و جل: « كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ » و لا تجوز فى قوله تعالى « أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ » و قوله تعالى: « فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » لان اليوم يطلق على مجموع النهار و الليل و على ذلك فلا تعلق للآيات بما كان المؤلف العلامة بصدده من البحث فى تحقيق معنى النهار.
3- 3. البقره: 183- 184، و لفظ الآيات هكذا: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » و الصيام المفروض فى هذه الآيه هو الصوم و الامساك من المغرب الى المغرب كما هو المفروض على سائر الأمم، و منهم اليهود و قد كانوا بمرأى المؤمنين و مسمعهم: يصومون من الاكل و الشرب و الجماع من المغرب الى المغرب، و لذلك قال عز و جل: « كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ » و لا تجوز فى قوله تعالى « أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ » و قوله تعالى: « فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » لان اليوم

يطلق على مجموع النهار و الليل و على ذلك فلا تعلق للآيات بما كان المؤلف العلامه بصده من البحث فى تحقيق معنى النهار.

4-4. البقره: 187، و لا بأس بأن تتم بحث الآيه هاهنا ليكون القارئ على بصيره من ذلك فنقول: لما قال عزّ و جلّ «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ» صار الصوم مكتوبا عليهم كالدين على ما عرفت بيانه فى كتابه الصلاه: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا» فوجب عليهم الصوم فى ظرف معين، و ان فاتهم ذلك وجب عليهم قضاؤه، و ان فاتهم مدى عمرهم وجب على وليهم أن يصوم عنهم أو يستأجر من يصوم عنهم فلا يسقط الصوم عنهم أبدا، الا بالاداء. و لما قال عزّ و جلّ «أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ» و أطلقه علمنا أنّه لا بدّ و أن يكون تلك الايام متعينا من حيث التكليف، و لا تعين فى أفراد الجموع غير المتناهيه الا فى أقله، و هو الثلاثه مع أنّه القدر المتيقن من كل جمع، و قد كانت هذه الثلاثه أَيَّام متعينا فى كل شهر، ولذلك قال عزّ و جلّ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» و لعلها هى أَيَّام العشر: بضم العين و فتح الشين- أعنى اليوم العاشر و الحادى عشر و الثانى عشر ثلاثه أَيَّام كما ورد به الروايه و هى أَيَّام التشريق. فالظاهر أن النبىّ صلى الله عليه و آله و المؤمنين كانوا يصومون تلك الايام فريضه حتى نزلت «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَ بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَ الْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» فصاموا تمام شهر رمضان: يصومون من الغروب الى الغروب، و انما يفطرون مره واحده بين المغربين قبل العشاء و نومه، ليتحقق مفهوم «صوم اليوم» و ليستعد المكلف للصوم فى اليوم الآتى. و كانوا على ذلك ما شاء الله حتى جاء عام الخندق فعلم الله أنهم كانوا يختانون أنفسهم فتاب عليهم رحمه لهم و عفا عنهم و أنزل «أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرَّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَ أَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَهُنَّ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَ عَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَ ابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» فقوله عزّ و جلّ «وَ ابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ» يعنى التطهير من الجنابه بالماء و ان أعوزه فبالتراب، و لذلك كانت الطهاره فرضا من أركان الصوم لو أخل به الصائم عمدا أو جهلا أو نسيانا و سهوا كان صيامه باطلا و وجب عليه القضاء. و يستفاد من قوله تعالى «أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ» أن جواز الاكل و الشرب و الجماع ظرفه عامه الليل، و أن الليل يختتم بطلوع الفجر المعترض، و ما بعده مفتتح النهار، و لذلك قال: «ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» فلو كان بعد الفجر الى طلوع قرص الشمس من الليل أيضا لقال «ثم اتموا الصيام الى الليل القابل» و هو واضح لمن تأمل صدر الآيه و ذيلها، و كفى بهذا دليلا على من قال أن ما بين الطلوعين معدود من الليل، و معنى قوله عزّ و جلّ «حَتَّى

يَتَّبِعَنَّ لَكُمْ الْخَيْطَ الْأَبْيَضُ» الخ أن الليل الذي جعله الله سباتا و سكنا بجعله مظلمًا، يختتم بطلوع الفجر إذا تبين لكم من نوره و شعاعه الخيط الابيض من الخيط الأسود، فحينئذ يقع كمال الابصار و يفتتح النهار كما أشار إليه بقوله عزّ و جلّ « جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَ النَّهَارَ مُبْصِرًا لَتَبْتَغُوا فِيهِ مِنْ فَضْلِهِ». و أمّا ما قيل من أنّه شبه بياض الفجر بالخيط، لانّ القدر الذي يحرم الإفطار من البياض يشبه الخيط فيزول به مثله من السواد، و لا اعتبار بالانتشار أو قيل: شبه أول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق و ما يمتد معه من غيش الليل بخيطين أبيض و أسود، و اكتفى ببيان الخيط الابيض بقوله « مِنْ الْقَجَرِ» عن بياض الخيط الأسود، لدلالته على كونه من الليل، و بذلك خرجا عن الاستعاره الى التمثيل. ففيه أن الفجر الثاني على ما أجمع عليه أهل الإسلام و اعتبروه ميقاتا لحرمه الاكل و الشرب في شهر رمضان، له من العظمه و البهاء و النباهه ما يرفعه أن يتشابه بالخيط الابيض التافه على ما فيه من الدقه و البياض الذي لا يؤبه به، فلا تشابه و لا تجانس بينها من حيث الحسن و البهاء و عظمه النور حتّى يشبه أحدهما بالآخر، و لو جاز التشبيه بينهما كان الفجر هو المشبه به لكون وجه الشبه فيه أقوى و أجلى و هو به أعرف و أشهر، لا أن يشبه الفجر في حسنه و بهائه و نوره و سطوعه و انتشار ضيائه بالخيط الابيض، و هذا واضح لمن له أدنى دربه بأساليب الكلام. هذا كله في الخيط الابيض، و أمّا الخيط الأسود، فالامر فيه أوهن و أفضع حيث لا يرى في الافق شىء يشبه بالخيط الأسود، لان أطباق السماء و أعنانها مملوء حينئذ ظلمه مطبقه، و الغيش الذي يتوهم فوق الفجر المعترض، فمع أنّه لا يشبه الخيط من حيث الدقه و العرض ليس تشبيهه بالخيط الأسود أولى من تشبيهه بالخيط الابيض لكونه ضياء مختلطا بالظلام و نسبته الى البياض و السواد سيان.

ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ فَتَدَلَّ عَلَى مَعْنَى الْيَوْمِ وَ كَذَا سَائِرُ مَا وَرَدَ فِي الصَّوْمِ بِلَفْظِ
الْيَوْمِ

ص: 91

كقوله سبحانه فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ (1) و أمثاله و الأصل عدم النقل و التجوز و التخصيص و ليله الصيام معلوم أن التقيد فيه ليس لتخصيص معنى

ص: 92

1- 1. البقره: 196، المائده: 89، و فى سوره مريم: 36: «إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا».

الليلة من سائر معانيها بل لمعنى الليلة التى يصبح منها صائما.

و أما ثم فى قوله تعالى ثُمَّ أَتَمُّوا فمعلوم أنه ليس للتراخى الزمانى بل للتراخى الرتبى إشاره إلى بعد ما بين حكم الليل من الإباحه و حكم النهار من وجوب الإمساك و هذا الإطلاق شائع فى القرآن ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَّامَ معناه أفعلاه تاما كقوله تعالى وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ (1) و يمكن أن يقال لما أمر الله تعالى سابقا بالصيام و أشار إليه بقوله لَيْلَةَ الصَّيَّامِ لم يكن يحتاج إلى الأمر بالصوم ثانيا

فلذا أمرهم بالإتمام و عدم النقص لا أصل الصيام أو يقال لما جوز لهم الجماع بالليل بعد التحريم و كان مظهره أن يتوهم أن بهذا الفعل يحصل نقص فى الصوم قال ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَّامَ إيماء إلى أن هذا الصوم تام لكم كما ورد فى قوله تعالى تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ (2).

و هذان وجهان وجيهان لم أر من تعرض لهما و لا يخفى أن ارتكاب هذين التجوزين الشائعين اللذين وردت أمثالهما فى الكتاب العزيز كثيرا مع اشتمالهما على نكات بديعه توجب حسن الكلام و بلاغته خير من حمل اليوم و الليلة على المجاز و ارتكاب النقل.

و لقد أبدع من استدل بها على أن ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس غير داخل فى النهار حيث قال حقيقه استعمال لفظه ثم التراخى و ظاهر الإتمام أن يكون بعد حصول بعض الشىء و لا بد أن يجعل للنهايه المذكوره فى الآيه مبدأ تدل القرينه عليه و الأقرب أن يكون المبدأ المنوى فى الكلام أول النهار حتى يكون الكلام فى قوه أن يقال ثم أتموا الصيام فى زمان مبتدأ من أول

ص: 93

-
- 1- 1. البقره: 196، و الذى ظهر لى أن الفرق بين الإتمام و الاكمال أن الإتمام يعتبر من حيث الامتداد بأن يداوم على الفعل حتى يتم، بحيث إذا أخل بالمداومه و الاستمرار لاخل بالمقصود و لحقه النقصان، بخلاف الاكمال فانه يعتبر من حيث النتيجة، و لو بدفعات متناوبه، و لذلك قال عز و جل: «ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ» و قال فى مورد القضاء «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ».
- 2- 2. البقره: 196، و الذى ظهر لى أن الفرق بين الإتمام و الاكمال أن الإتمام يعتبر من حيث الامتداد بأن يداوم على الفعل حتى يتم، بحيث إذا

أخل بالمداومه و الاستمرار لاخل بالمقصود و لحقه النقصان، بخلاف الاكمال
فانه يعتبر من حيث النتيجة، و لو بدفعات متناوبه، و لذلك قال عز و جل: «
ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» و قال فى مورد القضاء « وَ لِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ».

النهار منته إلى الليل و يكون مكافيا لقوله تعالى يَتَّبِعَنَّ لَكُمْ الْخَيْطُ فَإِن المراد هنا ترخيص الأكل من أول الليل إلى وقت التبيين و إذا قيل سرت إلى آخر الكوفه كان المتبادر منه سرت من أوله إلى آخره و لا يستقيم أن يجعل المبدأ زمان التبيين لمنافاته التراخي المستفاد من ثم و ظاهر معنى الإتمام و لا جزءا من النهار من غير تعيين و لا جزءا معينا من النهار مثل النصف أو الثلث و أمثالهما.

و حينئذ نقول لو كان طلوع الشمس مبدأ النهار و منتهى الليل استقام اعتبار هذه المعانى فى الآيه لأن الله تعالى لما خص الترخيص بأول الليل إلى وقت الفجر ظهر منه وجوب الإمساك فى بقيه الليل ثم أمر بإتمام الإمساك المذكور من أول النهار إلى الليل فصح معنى ثم و الإتمام و ظهر حسن التعبير بهذا النحو بخلاف ما لو كان مبدأ النهار الفجر إذ لا يصح حينئذ معنى ثم و لا الإتمام إلا بالعدول عن الظاهر و ارتكاب تكلف و لا يظهر حسن التعبير بهذا الوجه انتهى.

أقول: بما قررنا انهدم أساس هذا الكلام و ظهر بهذا الوجه حسن التقرير و النظام و ليت شعرى كيف يكون ارتكاب مثل هذه التكاليف التى تخرج الكلام إلى التعميه و الإلغاز أحسن من حمل الكلام على المجاز الشائع فى كلام البلغاء على أنا نقول على ما قررنا لا حاجة لنا إلى ارتكاب المجاز أصلا و إنما ارتكبنا لبلاغه الكلام و طراوته إذ نقول لما كان الأمر السابق كافيا فى الشروع فى الصيام و قد نبههم عليه بقوله لَيْلَةَ الصَّيَامِ (1) و تحديد الجماع و الأكل و الشرب بقوله حتى يتبين أيضا كان يدل عليه كما ذكره القائل الفاضل فكأنه قال بعد شروءكم فى الصيام بأمرنا يجب عليكم أن تتموه إلى الليل فأى حاجة لنا إلى ارتكاب المجاز

ص: 94

1- 1. قد عرفت أن الصيام قبل نزول هذه الآيه كان مستوعبا لليل و النهار عامه و لذلك قال « أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ » و ظهور قوله تعالى « لَيْلَةَ الصَّيَامِ » فى أن الليل بتمامه ظرف لا حلال ألفث و الاكل و الشرب، أقوى دلالة من التشبيث بأن ثم للتراخي الزمانى، و قد عرفت أيضا أنه لو كان أول الصوم واقعا فى آخر الليل الماضى، لقال « ثم أتموا الصيام الى الليل القابل ».

فى ثم أو الإتمام و أى توقف لهذا الوجه على كون أول النهار طلوع الشمس و حمل الأيام فى المواضع على المجاز.

و لعله قدس سره توهم أنه لا بد من تعيين مبدأ للإتمام و هو فاسد لأننا إذا قلنا إذا شرعت فى عمل فأتمه لا يلزم أن يكون للشروع حد معين و أما ادعاؤه أن المتبادر من قول القائل سرت إلى آخر الكوفه كون مبدأ السير أوله غير مسلم بل يفهم مبدأ السير بالقرائن.

و قال الطبرسى رحمه الله فى المجمع المراد بليله الصيام الليله التى يكون فى غدها الصوم (1) و قال فى قوله سبحانه حَتَّى يَتَبَيَّنَ أى يظهر و يتميز لَكُمْ على التحقيق الْحَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ أى النهار من الليل فأول النهار طلوع الفجر الثانى و قيل بياض الفجر من سواد الليل و قيل بياض أول النهار من سواد آخر الليل انتهى (2).

و قال الرازى فى قوله تعالى أَجَلَ لَكُمْ الْآيَهَ هذا يقتضى حصول هذا الحل فى جميع الليل لأن ليله نصب على الظرف و إنما يكون الليل ظرفا للرفث لو كان الليل كله مشغولا به و إلا لكان ظرف ذلك الرفث بعض الليل لا كله فعلى هذا النسخ حصل بهذا اللفظ و أما الذى بعده من قوله كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ فذاك يكون كالتأكيد لهذا النسخ و أما الذى يقول إن قوله أَجَلَ لَكُمْ إلخ يفيد حل الرفث فى الليل فهذا القدر لا يقتضى حصول النسخ به فيكون النسخ قوله وَ كُلُوا انتهى فهذان الفاضلان من الفريقين فسرا الليل و النهار فى تلك الآيات بما ترى.

الثامنه قوله تعالى وَ مِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَ اطَّرَافَ النَّهَارِ (3) فإن مقابله أطراف النهار بآناء الليل توجب حملَه على الأطراف الداخلة

ص: 95

1- 1. قد عرفت أن التعبير بليله الصيام على حقيقته، و لا وجه لهذا التأويل.
2- 2. مجمع البيان ج 2 ص 280 و 281 و ما بين العلامتين إضافه من المصدر.
3- 3. طه: 13.

و على ما هو المشهور من حمل التسبيح على الصلاة ليس فى الطرف الأول من اليوم إلا صلاة الفجر فيكون وقته داخلا فى النهار و لعل الجمع باعتبار وقت الظهر و العصر أو أجزاء وقتى صلاة الفجر و العصر و لعل الأول أظهر و قد مر الكلام فيها.

التاسعة قوله تعالى قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا إِلَى قَوْلِهِ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا- إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا (1) فإنه لا ينبغي أن يرتاب فى أن الليل المذكور فى الآية و ما ذكره المفسرون أنه كان قيامه واجبا ثم نسخ هو الذى منتهاه طلوع الفجر و أن النصف و الثلثين و الثلث إنما هى بالنسبة إلى الليل بهذا المعنى و من راجع الأخبار و الأقوال لإلوارده فى ذلك لا يبقى له ريب فيما ذكرنا و كذا قوله تعالى إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ فَإنه قد ظهر من الأخبار و أقوال المفسرين أنه نزل فى صلاة الليل و وقتها إلى طلوع الفجر.

و قال الطبرسى رحمه الله (2)

و المروى عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليه السلام أنهما قالا هى القيام فى آخر الليل إلى صلاة الليل.

و سيأتى بعض الأخبار فى ذلك فى باب صلاة الليل.

العاشره قوله سبحانه فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَى قَوْلِهِ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ (3) قال الرّازى القطع من الليل بعضه و هو مثل القطعه يريد أخرجوا ليلا لتسبقوا نزول العذاب الذى موعده الصبح قال نافع بن الأزرق لعبد الله بن عباس أخبرنى عن قول الله يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ هو آخر الليل سحر و روى أنهم لما قالوا للوط إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ قَالَ أريد أعجل من ذلك بل الساعة فقالوا أ ليس الصبح بقريب قال المفسرون إن لوطا عليه السلام لما سمع

ص: 96

-
- 1- 1. المزمّل: 1- 7.
 - 2- 2. مجمع البيان ج 10 ص 378.
 - 3- 3. هود: 81.

هذا الكلام خرج بأهله فى الليل انتهى و قال فى موضع آخر القطع فى آخر الليل قال افتحى الباب و انظرى فى النجوم كم علينا من قطع الليل و ظاهر هذه الآية و قوله تعالى تَجَنَّبْهُمْ بِسَخَرٍ (1) و قوله وَ لَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقَرٌّ (2) و أقوال المفسرين فيها أن نجاه آل لوط كان فى الليل و عذاب قومه كان فى النهار بعد الفجر و قد مر بعض كلام المفسرين فيها.

الحادية عشره قوله تعالى وَ إِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ - وَ بِاللَّيْلِ أَوْ قَلَّا تَعْقِلُونَ (3) فإنه سبحانه قابل الليل بالإصباح فما بعد الصبح ليس من الليل و قال الطبرسى رحمه الله أى تمرون فى ذهابكم و مجيئكم إلى الشام على منازلهم و قراهم بالنهار و بالليل و قال البيضاوى مصبحين داخلين فى الصباح و بالليل أى و مساء أو نهارا و ليلا و قال الرازى ذلك لأن القوم كانوا يسافرون إلى الشام و المسافر فى أكثر الأمر إنما يمشى بالليل و فى أول اليوم فلهذا السبب عين تعالى هذين الوقتين انتهى و قال الواحدى فى تفسيره الوسيط مُصْبِحِينَ أى نهارا فظهر أن المفسرين أيضا فهموا كما فهمنا.

الثانية عشره قوله تعالى وَ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَّهَ النَّهَارِ وَ أَكْفَرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (4) فإنه فسر فى كثير من الروايات الإيمان وجه النهار بالصلاه فى أول النهار و ليست إلا صلاه الفجر كما رواه على بن إبراهيم (5)

عَنْ أَبِي الْجَاوِدِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَ هُوَ يُصَلِّي إِلَى نَحْوِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَعْجَبَ ذَلِكَ الْيَهُودَ فَلَمَّا صَرَفَهُ اللَّهُ عَنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ وَجَدَتِ الْيَهُودُ مِنْ ذَلِكَ

ص: 97

-
- 1- 1. القمر: 34.
 - 2- 2. القمر: 38.
 - 3- 3. الصافات: 137.
 - 4- 4. آل عمران: 72.
 - 5- 5. تفسير القمى: 95.

وَكَانَ صَرَفُ الْقِبْلَةِ صَلَاةَ الظُّهْرِ فَقَالُوا صَلَّى مُحَمَّدٌ الْعَدَاةَ وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا قَامُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَجَهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ يَغْتَوْنَ الْقِبْلَةَ حِينَ اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ - لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ إِلَى قِبَلَتِنَا.

و قال الرازى وَجَهَ النَّهَارِ هو أوله و الوجه فى اللغة مستقبل كل شىء لأنه أول ما يواجه منه كما يقال لأول الثوب وجه الثوب و قال ابن عباس وَجَهَ النَّهَارِ أوله و هو صلاه الصبح و اكْفُرُوا آخِرُهُ يعنى صلاه الظهر و تقريره أنه صلى الله عليه و آله كان يصلى إلى بيت المقدس بعد أن قدم المدينه ففرح اليهود بذلك و طمعوا أن يكون منهم فلما حوَّله الله إلى الكعبه كان ذلك عند صلاه الظهر و قال كعب بن الأشرف و غيره آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ يعنى آمنوا بالقبله التى صلى إليها صلاه الصبح فهى الحق و اكفروا بالقبله التى صلى إليها صلاه الظهر و هى آخر النهار فهى الكفر.

ثم روى روايه أخرى و هى أنه لما حولت القبلة إلى الكعبه شق ذلك عليهم فقال بعضهم لبعض صلوا إلى الكعبه فى أول النهار ثم اكفروا بهذه القبلة فى آخر النهار و صلوا إلى الصخره لعلمهم يقولون إن أهل الكتاب أصحاب العلم فلو لا أنهم عرفوا بطلان هذه القبلة لما تركوها فحينئذ يرجعون عن هذه القبلة.

و قال الطبرسى رحمه الله وَجَهَ النَّهَارِ أوله ثم ذكر تلك الروايات مجملا و نحوه ذكر البيضاوى و غيره من المفسرين.

الثالث عشره قوله سبحانه فَاَلِقُ الْإِصْبَاحَ وَ جَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا (1) فإن ظاهر التقابل بين الإصباح و الليل عدم كون الصبح منه قال الرازى قال الليث الصبح و الصباح هما أول النهار و هو الإصباح أيضا قال تعالى فَاَلِقُ الْإِصْبَاحَ أَى الصبح و قيل الإصباح مصدر سمي به الصبح و قال الطبرسى رحمه الله نبه الله سبحانه على عظيم نعمته بأن جعل الليل للسكون و النهار للتصرف و دل بتعاقبهما

ص: 98

على كمال قدرته و حكمته.

الرابعة عشره قوله سبحانه وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً (1) فإنه قد وردت الأخبار المستفيضه بل المتواتره أن المراد بالمشهود أنه يشهده ملائكة الليل و ملائكة النهار فظهر أن النهار عند الملائكة و فى السماء أيضا من طلوع الفجر و قد مضت الروايات فيه أيضا و مقابلته بتهجد الليل مما يقوى ذلك و ظاهر أن التهجد لا يصدق على القيام إلى صلاه الفجر.

و قال الرازى قال الجمهور معناه أن ملائكة الليل و ملائكة النهار يجتمعون فى صلاه الصبح خلف الإمام تنزل ملائكة النهار عليهم و هم فى صلاه الغداه قبل أن تعرج ملائكة الليل فإذا فرغ الإمام من صلاته عرجت ملائكة الليل و مكثت ملائكة النهار و قال الطبرسى رحمه الله كلهم قالوا معناه أن صلاه الفجر تشهدها ملائكة الليل و ملائكة النهار و كذا ذكر غيرهما من المفسرين

وَ رَوَى الشَّيْخُ وَ الْكَلِينِيُّ وَ الصَّدُوقُ (2) وَ غَيْرُهُمْ بِأَسَانِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ يَغْنِي صَلَاةَ الْفَجْرِ تَشْهَدُهَا مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ فَإِذَا صَلَّى الْعَبْدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَثَبَّتَ لَهُ مَرَّتَيْنِ أَثَبَّتَهَا مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ.

وَ يَسْتَدِ أَخَرُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (3)

قَالَ: إِنَّ مَلَائِكَةَ اللَّيْلِ تَصْعَدُ وَ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ تَنْزِلُ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَإِنَّا أَجِبُ أَنْ تَشْهَدَ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ صَلَاتِي.

الخامسه عشره قوله تعالى وَ لَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ (4) فأطلق على وقت عذابهم الصبح و البكره و قد صرح اللغويون بأن البكره أول

ص: 99

-
- 1- 1. اسرى: 78.
2- 2. راجع التهذيب ج 1 ص 144، الكافي ج 3 ص 283، علل الشرائع ج 2 ص 25، تفسير القمى: 386.
3- 3. أمالى الطوسى ج 2 ص 306.
4- 4. القمر: 38.

النهار و قد قال تعالى إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ قال الراغب الأصفهاني في مفرداته أصل الكلمة هي البكره التي هي أول النهار فاشتق من لفظه لفظ الفعل ففعل بكر فلان بكورا إذا خرج بكره و قال في الكشف وَ لَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً أول النهار أو باكره كقوله مُشْرِقِينَ

و مُصْبِحِينَ و قال البيضاوي و قرئ بكره غير مصروفه على أن المراد بها أول نهار معين و قال في قوله تعالى فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا (1) روى عن أبي العالیه أن بكره صلاه الفجر و عشيا صلاه العصر و أيضا ظاهر قوله تعالى قبل ذلك تَجَنَّبْنَاهُمْ نَسَاجِرٍ أن ما بعد الصبح ليس بداخل في السحر كما صرح به اللغويون و قد صرح جماعة بأن السحر آخر الليل و قال الرازي تَجَنَّبْنَاهُمْ نَسَاجِرٍ أي أمرناهم بالخروج آخر الليل و السحر قبيل الصبح و قيل هو السدس الآخر من الليل و في الكشف تَجَنَّبْنَاهُمْ نَسَاجِرٍ يقطع من الليل و هو السدس الآخر منه و قال البيضاوي أي في سحر و هو آخر الليل و قد مر ما في الأساس.

السادسه عشره قوله سبحانه يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رجال (2) فإن أكثر المفسرين فسروا الغدو بصلاه الفجر و قد صرح اللغويون بأن الغداه من النهار فصلاه الفجر من صلاه النهار قال في النهايه الغدوه المره من الغدو و هو سير أول النهار نقيض الروح و الغدوه بالضم ما بين صلاه الغداه و طلوع الشمس و في القاموس الغدوه بالضم البكره أو ما بين صلاه الفجر و طلوع الشمس كالغداه و الغديه و تغدى أكل أول النهار و قال الخليل في كتاب العين الغداء ما يؤكل في أول النهار و قال في مصباح اللغه غدا غدوا من باب قعد ذهب غدوه و هو ما بين صلاه الصبح و طلوع الشمس.

السابعه عشره قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا

ص: 100

1- 1. مريم: 11.

2- 2. النور: 36.

وَسَبَّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا (1) و قد مر أن أكثر المفسرين فسروا تسبيح البكره بصلاه الغداه و صرح اللغويون بأن البكره أول النهار كما مر و قال فى مصباح اللغه البكره من الغداه جمعها بكر مثل غرفه و غرف إلى أن قال أبو زيد فى كتاب المصادر بكر بكورا و غدا غدوا هذان من أول النهار.

الثامنه عشره قوله وَ سَبَّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَ الْإِبْكَارِ (2) و قد مر تقريبه و وجه الاستدلال به و قال الطبرسى رحمه الله و قيل معناه صل بأمر ربك بالعشى من زوال الشمس إلى الليل و الإبكار من طلوع الفجر الثانى إلى طلوع الشمس عن مجاهد

و رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَا ابْنَ آدَمَ اذْكُرْنِي بَعْدَ الْعَدَاهِ سَاعَةً وَ بَعْدَ الْعَصْرِ سَاعَةً أَكْفِكَ مَا أَهَمَّكَ.

و قال الرازى الإبكار مصدر أبكر يبكر إذا خرج للأمر فى أول النهار هذا هو فى أصل اللغه ثم سمي ما بين طلوع الفجر إلى الضحى إبكارا و قال فى موضع آخر العشى و الإبكار قيل صلاه العصر و صلاه الفجر و قيل الإبكار عباره عن أول النهار إلى نصف النهار و العشى من نصف النهار إلى آخر النهار و قيل المراد طرفى النهار و قال البيضاوى الإبكار من طلوع الفجر إلى أضحى.

التاسعه عشره قوله سبحانه وَ يَسْبِّحُ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَ مِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَ أَدْبَارَ السُّجُودِ (3) فإن ظاهر المقابله كون قبل طلوع الشمس من النهار لا من الليل و فسيه الأكثر بصلاه الفجر كما مر و قال الرازى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ قَبْلَ الْغُرُوبِ إشاره إلى طَرَفَيِ النَّهَارِ وَ مِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ إشاره إلى رُفْعَا مِنَ اللَّيْلِ العَشْرُونَ قوله عز و جل وَ اذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَ أَصِيلًا- وَ مِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَ سَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا (4) إذ المقابله بين البكره و الأصيل و بين الليل

ص: 101

1- 1. الأحزاب: 42.

2- 2. المؤمن: 55.

3- 3. ق: 39.

4- 4. الدهر: 26.

تقتضى المغايره و فسر ذكر البكره بصلاه الغداه قال فى الكشاف و اذكر اسم ربك بكرة و أصيلاً و دم على صلاه الفجر و العصر و من الليل قاسجداً له و بعض الليل فصل له أو يعنى صلاه المغرب و العشاء و سبحة ليلاً طويلاً و تهجد له هزيعاً طويلاً من الليل ثلثيه أو نصفه أو ثلثه و نحو ذلك قال الرازى و البيضاوى إلا أنهما أدخلوا صلاه الظهر فى ذكر الأصيل و قال الطبرسى رحمه الله أى أقبل على شأنك من ذكر الله و الدعاء إليه صباحاً و مساءً أو البكره أول النهار و الأصيل العشى و هو أصل الليل و قال الواحدى فى الوسيط لى اذكره بالتوحيد فى الصلاه بكرة و عشيًا يعنى الفجر و العصر و من الليل قاسجداً له يعنى المغرب و العشاء و سبحة ليلاً طويلاً يعنى التطوع بعد المكتوبه.

الجاديه و العشرون قوله سبحانه و الفجر و ليال عشر و الشفع و الوثر و الليل إذا يسر بتقريب ما مر من التقابل كما قابل بين الليل و النهار فى آيات كثيره كقوله الليل إذا يعشى و النهار إذا تجلى و الضحى و الليل إذا سجد و قال الرازى ذكروا فى القسم بالفجر وجوهاً أحدها ما روى عن ابن عباس أن الفجر هو الصبح المعروف فهو انفجار الصبح الصادق و الكاذب أقسم الله تعالى بما يحصل فيه من انقضاء الليل و ظهور الضوء و انتشار الناس و سائر الحيوانات من الطير و الوحش فى طلب الأرزاق إلى أن قال و منهم من قال المراد به جميع النهار إلا أنه دل بالابتداء على الجميع و نظيره و الضحى و قوله و النهار إذا تجلى و ثانيها أن المراد نفس صلاه الفجر فأقسم بصلاه الفجر لأنها صلاه فى مفتتح النهار و تجتمع لها ملائكه الليل و ملائكه النهار.

هذا ما حضر فى الحال و خطر بالبال من الآيات التى يمكن أن يستدل بها على هذا المطلوب فأشرنا إلى كيفية الاستدلال بها و بأضرابها على الإجمال.

و استدل بعض الأفاضل على خلاف هذا المدعى بقوله تعالى يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ (1) حيث قال فقد قيل فى تفسيره أن الله يقلب بالمعاقبه بينهما أو بنقص

ص: 102

أحدهما و زياده الآخر أو بتغيير أحوالهما بالحر و البرد و الظلمه و النور أو ما يعم ذلك و عندى كل هذه الوجوه خلاف الظاهر و فرق بين تقليب الشىء و تبديل الشىء و معاقبتهما و الظاهر من التقلب جعل الشىء عجزا و بالعكس (1).

و ذلك إنما يتحقق فى كل واحد من الليل و النهار بالمعنى الذى ذكرناه حسب بناء على أن فى أول الليل الحمرة فى جهه المغرب ثم يزداد الليل ظلمه و تزول الحمرة و تبقى الصفرة و البياض المعترض ثم البياض المرتفع إلى السماء ثم السواد المحيط بالآفاق و يزداد الليل ظلمه و إن لم يظهر أثر الازدياد حتى ينتصف الليل و يصير رأس ظل المخروط (2) على دائره نصف النهار فوق الأرض و يكون المخروط حينئذ إما قائما أو مائلا إلى جهه الجنوب أو الشمال مع تساوى بعده عن جهه المشرق و المغرب ثم إذا زال الليل مال رأس المخروط عن دائره نصف النهار إلى جهه المغرب و أخذ الظلمه فى الانتقاص و إن لم يظهر ذلك حسا و انقلبت الحالات الواقعه فى النصف الأول فيميل النور إلى جهه المشرق حتى يظهر أثر النور المستطيل فى الأفق الشرقى ثم الفجر المعترض ثم الصفرة

ص: 103

1- 1. و فيه أن التقلب أظهر معناه التحويل عن وجهه بجعل أعلاه أسفله، كما يقال: قلب الامر ظهرا لبطن، و يقال تقلب الشىء ظهرا لبطن كالحية تتقلب على الرمضاء و انما جىء به من باب التفعيل لاجل أن ذلك بالتدرج و لكن وقت الاعتبار عند نصف النهار و نصف الليل بمعنى أن الذى يكون محيطا بكره الأرض أو يصورها فى مد نظره إذا نظر فى النهار الى كره الأرض رأى أعلى الأرض- مثلا- منورا بالضياء و أسفلها مظلما بالليل و السواد، ثم إذا توجه الى الأرض بعد اثنا عشر ساعه مثلا يرى الليل و النهار المحيطين بكره الأرض مقلبا ظهرا لبطن، الا أن ذلك وقع تدريجا، و لذلك عبر بقوله عزّ و جلّ «يقلب» بالتضعيف.

2- 2. لكنه غفل عن أن رأس ظل المخروط بل معظمه خارج عن كره الهواء، فلا سلطان لهذا الظل بالنسبه الى كره الأرض، فلا يزيد فيه سوادا و لا ينقص بعد مغرب الشفق أبدا، الا عند طلوع الفجر و اسفار الهواء المرئى فى مشرق الشمس.

و الحمرة الشرقيتان إلى أن تطلع الشمس من المشرق.

و فى هذه الحالات تقلب للحاله الأولى و انعكاس لأمرها و كذلك إذا طلع الشمس من المشرق كثر النور فى الجهات الشرقيه و الظل ممتد من جهة الغرب و كلما ارتفع نقص الظل و ازداد النور و الشعاع و ارتفاع الشمس و جميع ما يترتب على ذلك حتى إذا زالت الشمس انعكس الأمر و انقلبت الحال فصارت الجهات الغربيه فى حكم الشرقيه و بالعكس انتهى.

أقول: يرد عليه أنه مخالف لما ورد فى سائر الآيات من إيلاج الليل فى النهار و تكوير الليل على النهار(1)

و غير ذلك و الظاهر أن يكون على سياق تلك الآيات مع أن ذلك ليس تقلب الليل و النهار بل لنصف الليل و نصف النهار و على ما اخترناه يمكن

توجيهه بوجه آخر أظهر و أوفق بسائر الآيات و هو أن يقال الليل مقلوب النهار و النهار مقلوب الليل من جميع الوجوه إذ ابتداء اليوم ظهور البياض ثم الصفرة ثم الحمرة ثم يطلع الشمس و كلما ارتفعت ازدادت نورا و هكذا إلى الزوال ثم ينقص النور إلى أن تغيب ثم

ص: 104

1- 1. ليس المراد من ايلاج الليل فى النهار و بالعكس، و هكذا تكوير الليل على النهار ما يزيد فى مده النهار و الليل بحسب الفصول، بل المراد ايلاج الليل و سواده فى بطن النهار و ضيائه من جهة المغرب على الاستدामه و ايلاج النهار فى بطن الليل فى المشرق هكذا الا أن ذلك يتراءى لمن خرج ببصره أو بفكره و خياله عن الأرض و عرج بروحه الى السماء و تصور كره الأرض فى مقابلته، فحينئذ يشاهد كيف يلج سواد الليل فى بطن الضياء من جهة المغرب، و كيف يلج ضياء النهار فى دبر الليل من جهة المشرق، و هكذا كيف يكور و يلف أطراف الليل على النهار كأثّه يستر الضياء بذيله من جهة المغرب و كيف يلف أطراف النهار بضيائه الليل كأثّه يستر السواد بلفاف بياضه، كل هذا على التشبيه البليغ البديع يجعل كيفية الامساء و الاصباح و انسلاخ الليل من النهار مشاهدا لحس المتفكرين و ينبه على عظمه الابداع و حسنه كأنّ تلك الآيات يعرج بروح المؤمن الى فوق الافق خارج الكره الارضيه و يشاهده تلك البدائع و محاسن الصنع ليعرف عظمه ربّه.

يظهر الليل بعكس النهار ترتيباً و صفه لغروب الشمس أولاً ثم ظهور الحمرة ثم الصفرة ثم البياض ثم تزداد الظلمة إلى الغسق ثم تنتقص إلى طلوع الفجر فالليل مقلوب النهار و النهار مقلوب الليل.

و يمكن أن يقال النكته في جعل الشفق في أحد الطرفين من النهار و في الآخر من الليل أن الإنسان بعد نوم الليل و الاستراحة يغتنم أدنى ضوء للحركة و الانتشار لطلب المعاد و المعاش بخلاف انتهاء اليوم فإنه لكثرة مشاغله في اليوم و تضجره منها يغتنم أدنى ظلمه لترك الأعمال و الاستراحة فلذا عد من الليل.

و أما الاستدلال بأن الغسق نهاية الظلمة و هو منتصف ما بين الطلوع و الغروب فهو إنما يتم إذا كان المراد بالغسق جزء غير منقسم كالزوال و هو في محل المنع بل الظاهر من إطلاقات اللغويين أنه قدر من الزمان في وسط الليل تشتد فيه الظلمة فيمكن أن يكون ابتداءه موافقاً لمنتصف ما بين الغروب إلى الفجر.

و أما الأخبار الواردة في ذلك فهي أكثر من أن تجتمع في موضع و لنذكر هنا ما يكفي في الدلالة على المقصود و الجرعه تدل على الغدير و الحفنه على البيدر الكبير و أرجو الإعانة من العليم القدير.

«1»- إِيْحَتَجَاجُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمْ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قَالَ مَسِيرُهُ يَوْمٍ يَلِي أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ قَالَ فَاسْتَغْطَمَهُ فَقَالَ يَا عَاجِزُ لِمَ تُنَكِّرُ هَذَا إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ وَ تَغْرُبُ فِي الْمَغْرِبِ فِي أَقْلٍ مِنْ يَوْمٍ تَمَامَ الْخَبَرِ (1).

بيان: ظاهره أن الأقل باعتبار انضمام ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس و إن أمكن أن يكون باعتبار الأفق الحسى و الأفق الحقيقي لكنه بعيد و الاستدلال بالطواهر.

«2»- الْعِلَلُ، وَ الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَجْمَدَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ

1- 1. الاحتجاج: 197.

الْحَادِمِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي عَلَيْهِ السَّلَام لِمَ جُعِلَتْ صَلَاةُ الْفَرِيضَةِ وَالسُّنَّةِ خَمْسِينَ رَكْعَةً - لَا يَزَادُ فِيهَا وَ لَا يَنْقُصُ مِنْهَا قَالَ إِنَّ سَاعَاتِ اللَّيْلِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً وَ فِيهَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ سَاعَةٌ وَ سَاعَاتُ النَّهَارِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً فَجَعَلَ لِكُلِّ سَاعَةٍ رَكْعَتَيْنِ وَ مَا بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى سُقُوطِ الشَّقَقِ عَشْرٌ (1).

بيان: هذا اصطلاح آخر لليل و النهار و للساعات المعوجه سوى المشهور و كان مشهورا بين أهل الكتاب و لا يدل على شىء من طرفى النزاع و قال أبو ریحان البيرونى فى القانون المسعودى نقلا عن براهيمه الهند أن ما بين طلوع الفجر و طلوع الشمس و كذلك ما بين غروب الشمس و غروب الشفق خارجان عن الليل و النهار بل هما بمنزله الفصل المشترك.

«3»- الْخِصَالُ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْعَسْكَرِيِّ عَنْ عَمِّهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: أَمَلَى عَلَيْنَا تَغْلِبُ سَاعَاتِ اللَّيْلِ الْعَسِيقَ وَ الْفَحْمَةَ وَ الْعَشْوَةَ وَ الْهَذَاهُ وَ السُّبَاعَ وَ الْجَنَحَ وَ الْهَزِيعَ وَ الْفَغْدَ وَ الزُّلْفَةَ وَ السُّخْرَةَ وَ الْبُهْرَةَ وَ سَاعَاتِ النَّهَارِ الرَّادَّ وَ الشَّرُوقَ وَ الْمُتَوَعَّ وَ التَّرَجْلَ وَ الدُّلُوكَ وَ الْجُنُوحَ وَ الْهَجِيرَةَ وَ الظَّهِيرَةَ وَ الْأَصِيلَ وَ الطَّفَلَ (2).

بيان: قال الفيروزآبادى الغسق محرکه ظلمه أول الليل و قال فحمه الليل أوله أو أشد سواده أو ما بين غروب الشمس إلى نوم الناس خاص بالصيف و قال العشوه بالفتح الظلمه أو ما بين أول الليل إلى ربه و قال أتانا بعد هده من الليل و هده و هده أى حين هده الليل و الرجل و الهدو أول الليل إلى ثلثه و لم يذكر للسباع معنى مناسبا و قال ككتاب الجماع و يحتمل أن يكون سمي بذلك لأنه وقته أو يكون تصحيفا و قال الجنب من الليل بالكسر الطائفه و يضم و قال هزيع من الليل كأمير طائفه أو نحو من ثلثه أو ربه.

و قال الزلفه الطائفه من الليل و قال السحر قبيل الصبح و السحره بالضم

ص: 106

1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 17، الخصال ج 2 ص 85.
2- 2. الخصال ج 2 ص 85، و أخرجه فى ج 59 ص 4 من هذه الطبعة مع شرح واف.

السحر الأعلى و قال البهر الإضاءة و ابهائر الليل أى انتصف أو تراكمت ظلمته أو ذهب عامته أو بقى نحو من ثلثه و البهره من الليل وسطه و كأنها الفجر الأول أو الفجران و قال رثد الضحى و رآده ارتفاعه و قال شرقت الشمس شروقا طلعت و قال متع النهار متوعا ارتفع و الضحى بلغ آخر غايته و قال رجل النهار و ترحل ارتفع و قال دلكت الشمس زالت عن نصف النهار.

و قال جنح مال و جنوح الليل إقباله و الجنح بالكسر الجانب و الكنف و قال الهجير نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر أو من عند زوالها إلى العصر و قال الظهير حد انتصاف النهار و قال الأصيل العشى و قال طفل العشى محركا آخره عند الغروب.

أقول: لم أجد للفعد معنى و لعله تصحيف و ليس فيه دلالة صريحه على أحد الجانبين و إنما ذكرناه للمناسبة.

«4»- تَفْسِيرُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ التَّقْفِيِّ قَالَ: سَأَلَ تَضْرَائِي الشَّامَ الْبَاقِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ سَاعَةِ مَا هِيَ مِنَ اللَّيْلِ وَ لَا هِيَ مِنَ النَّهَارِ أَيْ سَاعَةِ هِيَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَتَنَ طُلُوعُ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ قَالَ النَّضْرَانِيُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ سَاعَاتِ اللَّيْلِ وَ لَا مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ فَمِنْ أَيِّ سَاعَاتٍ هِيَ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجَنَّةِ وَ فِيهَا تَفِيْقُ مَرْضَاتَا فَقَالَ النَّضْرَانِيُّ أَصَبْتَ (1).

بيان: أقول قد مر أن هذا اصطلاح آخر كان معروفا عند أهل الكتاب فلذا أجابه عليه السلام على وفق معتقده و قوله عليه السلام من ساعات الجنة أى شبيهه بها و لا يبعد أن يكون المراد أنها لا تحسب فى انتصاف الليل و لا فى انتصاف النهار.

«5»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْحَمِيرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَشَّارٍ عَنْ مُوسَى عَنْ أَخِيهِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ أَجَابَ فِي مَسَائِلَ يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ الْقَاضِي أَمَّا صَلَاةُ الْفَجْرِ وَ مَا يُجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ وَ هِيَ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ وَ إِنَّمَا يُجْهَرُ فِي

ص: 107

صَلَاةِ اللَّيْلِ قَالَ جَهَّزَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يُعَلِّسُ فِيهَا لِقُرْبِهَا بِاللَّيْلِ (1).

تحف العقول، مرسلا: مثله (2).

«6»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ وَابْنِ أَبِي تَجْرَانَ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الظُّهْرِ وَهِيَ أَوَّلُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهِيَ وَسْطُ صَلَاتَيْنِ بِالنَّهَارِ صَلَاةُ الْعَدَاةِ وَصَلَاةُ الْعَصْرِ الْخَبَرِ (3).

العياشي، عن زراره: مثله (4) معانى الأخبار، عن محمد بن الحسن عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي نجران و الحسين بن سعيد معا عن حماد عن حريز عن زراره: مثله (5) توضيح أقول هذه الرواية مع ورودها بأسانيد صحيحة صريحة فى كون وقت الفجر من النهار و ما قيل من أن قوله عليه السلام بالنهار قيد لصلاة الظهر لا لصلاتين و المعنى أن صلاة الظهر وسط صلاتين مع كونها بالنهار و هذا يوجب فضلها و الكلام مسوق لبيان كونها الصلاة الوسطى و لا ينافى تسميتها بصلاة وسطى لما ذكر اشتراكها مع صلاة العصر فى الصفة المذكورة مع أنه يحتمل أن يكون المراد أنها أول صلاة صلاها

رسول الله صلى الله عليه وآله و الحال أنها على الصفة المذكورة حتى لا يشاركها صلاة العصر و يحتمل أن يكون الظرف لغوا متعلقا بقوله صلى فلا يخفى ما فيه من التهافت و التكلف.

ص: 108

-
- 1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 13.
 - 2- 2. تحف العقول: 508 ط الإسلاميه.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 2 ص 43.
 - 4- 4. تفسير العياشي ج 1 ص 127.
 - 5- 5. معانى الأخبار: 332.

أما الوجه الأول فبعده بحسب اللفظ ظاهر للفصل بالظرف بين البيان و المبين و أما معنى فلما أومأنا إليه سابقا من أن الحكيم إذا ذكر الصلوات ثم أفرد واحده منها من بينها بوصف لا بد أن يكون لهذا الوصف اختصاص ما بتلك الصلاه و كونها وسط صلاتين مطلقا مشترك بين جميع الصلوات فيصير بمنزله أن يقول حافظوا على جميع الصلوات و على الصلاه التي هو صلاه أو مشتمله على الركوع و السجود و إن أراد أن كونها بالنهار يستفاد من الآيه و سلم ذلك فذكر الوسطى لغو إذ لا يستفاد منه تخصيص بوجه و ما أفاده من استفاده الفضل من كونها بالنهار فمع أنه لا ينفع في المقام غير مسلم بل الظاهر خلافه لقوله تعالى إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَ أَقْوَمُ قِيلًا(1).

و الوجه الثاني لا أفهم منه معنى محصلا و لعله أراد أن يجعل الجميع من قوله و هي أول صلاه إلى آخر الكلام وجها واحدا فلو أراد أنه عليه السلام بين عله أنه لم سماها الله وسطى من بين الصلوات فلا ينفع تكلفه و لا يدفع شيئا و يرد عليه ما أوردناه على الوجه الأول.

و إن أراد أنه عليه السلام أراد أن يذكر نكته و عله لتعيين صلاه الظهر لكونها وسطى مع قطع النظر عن دلاله لفظ الآيه عليه و عن أنه لم سميت وسطى فلا ينفع في هذا إلا الجزء الأول أعنى كونها أول صلاه صلاها صلى الله عليه و آله فأما كونها وسط صلاتين فلا مدخل له في ذلك لأنه مشترك بين الصلوات و كونها بالنهار مشترك بينها و بين العصر فتدبر و الظرف اللغو الذى أبدى لعله بكونه لغوا أخرى فإن توسيط متعلق جملة بين جملة أخرى و متعلقها مما يصير به الكلام مشوشا متهافتا بل مما لا يكاد يصح.

و لا محصل لمعناه أيضا إذ لو كان الغرض أنه ليس الظهر أول الصلوات مطلقا بل أول فعله صلى الله عليه و آله بالنهار فلا يخلو إما أن تكون صلاه الفجر من صلاه النهار أم لا فعلى الثانى لا محصل لهذا الكلام و لا طائل تحته إذ حينئذ لا يكون

ص: 109

أول صلاه النهار إلا الظهر فلا تترتب فائده على هذا الكلام و على الأول يتم مطلوبنا و إن كان فيه قصور أيضا إذ الظاهر من الأخبار أن صلاه اليوم و الليله فرضت مره واحده فيكون أول ما صلى بالنهار الصبح لا الظهر و لو كان المراد أنه أول ما صلى مطلقا و مع ذلك قيد بالنهار فكونه لغوا أبين و أظهر.

«7»- فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اعْلَمُ أَنَّ ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ إِذَا حَلَّ وَقُتُّهُنَّ يَتَّبِعِي لَكَ أَنْ تَبْدَأَ بِهِنَّ وَ لَا تُصَلِّيَ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ تَافِلَةً صَلَاةُ اسْتِيقْبَالِ النَّهَارِ وَ هِيَ الْفَجْرُ وَ صَلَاةُ اسْتِيقْبَالِ اللَّيْلِ وَ هِيَ الْمَغْرِبُ وَ صَلَاةُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ (1).

«8»- الْعِيَّاشِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الصَّلَاةُ الْوُسْطَى هِيَ الْوُسْطَى مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ وَ هِيَ الظُّهْرُ (2).

«9»- وَ مِنْهُ، عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَ طَرَفَا الْمَغْرِبِ وَ الْعَدَاةَ وَ زُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ وَ هِيَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ (3).

«10»- إِرْشَادُ الْقُلُوبِ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي بَيَانِ فَضْلِ هَذِهِ الْأَمَّةِ وَ مِنْهَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قَرَضَ عَلَيْهِمْ فِي اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ اسْتَنَانٍ بِاللَّيْلِ وَ ثَلَاثٍ بِالنَّهَارِ (4).

«11»- الْعِلَلُ، فِي عِلَلِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي عِلَلِ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ أَحَبَّ أَنْ يُبَدَأَ النَّاسُ فِي كُلِّ عَمَلٍ أَوَّلًا بِطَاعَتِهِ وَ عِبَادَتِهِ فَأَمَرَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ أَنْ يُبَدَّؤُوا بِعِبَادَتِهِ ثُمَّ يَنْتَشِرُوا فِيمَا أَحَبُّوا مِنْ مَتُونِهِ دُنْيَاهُمْ فَأَوْجَبَ صَلَاةَ الْفَجْرِ عَلَيْهِمْ (5).

«12»- الْفَقِيه، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: لَا تَنْظُرْ بِأَدَانِكَ وَ إِقَامَتِكَ

ص: 110

-
- 1- 1. فقه الرضا:
 - 2- 2. تفسير العيَّاشي ج 1 ص 127.
 - 3- 3. تفسير العيَّاشي ج 1 ص 161.
 - 4- 4. إرشاد القلوب ج 2 ص 22، و قد مر في ج 82 ص 274.

5- 5. علل الشرائع ج 1 ص 250.

إِلَّا دُخُولَ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَ اخْذُرْ إِقَامَتَكَ (1).

قَالَ: وَ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُؤَدَّتَانِ أَحَدُهُمَا بِلَالٌ وَ الْآخَرُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَ كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ أَعْمَى وَ كَانَ يُؤَدِّنُ قَبْلَ الصُّبْحِ وَ كَانَ بِلَالٌ يُؤَدِّنُ بَعْدَ الصُّبْحِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يُؤَدِّنُ بَلِيلٍ فَإِذَا سَمِعْتُمْ أَذَانَهُ فَكُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ بِلَالٍ (2).

«13»- الْكَافِي، بِسَيِّدِ صَحِيحٍ عَنِ الْحَلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ فَقَالَ بَيَاضُ النَّهَارِ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ (3) قَالَ وَ كَانَ بِلَالٌ يُؤَدِّنُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَ كَانَ أَعْمَى يُؤَدِّنُ بَلِيلٍ وَ يُؤَدِّنُ بِلَالٌ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ الْحَدِيثُ.

و بسند آخر فيه قوه عن زراره عنه عليه السلام: مثله (4).

«14»- التَّهْذِيبُ، عَنِ الْخُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنِ ابْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ إِنَّ لَنَا مُؤَدَّنًا يُؤَدِّنُ بَلِيلٍ فَقَالَ أَمَا إِنَّ ذَلِكَ يَنْفَعُ الْحَيْرَانَ لِقِيَامِهِمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَ أَمَا السُّنَّةُ فَإِنَّهُ يُتَأَدَّى مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ (5).

بيان: هذه الأخبار صريحة في أن ما بعد الصبح ليس من الليل و يدل على أنه كان معلوما مسلما بينهم و عليه جرى اصطلاحهم.

«15»- الْكَافِي، فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ قَالَ مَّا شَاءَ اللَّهُ كَانَ- لَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ مِائَةَ مَرَّةٍ حِينَ يُصَلِّي الْفَجْرَ لَمْ يَرِ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ شَيْئًا يَكْرَهُهُ (6).

«16»- تَوَابُ الْأَعْمَالِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ اسْتَعْفَرَ اللَّهَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ سَبْعِينَ مَرَّةً عَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَ لَوْ عَمِلَ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ

ص: 111

1- 1. الفقيه ج 1 ص 185.

2- 2. الفقيه ج 1 ص 194.

3- 3. الكافي ج 4 ص 98.

4- 4. الكافي ج 4 ص 98.

- 5-5. التهذيب ج 1 ص 148.
6-6. الكافي ج 2 ص 530.

أَلَفَ دَنْبٍ (1).

وَعَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ وَقَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ إِحْدَى عَشْرَةَ مَرَّةً لَمْ يَتَّبِعْهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ دَنْبٌ (2).

بيان: ظاهر الإشاره فى تلك الأخبار بذلك اليوم و يومه ذلك أنه بعد طلوع الفجر دخل فى اليوم و خرج من الليل و مثله كثير فى الأخبار و لإمكان المناقشه فيها اكتفينا بالقليل منها.

«17»- الْفَقِيه، عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ إِبْلِيسَ إِنَّمَا يَبُتُّ جُنُودَ اللَّيْلِ مِنْ حِينَ تَغِيْبُ الشَّمْسُ إِلَى أَنْ يَغِيْبَ الشَّفَقُ وَ يَبُتُّ جُنُودَ النَّهَارِ مِنْ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ (3).

«18»- الْخِصَالُ، بِسَنَدِهِ الْمُعْتَبَرِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ فَلْيَطْلُبْهَا فِي ثَلَاثِ سَاعَاتٍ إِلَى قَوْلِهِ وَ سَاعَةٍ فِي آخِرِ اللَّيْلِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ (4).

بيان: الظاهر أن المراد الساعه التى نهايتها الطلوع لا بدايتها كما دلت عليه الأخبار الكثيره الوارده فى ذلك.

«19»- عُذَّةُ الدَّاعِي، عَنْ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُتَادَى كُلُّ لَيْلَةٍ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ إِلَى آخِرِهِ أَوْ لَا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ يَدْعُونِي لِدِينِهِ وَ دُنْيَاهُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى آخِرِ الْخَبَرِ (5).

توضيح: نداء المنادى بعد طلوع الفجر بأن يدعو قبل الفجر غير محتمل.

«20»- الْكَافِي، فِي الْمُعْتَبَرِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: تَقُولُ إِذَا أَصْبَحْتَ وَ أَمْسَيْتَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الصَّبَاحِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْإِصْبَاحِ مَرَّتَيْنِ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ذَهَبَ

ص: 112

1- 1. ثواب الأعمال: 116.

2- 2. ثواب الأعمال: 116.

3- 3. الفقيه ج 1 ص.

- 4-4. الخصال ج 2 ص 158 في حديث الاربعمائه.
5-5. عدّه الداعي ص 50.

بِاللَّيْلِ يُقْذَرْتِهِ وَ جَاءَ بِالنَّهَارِ بِرَحْمَتِهِ الْخَبَرِ (1).

و بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا أَصْبَحْتَ وَ أَمْسَيْتَ فَقُلْ إِلَى أَنْ قَالَ قَائِدًا قُلْتَ ذَلِكَ كُنْتَ قَدْ أَذَيْتَ شُكْرَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْكَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ (2).

«21»- الْمِصْبَاحُ الْكَبِيرُ، لِلشَّيْخِ مِنْ أَدْعِيَةِ الصَّبَاحِ قَالَ: إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي فَقُلْ يَا قَالِقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى إِلَى قَوْلِهِ وَ اجْعَلْ أَوَّلَ يَوْمِنَا هَذَا صَلَاحًا وَ أُوسَطَهُ فَلَاحًا وَ آخِرَهُ تَجَاحًا قَالَ ثُمَّ تَقُولُ مَرْحَبًا بِالْحَافِظَيْنِ إِلَيَّ قَوْلِهِ- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ اللَّيْلَ يُقْذَرْتِهِ وَ جَاءَ بِالنَّهَارِ بِرَحْمَتِهِ خَلَقًا جَدِيدًا ثُمَّ قَالَ دُعَاءَ آخَرِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ أَسْتَغْفِرُكَ فِي هَذَا الصَّبَاحِ وَ فِي هَذَا الْيَوْمِ لِأَهْلِ رَحْمَتِكَ ثُمَّ قَالَ دُعَاءَ آخَرِ بِرَوَايَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ تَقُولُ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَى قَوْلِهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ كَثِيرًا كَمَا هُوَ أَهْلُهُ إِلَيَّ قَوْلِهِ عَلَى إِذْبَارِ اللَّيْلِ وَ إِقْبَالِ النَّهَارِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ذَهَبَ بِاللَّيْلِ مُظْلِمًا يُقْذَرْتِهِ وَ جَاءَ بِالنَّهَارِ مُبْصِرًا بِرَحْمَتِهِ إِلَى قَوْلِهِ مَرْحَبًا بِخَلْقِ اللَّهِ الْجَدِيدِ وَ الْيَوْمِ الْعَتِيدِ إِلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ اجْعَلْ أَوَّلَ يَوْمِي هَذَا صَلَاحًا إِلَى قَوْلِهِ وَ ارْزُقْنِي خَيْرَ يَوْمِي هَذَا ثُمَّ ذَكَرَ رَهْ دُعَاءَ الْعَشِيرَاتِ مَرْوِيًّا عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ سَأَلَ الدُّعَاءَ إِلَى قَوْلِهِ- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ذَهَبَ بِاللَّيْلِ يُقْذَرْتِهِ وَ جَاءَ بِالنَّهَارِ بِرَحْمَتِهِ إِلَى قَوْلِهِ اللَّهُمَّ كَمَا ذَهَبَتْ بِاللَّيْلِ وَ أَقْبَلَتْ بِالنَّهَارِ خَلَقًا جَدِيدًا.

«22»- الصَّحِيفَةُ السَّجَّادِيَّةُ: فِي دُعَاءِ الصَّبَاحِ وَ هَذَا يَوْمٌ حَادِثٌ جَدِيدٌ وَ هُوَ عَلَيْنَا شَاهِدٌ عَتِيدٌ إِلَيَّ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُمَّ وَفَّقْنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا إِلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ اجْعَلْهُ أَيَّامَ يَوْمٍ عَهْدَتَاهُ إِلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي يَوْمِي هَذَا (3).

ص: 113

1- 1. الكافي ج 2 ص 528 في حديث.

2- 2. الكافي ج 2 ص 99.

3- 3. الدعاء السادس من أدعيه الصحيفة ص 47 ط الآخوندی.

«23»- الْمِصْبَاحُ لِلشَّيْخِ: دُكِرَ فِي أَدْعِيَةِ سَاعَاتِ الْيَوْمِ السَّاعَةُ الْأُولَى وَ هِيَ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام.

«24»- الْفَقِيه، وَ مَجَالِسُ الصَّدُوق، وَ التَّوَحُّيدُ، وَ الْعُيُونُ، وَ الْإِحْتِجَاجُ، بِأَسَانِيدِهِمْ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى يُنْزِلُ مَلَكًا مِنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ فِي ثَلَاثِ الْأَخِيرِ وَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ فَيَأْمُرُهُ فَيُنَادِي هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأَعْطِيهِ إِلَى قَوْلِهِ يُنَادِي بِهِذَا حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ عَادَ إِلَى مَحَلِّهِ مِنْ مَلَكُوتِ السَّمَاءِ (1).

بيان: الظاهر أن النداء في جميع الثلث الأخير و نهاية الفجر.

«25»- الْفَقِيه، وَ الْمُقْنِعَةُ، وَ التَّهْذِيبُ، بِأَسَانِيدِهِمْ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيُنَادِي كُلَّ لَيْلَةٍ جُمُعَةٍ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ إِلَى آخِرِهِ أَلَا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ يَدْعُونِي لِآخِرَتِهِ وَ دُنْيَاهُ فَأَجِيبَهُ أَلَا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ يَتُوبُ إِلَيَّ مِنْ دُنُوبِهِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ إِلَى قَوْلِهِ فَمَا يَزَالُ يُنَادِي بِهِذَا إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ (2).

«26»- الْكَافِي، وَ التَّهْذِيبُ، بِأَسَانِيدِهِمَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْأَذَانُ الثَّلَاثُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِدَعَا (3).

أقول: التقريب أن أحسن محامله أن يكون المراد أذان العصر فإنه ثالث بالنسبة إلى أذان الفجر و الجمعة.

«27»- الْكَافِي، وَ التَّهْذِيبُ، وَ الْمُقْنِعَةُ، بِأَسَانِيدِهِمُ الصَّحِيحَةِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْرَأَ فِي دُبْرِ الْعَدَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الرَّحْمَنُ الْخَبَرُ (4).

ص: 114

-
- 1- 1. الفقيه ج 1 ص 271 في حديث: أمالي الصدوق ص 246، التوحيد ص 176 ط مكتبة الصدوق، عيون الأخبار ج 2 ص 126، الاحتجاج: 223.
 - 2- 2. الفقيه ج 1 ص 271، المقنعة: 25، التهذيب ج 1 ص 246.
 - 3- 3. الكافي ج 3 ص 421، التهذيب ج 1 ص 250.
 - 4- 4. الكافي ج 3 ص 429، المقنعة: 26، التهذيب ج 1 ص 247.

«28»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ قَالَ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ قُرْزُهُمْ فَإِنَّهُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي ضَيْقٍ وَسِعَّ عَلَيْهِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ يَعْلَمُونَ بِمَنْ أَتَاهُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ كَانُوا سُدىً (1).

«29»- الْكَافِي، وَالتَّهْذِيبُ، فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَيْسَ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَصْحَى أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ أَذَانُهُمَا طُلُوعُ الشَّمْسِ إِذَا طَلَعَتْ حَرَجُوا الْخَبَرَ (2).

«30»- وَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا أَرَدْتَ الشُّخُوصَ فِي يَوْمِ عِيدِ فَاَنْفَجَرَ الصُّبْحُ وَ أَنْتَ بِالْبَلَدِ فَلَا تَخْرُجْ حَتَّى تَشْهَدَ ذَلِكَ الْعِيدَ (3).

«31»- الْإِقْبَالُ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يُحْيِي لَيْلَةَ عِيدِ الْفِطْرِ بِالصَّلَاةِ حَتَّى يُصْبِحَ وَ يَبِيتُ لَيْلَةَ الْفِطْرِ فِي الْمَسْجِدِ (4).

«32»- الْمَصْبَاحُ لِلشَّيْخِ، وَ مَسَارُّ الشَّيْخِ، لِلْمُفِيدِ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَجْمَعُنَا جَمِيعاً لَيْلَةَ النَّصَفِ مِنْ شَعْبَانَ ثُمَّ يُجْزِي بِاللَّيْلِ أَجْزَاءَ ثَلَاثَةٍ فَيُصَلِّي بِنَا جُزْءاً ثُمَّ يَدْعُو فَنُؤَمِّنُ عَلَى دُعَائِهِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَ تَسْتَغْفِرُهُ وَ نَسْأَلُهُ الْجَنَّةَ حَتَّى يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ.

«33»- الْكَافِي، فِي الْحَيِّينَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ الْعَبْدَ يُوقِظُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فَإِنْ لَمْ يَقُمْ أَتَاهُ الشَّيْطَانُ فَبَالَ فِي أَذْنِهِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ كَانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ (5) قَالَ كَانُوا أَقَلَّ اللَّيَالِي

ص: 115

-
- 1- 1. أُمَالِي الطُّوسِيِّ ج 2 ص 300.
 - 2- 2. الْكَافِي ج 3 ص 459، التَّهْذِيبُ ج 1 ص 289.
 - 3- 3. التَّهْذِيبُ ج 1 ص 334.
 - 4- 4. الْإِقْبَالُ: 274.
 - 5- 5. الذَّارِيَاتُ: 18.

تَقُوتُهُمْ لَا يَقُومُونَ فِيهَا (1).

بيان: أقول ظاهر أن القائم بعد طلوع الفجر غير داخل في الممدوحين بتلك الآية و أيضا ظاهر أن الإيقاظ من الليل قبل الفجر فتدبر.

«34»- التَّهْذِيبُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ (2).

«35»- الْكَافِي، فِي الصَّحِيحِ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تَزِمِ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ (3).

«36»- التَّهْذِيبُ، فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ بَاتَ بِمَكَّةَ فِي لَيْلِي مِثِّي حَتَّى أَصْبَحَ قَالَ إِنْ كَانَ أَتَاهَا نَهَارًا قَبَاتٍ فِيهَا حَتَّى أَصْبَحَ فَعَلَيْهِ دَمٌ يُهْرِيقُهُ (4).

«37»- وَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنْ زَارَ النَّهَارَ أَوْ عِشَاءً فَلَا يَنْفَجِرُ الصُّبْحُ إِلَّا وَ هُوَ بِمِثِّي وَ إِنْ زَارَ بَعْدَ أَنْ انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ السَّحَرُ فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ وَ هُوَ بِمَكَّةَ (5).

«38»- التَّهْذِيبُ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِيمَنْ بَاتَ لَيْلِي مِثِّي بِمَكَّةَ إِذَا بَاتَ مُشْتَغِلًا بِالْعِبَادَةِ قَالَ مَا أَحَبُّ أَنْ يَنْشَقَّ الْفَجْرُ إِلَّا وَ هُوَ بِمِثِّي (6).

وَ فِي صَحِيحِهِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ: وَ إِنْ خَرَجْتَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ فَلَا يَضُرُّكَ بِأَنْ تُصْبِحَ فِي غَيْرِهَا (7).

«39»- وَ فِي الْكَافِي: مِثْلُهُ وَ رَادَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ زَارَ عِشَاءً فَلَمْ يَزَلْ فِي طَوَافِهِ

ص: 116

1- 1. الكافي ج 3 ص 446.

2- 2. التهذيب ج 1 ص

3- 3. الكافي ج 4 ص 482.

4- 4. التهذيب ج 1 ص 520.

5- 5. الكافي ج 4 ص 514، التهذيب ج 1 ص 520.

6- 6. التهذيب ج 1 ص 520.

7-7. التهذيب ج 1 ص 520.

و دُعَائِهِ وَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّغَا وَ الْمَرْوَةِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ (1).

و روى مثله فى الكتابين بأسانيد جمه أكثرها صحيحه تركنا إيرادها مخافه الإطناب.

«40»- التَّهْذِيبُ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ زَارَ الْبَيْتَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَ الصَّغَا وَ الْمَرْوَةَ ثُمَّ رَجَعَ فَغَلَبَتْهُ عَيْنُهُ فِي الطَّرِيقِ فَتَنَّمَ حَتَّى أَصْبَحَ قَالَ عَلَيْهِ شَأُهُ (2).

و عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الدُّلْجَةِ إِلَى مَكَّةَ أَيَّامَ مِنِّي وَ أَنَا أُرِيدُ أَنْ أُرَوِّرَ الْبَيْتَ فَقَالَ لَا حَتَّى يَنْشَقَّ الْفَجْرُ كَرَاهِيَةً أَنْ يَبِيتَ الرَّجُلُ بَعِيرٍ مِنِّي (3).

و فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ زَارَ قَنَامَ فِي الطَّرِيقِ فَإِنْ بَاتَ بِمَكَّةَ فَغَلَبَتْهُ دُمٌ وَ إِنْ كَانَ قَدْ خَرَجَ مِنْهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ إِنْ أَصْبَحَ دُونَ مِنِّي (4).

و رَوَاهُ الْكُلَيْنِيُّ فِي الْحَسَنِ (5).

«41»- وَ رَوَى الْكُلَيْنِيُّ أَيْضاً بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا زَارَ الْحَاجُّ مِنْ مِنِّي فَخَرَجَ فَجَاوَزَ بُيُوتَ مَكَّةَ قَنَامَ ثُمَّ أَصْبَحَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ مِنِّي فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (6).

«42»- الْفَقِيه، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا خَرَجْتَ مِنْ مِنِّي قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَلَا تُصَيِّحْ إِلَّا بِهَا (7).

وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ تَاجِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ مِنِّي أَوَّلَ اللَّيْلِ فَلَا يَنْتَصِفُ لَهُ اللَّيْلُ إِلَّا وَ هُوَ بِمِنِّي وَ إِذَا خَرَجَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَيِّحَ بِغَيْرِهَا (8).

ص: 117

1- 1. الكافى ج 4 ص 514.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 520.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 520.

4- 4. التهذيب ج 1 ص 520.

- 5- 5. الكافي ج 4 ص 514.
- 6- 6. الكافي ج 4 ص 515.
- 7- 7. الفقيه ج 2 ص 287.
- 8- 8. الفقيه ج 2 ص 287.

«43»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: فِي الرَّجُلِ أَقَاضَ إِلَى الْبَيْتِ فَعَلَبَتْهُ عَيْتَاهُ حَتَّى أَصْبَحَ قَالَ لَا بَأْسَ عَلَيْهِ (1).

وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ بَاتَ بِمَكَّةَ حَتَّى أَصْبَحَ فِي لَيْالِي مَنَى فَقَالَ إِنْ كَانَ أَتَاهَا نَهَاراً قَبَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ يُهْرِيقُهُ وَإِنْ كَانَ خَرَجَ مِنْ مَنَى بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ فَأَصْبَحَ بِمَكَّةَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ (2).

بيان: هذه الأخبار الكثيرة و أمثالها تدل على أن منتهى ما يعتبر في البيتوته طلوع الفجر و قد صحح اللغويون و غيرهم أن البيتوته و البيات الكون بالليل و قد قال تعالى بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا (3) كما مر.

«44»- الْكَافِي، بِسَنَدٍ مُعْتَبَرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا أَرَادَ الْعُمْرَةَ انْتَظَرَ إِلَى صَبِيحِهِ ثَلَاثٍ وَ عَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ يَخْرُجْ مُهِلًا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ (4).

أقول: لا يخفى أن الظاهر أن الأمر بالتوقف لإدراك ليله القدر فيدل على أن نهايتها الصبح و أيضا قوله ذلك اليوم لا يخلو من دلالة على المطلوب.

«45»- الْكَافِي، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا حَتَّى يُصْبِحَ (5).

«46»- الْإِعْلَالُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: فِي تَرْوِيجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ رَيْتَبَ قَالَ وَ لَيْتَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ بَلَيَالِيَهُنَّ عِنْدَ رَيْتَبٍ ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ وَ كَانَ لَيْلَتُهَا وَ صَبِيحَتُهَا يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ (6).

بيان: المقابله بين الليله و صبيحه اليوم تدل على عدم كونها من الليل.

ص: 118

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 65 ط حجر ص 86 ط نجف.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 106 ط حجر ص 141 ط نجف.
 - 3- 3. يونس: 50.
 - 4- 4. الكافي ج 4 ص 536.
 - 5- 5. الكافي ج 5 ص 499.

6-6. علل الشرائع ج ص

«47»- الْكَافِي، وَ الْفَقِيه، وَ التَّهْذِيبُ، بِإِسْنَادِهِمْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَرْخِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا وَ يَطْلُبَ عِنْدَهَا فِي صَبِيحَتِهَا الْخَبَرَ (1).

«48»- التَّهْذِيبُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ عَنْ قِصَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ صَلَّى الْعَدَاةَ لَيْلٍ عَزَّ مِنْ ذَلِكَ الْقَمَرُ وَ تَامَ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَخْبَرَ أَنَّهُ صَلَّى لَيْلٍ قَالَ يُعِيدُ صَلَاتَهُ (2).

«49»- الْفَقِيه، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَقْتُ صَلَاةِ اللَّيْلِ مَا بَيْنَ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى آخِرِهِ (3).

«50»- الْكَافِي، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ قَالَ: قَرَأْتُ فِي كِتَابِ رَجُلٍ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ الرَّكْعَتَانِ اللَّتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ هِيَ أَمُّ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ وَ فِي أَيِّ وَقْتٍ أَصْلِيهِنَّ فَكُتِبَ بِحَظِهِ أَحْشُهُمَا فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ حَشْوًا (4).

«51»- التَّهْذِيبُ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ النَّظَرِ [النَّصْر] عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَ الْفَجْرِ فَقَالَ قَبْلَ الْفَجْرِ إِنَّهُمَا مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً صَلَاةُ اللَّيْلِ الْخَبَرَ (5).

بيان: قد مر استدلال العلامة قدس سره بهذا الخبر و ربما يناقش فيه بأنه يدل على كونها من جملة صلاة الليل المعروفه يعنى ثلاث عشره ركعه و يؤيده أنه لم يقل من صلوات الليل بل قال من صلاة الليل.

أقول: هذا الوجه و إن كان محتملا لكن لا يخلو من ظهور فى المراد.

ص: 119

-
- 1- 1. الكافي ج 5 ص 564، الفقيه ج 3 ص 270، التهذيب ج 2 ص 232.
 - 2- 2. التهذيب ج 1 ص 208، و رواه الكليني فى ج 3 ص 285.
 - 3- 3. الفقيه ج 1 ص 302.
 - 4- 4. الكافي ج 3 ص 450.
 - 5- 5. التهذيب ج 1 ص 173.

«52»- التَّهْذِيبُ، عَنِ الْخُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يَأْسَ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ (1) إِلَى آخِرِهِ إِلَّا أَنْ أَفْضَلَ ذَلِكَ إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ.

و عن ابن محبوب عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير: مثله (2) توضيح يدل على أن آخر الليل آخر وقت صلاته و معلوم أن الانتصاف الواقع بعد ذكر الأول و الآخر على وجه مخصوص إنما يراعى بالنسبة إليهما على هذا الوجه.

«53»- التَّهْذِيبُ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَظْنُهُ إِسْحَاقَ بْنَ عَالِبٍ قَالَ قَالَ إِذَا قَامَ الرَّجُلُ مِنَ اللَّيْلِ فَظَنَّ أَنَّ الصُّبْحَ قَدْ أَصَاءَ فَأَوْتَرَ ثُمَّ تَطَرَّ فَرَأَى أَنَّ عَلَيْهِ لَيْلًا قَالَ يُضِيفُ إِلَى الْوُتْرِ رَكْعَةً ثُمَّ يَسْتَقِيلُ صَلَاةَ اللَّيْلِ ثُمَّ يُوتِرُ بَعْدَهُ (3).

و عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقُومُ وَ أَنَا أَتَخَوَّفُ الْفَجْرَ قَالَ فَأَوْتِرْ قُلْتُ فَأَنْظُرُ فَإِذَا عَلَى لَيْلٍ قَالَ فَصَلِّ صَلَاةَ اللَّيْلِ (4).

و عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْجَّالِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ يَفْرَأُ فِيهِمَا بِمَاءَةِ آيَةٍ وَ لَا يَحْتَسِبُ بِهِمَا وَ رَكْعَتَيْنِ وَ هُوَ جَالِسٌ يَفْرَأُ فِيهِمَا بِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ صَلَّى صَلَاةَ اللَّيْلِ وَ أَوْتَرَ وَ إِنْ لَمْ يَسْتَيْقِظْ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكْعَةً فَصَارَتْ شَفْعًا وَ اخْتَسَبَ

ص: 120

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 320.
 - 2- 2. التهذيب ج 1 ص 232.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 232.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 232.

بِالرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ صَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعِشَاءِ وَتَرَأً (1).

بيان: هذه الأخبار تدل على أنه إذا بقى شىء من الليل بقى وقت صلاه الليل و لو حمل ليل و ليلا على كثير من الليل أيضا يدل على ذلك كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام.

«54»- الْكَافِي، عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَانَ إِذَا أَصْبَحَ قَالَ أَتَدِيُّ يَوْمِي هَذَا الدُّعَاءَ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ الْعَبْدُ أَجْرًا مِمَّا نَسِيَ فِي يَوْمِهِ (2).

و عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ إِلَٰهًا إِذَا قَالَ هَذَا الْكَلَامَ لَمْ يَضُرَّهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ شَيْءٌ وَ إِذَا أَمْسَى فَقَالَ لَمْ يَضُرَّهُ تِلْكَ اللَّيْلَةُ شَيْءٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (3).

«55»- التَّهْذِيبُ، وَ الْكَافِي، مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَوْ رَجُلٍ خَافِيَ أَقَاصُ مِنَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ لَيْلًا فَلَا بَأْسَ فَلْيَرْمِ الْجَمْرَةَ ثُمَّ لِيَمْضِ وَ لِيَأْمُرْ مَنْ يَذْبَحُ عَنْهُ الْخَبَرَ (4).

وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُفِيضَ الرَّجُلُ بِلَيْلٍ إِذَا كَانَ خَائِفًا (5).

وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ

ص: 121

1- 1. التهذيب ج 1 ص 233.

2- 2. الكافي ج 2 ص 523.

3- 3. الكافي ج 2 ص 528 و صدر السند هكذا: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار عن محمد بن إسماعيل.

4- 4. التهذيب ج 1 ص 502، الكافي ج 5 ص 474.

5- 5. التهذيب ج 1 ص 502، الكافي ج 5 ص 474.

أَبِي الْمَعْرَاءِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آلَهُ لِلنِّسَاءِ وَالصَّبَّيَّانِ أَنْ يُفِيضُوا بِاللَّيْلِ وَأَنْ يَرْمُوا الْحِمَارَ بِلَيْلٍ وَأَنْ يُصَلُّوا الْعَدَاةَ فِي مَنَازِلِهِمْ (1).

وَعَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سَعِيدٍ الْأَعْرَجِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ جُعِلَتْ فِدَاكَ مَعَنَا نِسَاءً فَأَفِيضُ بِهِنَّ لَيْلٍ قَالَ تَعْمُ تُرِيدُ أَنْ تَصْنَعَ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ تَعْمُ فَقَالَ أَفِيضُ بِهِنَّ لَيْلٍ الْخَبَرُ (2).

تقريب أقول معلوم أن الإفاضه بالليل المذكوره فى تلك الأخبار المراد بها الإفاضه قبل الفجر و المناقش مكابر.

«56»- التَّهْذِيبُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ الثَّمَانِيَةَ رَكَعَاتٍ يُصَلِّيَهَا الْعَبْدُ آخِرَ اللَّيْلِ زِيَّتَهُ الْآخِرَةَ (3).

وَعَنْ مُرَازِمٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قُلْتُ مَتَى أَصَلَّى صَلَاةَ اللَّيْلِ قَالَ صَلَّهَا آخِرَ اللَّيْلِ (4).

«57»- الْخَلَافُ، لِلشَّيْخِ رَوَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ بِلَالًا يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ.

«58»- الْمُعْتَبَرُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ثَمَانُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ثُمَّ الْوُتْرُ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ وَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِتَسْلِيمٍ ثُمَّ رَكَعَتِي الْفَجْرِ.

«59»- التَّهْذِيبُ، فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ فِي السَّقَرِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ فَقَالَ إِذَا خَفَتِ الْقُوَّةُ فِي آخِرِهِ (5).

وَفِي الْمُوْتَقِّعِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ فِيمَا بَيْنَ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ إِلَّا أَنْ أَفْضَلَ ذَلِكَ بَعْدَ انْتِصَافِ اللَّيْلِ (6).

ص: 122

1- 1. التهذيب ج 1 ص 502، الكافي ج 5 ص 474.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 169.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 231.

- 4-4. التهذيب ج 1 ص 320.
- 5-5. التهذيب ج 1 ص 232 و 320.
- 6-6. التهذيب ج 1 ص 232 و 320.

وَعَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَلَالٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ فِي وَقْتِ صَلَاةِ اللَّيْلِ فَكَتَبَ عِنْدَ زَوَالِ اللَّيْلِ وَهُوَ نِصْفُهُ أَفْضَلُ فَإِنْ قَاتَ فَأَوَّلُهُ وَآخِرُهُ جَائِزٌ (1).

تفهم هذه الأخبار تدل على أن وقت صلاة الليل ممتد إلى آخر الليل و آخر وقت صلاة الليل الفجر الثاني بالاتفاق و الخبران الأخيران يدلان ظاهرا على أن نصف الليل هو نصف الزمان الممتد من الغروب إلى طلوع الفجر إذ ذكر الانتصاب بعد ذكر الأول و الآخر لا يفهم منه إلا كونه منتصف ما بينهما لا سيما الأخير لإرجاع الضمائر إلى أمر واحد و يفهم منه أن زوال الليل لا يراد به الزوال عن دائره نصف النهار.

«60»- الْفَقِيه، وَ الْكَافِي، فِي الصَّحِيح عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: قُلْتُ لَهُ إِنَّ رَجُلًا مِنْ مَوَالِيكَ مِنْ صَلَحَائِهِمْ شَكَا إِلَيَّ مَا يَلْقَى مِنَ النَّوْمِ وَ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ الْقِيَامَ إِلَى الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ فَيُعْلِبُنِي النَّوْمُ إِلَى أَنْ أَصْبِحَ إِلَى قَوْلِهِ وَ لَمْ يُرَخَّصْ فِي التَّوَاتُلِ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَ قَالَ الْقَضَاءُ بِالنَّهَارِ أَفْضَلُ (2).

«61»- الْكَافِي، وَ التَّهْذِيبُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ أَوْ ابْنِ سَيَّانٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام إِنِّي أَقُومُ آخِرَ اللَّيْلِ وَ أَخَافُ الصُّبْحَ قَالَ أَفِرَأَ الْحَمْدَ وَ اعْجَلْ اعْجَلْ (3).

وَ فِي الصَّحِيح عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَقُومُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَ هُوَ يَخْشَى أَنْ يَفْجَأَهُ الصُّبْحُ أَوْ يَبْدَأَ بِالْوُتْرِ الْخَبَرُ (4).

«62»- التَّهْذِيبُ، فِي الصَّحِيح عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي بَيْتِهِ وَ هُوَ يُصَلِّي وَ هُوَ يَرَى أَنَّ عَلَيْهِ لَيْلًا ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْآخِرُ مِنَ الْبَابِ فَقَالَ قَدْ أَصْبَحْتَ هَلْ يُعِيدُ الْوُتْرَ أَمْ لَا أَوْ يُعِيدُ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ:

ص: 123

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 232 و 320.
 - 2- 2. الفقيه ج 1 ص 302، الكافي ج 3 ص 447.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 125، الكافي ج 3 ص 449.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 125، الكافي ج 3 ص 449.

يُعِيدُ إِنْ صَلَّاهَا مُصْبِحًا (1).

«63»- الْفَقِيه، قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَقْتُ صَلَاةِ اللَّيْلِ مَا بَيْنَ اللَّيْلِ إِلَى آخِرِهِ (2).

«64»- التَّهْذِيبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِ رَكَعَتِي الْفَجْرِ قَالَ سُدُسُ اللَّيْلِ الْبَاقِي (3).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ حَمَّادٍ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رُبَّمَا صَلَّيْتُهُمَا وَ عَلَى لَيْلٍ فَإِنْ قُمْتُ وَ لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ أَعَدْتُهِمَا (4).

«65»- الْكَافِي، فِي الْمَوْثِقِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَا كَانَ يُحْمَدُ الرَّجُلُ أَنْ يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَيُصَلِّيَ صَلَاتَهُ صَرَبَةً وَاحِدَةً ثُمَّ يَتَامَ وَ يَذْهَبَ (5).

«66»- التَّهْذِيبُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ سَاعَاتِ الْوَيْلِ قَالَ أَحَبُّهَا إِلَيَّ الْفَجْرُ الْأَوَّلُ (6) وَ سَأَلْتُهُ عَنْ أَفْضَلِ سَاعَاتِ صَلَاةِ اللَّيْلِ قَالَ الثَّلَاثُ الْبَاقِي (7).

«67»- الْفَقِيه، عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَفْضَلُ قَضَاءِ صَلَاةِ اللَّيْلِ فِي السَّاعَةِ الَّتِي قَاتَكَ آخِرُ اللَّيْلِ وَ لَيْسَ بِأَسْرَ أَنْ تَقْضِيَهَا بِالنَّهَارِ وَ قَبْلَ أَنْ تَرُودَ الشَّمْسُ (8).

«68»- الْكَافِي، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَفْضَلُ قَضَاءِ النَّوَافِلِ قَضَاءُ صَلَاةِ اللَّيْلِ بِاللَّيْلِ وَ صَلَاةِ النَّهَارِ بِالنَّهَارِ قُلْتُ وَ يَكُونُ وَتَرَانِ فِي لَيْلِهِ قَالَ لَا قُلْتُ وَ لِمَ تَأْمُرُنِي أَنْ أُوْتِرَ وَتَرَيْنِ فِي لَيْلِهِ قَالَ أَحَدُهُمَا قَضَاءُ (9).

ص: 124

- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 232.
- 2- 2. الفقيه ج 1 ص 302.
- 3- 3. التهذيب ج 1 ص 173.
- 4- 4. التهذيب ج 1 ص 173.
- 5- 5. الكافي ج 3 ص 446.
- 6- 6. التهذيب ج 1 ص 232.
- 7- 7. التهذيب ج 1 ص 232.

8-8. الفقيه ج 1 ص 316.
9-9. الكافي ج 3 ص 452.

«69»- غِيَاثُ سُلْطَانِ الْوَرَى، لِلْسَّيِّدِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ صَلَاةٍ قَامَ يَقْضِيهِ فَخَافَ أَنْ يُدْرِكَهُ الصُّبْحُ وَ لَمْ يُصَلِّ صَلَاةَ لَيْلَتِهِ تِلْكَ قَالَ يُؤَخَّرُ الْقَضَاءُ وَ يُصَلَّى صَلَاةَ لَيْلَتِهِ تِلْكَ.

«70»- الْخِصَالُ، بِسَنَدِهِ الْمُعْتَبَرِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ فَيَطْلُبُهَا فِي ثَلَاثِ سَاعَاتٍ إِلَى قَوْلِهِ وَ سَاعَةٍ فِي آخِرِ اللَّيْلِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَإِنَّ مَلَكَئِنِ يُتَادِيَانِ هَلْ مِنْ تَائِبٍ يُتَابُ عَلَيْهِ الْخَبَرُ (1).

أقول: ظاهر أن المراد به قبل طلوع الفجر كما روى في أخبار كثيرة أن هذا النداء في الليل و أن وقت الإجابة السحر و أن ساعه الإجابة في الليل كما لا يخفى على المتتبع.

«71»- الْكَافِي، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ اللَّهِ وَ طِلَالُهُمْ بِالْعُدُوِّ وَ الْأَصَالِ (2) قَالَ هُوَ الدُّعَاءُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ قَبْلَ غُرُوبِهَا وَ هِيَ سَاعَةٌ إِيَابِهِ (3).

أقول: معلوم أن العدو من اليوم و الغداء من طعام اليوم لكن من لا ينبهه صلاه الغداه لا ينبهه هذا و يلتزم أن الغداه من الليل.

«72»- مِصْبَاحُ الْكَفَعَمِيِّ، عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ فَلْيَقُلْ عَلَيْهَا فِي كُلِّ صَبَاحٍ أَرْبَعِينَ مَرَّةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا إلخ.

أقول: لو كان الصباح من الليل لقال أربعين ليله.

«73»- الْكَافِي، فِي الْحَسَنِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا أَصْبَحْتَ وَ أَمْسَيْتَ فَقُلْ عَشْرَ مَرَّاتٍ اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحْتُ بِكَ مِنْ نِعْمَةٍ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ كُنْتَ قَدْ أَدَيْتَ شُكْرَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْكَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ (4).

ص: 125

1- 1. الخصال ج 2 ص 158، و قد مر تحت الرقم

2- 2. الرعد: 15.

3- 3. الكافي ج 2 ص 522.

4- 4. الكافي ج 2 ص 99 و قد مر.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: شَرَفُ الْمُؤْمِنِ قِيَامُهُ بِاللَّيْلِ (1).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ (2) قَالَ صَلَاةُ الْمُؤْمِنِ بِاللَّيْلِ تَذْهَبُ بِمَا عَمِلَ مِنْ ذَنْبٍ بِالنَّهَارِ (3).

«74»- التَّهْذِيبُ، فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا (4) قَالَ أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يُصَلِّيَ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ لَيْلَهُ مِنَ اللَّيَالِي لَا يُصَلِّي فِيهَا شَيْئًا (5).

أقول: من البين أن صلاة الفجر غير داخل في هذه الصلاة بعد القيام و لكن عليه السلام يترك صلاة الفجر أبدا.

«75»- التَّهْذِيبُ، وَتَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ- الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الدُّنْيَا إِنَّ الثَّمَانِيَةَ رَكَعَاتٍ يُصَلِّيَهَا الْعَبْدُ آخِرَ اللَّيْلِ زِينَةُ الْآخِرَةِ (6).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قِيَامُ اللَّيْلِ مَصْحَهُ لِلْبَدَنِ الْخَبَرُ (7).

«76»- الْفَقِيه، فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا عَلِيُّ ثَلَاثٌ قَرَحَاتٌ لِلْمُؤْمِنِ فِي الدُّنْيَا مِنْهَا التَّهَجُّدُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ يَا عَلِيُّ ثَلَاثٌ كَفَارَاتٌ مِنْهَا التَّهَجُّدُ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ (8).

ص: 126

-
- 1- 1. الكافي ج 3 ص 488.
 - 2- 2. هود: 114.
 - 3- 3. الكافي ج 3 ص 266.
 - 4- 4. المرمل: 2.
 - 5- 5. التهذيب ج 1 ص 231.
 - 6- 6. التهذيب ج 1 ص 231 و قد مر تحت الرقم 56، ثواب الأعمال: 38.
 - 7- 7. التهذيب ج 1 ص 169، و تراه في الخصال ج 2 ص 156، المحاسن: 53 ثواب الأعمال: 38.
 - 8- 8. الفقيه ج 4 ص 260.

أقول: ظاهر أن الصلاة بعد الفجر غير داخل في التهجد المذكور هنا.

«77»- التَّهْذِيبُ، وَ الْعِلَلُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تَدْعُ قِيَامَ اللَّيْلِ فَإِنَّ الْمَغْبُوتَ مِنْ حُرْمِ قِيَامِ اللَّيْلِ (1).

«78»- الْكَافِي، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ إِنِّي قَدْ حُرِمْتُ الصَّلَاةَ بِاللَّيْلِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ قَيَّدَتْكَ ذُنُوبُكَ (2).

أقول: معلوم أن من قام إلى صلاة الفجر فقط يصدق عليه أنه حرم صلاة الليل أو قيامه.

«79»- الْقَفِيه، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي لَأَمُقِثُ الرَّجُلَ قَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ ثُمَّ يَسْتَيْقِظُ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا يَقُومُ حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ قَامَ يُبَادِرُ بِالصَّلَاةِ (3).

أقول: ظاهر من هذا السياق أن القيام عند الصبح غير داخل في القيام بالليل و أن الصبح غايه الاستيقاظ بالليل.

«80»- الْمُعْتَبَرُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ بِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ قَالَ فِي الْوُتْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ سَبْعِينَ مَرَّةً (4).

وَ رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ الْمُخَالِفِينَ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ وَ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: الْوُتْرُ رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ.

«81»- التَّهْذِيبُ، بِسَنَدٍ يَقْرُبُ مِنَ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: إِذَا خَرَجْتَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَ لَمْ تَوِ السَّفَرَ مِنَ اللَّيْلِ فَاتِمِّ الصَّوْمَ وَ اعْتَدِّ بِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

وَ بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا أَرَدْتَ السَّفَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَتَوَيْتَ

ص: 127

- 2-2. الكافي ج 3 ص 450.
- 3-3. الفقيه ج 1 ص 303.
- 4-4. المعتبر: ... و تراہ فی التہذیب ج 1 ص 172.

الْخُرُوجَ مِنَ اللَّيْلِ فَإِنْ خَرَجْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ فَأَنْتَ مُفْطِرٌ وَعَلَيْكَ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ (1).

أقول: ظاهر من الخبرين أن نهايه الليل الفجر مع أن الأصحاب عبروا من ذلك بتبَيُّت النية و البَيَات مقابل النهار كما مر.

«82»- الإِقْبَالُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ الْجَهَنِّيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي إِبِلًا وَغَنَمًا وَغِلْمَةً فَأَجِبْ أَنْ تَأْمُرَنِي لَيْلَةً أُدْخُلُ فِيهَا فَأَشْهَدُ الصَّلَاةَ وَتِلْكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَدْ عَاةَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَسَارَهُ فِي أَذُنِهِ قَالَ فَكَانَ الْجَهَنِّيُّ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ دَخَلَ بِإِبِلِهِ وَغَنَمِهِ وَأَهْلِهِ وَوُلْدِهِ وَغِلْمَتِهِ فَكَانَ تِلْكَ اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ بِالْمَدِينَةِ فَإِذَا أَصْبَحَ خَرَجَ بِأَهْلِهِ وَغَنَمِهِ وَإِبِلِهِ إِلَى مَكَانِهِ (2).

«83»- التَّهْذِيبُ، وَمَجَالِسُ الشَّيْخِ، بِإِسْنَادٍ مُوْتَقٍ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ لِي صَلَّى فِي لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَ لَيْلَةِ ثَلَاثٍ وَ عِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِنَّ قَوِيَّتَ عَلَى ذَلِكَ مِائَةٌ رَكْعَةٍ سِوَى الثَّلَاثِ عَشْرَةِ وَ أَشْهُرٍ فِيهِمَا حَتَّى يُصْبِحَ فَإِنَّ ذَلِكَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ فِي صَلَاةٍ وَ دُعَاءٍ وَ تَضَرُّعٍ فَإِنَّهُ يُرْجَى أَنْ تَكُونَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي أَحَدِهِمَا وَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرِ الْخَبَرِ (3).

بيان: الرواية بصدرها و عجزها تنادي بأن نهايه ليله القدر طلوع الفجر.

«84»- دَعَاوُتُ الرَّائِدِيَّ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ اغْتَسَلَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَ أَحْيَاهَا إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ.

«85»- التَّهْذِيبُ، فِي الْمَوْثِقِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ فِي لَيْلَةِ إِحْدَى وَ عِشْرِينَ وَ ثَلَاثٍ وَ عِشْرِينَ يُصَلَّى فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِذَا قَوِيَ عَلَى ذَلِكَ

ص: 128

1- 1. التهذيب ج 1 ص 417.

2- 2. الإقبال ص 207.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 262، أمالي الطوسي ج 2 ص 301.

مِائَةً رَكَعَةٍ سِوَى هَذِهِ الثَّلَاثِ عَشْرَةِ رَكَعَةٍ وَ لَيْسَ هُزْ فِيهِمَا حَتَّى يُصْبِحَ فَإِنَّهُ يُرْجَى أَنْ تَكُونَ لَيْلُهُ الْقَدَرِ فِي أَحَدِهِمَا (1).

«86»- الْكَافِي، وَ التَّهْذِيبُ، وَ السَّرَائِرُ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ الْفَضِيلِ قَالَا: قُلْنَا لَهُ أَ يُجْزَى إِذَا اغْتَسَلْتُ بَعْدَ الْفَجْرِ لِلْجُمُعَةِ فَقَالَ نَعَمْ (2).

«87»- التَّهْذِيبُ، عَنْ بُكَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ فِي أَيِّ اللَّيَالِي اغْتَسَلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَى أَنْ قَالَ وَ الْغُسْلُ أَوَّلَ اللَّيْلِ قُلْتُ فَإِنْ تَامَ بَعْدَ الْغُسْلِ قَالَ هُوَ مِثْلُ غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِذَا اغْتَسَلْتَ بَعْدَ الْفَجْرِ أَجْرًا كَ (3).

و بسند آخر عن ابن بكير: مثله (4):

و قرب الإسناد، عن ابن بكير: مثله (5)

بيان: أقول هذه الأخبار تدل على أن غسل الجمعة يجزى بعد الفجر مع أن الأخبار المستفيضة الواردة في غسل الجمعة كلها وردت بلفظ اليوم بلا تقييد و لا تخصيص فيدل على أن اليوم إذا ورد في الشرع المتبادر منه ما بين طلوع الفجر إلى الغروب.

«88»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: سَأَلْتُهُ هَلْ يُجْزِيهِ أَنْ يَغْتَسِلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ هَلْ يُجْزِيهِ ذَلِكَ مِنْ غُسْلِ الْعِيدَيْنِ قَالَ إِنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْفِطْرِ وَ الْأَصْحَى قَبْلَ الْفَجْرِ لَمْ يُجْزِهِ وَ إِنْ اغْتَسَلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَجْرَاهُ (6).

أقول: وجه الاحتجاج ما مر من ورود أخبار غسل العيدين بلفظ اليوم مع أن مدلول هذا الخبر و الروايات الأخر أن أول وقته طلوع الفجر.

«89»- التَّهْذِيبُ، عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَام: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي آخِرِ اللَّيْلِ

ص: 129

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 264 بإسناده عن سماعه.
 - 2- 2. الكافي ج 3 ص 418، التهذيب ج 1 ص 321، السرائر: 473.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 106.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 106.

- 5-5. قرب الإسناد ص 102 ط نجف و ص 82 ط حجر.
- 6-6. قرب الإسناد ص 111 ط نجف 87 ط حجر.

فَقَامَ لِيَغْتَسِلَ فَلَمْ يُصِبْ مَاءً فَذَهَبَ لِيَطْلُبَهُ أَوْ بَعَثَ مِنْ يَأْتِيهِ بِالْمَاءِ فَعَسُرَ عَلَيْهِ حَتَّى أَصْبَحَ كَيْفَ يَضَعُ قَالَ يَغْتَسِلُ إِذَا جَاءَهُ ثُمَّ يُصَلِّي (1).

وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ بَعْضِ مَوَالِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ اخْتِلَامِ الصَّائِمِ قَالَ إِذَا اخْتَلَمَ نَهَارًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَا يَتِمُّ حَتَّى يَغْتَسِلَ وَ إِنْ أَجْتَنَبَ لَيْلًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَا يَتَأَمُّ إِلَّا سَاعَةً حَتَّى يَغْتَسِلَ فَمَنْ أَجْتَنَبَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَامَ حَتَّى يُصْبِحَ فَعَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ الْخَبَرُ (2).

أقول: الأخبار في الجنابة في الليل في شهر رمضان و الإصباح جنبا و النوم الأول و الثاني و الثالث و غيرها كثيرة تدل على ما ذكرنا لم نطول الكلام بإيرادها.

«90»- الْفَقِيه، وَ التَّهْذِيبُ، فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَقْضِي شَهْرَ رَمَضَانَ فَيُجْنِبُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَ لَا يَغْتَسِلُ حَتَّى يَجِيءَ آخِرُ اللَّيْلِ وَ هُوَ يَرَى أَنَّ الْفَجْرَ قَدْ طَلَعَ قَالَ لَا يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَ يَصُومُ غَيْرَهُ (3).

«91»- التَّهْذِيبُ، فِي الْمُوْتَقَّعِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا طَهَّرْتَ لَيْلًا مِنْ حَيْضَتِهَا ثُمَّ تَوَأْتَتْ فِي أَنْ تَغْتَسِلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى أَصْبَحْتَ عَلَيْهَا قَصَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ (4).

«92»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَاكُ وَ هُوَ صَائِمٌ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَ آخِرِهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ (5).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْتَاكَ الصَّائِمُ

ص: 130

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 412.
 - 2- 2. التهذيب ج 1 ص 443 و 412.
 - 3- 3. الفقيه ج 2 ص 75، التهذيب ج 1 ص 430.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 112.
 - 5- 5. قرب الإسناد ص 43 ط حجر.

بِالسَّوَاكِ الرَّطْبِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ (1).

أقول: كون المراد بالنهار في الخبرين من أول طلوع الفجر أبين من الفجر.

«93»- الْكَافِي، فِي الْمُوْتَقَّعِ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَحْتَلِمُ بِالنَّهَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ يُتِمُّ صَوْمَهُ كَمَا هُوَ فَقَالَ لَا بَأْسَ (2).

«94»- الْفَقِيه، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ فَقُلْتُ مَتَى يَحْرُمُ الطَّعَامُ وَ الشَّرَابُ عَلَى الصَّائِمِ وَ تَحِلُّ الصَّلَاةُ صَلَاةُ الْفَجْرِ فَقَالَ إِذَا اغْتَرَضَ الْفَجْرُ وَ كَانَ كَالْقُبْطِيَّةِ الْبَيْضَاءِ فَتَمَّ يَحْرُمُ الطَّعَامُ وَ يَحِلُّ الصَّيَّامُ وَ تَحِلُّ الصَّلَاةُ صَلَاةُ الْفَجْرِ (3).

قَالَ وَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقُولُ: إِنَّ ابْنَ أُمَّ مَكْنُومٍ يُودَّنُ لَيْلٍ فَإِذَا سَمِعْتُمْ أَدَانَهُ فَكُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَدَانَ بِلَالٍ (4).

«95»- الْكَافِي، فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ أَجَلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَّامِ (5) الْآيَةَ قَالَ تَرَلْتُ فِي حَوَاتِ بْنِ جُبَيْرٍ إِلَى قَوْلِهِ قَبَاتٍ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ فَأَصْبَحَ الْخَبَرُ (6).

«96»- الْفَقِيه،: سُئِلَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ فَقَالَ بَيَاضُ النَّهَارِ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ (7).

«97»- التَّهْذِيبُ، عَنْ إِسْحَاقَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ آكُلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

ص: 131

1- 1. قرب الإسناد ص 43 ط حجر.

2- 2. الكافي ج 4 ص 105.

3- 3. الفقيه ج 2 ص 81.

4- 4. الفقيه ج 1 ص 194، و قد مر.

5- 5. البقرة: 187.

6- 6. الكافي ج 4 ص 99.

7- 7. الفقيه ج 2 ص 82.

بِاللَّيْلِ حَتَّى أَشْكَّ قَالَ كُلُّ حَتَّى لَا تَشْكَ (1).

«98»- الْكَافِي، بِسَنَدٍ مُعْتَبَرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَذَنُ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ لِمَصْلَاهِ الْعَدَاهُ وَ مَرَّ رَجُلٌ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ هُوَ يَتَسَحَّرُ فَدَعَاهُ أَنْ يَأْكُلَ مَعَهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَذَنَ الْمُؤَدَّنُ لِلْفَجْرِ فَقَالَ إِنَّ هَذَا ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَ هُوَ يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ فَإِذَا أَذَنَ بِلَالٌ فَعِنْدَ ذَلِكَ قَامَسِيكَ (2).

«99»- الْفَقِيه، وَ الْكَافِي، وَ التَّهْذِيبُ، بِأَسَانِيدِهِمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: وَ كَذَلِكَ الْمُسَافِرُ إِذَا أَكَلَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ثُمَّ قَدِمَ أَهْلُهُ أَمَرَ بِالْإِمْسَاكِ بَقِيَّةِ يَوْمِهِ وَ لَيْسَ بِقَرْضٍ وَ كَذَلِكَ الْحَائِضُ إِذَا طَهَّرَتْ (3).

«100»- الْكَافِي، فِي الصَّحِيحِ عَنْ عِيصٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْمٍ أَسْلَمُوا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ قَدْ مَضَى مِنْهُ أَيَّامٌ هَلْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْضُوا مَا مَضَى مِنْهُ أَوْ يَوْمُهُمُ الَّذِي أَسْلَمُوا فِيهِ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِمْ قَضَاءٌ وَ لَا يَوْمُهُمُ الَّذِي أَسْلَمُوا فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا أَسْلَمُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ (4).

وَ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثُّمَالِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِأَبِي بَصِيرٍ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ قَاطِلُهَا أَيْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي لَيْلَةٍ إِحْدَى وَ ثَلَاثٍ وَ صَلَّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِائَةَ رَكْعَةٍ وَ أَحْيَاهُمَا إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَى النُّورِ وَ اغْتَسَلَ فِيهِمَا (5).

«101»- مِصْبَاحُ الشَّيْخِ، وَ الْمُفِيدَةُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَوْ قَرَأَ رَجُلٌ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَ عِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ- إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ أَلْفَ مَرَّةٍ لِأَصْبَحَ وَ هُوَ شَدِيدُ الْيَقِينِ فِي الْإِعْتِرَافِ بِمَا يَخْتَصُّ فِيهَا (6).

ص: 132

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 442.
 - 2- 2. الكافي ج 1 ص 98.
 - 3- 3. الفقيه ج 2 ص 48 الكافي ج 4 ص 86، التهذيب ج 1 ص 424.
 - 4- 4. الكافي ج 4 ص 125.
 - 5- 5. الكافي ج 1 ص 156، و رواه الشيخ في التهذيب ج 1 ص 263.
 - 6- 6. المصباح ص 434، المقنعه ص 50 و رواه أيضا في التهذيب ج 1 ص 278.

«102»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ، وَ صِفَاتُ الشَّيْعَةِ، وَ الْمَجَالِسُ لِلصَّدُوقِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الشَّيْءُ رُبِعُ الْمُؤْمِنِ يَطُولُ فِيهِ لَيْلُهُ فَيَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى قِيَامِهِ وَ يَقْضُرُ فِيهِ تَهَارُهُ فَيَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى صِيَامِهِ (1).

«103»- التَّهْذِيبُ، عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا طَهَّرْتَ الْمَرْأَةَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَلْتُصَلَ الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءُ (2).

«104»- الذِّكْرَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ مِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَ إِذْ بَارَكْتَ النُّجُومَ (3) هُوَ الْوُتْرُ آخِرُ اللَّيْلِ (4).

وَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَ الْوُتْرِ فِي السَّعْرِ أَوَّلَ اللَّيْلِ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ فِي آخِرِهِ قَالَ نَعَمْ (5).

وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي قُرَّةٍ بِإِسْنَادِهِ إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَيَّابَةَ قَالَ: كَتَبَ بَعْضُ أَهْلِ بَيْتِي إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صَلَاةِ الْمُسَافِرِ أَوَّلَ اللَّيْلِ صَلَاةَ اللَّيْلِ فَكَتَبَ فَضْلُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ كَفَضْلِ صَلَاةِ الْمُقِيمِ فِي الْحَضَرِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ (6).

«105»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: صَلِّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَتَى شِئْتَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ أَوْ مِنْ آخِرِهِ بَعْدَ أَنْ تُصَلِّيَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ وَ تُوتِرَ بَعْدَ صَلَاةِ اللَّيْلِ (7).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى يَبْعَثُ مَلَائِكَةً إِذَا انْفَجَرَ الْقَجَرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَكْتُبُونَ الصَّلَاةَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ إِلَى اللَّيْلِ (8).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: التَّكْبِيرُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مِنْ صَلَاةِ الْقَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى

ص: 133

1- 1. معاني الأخبار ص 228، صفات الشيعة 179، أمالي الصدوق ص 143.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 111.

3- 3. الطور: 48.

4- 4. الذكرى ص 124.

5- 5. الذكرى ص 124.

- 6-6. الذكرى ص 124.
- 7-7. دعائم الإسلام ج 1 ص 139.
- 8-8. دعائم الإسلام ج 1 ص 179 و 180.

صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ الشَّرِيقِ (1).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ إِبَارَ النَّجُومِ قَالَ هُوَ الْوُثْرُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ (2).

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ أَرَادَ شَيْئاً مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ فَعَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ حَتَّى يُصْبِحَ كَانَ تَوَمُّهُ صَدَقَةً مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ يُتَمَّمُ اللَّهُ قِيَامَ لَيْلَتِهِ (3).

وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ أَجَرَ النَّفْسَ إِلَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ فَلَهُ أَنْ يَنْفِرَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ مَتَى شَاءَ بَعْدَ أَنْ يُصَلَّى الْفَجْرَ وَ يَرْمِيَ الْجِمَارَ (4).

وَ سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ النِّسَاءُ يَغْشَى بَعْضُهُنَّ دُونَ بَعْضٍ قَالَ: إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ فِي لَيْلَتِهَا وَ يَقِيلَ عِنْدَهَا فِي صَبِيحَتِهَا الْخَبَرُ (5).

«106»- الْفَقِيه، وَ التَّهْذِيبُ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَغْيَنٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ وَطِئَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مُعْتَكِفٌ لَيْلاً فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ قَالَ فُلْتُ فَإِنْ وَطِئَهَا نَهَاراً قَالَ عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ (6).

أقول: معلوم أن النهار هنا مبدؤه الفجر و لنذكر بعض الأخبار الموهمة لخلاف ما ذكرنا.

فمنها

مَا رَوَاهُ السَّيِّدُ فِي تَهْجِ الْبَلَاغَةِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ: وَ قَدْ سُئِلَ عَنْ مَسَاقِهِ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ قَالَ مَسِيرُهُ يَوْمٌ لِلشَّمْسِ (7).

و لعله محمول على التقريب بقربه ما مر

ص: 134

1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 187.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 204.

3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 213.

4- 4. دعائم الإسلام ج 1 ص 332.

- 5-5. دعائم الإسلام ج 2 ص 251.
- 6-6. الفقيه ج 2 ص 122، التهذيب ج 1 ص 434.
- 7-7. نهج البلاغه تحت الرقم 294 من قسم الحكم.

بروايه الإحتجاج أو يقال لما كان السائلون عن تلك المسائل غالبا من أهل الكتاب فيمكن أن يكون عليه السلام أجابهم على معتقدهم و مصطلحهم حيث إنهم لا يعدون ما بين الطلوعين من الليل و لا من النهار كما مر و منها ما رواه

الصَّدُوقُ فِي الصَّحِيحِ عَنِ الْحَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ وَهُوَ يُرِيدُ السَّفَرَ وَهُوَ صَائِمٌ فَقَالَ إِنْ خَرَجَ قَبْلَ أَنْ يَنْتَصِفَ النَّهَارُ فَلْيُفْطِرْ وَ لِيَقْضِ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَ إِنْ خَرَجَ بَعْدَ الزَّوَالِ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ (1).

و جوابه أن الانتصاف هنا مبنى على التقريب و التخمين و لعله عليه السلام لذلك غير العبارة ثانيا فعبر عنه بالزوال إزاحه لهذا الوهم و بأمثال هذا الخبر لا يمكن رد ما مر من الآيات و الأخبار الصريحة و قد ورد بهذا المضمون أخبار و التوجيه مشترك و قد أومأنا سابقا إلى نكته فى عدم عد ما بين الطلوعين من الليل و النهار تؤيد ذلك و كذا ما ورد فى كلام اللغويين و غيرهم من التعبير عن الزوال بنصف النهار مبنى على المسامحة إذ أكثرهم مع تصريحهم بكون اليوم من طلوع الفجر عبروا عن الزوال بذلك فظهر أن بناء كلامهم ليس على التحقيق و المناصفه الحقيقيه و هذا أمر شائع فى العرف و قد يسامحون فى أمثال ذلك كثيرا.

و منها ما ورد أن النبى صلى الله عليه و آله كان يغلس بصلاه الفجر أو قال صلها بغيش (2) و ذكر بعض اللغويين أن الغلس و الغبش ظلمه آخر الليل و جوابه أنه معلوم أن ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس لا يسمى كله غلسا و لا غبشا و إلا لم يكن للخبر فائده فقولهم ظلمه آخر الليل ينافى ما ذهبتم إليه أكثر من منافاته لما ذهبنا إليه فالظاهر أن الخبر و كلام اللغويين مبنى على المجاز و التوسع فلا يستقيم الاستدلال بمثله.

و منها

مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ يَسَنَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُعَدَّ مِنَ الْحَيَّانِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُصَلِّي مِنَ النَّهَارِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَ لَا مِنَ اللَّيْلِ

- 1-1. الفقيه ج 2 ص 92.
- 2-2. راجع ص 72 باب وقت صلاه الفجر و نافلتها.

بَعْدَ مَا يُصَلِّي الْعِشَاءَ حَتَّى يَنْتَصِفَ اللَّيْلُ (1).

وَعَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ شَيْئًا إِذَا صَلَّى الْعَتَمَةَ حَتَّى يَنْتَصِفَ اللَّيْلُ وَلَا يُصَلِّي مِنَ النَّهَارِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ (2).

وَرَوَى الصَّدُوقُ فِي الْفَقِيهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَا يُصَلِّي بِالنَّهَارِ شَيْئًا حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ فَإِذَا رَأَتْ صَلَّى تَمَانَ رَكَعَاتٍ وَهِيَ صَلَاةُ الْأَوَائِينَ تُفْتَحُ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَ يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ وَ تَهْبِطُ الرِّيَّاحُ وَ يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى خَلْقِهِ فَإِذَا قَاءَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَ صَلَّى بَعْدَ الظُّهْرِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ أُخْرَاوَيْنِ ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ أَرْبَعًا إِذَا قَاءَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا ثُمَّ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ شَيْئًا حَتَّى تَبُوءَ الشَّمْسُ فَإِذَا آتَتْ وَ هُوَ أَنْ تَغِيبَ صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ أَرْبَعًا ثُمَّ لَا يُصَلِّي شَيْئًا حَتَّى يَسْقُطَ الشِّقَقُ فَإِذَا سَقَطَ الشِّقَقُ صَلَّى الْعِشَاءَ ثُمَّ أَوَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى فِرَاشِهِ وَ لَمْ يُصَلِّ شَيْئًا حَتَّى يَزُولَ نِصْفُ اللَّيْلِ فَإِذَا رَأَى نِصْفَ اللَّيْلِ صَلَّى تَمَانَ رَكَعَاتٍ وَ أَوْتَرَ فِي الرَّبْعِ الْأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ فَقَرَأَ فِيهِنَّ قَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ يَفْصِلُ بَيْنَ الثَّلَاثِ بِتَسْلِيمِهِ وَ يَتَكَلَّمُ وَ يَأْمُرُ بِالْحَاجَةِ وَ لَا يَخْرُجُ مِنْ مُصَلَّاهُ حَتَّى يُصَلِّيَ الثَّلَاثَةَ الَّتِي يُؤْتِرُ فِيهَا وَ يَقُتُّ فِيهَا قَبْلَ الرُّكُوعِ ثُمَّ يُسَلِّمُ وَ يُصَلِّي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَ عِنْدَهُ وَ بُعِيدَهُ ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيِ الصُّبْحِ وَ هِيَ الْفَجْرُ إِذَا اغْتَرَضَ الْفَجْرُ وَ أَضَاءَ حُسْنًا فَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الَّتِي قَبَضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهَا (3).

و نحوه روى الشيخ عن زراره عنه عليه السلام: (4).

فبعد ما علمت من الأخبار المستفيضة المؤيده بالآيات الكثيرة لا بد من تأويل فى تلك الأخبار إما بحملها على أنه لم يكن يصلى من نوافل النهار

ص: 136

-
- 1- 1. التهذيب ج 2 ص 266 ط نجف، ج 1 ص 212 ط حجر.
 - 2- 2. التهذيب ج 2 ص 266 ط نجف، ج 1 ص 212 ط حجر.
 - 3- 3. الفقيه ج 1 ص 146-147.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 210.

شيئا إلى الزوال لأنه صلى الله عليه وآله كان يصلى ركعتي نافله الفجر قبل الفجر مع صلاة الليل و يؤيده أن الظاهر أن الغرض نفي صلاة الضحى التي ابتدعتها العامة.

أو على أن المراد أنه لم يكن يصلى بعد صلاة الفجر شيئا إلى الزوال و لما كان صلاة الظهر أول الصلوات و أفضلها أراد أن يبتدئ في ذكر الصلوات بها فلذا آخر ذكر صلاة الفجر.

أو يقال استعمل لفظ النهار في جزئه مجازا لقيام القرينه مع أن في الخبر الأخير ما يدل على ما ذهبنا إليه لأنه قال و أوتر في الربع الأخير من الليل و معلوم أن آخر وقت صلاة الوتر طلوع الفجر الثاني فالظاهر أن النصف أيضا أراد به نصف الليل الذي نهايته الفجر إذ حمل الليل في الأخير على معنى و في الأول على معنى آخر في غايه البعد فظهر أن هذا الخبر على مطلوبنا أدل و أصرح و يحتمل أن يكون هذه الأخبار مبينه على اصطلاح آخر أو مانا إليه سابقا و هو عدم عد ما بين الطلوعين من الليل و

لا من النهار لكنه بعيد و الأوجه أحد الوجوه المتقدمه و بالجمله الخبر الأخير قرينه جليه على تأويل الخبرين الأولين و ضعف الاحتجاج بهما.

و منها

مَا رَوَاهُ فِي الْفَقِيهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ فَقَالَ لَهُ زَوَالَ الشَّمْسِ تَعْرِفُهُ بِالنَّهَارِ فَكَيْفَ لَنَا بِاللَّيْلِ فَقَالَ لِلَّيْلِ زَوَالٌ كَزَوَالِ الشَّمْسِ قَالَ قَبَائِ شَيْءٌ تَعْرِفُهُ قَالَ بِالنُّجُومِ إِذَا انْخَدَرَتْ (1).

و رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ فِي آخِرِ السَّرَائِرِ ثَقَلًا مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَرَوِيِّ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامَ قَالَ: دُلُّوكُ الشَّمْسِ زَوَالَهَا وَ عَسَقُ اللَّيْلِ بِمَنْزِلِهِ الرَّوَالِ مِنَ النَّهَارِ (2).

أقول: أما الخبر الأول فلا بد فيه من تخصيص ببعض الكواكب فنخصها

ص: 137

1- 1. الفقيه ج 1 ص 146.

2- 2. السرائر: 475.

بكواكب مخصوصه تنحدر فى منتصف ما بين الغروب و طلوع الفجر مع أنه ظاهر أنه أمر تقريبي إذ تعيين كواكب مخصوصه كل ليله لا يتيسر لأكثر الخلق مع أن الانحدار لا يتبين لهم إلا بعد مضى زمان من التجاوز عن دائره نصف النهار و فى مثل ذلك لا يؤثر التقدم و التأخر بقدر نصف ساعه أو ثلثها أو أكثر من ذلك بقليل.

و يمكن أن يكون هذا التحديد لاستعلام أول صلاه الليل بل هو الظاهر و روعى فى ذلك الاحتياط لحصول الجزم أو الظن القوى بانتصاف الليل و لا يحصل شىء منهما قبل الانحدار إلا لمن كانت له آله يستعلم الوقت بها كالأسطرلاب و أمثاله و تحصيل أمثالها متعسر على غالب الناس.

و يمكن أن يقال الخبر يدل على مطلوبنا بهذا الوجه بل يمكن أن يدعى ذلك بوجه آخر و هو أن أكثر الكواكب لا تظهر للأبصار إلا بعد مضى زمان من غروب الشمس فإذا حملت على الكواكب التى كانت عند ظهورها على الأفق فهى تصل إلى دائره نصف النهار بعد مضى كثير من انتصاف الليل و لو حملت على أن يقدر أنها كانت عند الغروب على الأفق فهذا مما لا يهتدى إليه أكثر العوام بل الخواص أيضا فلا بد من حملها على ما كانت ترى فى البلدان فى بدو ظهورها فوق الأبنيه و الجدران و الظاهر فى أمثالها أنها تصل إلى دائره نصف النهار قبل انتصاف الليل المعهود عندهم فعلى هذا يمكن حمله على أن الغرض بيان آخر وقت العشاءين أيضا.

و أما التشبيه الوارد فى الخبرين فلا يلزم أن يكون تشبيها فى جميع الأمور و على التحقيق و التدقيق حتى يلزم أن يكون المعتبر فيه الوسط بين الغروب و الطلوع بل يمكن أن يكون التشبيه للانتصاف العرفى أو لوصول أمثال تلك الكواكب التى ذكرنا إلى دائره نصف النهار أو لكونه مبدأ لوقت صلاه معينه و غير ذلك من جهات التشبيه.

فظهر أنه ليس فى هاتين الروايتين أيضا دلالة إلى مطلوبهم لا سيما مع

معارضه الآيات و الأخبار السالفه و مع تسليم دلالتها على أن المعتبر فى انتصاف الليل ذلك لا يلزم أن يحمل كل ما ورد من الأحكام معلقه بلفظ النهار أو اليوم أو الليل على هذا الوجه مع ما مر من النصوص الصحيحة و الأقوال الصريحة.

و قال الشهيد ره فى الذكرى

رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ ثُمَّ لَا يُصَلِّي شَيْئًا إِلَّا بَعْدَ انْتِصَافِ اللَّيْلِ (1).

و مثله عن أبى جعفر عليه السلام و قال حتى يزول الليل فإذا زال الليل صلى ثمانى ركعات [ثم ثلاث ركعات] و أوتر فى الركعة الأخيرة ثم يصلى ركعتى الفجر قبل الفجر و عنده و بعيدة (2).

قلت عبر بزوال الليل عن انتصافه كزوال النهار ثم نقل روايه عمر بن حنظله المتقدمه ثم قال و الظاهر أنه عنى انحدار النجوم الطوالع عند غروب الشمس و الجعفى اعتمد على منازل القمر الثمانيه و العشرين المشهوره فإنه قال إنها مقسومه على ثلاث مائه و أربعه و ستين يوما لكل منزل ثلاثه عشر يوما فيكون الفجر مثلا بسعد الأخبيه ثلاثه عشر يوما ثم ينتقل إلى ما بعده و هكذا فإذا جعل القطب الشمالى بين الكتفين نظر ما على الرأس و بين العينين من المنازل فيعد منها إلى منزله الفجر ثم يؤخذ لكل منزله نصف سبع قال و القمر يغرب فى ليله الهلال على نصف سبع من الليل ثم يتزايد كذلك إلى ليله أربع عشره ثم يتأخر ليله خمس عشره نصف سبع و على هذا إلى آخره قال و هذا تقريب انتهى كلام الذكرى.

و ظاهر كلامه قدس سره و ما نقله الجعفى و إن كان موهما لكون المعتبر عندهما منتصف ما بين غروب الشمس و طلوعها لكن لتصريحهما مع سائر القوم فى مواضع و نقلهم الإجماع على معنى الليل و النهار لا بد من حمل كلامهما على ما يرجع إلى ما ذكرنا فى الخبرين و قد ذكرنا أنه على التقريب لا التحقيق

ص: 139

2-2. التهذيب ج 1 ص 210.

و قد ذكر الشهيد بعد ذلك أخبارا صريحه فيما ذكرنا على أنهما لو صرحا بذلك أيضا لم يكن فى كلامهما حجه.

ثم اعلم أن ما ذكره الشيخ الشهيد و تبعه شيخنا البهائى نور الله ضريحهما من تخصيص النجوم المذكوره فى الخبر بالنجوم التى طلعت عند غروب الشمس إنما يستقيم إذا كان كل أفق من الآفاق منصفًا لمدارات جميع الكواكب و ليس كذلك بل هذا مخصوص بأفق خط الإستواء إذ فى الآفاق المائله باعتبار قله ميل معدل النهار عن سمت الرأس و كثرته و قرب مدارات الكواكب بالنسبه إلى المعدل و بعدها عنه يختلف اختلافًا فاحشًا ففى أواسط المعموره إذا اتفق طلوع كوكب عند غروب الشمس فربما وصل قبل انتصاف الليل إلى نصف النهار قريبًا من ساعه كفرد الشجاع و ربما وصل قبل قريبًا من ساعتين كالشعراء اليمانيه و ربما تأخر وصوله إلى نصف النهار عن الانتصاف بساعه و نصف تقريبًا كالسماك الرامح و رأس الجوزاء و فم الفرس أو بساعتين تقريبًا كالنسر الطائر و العيوق و نير الفكه أو بثلاث ساعات تقريبًا كالنسر الواقع أو أربع ساعات كالردف و ربما اتفق وصول بعض الكواكب القريبه من القطب الشمالى إلى نصف النهار بعد طلوع الشمس فلا بد على طريقتهم من تخصيص آخر و هو أن يكون الكوكب قوس نهاره موافقه لقوس ميل درجه الشمس من منطقته البروج أو قريبًا منه كالسماك الأعزل بالنسبه إلى بعض درجات أواخر الحمل و حمل كلام الإمام عليه السلام فى بيان القاعده التى تحتاج إليها عامه الخلق على معنى لا يعرفه إلا أوحى الناس فى هذا الفن فى غايه البعد و هذا يؤيد ما ذكرنا أنه مبنى على التقريب و التخمين لاستعلام أول صلاه الليل فيسقط الاستدلال به على ما توهموه كما عرفت.

و ربما يحمل على الكواكب التى كانت معروفه عند العرب و كانوا يعرفون بالتجارب طلوعها و غروبها و وصولها إلى نصف النهار و يكون الغرض تنبيههم على أنه يمكن استعلام الأوقات بأمثال ذلك بعد تحصيل التجربه و فيه

أيضا ما فيه.

و ذكر بعض أفاضل الأذكياء لذلك علامات فقال علامه زوال الليل في أوائل الحمل طلوع الردف و في أواسطه انحدار السماك الأعزل و في أواخره طلوع النسـر الطائر و غروب الشعراء الشاميه و العيوق و في أوائل الثور انحدار السماك الـرامح و في أواسطه غروب فرد الشجاع و في أواخره طلوع فـم الفرس و انحدار نير الفكـه و عنق الحيه و غروب قلب الأسد و في أوائل الجوزاء انحدار رأس الجوزاء و في أواسطه انحدار قلب العقرب و في أواخره إشراف النسـر الواقع على الانحدار.

و في أوائل السرطان انحدار النسـر الواقع و في أواسطه غروب السماك الأعزل و في أواخره انحدار النسـر الطائر و في أوائل الأسد طلوع العيوق و انحدار الردف و في أواسطه طلوع الثريا و غروب الـرامح و في أواخر طلوع عين الثور و انحدار فـم الفرس و غروب عنق الحيه و في أوائل السنبله إشراف نير الفكـه على الغروب و في أواسطه غروب نير الفكـه و في أواخره طلوع يد الجوزاء اليمنى و رجلها اليسرى.

و في أوائل الميزان غروب رأس الجوزاء و في أواسطه الشعراء اليمانيه و في أواخره إشراف النسـر الطائر على الغروب و في أوائل العقرب غروب النسـر الطائر و في أواسطه طلوع قلب الأسد و غروب النسـر الواقع و في أواخره طلوع فرد الشجاع و في أوائل القوس انحدار عين الثور و غروب فـم الفرس و في أواسطه انحدار العيوق و رجل الجوزاء اليسرى و غروب الردف و في أواخره انحدار يد الجوزاء اليمنى.

و في أوائل الجدى انحدار اليمانيه و في أواسطه انحدار الشاميه و طلوع الـرامح و في أواخره طلوع الأعزل و نير الفكـه و في أوائل الدلو إشراف قلب الأسد على الانحدار و في أواسطه انحدار قلب الأسد و الفرد و طلوع العنق و في أواخره إشراف رجل الجوزاء اليسرى على الغروب و في أوائل الحوت طلوع

الواقع و غروب رجل الجوزاء اليسرى و فى أواسطه غروب عين الثور و فى آخره غروب اليمانيه و يد الجوزاء اليمنى.

و هذا كله مبنى على أخذ الليل من غروب الشمس إلى طلوعها لكن قد عرفت أنه على هذا التقريب لا يظهر التفاوت بين المعنيين كثيرا و الجعفى ره جعل بناء استعلام زوال الليل تاره على منازل القمر المعروفه بين العرب و لعله حمل الخبر عليه و تاره على غروب القمر و طلوعه أما الأول فلأن العرب قسموا مدار القمر ثمانيه و عشرين قسما (1) و ضبطوا حدود تلك الأقسام بكواكب و سموها منازل القمر و هى التى اشتملت عليها هذه الأبيات بالفارسيه:

أسماء منازل قمر نزد عرب***شرطين و بطين است ثريا دبران

هقعه هنعه ذراع نثره پس طرف***جبهه زبره صرفه و عوا پس از آن

پس سماک غفر زبانا إکلیل***قلب و شوله نعائم و بلده بدان

سعد ذابح سعد بلع سعد سعود***باشد پس سعد أخيه چارمشان

از فرغ مقدم بمؤخر چه رسید***آنگه به رشا رسد که باشد پایان

و مده قطع الشمس تلك المنازل ثلاث مائه و خمسه و ستون يوما و شى ء فإذا قسمت على المنازل يقع بإزاء كل منزل ثلاثه عشر يوما و شى ء فإذا حصل الاطلاع على منزل الشمس من تلك المنازل يمكن استخراج ما مضى من الليل و ما بقى منه بملاحظه الطالع و المنحدر و الغارب من تلك المنازل تقريبا بأدنى

ص: 142

1- 1. راجع شرح ذلك ج 58 ص 135 من أجزاء كتاب السماء و العالم و فى هامش طبعه الكمباني: «الزبانيان كوكبان نيران و هما قرنا العقرب، و هما من المنازل، و عبر عنهما بالزبانا على التخفيف، منه طاب ثراه، و هكذا فى هامش المطبوعه، «السماک ککتاب کوكبان: الاعزل و الرامح، و الأول من منازل القمر دون الثانى، العوّا: بفتح العين و تشديد الواو، و يمد و يقصر. منه طاب رمسه». و أيضا فى هامش المطبوعه شرح بعض هذه

المنازل نقلا من صحاح الجوهری، تركنا ايرادها اتكالا على ما فى كتاب
السماء و العالم ج 58 ص 135 و 136.

تأمل إذ عند غروب الشمس يكون المنزل السابع من المنزل الذى فيه الشمس على نصف النهار و الرابع عشر على المشرق و فى كل نصف سبع من الليل يتفاوت بقدر منزل فيكون التفاوت فى ربع الليل بقدر ثلاثة منازل و نصف و فى نصف الليل بقدر سبعة منازل و على هذا القياس.

و هذا أيضا تقريبي لاختلاف مدار الشمس و القمر و جهات آخر فلو حملنا الخبر عليه حملنا النجوم على نجوم المنزل الذى يكون مقابلا للمنزل الذى فيه الشمس.

و أما الثانى و هو بناء الأمر على غروب القمر فى أوائل الشهر و طلوعه فى أواخره فضابطه أن يضرب عدد ما مضى من أول الشهر إلى الرابع عشر و من الخامس عشر إلى الثامن و العشرين فى الستة و قسمه الحاصل على السبعة فالخارج فى الأول قدر الساعات المعوجه الماضيه من الليل إلى غروب القمر و فى الثانى قدر الساعات المذكوره إلى طلوعه مثاله إذا ضربنا الأربعة فى الستة حصل أربعة و عشرون فإذا قسمناها على السبعة خرج ثلاث و ثلاثة أسباع فيكون غروب القمر فى الليله الرابعه و طلوعه فى الثامنه عشر بعد ثلاث ساعات و ثلاثة أسباع ساعه و كذا إذا قسمنا الحاصل من ضروب الخمسه فى الستة و هو الثلاثون على السبعة خرج أربعة و سبعان فغروب القمر فى الليله الخامسه و طلوعه فى التاسعه عشر بعد أربع ساعات و سبعى ساعه و هكذا و هذا أيضا تقريبي للاختلاف بحسب كثره الزمان بين خروج الشعاع و أول ليله الغره و قلته و غيرهما

فذلكه

لا أراكم أيها المتفطن اليقظان بعد ما أحطت خبرا بقوه ما استبنى عليه بياننا من أنواع البرهان و وهن ما بنوا عليه كلامهم من البنيان و قد أتينا بنيانهم من القواعد و جعلنا مطاوى كلامنا مشحونه بصنوف الفوائد تستريب فى أن الليل و النهار و اليوم فى اصطلاح الشرع و العرف العام بل فى أصل اللغة أيضا لا يتبادر منه إلا ما ينتهى إلى طلوع الفجر أو يتبدئ منه مع أنا لم نستقص فى استخراج الدلائل و نقل كلام الأوائل و لا فى نقل الأخبار و ذكر الآثار لأننا اكتفينا بذكر البعض لتنبه أولى الألباب عما يؤدى إلى الإسهاب و الإطناب.

و أيضا لم نكن عقدنا لذلك بابا عند طرح الكتاب و رسم الأبواب و إنما سنج لنا ذلك بعد ما رأينا الاختلاف فى الأمر الذي لم نكن نجوز الخلاف فى مثله لا سيما من سدنه العلم و أهله و هل يقول أحد من أهل العرف و الشرع إذا أتاه قبيل طلوع الشمس طرقك ليلا أو أتيتك البارحة و شاع بين الناس يقولون هل قمت الليلة فيجيب غلبنى النوم فلم أنتبه إلا بعد الفجر و من تتبع ذلك فى محاورات الناس لا يحتاج إلى الرجوع إلى كتاب أو التمسك بخطاب.

و ما يقال من أن قاطبه الناس يقولون استوى الليل و النهار و صار النهار كذا ساعه و مضى من النهار ساعه أو ساعتان و لا يتبادر إلى الأذهان إلا اليوم من طلوع الشمس فمعلوم أن هذا إنما هو لإفهم باصطلاح المنجمين و بناء الآلات المعده لاستعلام الساعات عليه و لذا نرى من لا يآلف تلك الاصطلاحات إذا سألته كم مضى من اليوم لا يفهم إلا ما مضى من طلوع الفجر كما سمعنا و عهدنا فى عراق العرب و البلاد البعيده عن تلك الاصطلاحات الجديده و كذا استواء الليل و النهار أيضا مأخوذ من المنجمين و

مبنى على اصطلاحهم و أما الفقهاء و أهل اللسان فهم لا يفهمون و لا يفهم من كلامهم إلا ما ذكرنا و لذا ترى الفقهاء يقولون وقت صلاه الليل من النصف إلى آخر الليل و الوتر كلما قرب من آخر

الليل أفضل و لا يفهمون من ليله الجمعة و ليله العيد و ليله القدر و أمثالها إلا ما قبل الفجر و كذا يوم الجمعة و يوم العيد و يوم الغدير و أمثالها يظهر لك ذلك بالرجوع إلى كتب الفقه و الدعاء و غيرها و إذا قال فقيه أو غيره افعل ذلك فى الليلة الفلانيه هل يفهم أحد إلا إيقاعه قبل الفجر و إذا قال افعل اليوم الفلانى هل يفهم أحد إلا أن ابتداءه الفجر.

و لعمرى لا يحتاج هذا إلى الإفصاح و الإيضاح و هو أبين من الفجر و الصباح فظهر مما قررنا أن نصف الليل و ثلثه و رבעه و سدسه و أمثالها إنما هى بالمقاييسه إلى الليل المنتهى إلى الفجر و إذا علق عمل بالليل أو نصف الليل أو ثلثه أو رבעه أو آخره و أمثال ذلك كمبيت المشعر و منى و عند الزوجه أو صلاه الليل و الوتر و إحياء الليالى الشريفه و أشباه ذلك أو آخر الليل فإنما ينتهى وقته إلى الفجر الثانى إلا مع قيام قرينه على المجاز و كذا إذا علق عمل باليوم أو النهار كالأغسال و الآمال المتعلقة بالأيام الشريفه فابتداء وقته الفجر و إذا نذر رجل أن يعمل عملا فى النهار لا يحنث بإيقاعه قبل طلوع الشمس و إذا نذر أن يعمل فى الليل يحنث بإيقاعه بعد الفجر و كذا كل ما يبتنى على هذا الخلاف مما يتعلق بالليالى و الأيام.

و هذا ما حضر لى و خطر ببالى فى تحقيق الحق فى هذا المقام و الله تعالى يعلم حقائق الأحكام و حججه الكرام عليهم الصلاه و السلام و نسأل الله العفو عن الزلل و الخطل فى القول و العمل و الصفح عن الخطاء و التقصير فإنه ولى ذلك و هو على كل شىء قدير.

«1»- الإِحتِجَاجُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْأَسَدِيِّ قَالَ: كَانَ فِيمَا وَرَدَ عَلَيَّ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ الْعَمَرِيِّ قَدَّيْنِ اللَّهُ رُوحَهُ فِي جَوَابِ مَسَائِلِي إِلَى صَاحِبِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَّا مَا سَأَلْتُ عَنْهُ مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ عِنْدَ غُرُوبِهَا فَلَيْنُ كَانَ كَمَا يَقُولُ النَّاسُ إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ وَ تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ فَمَا أُرْغِمَ أَنْفَ الشَّيْطَانِ شَيْءٌ مِثْلَ الصَّلَاةِ فَصَلَّاهَا وَ أُرْغِمَ أَنْفَ الشَّيْطَانِ (1).

إِكْمَالُ الدِّينِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّتَّانِيِّ وَ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّقَّاقِ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُؤَدَّبِ وَ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَرَّاقِ قَالُوا حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْأَسَدِيُّ قَالَ: كَانَ فِيمَا وَرَدَ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ الْعَمَرِيِّ فِي جَوَابِ مَسَائِلِي إِلَى صَاحِبِ الدَّارِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ ذَكَرَ الْحَدِيثَ بِعَيْنِهِ (2).

بيان: قال في النهاية فيه الشمس تطلع بين قرني الشيطان، أي ناحيتي رأسه و جانبيه و قيل القرن القوه أي حين تطلع يتحرك الشيطان، و يتسلط فيكون كالمغلق بها و قيل بين قرنيه أي أمتيه الأولين و الآخرين و كل هذا تمثيل لمن يسجد للشمس عند طلوعها فكان الشيطان، سول له ذلك فإذا سجد لها فكان الشيطان، مقترب بها و قال في القاموس قرن الشيطان، و قرناه أمته و المتبعون لرأيه أو قوته و انتشاره أو تسلطه و قال الطيبي في شرح المشكاة و فيه وجوه أحدها أنه ينتصب قائما في وجه الشمس عند طلوعها ليكون طلوعها كالمعين لها بين قرنيه أي فوديه فيكون مستقبلا لمن يسجد للشمس فتصير عبادتهم له فنهوا عن الصلاة في

ص: 146

ذلك الوقت مخالفه لعبده الشيطان، و ثانيها أن يراد بقرنيه حزباه اللذان يبعثها لإغواء الناس و ثالثها أنه من باب التمثيل شبه الشيطان، فيما يسول لعبده الشمس و يدعوهم إلى معانده الحق بذوات القرون التي تعالج الأشياء و تدافعها بقرونها و رابعها أن يراد بالقرن القوه من قولهم أنا مقرر له أى مطبق و معنى التشبيه تضعيف القوه كما يقال ما لى بهذا الأمر يد و لا يدان أى لا قدره و لا طاقه.

«2»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ طَرِيفٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى جَمِيعاً عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى الْعِدَّةَ فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ فَدَخَلَ الطَّوَافَ فَطَافَ أَسْبُوعَيْنِ بَعْدَ الْفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ وَ مَضَى وَ لَمْ يُصَلِّ (1).

بيان: لعل ترك صلاه الطواف فى هذا الوقت للتقيه كما أن قران الطوافين أيضا محمول عليها كما ستعرف.

«3»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ،: فِي مَنَاهِى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ نَهَى عَنْ الصَّلَاةِ فِي ثَلَاثِ سَاعَاتٍ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ عِنْدَ غُرُوبِهَا وَ عِنْدَ اسْتِوَائِهَا (2).

«4»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَرَبْعُ صَلَوَاتٍ يُصَلِّيَهَا الرَّجُلُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ صَلَاةٌ فَاتَتْكَ فَمَتَّى ذَكَرْتَهَا أَدَّبَتْهَا وَ صَلَاةٌ رَكَعَتَيِ طَوَافِ الْقَرِيبَةِ وَ صَلَاةُ الْكُشُوفِ وَ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ هَؤُلَاءِ يُصَلِّيَنَّ الرَّجُلُ فِي السَّاعَاتِ كُلِّهَا (3).

«5»- وَ مِنْهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَقِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْنٍ عَنْ خَلْفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: صَلَاتَيْنِ لَمْ يَتْرُكْهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ سِرّاً وَ

ص: 147

1- 1. قرب الإسناد: 170 ط نجف.

2- 2. أمالى الصدوق ص 255.

3-3. الخصال ج 1 ص 118.

عَلَانِيَةً رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ (1).

«6»- وَ مِنْهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ الْحَوْضِيِّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عِنْدِي يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ (2).

«7»- وَ مِنْهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ طَرْحَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّارٍ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ يَغْنَى بَعْدَ الْعَدَاهِ وَ بَعْدَ الْعَصْرِ (3).

«8»- وَ مِنْهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهَا يَسْأَلُهَا عَنْ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ قَالَتْ وَ الَّذِي دَهَبَ بِنَفْسِي تَغْنَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا تَرَكَهُمَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ حَتَّى تَقُلَّ عَنْ الصَّلَاةِ وَ كَانَ يُصَلِّي كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ وَ هُوَ قَاعِدٌ فَقُلْتُ إِنَّهُ لَمَّا وَلِيَ عُمُرُ كَانَ يَنْتَهِي عَنْهُمَا قَالَتْ صَدَقْتَ وَ لَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ لَا يُصَلِّيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ مَخَافَةَ أَنْ يَثْقُلَ عَلَى أُمَّتِهِ وَ كَانَ يُحِبُّ مَا خَفَّفَ عَلَيْهِمْ (4).

قال الصدوق ره كان مرادى بإيراد هذه الأخبار الرد على المخالفين لأنهم لا يرون بعد الغداة و بعد العصر صلاه فأحببت أن أبين أنهم قد خالفوا النبى صلى الله عليه و آله فى قوله و فعله.

بيان: اختلف المخالفون فى توجيه هذه الصلاه فمنهم من قال إن النبى صلى الله عليه و آله إنما صلى هاتين الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر و لم يعد إليهما روى ذلك عن ابن عباس و روى عن عائشة أنها قالت كان يصليهما قبل العصر ثم إنه شغل عنهما أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم أثبتهما فكان إذا صلى صلاه أثبتها و هذا بينهم

ص: 148

1- 1. الخصال ج 1 ص 36.

2- 2. الخصال ج 1 ص 36.

3- 3. الخصال ج 1 ص 36.

4-4. الخصال ج 1 ص 36.

أشهر و قالوا إن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه و آله و لا يستحب
غيره ذلك و دعوى الاختصاص اقترح بلا دليل.

«9»- الْخِصَالُ،: فِيمَا أَجَابَ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ مَسَائِلِ الْيَهُودِ أَنْ قَالَ إِنَّ
الشَّمْسَ تَطْلُعُ مِنْ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ (1).

أقول: قد مضى مسندا فى أبواب الاحتجاجات و قد سبق أيضا خبر نفر من
اليهود فى باب علل الصلاة.

«10»- مَجْمُوعُ الدَّعَوَاتِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ هَاشِمٍ التَّلُكُبَرِيِّ: فِى وَصْفِ صَلَاةِ
الْإِسْتِخَارَةِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ بَيِّنَاتِي قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قِيُوفُ إِلَى
أَنْ تَخْضُرَ صَلَاةُ مَهْرُوضَةٍ ثُمَّ قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ كَمَا وَصَفْتُ لَكَ ثُمَّ صَلِّ الصَّلَاةَ
الْمَهْرُوضَةَ أَوْ صَلِّهَمَا بَعْدَ الْقَرَضِ مَا لَمْ تَكُنِ الْقَجْرَ وَ الْعَصْرَ فَأَمَّا الْهَجْرُ
فَعَلَيْكَ بَعْدَهَا بِالْدُّعَاءِ إِلَى أَنْ تَبْسُطَ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلِّهَمَا وَ أَمَّا الْعَصْرُ فَصَلِّهَمَا
قَبْلَهَا.

«11»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَاجِيلَوْبِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ ابْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ
الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ قَالَ سَمِعْتُ الرِّصَا عَلَيْهِ
السَّلَامُ يَقُولُ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ لِأَنَّهَا تَطْلُعُ بِقَرْنَيْ
شَيْطَانٍ فَإِذَا ارْتَفَعَتْ وَ صَفَتْ فَارْقَهَا فَيَسْتَحَبُّ الصَّلَاةُ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَ الْقَضَاءُ
وَ غَيْرُ ذَلِكَ فَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ فَلَارَتْهَا فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ذَلِكَ
الْوَقْتُ لِأَنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ قَدْ غُلِقَتْ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَ هَبَّتِ الرِّيحُ
فَارْقَهَا (2).

بيان: و صفت أى عن كدوره الأبخره التى تحول بيننا و بينها عند قربها من
الأفق فلذا يتغير لونها و يحتمل أن يكون مقارنه الشيطان، لها عند قرب
الزوال لأنها عند ذلك فى نهايه الارتفاع و الضياء فيكون تسويل الشيطان،
لعبدتها بهذا الوضع أكثر و أشد فلما زالت حصل فيها الأفول و الانحطاط
الذى

ص: 149

1- 1. الخصال ج 2 ص 146 و 147 فى حديث أخرج تمامه فى ج 10 ص
1- 5.

2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 32.

هو علامه كونها مخلوقه مدبره فينتقص استيلاء الشيطان، و تنحل شبهه فكأنه يفارقها.

«12»- السَّرَائِرُ، مِنْ جَامِعِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي تَصْرٍ الْبَرْنُطِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ يُؤْتَسَرُ كَانَتْ يُفْتَنِي النَّاسَ عَنْ آبَائِكَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ طُلُوعِ الْقَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ فَقَالَ كَذَبَ لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى أَبِي أَوْ قَالَ عَلَى آبَائِي (1).

«13»- كِتَابُ الرَّاَوْنَدِيِّ (2)، عَنِ عَلِيِّ بْنِ مَرْيَدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنْ الشَّمْسُ تَطَلَّعَتْ كُلَّ يَوْمٍ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ إِلَّا صَبِيحَةَ لَيْلِهِ الْقَدْرِ.

«14»- الْمَجَازَاتُ النَّبَوِيَّةُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: فَإِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَلَا تُصَلُّوا حَتَّى تَبْرُرَ وَ إِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَلَا تُصَلُّوا حَتَّى تَغِيبَ.

قال السيد المراد بحاجب الشمس أول ما يبدو من قرصها فكأنه عليه السلام شبه الشمس عند صعودها من حذبه الأرض بالطالع من وراء ستره تستره أو غيب يطمره فأول ما يبدو منه وجهه و أول ما يبدو من مخاطيط وجهه حاجبه ثم بقيه وجهه ثم سائر جسده شيئاً

شيئاً و جزءاً جزءاً و كأنه عليه السلام نهى عن الصلاة عند ظهور بعض الشمس للعيون حتى يظهر جميعاً و عند مغيب بعضها حتى يغيب جميعها.

و قد يجوز أن يكون لحاجب الشمس هاهنا معنى آخر و هو أن يراد به ما يبدو من شعاعها قبل أن يظهر جرمها و كذلك ما يغيب من شعاعها قبل أن يغيب قرصها فأقام ذلك بها مقام الحاجب لأنه يدل عليها و يظهر بين يديها فكأنه صلى الله عليه و آلِهِ نهى عن الصلاة قبل أن يظهر قرص الشمس بعد الشعاع الذي يظهر قبل طلوعها و كذا في الغروب و الصلاة المراد هاهنا صلاة التطوع دون

- 1- 1. السرائر: 470.
- 2- 2. كتاب زيد النرسي، خ ل.

صلاه الفرض أ لا ترى أن أول ما يظهر قرص الشمس ليس بوقت لشيء من الصلوات المفروضات (1).

وَمِنْهُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: وَقَدْ ذُكِرَ صَلَاةُ الْعَصْرِ وَ لَا صَلَاةَ بَعْدَهَا حَتَّى يُرَى الشَّاهِدُ.

قال السيد المراد بالشاهد هنا النجم و العرب يسمون الكواكب شاهد الليل كأنه يشهد بإدبار النهار و إقبال الظلام و كل شيء يدل على شيء فهو يجرى مجرى الشاهد به و المخبر عنه إذ ليس كل دال بإنسان و لا كل دليل من جهة اللسان (2).

«15»- الْمَنَاقِبُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُجَمِّدٍ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ قَالَ تَعْمُ إِنَّ إِبْلِيسَ اخْتَدَعَ عَرْشًا بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَ سَجَدَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَتَأْسُ قَالَ إِبْلِيسُ إِنَّ بَنِي آدَمَ يُصَلُّونَ لِي (3).

ص: 151

1- 1. المجازات النبوية: 241، و زاد في المصدر بعده: و في أول هذا الخبر ما يحقق القول الذي قلناه، و هو قوله عليه السلام: « لا تنحروا بصلاتكم طلوع الشمس و لا غروبها فانها تطلع بين قرني شيطان » و قد اختلف الفقهاء في ذلك، فقال أبو حنيفة: لا يجوز أن يتطوع بعد صلاه الصبح حتى تطلع الشمس و لا بعد صلاه العصر حتى تغرب الشمس و قال الشافعي: يجوز أن يصلى في هذين الوقتين النفل الذي له سبب مثل تحية المسجد و لا يصلى النفل المبتدأ الذي لا سبب له.

2- 2. المجازات النبوية ص 277، و ما بين العلامتين زياده اتمناها من المصدر.

3- 3. مناقب آل أبي طالب ج 4 ص 257.

تحقيق و توفيق

ذهب أكثر الأصحاب إلى كراهه فعل النوافل المبتدئات التي لا سبب لها عند طلوع الشمس إلى أن ترفع و يذهب شعاعها و عند ميلها إلى الغروب و اصفرارها إلى أن يكمل الغروب بذهاب الحمرة المشرقيه و عند قيامها في وسط السماء إلى أن يزول إلا يوم الجمعة فإنه لا يكره فيها الصلاه في هذا الوقت و بعد صلاه الصبح حتى تطلع الشمس و بعد صلاه العصر حتى تغرب الشمس و هذا مختار الشيخ في المبسوط.

و قال في الخلاف الأوقات التي تكره فيها الصلاه خمس و وقتان تكره الصلاه لأجل الفعل و ثلاثه لأجل الوقت فما كره لأجل الفعل بعد صلاه الفجر إلى طلوع الشمس و بعد العصر إلى غروبها و ما كره لأجل الوقت ثلاثه عند طلوع الشمس و عند قيامها و

عند غروبها و الأول إنما يكره ابتداء الصلاه فيه نافله فأما كل صلاه لها سبب من قضاء فريضه أو نافله أو تحيه مسجد أو صلاه زياره أو صلاه إحرام أو صلاه طواف أو نذر أو صلاه كسوف أو جنازه فإنه لا بأس به و لا يكره و أما ما نهى فيه لأجل الوقت فالأيام و البلاد و الصلوات فيها سواء إلا يوم الجمعة فإن له أن يصلى عند قيامها النوافل.

ثم قال و من أصحابنا من قال التي لها سبب مثل ذلك و قال في النهايه من فاتته شىء من صلاه النوافل فليقضها أى وقت شاء من الليل أو نهار ما لم يكن وقت فريضه أو عند طلوع الشمس و غروبها فإنه تكره صلاه النوافل في هذين الوقتين و قد وردت روايه بجواز النوافل في الوقتين اللذين ذكرناهما فمن عمل بها لم يكن مخطئاً لكن الأحوط ما ذكرناه و صرح بکراهه النوافل أداء و قضاء في الوقتين من غير استثناء.

و كذا المفيد جزم بکراهه النوافل المبتدأه و ذات السبب عند الطلوع و الغروب و قال إن من زار أحد المشاهد عند طلوع الشمس أو غروبها آخر الصلاه حتى تذهب حمرة الشمس عند طلوعها و صفرتها عند غروبها و قال ابن الجنيّد

ورد النهى عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن الابتداء بالصلاه عند طلوع الشمس و غروبها و قيامها نصف النهار إلا يوم الجمعة فى قيامها و عن الجعفى كراهه الصلاه فى الأوقات الثلاثه إلا القضاء و عن المرتضى و مما انفردت الإماميه به كراهيه صلاه الضحى فإن التنفل بالصلاه بعد طلوع الشمس إلى الزوال محرمه إلا يوم الجمعة خاصه قال فى الذكرى و كأنه عنى به يعنى بالتنفل صلاه الضحى لذكرها من قبل و جوز فى الناصريه أن يصلى فى الأوقات المنهى عن الصلاه فيها كل صلاه لها سبب متقدم.

و ظاهر الصدوق التوقف فى أصل هذه المسأله(1)

فإنه قال و قد روى نهى عن الصلاه عند طلوع الشمس و عند غروبها لأن الشمس تطلع بين قرنى شيطان و تغرب بين قرنى شيطان إلا أنه روى لى جماعه من مشايخنا عن أبى الحسين محمد بن جعفر الأسدى رضى الله عنه ثم أورد الروايه التى أثبتها فى أول الباب.

و قال الشيخ فى التهذيب(2)

بعد أن أورد الأخبار المتضمنه للكراهه و قد روى رخصه فى الصلاه عند طلوع الشمس و عند غروبها و نقل الروايه بعينها و الظاهر صحه الروايه لأن قول الصدوق ره روى لى جماعه من مشايخنا يدل على استفاضتها عنده و المشايخ الأربعة الذين ذكرهم فى إكمال الدين و إن لم يوثقوا فى كتب الرجال لكنهم من مشايخ الصدوق و يروى عنهم كثيرا و يقول غالبا بعد ذكر كل منهم رضى الله عنه و اتفاق هذا العدد من المشايخ على النقل لا يقصر عن نقل واحد قال فيه بعض أصحاب الرجال ثقه فلا يبعد حمل أخبار النهى مطلقا على التقيه أو الالتقاء لاشتهار الحكم بين المخالفين و اتفاقهم على إضرار من صلى فى هذه الأوقات.

ص: 153

1- 1. الفقيه ج 1 ص 315.
2- 2. التهذيب ج 1 ص 185.

و قد أكثر الشيخ الأجل السعيد المفيد قدس الله روحه فى كتابه المسمى
بإفعل لا تفعل من التشنيع على العامه فى روايتهم ذلك عن النبى صلى الله
عليه و آله و قال إنهم كثيرا ما يخبرون عن النبى صلى الله عليه و آله
بتحريم شىء و بعلة تحريمه و تلك العلة خطأ لا يجوز أن يتكلم بها النبى
صلى الله عليه و آله و لا يحرم الله من قبلها شيئا فمن ذلك ما أجمعوا عليه
من النهى عن الصلاه فى وقتين عند طلوع الشمس حتى يلتام طلوعها و
عند غروبها فلو لا أن عله النهى أنها تطلع بين قرنى الشيطان، و تغرب بين
قرنى شيطان لكان ذلك جائزا فإذا كان آخر الحديث موصولا بأوله و آخره
فاسد أفسد الجميع و هذا جهل من قائله و الأنبياء لا تجهل فلما بطلت هذه
الروايه بفساد آخر الحديث ثبت أن التطوع جائز فيهما.

ص: 154

«1»- ختص، [الإختصاص] عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْجَمِيرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الْخَزَّازِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ: دَخَلَ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِّيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِجَادِمِهِ ادْعُهُ فَأَنْصَرَفَ إِلَيْهِ فَأَوْصَاهُ بِأَشْيَاءَ ثُمَّ قَالَ يَا عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ وَ أَمْرُ أَهْلِكَ بِالصَّلَاةِ (1) وَ إِنَّكَ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ فَإِذَا كَانَتْ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا مِقْدَارَهَا مِنْ هَاهُنَا مِنَ الْعَصْرِ فَصَلِّ سِتَّ رَكَعَاتٍ قَالَ ثُمَّ وَدَّعَهُ وَ قَبَّلَ مَا بَيْنَ عَيْنَيْ عَيْسَى وَ انْصَرَفَ قَالَ يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ فَمَا تَرَكَتُ السِتَّ رَكَعَاتٍ مُنْذُ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ ذَلِكَ لِعَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (2).

«2»- رَجَالَ الْكَشِيِّ، عَنْ حَمْدَوَيْهِ بْنِ نُصَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ الْبَرْزَنْطِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ وَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ: مِثْلُهُ (3).

«3»- الْغُيُونُ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمِ الْقُرَشِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَيْضَارِيِّ عَنْ رَجَاءِ بْنِ أَبِي الصَّحَّاحِ عَنْ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى الصُّحَى فِي سَفَرٍ وَ لَا حَضَرٍ (4).

«4»- التَّوْحِيدُ، لِلصَّدُوقِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْفَضْلِ

ص: 155

-
- 1- 1. طه: 132.
2- 2. الاختصاص: 195-196.
3- 3. رجال الكشي: 282.
4- 4. عيون الأخبار ج 2 ص 182 في حديث.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْجَعْفَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ شُجَاعٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَزِيدِ الْجَلِيلِيِّ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ فِي حَدِيثٍ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صِفِينَ نَزَلَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الزَّوَالِ الْحَدِيثَ (1).

«5»- الْعِيَّاشِيُّ، عَنْ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَتَوَسَّطَ الْمَسْجِدَ فَإِذَا نَاسٌ يَتَنَفَّلُونَ حِينَ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ نَجْرُوا صَلَاةَ الْأَوَابِينَ نَحْرَهُمُ اللَّهُ قَالَ قُلْتُ فَمَا نَحْرُوهَا قَالَ عَجَّلُوهَا قَالَ قُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا صَلَاةُ الْأَوَابِينَ قَالَ رَكَعَتَانِ (2).

توضيح: و تنقيح النحر الطعن في منحر الإبل أي ضيعوا صلاه الأوابين و هي نافله الزوال بتقديمها على وقتها فإنهم تركوا بعض الثمان ركعات من نافله الزوال و أبدعوا مكانها صلاه الضحى فكانهم نحروها و قتلوها أو قدموها نحروهم الله أي قتلهم الله قال في النهاية في حديث علي عليه السلام إنه خرج و قد بكروا بصلاته الضحى فقال نحروها نحروهم الله أي صلوها في أول وقتها من نحر الشهر و هو أوله و قوله نحروهم الله يحتمل أن يكون دعاء لهم أي بكرهم الله بالخير كما بكروا بالصلاة أول وقتها و يحتمل أن يكون دعاء عليهم بالنحر و الذبح لأنهم غيروا وقتها انتهى.

قوله ركعتان أي التي قدموها ركعتان فإنهما أقل صلاه الضحى أو صلاه الأوابين هي نافله وقت الزوال و هي ركعتان و ست ركعات آخر نافله الظهر كما يظهر من بعض الأخبار أو المعنى أن صلاه الأوابين هي التي يكتفى المخالفون منها بركعتين فإن نافله الزوال عند بعضهم ركعتان أو قال ذلك تقيه.

ص: 156

1- 1. التوحيد ص 89 س 11 ط مكتبة الصدوق.
2- 2. تفسير العيَّاشي ج 2 ص 285.

وَرَوَى الْكَلْبِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْقُمِّيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ رَفَعَهُ قَالَ: مَرَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَجُلٍ يُصَلِّي الضُّحَى فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ فَعَمَرَ جَنَّتَهُ بِالذَّرِّهِ وَ قَالَ تَحَرَّتْ صَلَاةُ الْإَوَّابِينَ تَحَرَّكَ اللَّهُ قَالَ فَأَثَرُهَا قَالَ فَقَالَ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى - عَبْدًا (1) إِذَا صَلَّى فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ كَفَى بِإِنْكَارِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَهْيَا (2).

قوله عليه السلام أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى الظاهر أنه قال عليه السلام ذلك تقيه فإنه قد ورد في الأخبار أنهم كانوا يعارضونه عليه السلام عند نهيه عنها بهذه الآية أو المعنى أنى إذا قلت لا تفعل لا تقبل منى و تعارضنى بالآية و على التقديرين أزال الصادق عليه السلام ما يتوهم منه من التجويز بأن إنكار أمير المؤمنين عليه السلام أولا كان كافيا فى انزجاره و علمه بحرمه الفعل إذا الضرب و الزجر و الإهانة لا تكون إلا على الحرام لكن السائل لما كان غيبا أو مخاصما شقيا و أعاد السؤال لم ير عليه السلام المصلحة فى التصريح و إعادته النهى.

و أما جواب معارضتهم فهو أنه لا ينافى ما دلت الآية عليه من استحباب الصلاة فى كل وقت أن يكون تعين عدد مخصوص فى وقت معين بغير نص و حجه بدعه محرمه كما إذا هلك رجل عند الضحى عشر مرات مثلا من غير قصد تعين يكون مثابا مأجورا

و إذا فعلها معتقدا أنها بهذا العدد المعين فى هذا الوقت المخصوص مستحبه مطلوبة يكون مبتدعا ضالا سبيله إلى النار كما مر تحقيقه مفصلا فى باب البدعه.

و أما حديث عيسى بن عبد الله فالظاهر أنه عليه السلام أمره بذلك تقيه أو اتقاء و إبقاء عليه لئلا يتضرر بترك التقيه و كذا فعل أمير المؤمنين عليه السلام يوم صفين إما للتقيه أو لغرض آخر يتعلق بخصوص هذا اليوم من صلاه حاجه أو مثلها إذ كون صلاه الضحى بدعه من المتواترات عند الإماميه لا خلاف بينهم فيه.

ص: 157

قال الشيخ فى الخلاف صلاه الضحى بدعه لا يجوز فعلها و خالف جميع الفقهاء فى ذلك و قالوا إنها سنه و قال الشافعى أقل ما يكون فيها ركعتان و أفضله اثنتا عشره ركعه و المختار ثمان ركعات ثم قال دليلنا إجماع الفرقه و أيضا روى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: صَلَاةُ الضُّحَى بِدْعَةٌ.

و قال العلامة فى المنتهى صلاه الضحى بدعه عند علمائنا خلافا للجمهور فإنهم أطبقوا على استحبابها لنا

ما رواه الجمهور عن عائشه قالت ما رأيت النبى صلى الله عليه و آله يصلى الضحى قط و سألها عبد الله بن شقيق أ كان رسول الله صلى الله عليه و آله يصلى الضحى قالت لا إلا أن يجىء من مغيبه.

و عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال ما حدثنى أحد قط أنه رأى النبى صلى الله عليه و آله يصلى الضحى إلا أم هانئ فإنها حدثت أن النبى صلى الله عليه و آله دخل بيتها يوم فتح مکه فصلى ثمان ركعات ما رأيته قط صلى صلاه أخف منها.

و روى أحمد فى مسنده قال رأى أبو بكر ناسا يصلون الضحى فقال إنهم يصلون صلاه ما صلاها رسول الله صلى الله عليه و آله و لا عامه أصحابه.

ثم قال لا يقال الصلاه مستحبه فى نفسها فكيف حكمت هاهنا بكونها غير مستحبه لأننا نقول إذا أتى بالصلاه من حيث إنها نافله مشروع فى هذا الوقت كان بدعه أما إذا أوقعها على أنها نافله مبتدأه فلا يمنع و هى عندهم ركعتان و أكثرها ثمان و فعلها وقت اشتداد الحر انتهى.

و العامه رووا عن أم هانئ ثمانى ركعات و عن عائشه أربع ركعات فما زاد و عن أنس اثنتى عشره ركعه و قال الآبى فى شرح صحيح مسلم الأحاديث كلها متفق و حاصلها أن الضحى سنه و أقلها ركعتان و أكملها ثمان ركعات و بينهما أربع و ست.

و رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ لُرَقَمَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى أَهْلِ قُبَاءَ وَ هُمْ يُصَلُّونَ الضُّحَى فَقَالَ صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ إِذَا رَمَضَتِ الْفِصَالُ.

قال فى النهايه هو أن تحم الرمضاء و هى الرمل فتبرك الفصال من شدة

حرها و إحراقها أخفافها انتهى و الفصل ككتاب جمع الفصيل و هو ولد الناقه إذا فصل عن أمه.

أقول: حمل المخالفون صلاه الأوابين على صلاه الضحى و استدلوا بهذا الخبر على استحباب إيقاعها عند شدة الحر و الظاهر أنه شبيه هذا الخبر و كان غرضه صلى الله عليه و آله منعهم عن صلاه الضحى و أن نافله الزوال هى صلاه الأوابين و وقتها عند زوال الشمس عند غايه اشتداد الحر فلم قدمتموها و أبطلتموها.

«6»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلَهُ عَنْ صَلَاةِ الضُّحَى فَقَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ ابْتَدَعَهَا قَوْمُكَ الْأَنْصَارُ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله صَلَاةً فِي مَسْجِدِي تَعْدِلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فَكَانُوا يَأْتُونَ مِنْ ضِيَاعِهِمْ ضُحَى فَيَدْخُلُونَ الْمَسْجِدَ فَيُصَلُّونَ فَبَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله فَتَنَاهُمْ عَنْهُ (1).

ص: 159

«1»- الْخِصَالُ، عَنْ سَيِّئِهِ مِنْ مَشَايِخِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ زَكْرِيَّا عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ تَمِيمِ بْنِ بُهْلُولٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: فَرَائِضُ الصَّلَاةِ سَبْعُ الْوَقْتُ وَالطُّهُورُ وَالتَّوَجُّهُ وَالْقِبْلَةُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ وَالدُّعَاءُ (1).

بيان:

رَوَى الشَّيْخُ بِسَنَدِهِ الصَّحِيحِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقَرْضِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ الْوَقْتُ وَالطُّهُورُ وَالْقِبْلَةُ وَالتَّوَجُّهُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ وَالدُّعَاءُ فُلْتُ مَا سِوَى ذَلِكَ فَقَالَ سُنَّةٌ فِي قَرِيصَةٍ (2).

و المراد بالفرض (3)

ما ظهر وجوبه بالقرآن أو شرعيته أعم

ص: 160

1- 1. الخصال ج 2 ص 152 فى حديث خصال من شرايع الدين.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 204.

3- 3. المراد بالفرض ما ذكر فى القرآن العزيز صريحا بما هو هو، فكما أشرنا إليه قبل ذلك يكون كل فرض من فرائض الصلوات ركنا تبطل الصلاة بالاخلال به سهوا و جهلا و نسيانا- على ما سيأتى شرح ذلك مستوفى- فمن ذلك الوقت و قد مر الآيات التى تصرح بأوقات الصلوات بما هى صلاة يجمعها قوله تعالى: « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا »: أى يؤدى كل صلاة فى وقتها الموسع أو المضيق. و أمّا الطهور فقد مر قوله تعالى: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ » الآية فأوجب الطهارة للصلاة بما هى صلاة. و أمّا القبلة فسيأتى الآيات المتعرضة لها فى بابها، و أمّا التوجه فالمراد به افتتاح الصلاة بالتكبير، فهو ليس بفرض لانه لم يذكر فى القرآن العزيز ما يدل عليه الا قوله تعالى: « وَ رَبَّكَ فَكَبِّرْ » و كما ترى لم يتعرض لوجوب التكبير الا بما هو تكبير، لا بما هو من أجزاء الصلاة- مع كون الامر به متوجها الى النبى صلى الله عليه و آله فقط- فلو كان فرضا لكان فرضا عليه كما فى قوله تعالى « وَ مِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ » و قوله تعالى « قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا » الآية و انما عد فى الفرائض، لكونه ركنا

كالفرض تبطل الصلاة بالاخلال به عمدا و سهوا و نسيانا، و انما جعل ركنا لانه تحريم الصلاة بالحكم الوضعي، فلو ترك لم يكن المصلي داخل الصلاة وضعا، و ان ركع و سجد، و مثله التسليم من بعض الجهات كما سيأتي. و أمّا الركوع و السجود فسيأتي في بابهما، و أمّا الدعاء فهو مفهوم الصلاة المفروضة بقوله تعالى «إِلَّا الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ» و غير ذلك ممّا ذكر بلفظ الصلاة و حقيقته التوجه إلى الله مخلصا و صورته بالتكبير و القراءه و التسبيح و التهليل و الابتهاال و قد مر في ج 82 ص 277 أن حفظ عدد الركعات أيضا فرض و سيأتي الكلام عليه في محله. و أمّا ما ذكر في القرآن العزيز صريحا لا بما هو صلاة، بل بما هو غيره، لكن النبي صلى الله عليه و آله جعله في الصلاة، فهو سنه لا تبطل الصلاة بالاخلال به الا عمدا، و من أخل به جاهلا أو ناسيا أو سهوا فلا شىء عليه، و ذلك مثل طهاره الثوب و البدن و مثل قراءه الحمد و السوره و قول «سبحان ربى العظيم و بحمده و التشهد و غير ذلك ممّا سنبحت عنها فى محالها بحول الله و قوته.

من الوجوب و الاستحباب و الطهور أعم من الطهارة من الحدث و الخبث
لآيتى الوضوء و الغسل و لقوله تعالى وَ ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ (1) و التوجه المراد به
إما تكبيره الافتتاح لقوله تعالى وَ رَبَّكَ فَكَبِّرْ (2) و النية لقوله تعالى وَ مَا
أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ (3) و أمثاله أو استقبال القبلة بأن
يكون المراد بالقبلة معرفتها لا التوجه إليها و هو بعيد و الدعاء القنوت لقوله
سبحانه

ص: 161

-
- 1- 1. المَدَّيَّر: 4.
 - 2- 2. المَدَّيَّر: 3.
 - 3- 3. البينه: 5.

وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ (1) فيدل على التفسير الأول للفرض على وجوبه أو القراءه لاشتماله على الدعاء و يقال للفاتحه سوره الدعاء لقوله تعالى قَافِرُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ (2) أو الأعم منهما.

قوله عليه السلام سنه فى فريضه أى ظهر وجوبه أو رجحانه من السنه بأن يوقع فى فعل ظهر وجوبه بالقرآن و هو الصلاه.

«2»- فَقَهُ الرِّضَا: اَعْلَمَ أَنَّ الصَّلَاةَ ثَلَاثَةٌ وَضُوءٌ وَ ثَلَاثَةُ رُكُوعٍ وَ ثَلَاثَةُ سُجُودٍ وَ أَنَّ لَهَا أَرْبَعَةَ آلَافٍ حَدٍّ وَ أَنَّ فُرُوضَهَا عَشْرَةٌ ثَلَاثٌ مِنْهَا كِبَارٌ وَ هِيَ تَكْبِيرُهُ الْإِفْتِتَاحَ وَ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ وَ سَبْعَةٌ صِغَارٌ وَ هِيَ الْقِرَاءَةُ وَ تَكْبِيرُ الرُّكُوعِ وَ تَكْبِيرُ السُّجُودِ وَ تَسْبِيحُ الرُّكُوعِ وَ تَسْبِيحُ السُّجُودِ وَ الْقُنُوتُ وَ النَّشْهُدُ وَ بَعْضُ هَذِهِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ (3).

توضيح:

رَوَى الْكَلِينِيُّ فِي الْحَسَنِ عَنِ الْحَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الصَّلَاةُ ثَلَاثَةٌ ثَلَاثٌ طَهُورٌ وَ ثَلَاثُ رُكُوعٍ وَ ثَلَاثُ سُجُودٍ (4).

و الحصر للمبالغه و بيان شدة الاهتمام بتلك الأفعال و عد الوضوء من الأجزاء أيضا للمبالغه و بيان شدة مدخليته فى الصحه.

و قال والدى قدس سره التثليث إما باعتبار المسائل و الأحكام أو باعتبار الواجبات و المندوبات أو باعتبار الثواب و الغرض منه الترغيب فى الاهتمام بشأن هذه الثلاثه سيما الطهور لأنه رفع المانع و لذا قدمه و هو أعم من إزاله النجاسات و الطهارات الثلاث و يمكن إرادته الأخير فقط و الاهتمام بشأن الركوع و السجود باعتبار كثره الذكر و التوجه و الطمأنينه انتهى.

و الخبر يدل على وجوب تكبيرى الركوع و السجود و القنوت و يمكن

ص: 162

-
- 1- 1. البقره: 238 و قد مر البحث فيها ج 82 ص 278 راجعه.
 - 2- 2. المزمّل: 20، و الآيه ناظره الى قراء القرآن سوره سوره كما سيأتى فى محله.
 - 3- 3. فقه الرضا ص 8 السطران الآخران.
 - 4- 4. الكافى ج 3 ص 273.

حمله على شدة الاستحباب و تأكده.

«3»- كِتَابُ الْعِلَالِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ كِتَابِ خُذُودِ الصَّلَاةِ فَقَالَ سَبْعَةُ الْوُضُوءِ وَالْوَقْتُ وَالْقِبْلَةُ وَتَكْبِيرُهُ الْإِفْتِيحُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ وَالِدُّعَاءُ فَهَذِهِ قَرَضٌ عَلَى كُلِّ مَخْلُوقٍ وَ قَرَضٌ عَلَى الْأَقْوِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ الْأَدَانُ وَالْإِقَامَةُ وَالْقِرَاءَةُ وَالتَّسْبِيحُ وَالتَّسْبِيحُ وَ لَيْسَتْ قَرَضًا فِي نَفْسِهَا وَ لَكِنَّهَا سُنَّةٌ وَ إِقَامَتُهَا قَرَضٌ عَلَى الْعُلَمَاءِ وَالْأَقْوِيَاءِ وَ وُضِعَ عَنِ النِّسَاءِ وَالْمُسْتَضْعِفِينَ وَ الْبُلَّةِ الْأَدَانُ وَالْإِقَامَةُ وَ لَا بُدَّ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَ مَا أَحْسَنُوا مِنَ الْقِرَاءَةِ وَ التَّسْبِيحِ وَ الدُّعَاءِ وَ فِي الصَّلَاةِ قَرَضٌ وَ تَطَوُّعٌ قَامَا الْقَرَضُ فَمِنْهُ الرُّكُوعُ وَ أَمَّا السُّنَّةُ فثَلَاثُ تَسْبِيحَاتٍ فِي الرُّكُوعِ وَ أَمَّا التَّطَوُّعُ فَمَا رَادَّ فِي التَّسْبِيحِ وَ الْقِرَاءَةِ وَ الْقُنُوتِ وَاجِبٌ وَ الْإِجْهَارُ بِالْقِرَاءَةِ وَاجِبٌ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَ الْعِشَاءِ وَ الْفَجْرِ وَ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْقُنُوتِ حَتَّى إِذَا قَطَعَ الْإِمَامُ الْقِرَاءَةَ عَلِمَ مَنْ خَلَفَهُ أَنَّهُ قَدْ قَنَتَ فَيَقْنُتُونَ وَ قَدْ قَالَ الْعَالِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَرْبَعَةَ آلَافٍ حَدًّا.

بيان: الظاهر أن من قوله فهذه فرض كلام المؤلف فلذا لم نتعرض لشرحه و تأويله.

«4»- الْهِدَايَةُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: حِينَ سُئِلَ عَمَّا فَرَضَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى مِنَ الصَّلَاةِ فَقَالَ الْوَقْتُ وَ الطُّهُورُ وَ التَّوَجُّهُ وَ الْقِبْلَةُ وَ الرُّكُوعُ وَ السُّجُودُ وَ الدُّعَاءُ وَ مَنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاتِهِ مُتَعَمِّدًا فَلَا صَلَاةَ لَهُ وَ مَنْ تَرَكَ الْقُنُوتَ مُتَعَمِّدًا فَلَا صَلَاةَ لَهُ (1).

ص: 163

باب 1 ستر العورة و عوره الرجال و النساء فى الصلاه و ما يلزمهما من الثياب فيها و صفاتها و آدابها

الآيات:

الأعراف: يا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارَى سَوَاتِكُمْ وَ رِيشًا وَ لِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ- يا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوَاتِيَهُمَا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ إِلَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَ الطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ تَفْصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (1).

ص: 164

1- 1. الأعراف: 26- 32، أما الآيتان الأوليان، فكما مرّ الكلام فيهما فى ج 79 ص 295- 297، عرفت أن المراد باللباس الذى يوارى سوات الناس هو الازار، لكن لبس هذا الازار بمعنى عدم كشف السوات ليس مختصا بحال الصلاه، لان كشفهما من الفاحشه المحرمه، و لذلك وجه الخطاب الى كل البشر بقوله « يا بَنِي آدَمَ ». و أمّا قوله تعالى: « يا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ » فالمراد الازار و الرداء كما مرّ توضيحه فى ج 79 ص 298 و انما عبر عنهم بالزينة لكونهما موجبا لتزيين البدن و حشمته، و لما قال « عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ »، و المسجد موضع الصلاه، كان المراد أخذ الزينه بلبس الازار و الرداء عند الصلاه، و لذلك كره الصلاه من دون رداء بحيث يعرى أعالى البدن. و هذه الآيه من المتشابهات على اصطلاح القرآن المجيد حيث انها تشبه الآيات التى هى أم الكتاب: توهم كونها مستقلة برأسها و ليس كذلك. بيان: هذا انجازا لما وعدنا فى ج 82 ص 322 أنه قال الله عزّ و جلّ: « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ: مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ، وَ آخَرٌ مُّتَشَابِهَاتٌ. فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَ ابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ- وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَ مَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ » آل عمران: 7. و المعنى أن آيات القرآن على قسمين: قسم هى محكمات و هن مع ذلك أم الكتاب و أصله و مرجعه، و قسم آخر هى محكمات تشابه أم الكتاب. فكل الآيات محكمه لقوله تعالى « كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ »

هود: 1، مثلا قوله تعالى « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ إِلَى عَسَقِ اللَّيْلِ » الآية من القسم الأول فان الصلاة فرض مستقل في حدّ نفسها، و الآية أم الكتاب و أصل يرجع إليه فروع: كقوله تعالى « وَ أَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ » و معناه في السنه: « لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد » و قوله تعالى: « قَافِرُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ » و معناه في السنه « لا صلاة الا بفاتحه الكتاب » و امثال ذلك ممّا سنشرحه في محله. فظاهر تلك الاوامر كلها يشبه أم الكتاب و كونها مستقلة يجب الإتيان بها في نفسها، لكن بعضها أم الكتاب مستقل في حدّ نفسها كالصلاة و الصوم و الحجّ، و بعضها متشابه به غير مستقل أدخلها النبيّ صلى الله عليه و آله في الفرائض المستقلة، الحاق الفرع بالاصل و الولد بأمه. فأما الذين في قلوبهم زيغ و اعوجاج عن الفطره و ميل الى الاستبداد و هوى. الى الرئاسة، يتبعون بأهوائهم ما تشابه أم الكتاب، مع أن المتشابهات لا يصلح اتباعها الا بعد تأويلها و هو ارجاعها الى أمها، و لا يعلم تأويل ذلك الا الله عزّ و جلّ و هم بمعزل عن الاتصال بالوحى، و مع جهلهم يدعون علم ذلك و معرفتهم بالام و المتشابه ابتغاء الفتنه و ابتغاء تأويله كما زعموا أن قوله تعالى « فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » و قوله « وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أُنصِتُوا » مستقلة من أمّهات الكتاب، و يفتون بوجوب الاستعاذه و الانصات و الاستماع عند قراءه القرآن مطلقا، و ليس كذلك كما أجمع عليه أهل الفقه بأن شيئا من ذلك ليس بواجب الا في الصلاة. و أمّا الراسخون في العلم و الايمان فهم يعترفون بأن الامهات و المتشابهات كلها نزلت من عند الله، فلا بدّ و أن يوحى علمه الى رسوله ليخرج الناس من الظلمات الى النور: يقولون آمنا به كل من عند ربّنا و لسنا نتبع الكتاب الا بإشاره الرسول و عترته، و ما يذكر سر ذلك الا اولو الالباب الذين أخذوا بالكتاب و العتره و هجروا مقاله الزائغين الذين قالوا حسبنا كتاب الله.

النحل: وَ الْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَ مَنَافِعُ وَ مِنْهَا تَأْكُلُونَ إِلَى قَوْلِهِ

ص: 165

سُبْحَانَهُ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا (1)

وَقَالَ تَعَالَى: وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ - وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْهَا خَلْقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيَكُمُ الْحَرَّ وَ سَرَابِيلَ تَقِيَكُمُ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ (2)

فاطر: وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَ هَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَ مِنْ كُلِّ تَاكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَ تَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا (3)

ص: 166

1- 1. النحل: 5- 14.

2- 2. النحل: 80- 81.

3- 3. فاطر: 12.

الرحمن: يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَ الْمَرْجَانُ (1)

تفسير:

قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا أَى خلقناه لكم بتدبيرات سماويه و أسباب نازله منها أو لكون العله أشرف من المعلوم فحصول الشىء من العله كأنه نزول من الأعلى إلى الأسفل أو إشاره إلى علو رتبته تعالى فالنزول منه إلينا نزول من العليا إلى السفلى و هو قريب من الثانى و قيل إشاره إلى إنزال شىء من اللباس مع آدم و حواء عليهما السلام.

يُؤَارِي سَوَآتِكُمْ أَى يستر عوراتكم و كل ما يسوء كشفه منكم وَ رِيَشًا وَ هو لباس الزينه (2)

استعير من ريش الطير لأنه لباسه و زينته و فسر ابن عباس الريش بالمال و الأول يومى إلى وجوب ستر العوره فى جميع الأوقات لا سيما فى وقت العبادات فإن يُؤَارِي سَوَآتِكُمْ يومى إلى قبح الكشف و أن الستر مراد الله تعالى و ظاهر الثانى استحباب التجمل باللباس.

وَ لِبَاسٌ التَّقْوَى قيل خشيه الله و قيل العمل الصالح و قيل ما يقصد به التواضع لله تعالى و عبادته كالصوف و الشعر و الخشن من الثياب و عن زيد بن على (3) أنه ما يلبس من الدروع و الجواشن و المغافر و غيرها مما يتقى به فى الحروب و قيل مطلق اللباس الذى يتقى به من الضرر كالحر و البرد و الجرح و قال على بن

ص: 167

1- 1. الرحمن: 22.

2- 2. الريش- بالكسر- كسوه جناح الطائر، استعير فى آية الكريمة للرداء بعد تشبيهه بريش الطير، فكما أن ريش الطير يلتف على جناحيه و ابطيه يسترهما، كذلك الرداء يلتف على العضدين و الابطين يسترهما، فلو عرى جناح الطير من الريش أشبه الإنسان حيث لبس الازار من دون رداء أشد الشباهه و لا يخفى لطف التشبيه على من تأمل و تصور ذلك خيالا و لا يذهب عليك أن مرادنا بالازار و الرداء ما يعرفهما المسلمون اليوم بلباسى الاحرام كما عرفت شرح ذلك فى ج 81 ص 269.

3- 3. ذكره الطبرسى فى المجمع ج 4 ص 408.

إبراهيم (1)

لباس التقوى ثياب البياض وَ فِي رِوَايَةٍ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَامَا اللَّبَاسُ قَالَتِيَابُ الَّتِي تَلْبَسُونَ وَ أَمَّا الرِّيَاشُ قَالَمَالُ وَ الْمَتَاعُ وَ أَمَّا لِبَاسُ التَّقْوَى قَالَعَقَافُ إِنَّ الْعَفِيفَ لَا تَبْدُو لَهُ عَوْرَهُ وَ إِنْ كَانَ عَارِيًا مِنَ الثِّيَابِ وَ الْفَاجِرَ بَادِيَ الْعَوْرَةِ وَ إِنْ كَانَ كَاسِيًا مِنَ الثِّيَابِ.

ذَلِكَ خَيْرُ أَى لِبَاسِ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ وَ قِيلَ إِشَارَهُ إِلَى مَوَارَاهِ السَّوَاهِ فَإِنَّهُ مِنَ التَّقْوَى تَفْضِيلًا لَهُ عَلَى نَفْسِ اللَّبَاسِ مُطْلَقًا أَوْ إِشَارَهُ إِلَى اللَّبَاسِ الْمَوَارَى لِلْسَّوَاهِ ذَلِكَ يَعْنِي أَنْزَالَ اللَّبَاسِ مُطْلَقًا أَوْ جَمِيعَ مَا تَقْدِمُ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُودِهِ وَ لَطْفِهِ وَ فَضْلِهِ وَ رَحْمَتِهِ عَلَى عِبَادِهِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ فَيَعْرِفُونَ عَظِيمَ النِّعْمَةِ فِيهِ أَوْ يَتَعَطَّوْنَ فَيَتَوَرَّعُوا عَنِ الْقَبَائِحِ.

لَا يَقْتَنَبُكُمُ الشَّيْطَانُ أَى لَا يُوَقِّعُنَا فِي فِتْنَةٍ وَ فَضِيحَةٍ بِأَنْ يَدْعُوَكُمْ أَنْ لَا تَذْكُرُوا بَآيَاتِ اللَّهِ وَ لَا تَتَوَرَّعُوا عَنِ الْقَبَائِحِ فَيُخْرِجُكُمْ مِنْ مَحَالِ فَضْلِ اللَّهِ وَ مَوَاضِعِ رَحْمَتِهِ فَيَسْلُبُكُمْ نِعْمَةَ اللَّهِ وَ سِتْرَهُ عَلَيْكُمْ وَ يَحْرِمُكُمْ الْجَنَّةَ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا إِسْنَادَ النَّزْعِ إِلَيْهِ لِلتَّسْبِيبِ فِيهِ.

خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ فِي مَجْمَعِ الْبَيَّانِ عَنْ الْيَاقَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيْ خُذُوا ثِيَابَكُمْ الَّتِي تَتَرَبَّصُونَ بِهَا لِلصَّلَاةِ فِي الْجُمُعَاتِ وَ الْأَعْيَادِ (2).

وَ رَوَى الْعِيَّاشِيُّ عَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: هِيَ الثِّيَابُ (3) وَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هِيَ الْأَزْدِيَّةُ يَعْنِي فِي الْعِيدَيْنِ وَ الْجُمُعَةِ (4).

وَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: فِي الْعِيدَيْنِ وَ الْجُمُعَةِ يَغْتَسِلُ وَ يَلْبَسُ ثِيَابًا بَيضًا. وَ رَوَى أَيْضًا: الْمَشْطُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ (5).

وَ فِي الْكَافِي عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَعْنِي فِي الْعِيدَيْنِ وَ الْجُمُعَةِ (6).

وَ فِي الْعِيَّاشِيِّ وَ الْجَوَامِعِ: كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا قَامَ

ص: 168

1- 1. تفسير القمّي: 213، راجع ج 79 ص 297.

2- 2. مجمع البيان ج 4 ص 412.

- 3-3. تفسير العيَّاشيّ ج 2 ص 12، الرقم 21.
- 4-4. تفسير العيَّاشيّ ج 2 ص 13 الرقم: 27.
- 5-5. تفسير القمّيّ ص 214.
- 6-6. الكافي ج 3 ص 424.

إِلَى الصَّلَاةِ لَيْسَ أَجُودَ ثِيَابِهِ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ
الْجَمَالَ فَأَتَجَمَّلُ لِرَبِّي وَ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ (1).

و فِي الْفَقِيهِ (2)

عَنْ الرُّصَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِنْ ذَلِكَ التَّمَشُّطُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

و العياشي عن الصادق عليه السلام: مثله (3)

و فِي التَّهْذِيبِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ الْغُسْلُ عِنْدَ لِقَاءِ
كُلِّ إِمَامٍ (4).

و الْعَيَّاشِيُّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَعْنِي الْأُئِمَّةَ (5).

و قِيلَ هُوَ أَمْرٌ بَلْبَسَ الثِّيَابَ فِي الصَّلَاةِ وَ الطَّوَافِ وَ كَانُوا يَطُوفُونَ عِزَاهُ وَ
يَقُولُونَ لَا نَعْبُدُ فِي ثِيَابٍ أَذْنَبْنَا فِيهَا وَ نَحْوَهُ ذَكَرَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (6).

و فِي الْخَصَالِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ
تَمَشَّطُوا فَإِنَّ التَّمَشُّطَ يَجْلِبُ الرِّزْقَ إِلَى آخِرِ الْخَبَرِ (7).

و فِي الْعَيَّاشِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: هُوَ الْمَشْطُ
عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ قَرِيبَتِهِ وَ نَافِلَةٍ (8).

و قَالَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ وَ قَدْ فَسَّرَ بِالْمَشْطِ وَ السَّوَاكِ وَ الْخَاتَمِ وَ السَّجَادَةِ وَ
السَّبْحَةِ.

قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ مِنَ الثِّيَابِ كَالْقُطْنِ وَ الْكَتَانِ وَ
الْحَرِيرِ وَ الصُّوفِ وَ مَا يَعْمَلُ مِنْهُ الدَّرُوعُ وَ الْخَوَاتِيمُ وَ الْحُلَى وَ غَيْرُهَا وَ
الطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسْتَلْذَاتِ مِنَ الْمَأْكَلِ وَ الْمَشَارِبِ أَوْ الْمُبَاهَاةِ وَ
الاستفهام للإنكار قُلْ هِيَ أَى الزينة و الطيبات للذين آمنوا فى الحياه الدُّنْيَا
الظرف متعلق بآمنوا خالصة

ص: 169

1- 1. تفسير العياشى ج 2 ص 14 الرقم 29.

2- 2. الفقيه ج 1 ص 75 ط نجف.

- 3-3. تفسير العيَّاشيّ ج 2 ص 13، الرقم 25.
4-4. التهذيب ج 6 ص 107 ط نجف.
5-5. تفسير العيَّاشيّ ج 2 ص 12، الرقم 18.
6-6. تفسير القمّيّ ص 214 راجع شرح ذلك ج 79 ص 297.
7-7. الخصال ج 1 ص 129.
8-8. تفسير العيَّاشيّ ج 2 ص 13، الرقم 25، و قد مر الإشارة إليه.

يَوْمَ الْقِيَامَةِ حال من المستتر في متعلق للذين و يوم القيامة ظرف لخالصه
أى لا يشتركهم غيرهم فيها كما يشتركهم فى الدنيا أو الظرف متعلق
بمتعلق للذين أى هى حاصله للذين آمنوا فى الحياه الدنيا غير خالصه لهم
خالصه لهم يوم القيامة(1)

قيل و لم يقل و لغيرهم لينبه على أنها خلقت لهم بالأصالة و أن غيرهم تبع
لهم كقوله وَ مَنْ كَفَرَ فَأَمَتُّهُ قَلِيلًا(2) الآية.

و الْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ(3) أى لمصالحكم فيها رفء اسم لما يدفأ به فيقى
البرد و هو البأس المعمول من صوف أو وبر أو شعر و الظاهر شموله
للغراء أيضا و منافع هى نسلها و درورها و ظهورها و غير ذلك حليّة تلبسونها
كالؤلؤ و المرجان و قيل اليواقيت أيضا.

سَكَنًا(4) موضعا تسكنون فيه وقت إقامتكم بُيُوتًا يعنى الخيم و المضارب
المتخذة من الأدم و الوبر و الصوف و الشعر تَسْتَخِفُّونَهَا أى تجدونها خفيفه
يخف عليكم حملها و نقلها و وضعها و ضربها يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ترحالكم و سفركم
و يَوْمَ إِقَامَتِكُمْ نزولكم و حضركم و الأثاث أنواع متاع البيت من الفرش و
الأكسبه و قيل المال و المتاع ما يتجر به من سلعه أو ينتفع به مطلقا إلى
حين أى إلى أن تقضوا منه أوطاركم أو إلى حين مماتكم أو إلى مده من
الزمان فإنها لصلابتها تبقى مده مديده أو إلى يوم القيامة و قيل إلى وقت
البلى و الفناء إشاره إلى أنها فانيه فلا ينبغى للعاقل أن يختارها.

و اللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ مِنَ الشَّجَرِ وَ الْجِبَلِ وَ الْأَنْبِيَةِ وَ غَيْرِهَا ظِلًّا تَتَّقُونَ
به حر الشمس وَ جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا مواضع تستكنون بها

ص: 170

1- 1. و قيل: معناه: قل هى فى الحياه الدنيا للذين آمنوا غير خالصه من
الهموم و الاحزان و المشقه، و هى لهم خالصه فى الآخره، منه رحمه الله،
على ما فى هامش طبعه الكمبانيّ.

2- 2. البقره: 126.

3- 3. النحل: 5.

4- 4. النحل: 14.

من الغيران و البيوت المنحوتة فيها وَ جَعَلَ لَكُمْ سَرَائِلَ ثيابا من القطن و الكتان و الصوف و غيرها تَقِيكُمْ الْحَرَّ اكتفى بذكر أحد الضدين لإدلالته على الآخر و لأن وقايه الحر كانت عندهم أهم وَ سَرَائِلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ يعنى الدروع و الجواشن و السربال يعم

كل ما يلبس كَذَلِكَ كإتمام هذه النعم التى تقدمت يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ أى تنظرون فى نعمه الفاشيه فتؤمنون به و تنقادون لحكمه.

هذا عَذْبٌ (1) أى طيب قُرَأْتُ أى اشتدت عذوبته و قيل هو الخالص الذى لا يشوبه شىء سَائِغٌ شرابه أى مرىء سريع الانحدار لعذوبته و ذكر الأكثر أن اللؤلؤ كبار الدر و المرجان صغاره و قيل المرجان الخرز الأحمر ففى الآيات دلاله على لزوم ستر العوره لا سيما فى الصلاة و على استحباب أنواع الزينه من التنظيف و التطهير و التطيب و الملابس الفاخره عند الصلاة و الطواف و على جواز اتخاذ الملابس و الفرش و غيرها و أنواع انتفاع يمكن من أصواف الأنعام و أوبارها و أشعارها و جلودها و جواز الصلاة فيها و عليها إلا ما أخرجه الدليل من عدم جواز السجود و نحوه و طهارتها و لو من الميتة لإطلاق اللفظ (2)

و على جواز بناء الأبنيه و الاستظلال بها و بالكهوف و الغيران و الصلاة فيها.

و جواز استعمال ثياب القطن و الكتان و الصوف و غيرها و الدروع و الجواشن و أمثالهما فى الصلاة و غيرها إلا ما أخرجه الدليل و على جواز التحلى باللؤلؤ و المرجان للرجال و النساء و صلاتهما فيهما للإطلاق لا سيما فى مقام الامتنان.

ص: 171

1- 1. فاطر: 12.

2- 2. لا يتم هذا الإطلاق، فان المولى ليس بصدد بيان حليه أو طهاره جلود الانعام بل المقام مقام الامتنان عليهم باستفادتهم من جلود الانعام، و يكفى فى صدق ذلك المذكى منها.

و قد يستشكل فى الصلاه فى اللؤلؤ(1) لكونه جزءا من الصدف و الصدف حيوان لا يؤكل لحمه أما كونه حيوانا فلما ذكره الأطباء و غيرهم من التجار و الغواصين

و لِمَا رَوَاهُ الْكُتُبُ (2)

فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ اللَّحْمِ الَّذِي يَكُونُ فِي أَصْدَافِ الْبَحْرِ وَ الْفُرَاتِ أَوْ يُؤْكَلُ قَالَ ذَلِكَ لَحْمُ الصَّقَادِعِ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ.

و أما كونه غير مأكول اللحم فلهذا الخبر و للإجماع المنقول على أن من حيوان البحر لا يؤكل لحمه إلا السمك و أما عدم جواز الصلاه فى أجزاء ما لا يؤكل لحمه فلما سيأتى من عدم جواز الصلاه فى شىء منه إلا ما استثنى.

و يمكن أن يجاب بوجوه الأول لا نسلم كونه جزءا من ذلك الحيوان فإن الانعقاد فى جوفه لا يستلزم الجزئيه بل الظاهر أنه ظرف لتولد ذلك نعم يكون اللؤلؤ فى بعض الأصداغ مركوزا فى جرمه و هذا نادر و يمكن أن يناقش فيه أيضا.

الثانى أنا لا نسلم عدم جواز الصلاه فى أجزاء ما لا يؤكل لحمه مما ليس له نفس سائله و ظاهر الأصحاب اختصاص الحكم بما له نفس سائله و إن أمكن المناقشه فيه.

الثالث أنه على تقدير عدم اختصاص الحكم بما له نفس سائله فهو أيضا من المستثنيات لظواهر الآيات السالفه و لشيوع التحلى بها و الصلاه معها فى أعصار الأئمه عليهم السلام مع أنه لم يرو منع بخصوص ذلك و الظاهر لو كان ممنوعا

ص: 172

1-1. و عندى أن اللؤلؤ كالذهب و الحرير من لباس أهل الجنة و مواعيدهم كما فى قوله تعالى «يُخَلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَ لُؤْلُؤًا وَ لِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ» الحج: 23، فاطر: 33 و لقبح تمتع الموعود قِلا مِمَّا هِيَ لَهُ ثُمَّ حضوره فى الميعاد، قال رسول الله صلى الله عليه و آله فى مورد الحرير

و الذهب: ان هذين حرام على ذكور أمتي، فكذاك اللؤلؤ، بحكم الآية
الكريمه.
2-2. الكافي ج 6 ص 221.

لورد المنع منه فى أخبار متعدده فلم أر خبرا يتضمنه إلا العمومات و الإطلاقات التى يمكن أن يدعى أنها محموله على الأفراد الشائعه و ليس هذا منه.

و بالجملة الحكم بالمنع مع عموم الآيات و الأخبار الداله على الجواز و عدم ظهور التخصيص و تطرق الإجمال فيه من وجوه لا يخلو من إشكال و يؤيد الجواز

مَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يُصَلِّيَ وَ فِي فَيْمِ الْخَرَزَةِ [وَاللَّوْلُ قَالَ إِنْ كَانَ يَمْتَنِعُهُ مِنْ قِرَاءَتِهِ فَلَا وَ إِنْ كَانَ لَا يَمْتَنِعُهُ فَلَا بَأْسَ (1)].

تذنيب:

قال الشهيد ره فى الذكرى أجمع العلماء على وجوب ستر العوره فى الصلاه و عندنا و عند الأكثر أنه شرط فى الصحه لقوله تعالى يا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ قِيلَ اتفق المفسرون على أن الزينه هنا ما توارى به العوره للصلاه و الطواف لأنهما المعبّر عنهما بالمسجد و الأمر للوجوب و يؤيده قوله تعالى يا بَنِي آدَمَ قَدْ أُنْزِلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتَكُمْ أَمْرُ تَعَالَى بِاللِبَاسِ الْمُوَارَى لِلْسَوَاءِ وَ هِيَ مَا يَسُوءُ الْإِنْسَانَ انْكِشَافُهُ وَ يَقْبَحُ فِي الشَّاهِدِ إِظْهَارُهُ وَ تَرَكَ الْقَبِيحِ وَاجِبٌ قِيلَ وَ أَوَّلُ سُوءِ الْإِنْسَانِ انْكِشَافُهُ وَ يَقْبَحُ فِي الشَّاهِدِ انْكِشَافُ الْعُورَةِ وَ لِهَذَا ذَكَرَهُ تَعَالَى فِي سِيَاقِ قِصَةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ انْتَهَى.

و هل الستر شرط مع الذكر أو مطلقا ظاهر(2)

العلامه فى المختلف و النهايه

ص: 173

1- 1. الفقيه ج 1 ص 165.

2- 2. قد عرفت فى صدر الباب أن أخذ اللباس الذى يوارى السوءه و هو الازار حكم تكليفى مستقل يشمل كل بشر مسلم أو غير مسلم، مصل أو غيره، فقوله تعالى « قَدْ أُنْزِلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتَكُمْ » من الآيات أم الكتاب، فلا يتعلق وجوب ستر العوره بحال دون حال و ظرف دون ظرف، و

لذلك لم يقيد بما قيد به الآيه التاليه لها من قوله تعالى «عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ» الا أن كون الستر شرطاً للصلاه لم يرد به آيه حتّى يكون فرضاً و ركناً تبطل الصلاه بالاخلال به سهواً و جهلاً و نسياناً، نعم بعد ما كان الستر فرضاً فى حدّ نفسه و كشف العوره. فأحشه ممقوتاً تمنع الصلاه منها لقوله عزّ و جلّ: «إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ» كان كشف العوره مانعاً للصلاه منافياً له فى حال العلم و الاختيار، و أمّا حال الجهل بالانكشاف مطلقاً من أول الصلاه أو أثناءه، فلا. و أمّا انكشاف تمام العوره فلا معنى للسهو عنه، فان الانكشاف التام لا يكون الا بوضع الازار و السربال، و هذا ممّا لا يسهو عنه إلا من غفل عن صلاته بالمره. و هو فاقد لركن الدعاء، أعنى التوجه إلى الله و أنّه فى حال الصلاه، فصلاته باطله من رأس.

صح الصلاة إذا لم يعلم بالانكشاف سواء دخل في الصلاة عاريا ساهيا أو انكشف في الأثناء و سواء كان الانكشاف في جميع الصلاة أو كان في بعضها و قال في المعتبر لو انكشفت عورته في أثناء الصلاة و لم يعلم صحت صلاته لأنه مع عدم العلم غير مكلف و يؤيده مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَ قَرْجُهُ خَارِجٌ لَا يَعْلَمُ بِهِ هَلْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ قَالَ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَ قَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ (1).

و يظهر من التعليل عدم الفرق بين عدم الستر ابتداء و التكشف في الأثناء.

و فرق الشهيد ره في كتبه فقال في الذكرى و لو قيل بأن المصلي عاريا مع التمكن من الساتر يعيد مطلقا و المصلي مستورا و يعرض له التكشف في الأثناء بغير قصد لا يعيد مطلقا كان قويا و قربه في الدروس و قريب منه كلامه في البيان و كلامه يحتمل أمرين أحدهما الفرق بين الانكشاف في الكل و البعض و ثانيها الفرق بين النسيان ابتداء و التكشف في الأثناء و كلامه في الذكرى يشعر بالأول حيث قال و ليس بين الصحة مع عدم الستر بالكلية و بينها مع عدمه ببعض الاعتبارات تلازم بل جاز أن يكون المقتضى للبطلان انكشاف جميع العوره في جميع الصلاة فلا يحصل البطلان بدونه و جاز أن يكون المقتضى للصحة ستر جميعها في جميعها فيبطل بدونه.

و قال ابن الجنيد لو صلى و عورتاه مكشوفتان غير عامد أعاد في الوقت فقط و قال الشيخ في المبسوط فإن انكشفت عورتاه في الصلاة وجب سترهما عليه و لا

ص: 174

تبطل صلاته سواء ما انكشفت عنه قليلا أو كثيرا بعضه أو كله و كلام الشيخ مطلق يشمل صورته العلم و العمد و عليه حملة العلامة فى التذكرة و إن كان المنساق إلى الذهن منه الانكشاف بدون العلم و العمد و عليه فى المختلف و الأقرب أن الانكشاف ساهيا غير ضائر و الله يعلم.

«1»- مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ جُبَّةَ صُوفٍ بَيْنَ قَمِيصَيْنِ غَلِيظَيْنِ فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ رَأَيْتُ أَبِي يَلْبَسُهَا وَ إِنَّا [إِذَا] أَرَدْنَا أَنْ نُصَلِّيَ لَبِسْنَا أَحْسَنَ ثِيَابِنَا (1).

بيان: رواه

الْكَلْبِيُّ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ أَبِي قَصَّالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ كَثِيرٍ الْخَزَّازِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ غَلِيظٌ خَشِيبٌ تَحْتَ ثِيَابِهِ وَ فَوْقَهُ جُبَّةَ صُوفٍ وَ فَوْقَهَا قَمِيصٌ غَلِيظٌ قَمِيصَتُهَا فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ النَّاسَ يَكْرَهُونَ لِبَاسَ الصُّوفِ فَقَالَ كَلَّا كَانَ أَبِي مُحَمَّدٌ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَلْبَسُهَا وَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَلْبَسُهَا وَ كَانُوا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَلْبَسُونَ أَعْلَظَ ثِيَابِهِمْ إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَ نَحْنُ نَفْعَلُ ذَلِكَ (2).

«2»- الْعِيَّاشِيُّ، عَنْ حَيْثَمَةَ بْنِ أَبِي حَيْثَمَةَ قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ لَبِسَ أَجْوَدَ ثِيَابِهِ فَقِيلَ لَهُ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَ تَلْبَسُ أَجْوَدَ ثِيَابِكَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ فَأَتَجَمَّلُ لِرَبِّي وَ هُوَ يَقُولُ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ فَاجِبٌ أَنْ أَلْبَسَ أَجْوَدَ ثِيَابِي (3).

غوالى الآلى، مرسلا: مثله بيان الأخبار فى فضل التزين للصلاه كثيره و الجمع بينها و بين ما سبق بحمل أخبار لبس الخشن على ما إذا صلى لحاجه مهمه و لدفع بليه و فى

ص: 175

-
- 1- 1. مكارم الأخلاق: 133.
 - 2- 2. الكافى ج 6 ص 450.
 - 3- 3. تفسير العيَّاشى ج 2 ص 14، الرقم 29 من سوره الأعراف الآية: 31.

مقام تناسبه غايه الخشوع لِمَا رَوَاهُ فِي الْكَافِي (1) عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: اتَّخَذُ مَسْجِدًا فِي بَيْتِكَ فَإِذَا خِفْتَ شَيْئًا قَالَبْسُ تَوْبَيْنِ غَلِيظَيْنِ مِنْ أَعْلَظِ ثِيَابِكَ فَصَلِّ فِيهِمَا الْخَبَرِ. وَ لِمَا رَوَاهُ فِي الْمَكَارِمِ (2) عَنْ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ لِأَبِي تَوْبَانَ حَشِيَّتَانِ فِيهِمَا صَلَاتُهُ وَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ الْحَاجَةَ لِبَسَهُمَا وَ سَأَلَ اللَّهَ حَاجَتَهُ.

أو يحمل الخشن على ما إذا صلى في الخلوه و المزينه على ما إذا خرج إلى الناس كما يظهر من فحوى بعض الأخبار وَ لِمَا سَيَأْتِي فِي خَبَرٍ مِسْمَعٍ (3)

قَالَ: كَتَبَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنِّي أُحِبُّ لَكَ أَنْ تَتَّخِذَ فِي دَارِكَ مَسْجِدًا فِي بَعْضِ بُيُوتِكَ ثُمَّ تَلْبَسَ تَوْبَيْنِ طَمَرَيْنِ غَلِيظَيْنِ ثُمَّ تَسْأَلَ اللَّهَ أَنْ يُعْتَقَكَ مِنَ النَّارِ وَ أَنْ يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ الْخَبَرِ.

وَ لِمَا رُوِيَ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ حُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ قَالَ أَيْ حُذُوا ثِيَابَكُمْ الَّتِي تَتَزَيَّنُونَ بِهَا لِلصَّلَاةِ فِي الْجُمُعَاتِ وَ الْأَعْيَادِ (4).

و يمكن حمل لبس الخشن على التقية لأنه كان الشائع بين أهل البدع في تلك الأزمنة و كانوا ينكرون على أئمتنا عليهم السلام لبس الثياب الفاخرة.

و بالجمله الظاهر أن لبس الفاخر أفضل في جميع الصلوات إلا فيما ورد فيه نص باستحباب غيره لظاهر الآيه و الأخبار العامه قال في الذكرى بعد إيراد الروايه الأولى قلت إما للمبالغه في الستر و عدم الشف و الوصف و إما للتواضع لله تعالى مع أنه روى استحباب التجميل في الصلاه و ذكره ابن الجنيد و ابن البراج و أبو الصلاح و ابن إدريس

وَ رَوَى غِيَاثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (5)

عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ

ص: 176

1- 1. الكافي ج 3 ص 480.

2- 2. مكارم الأخلاق: 131.

3- 3. المحاسن: 412.

4- 4. قد مر عن المجمع ج 4 ص 412.

5-5. راجع التهذيب ج 1 ص 242.

أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُصَلِّي الْمَرْأَةُ عُطْلًا. وَ هُوَ بَضْمُ الْعَيْنِ وَ الطَّاءُ وَ التَّنْوِينُ وَ هِيَ الَّتِي خَلَا جِيدُهَا مِنَ الْقَلَائِدِ.

«3»- السَّرَائِرُ، مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْهَاشِمِيِّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَ الْعَمْرِكِيِّ الْبُؤَيْكِيِّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ صَلَّى وَ قَرَجُهُ خَارِجٌ لَا يَعْلَمُ بِهِ هَلْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ أَوْ مَا خَالَهُ قَالَ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَ قَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ (1).

بيان: لا خلاف في أن من أخل بستر العوره عمدا يعيد في الوقت و خارجه و لو أخل ناسيا أو جاهلا فذهب الأكثر منهم الشيخ و المحقق و العلامة إلى عدم الإعادة مطلقا كما يدل عليه هذا الخبر الصحيح و قال ابن الجنيد يعيد في الوقت خاصه و فرق الشهيد ره بين ما إذا صلى جميع الصلاة مكشوف العوره أو بعضها فحكم في الأول بالإعادة دون الثاني و لا يعلم وجهه و ما ذهب إليه الأكثر أظهر كما دل عليه الخبر.

«4»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ لَيْسَ لَهَا إِلَّا مِلْحَقَةٌ وَاحِدَةٌ كَيْفَ تُصَلِّي قَالَ تَلْتَفُ فِيهَا وَ تُعْطَى رَأْسُهَا وَ تُصَلِّي فَإِنْ خَرَجَتْ رِجْلُهَا وَ لَيْسَ تَقْدِرُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ (2).

تفصيل و تبين اعلم أنه لا خلاف في وجوب ستر العوره في الصلاة و المشهور بين الأصحاب أن عوره الرجل التي يجب سترها في الصلاة و غيرها قبله و دبره أعنى الذكر و الأنثيين و حلقه الدبر دون الأيتين و الفخذين (3).

ص: 177

1- 1. السرائر: 476.

2- 2. راجع البحار ج 10 ص 279.

3- 3. قد عرفت في ذيل الآيه أن المراد بالسوات في قوله تعالى: « قَبَدَتْ لَهُمَا سَوَاتُهُمَا » و هكذا قوله: « لِيُرِيَهُمَا سَوَاتَهُمَا » هو فلق الآيتين من الرجل و المرأة دبرا و فلق الحرّ من المرأة قبل كالأذكر و الانثيين من الرجل، بما عليها و على حواليتها من الشعر النابت، كما هو الظاهر من لفظ السوات، و لذلك قال عزّ و علا « وَ طَفِيقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ » و ظاهر أن

ورق الجنه لم يكن منسعا كالسربال و الازار حتّى يستر الاليتين و الفخذين، الا أن ذلك حكم عام للبشر و لذلك صدر الآيه بقوله « يا بَنِي آدَمَ » من دون تقييد. فامثال هذا الحكم بما أنّه اجتناب الفاحشه، انما يكون بلبس خرقة يستر السوآت من القبل و الدبر كالذى يسمونه اليوم، « شرت » بضم الشين و يسكون الراء، سواء فى ذلك المسلم و غيره. و أمّا المسلمون فقد أوجب الله تعالى عليهم الستر من السرّه الى الركبتين بقوله « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَ يَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ... وَ قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَ يَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ » النور: 30 و 31، و المراد بالفرج: فرج الازار بعد لبسه، فانهم كانوا يلبسون شمله يلفونها على أسفلهم من السرّه الى الركبه بحيث يدرج أحد طرفيه على الآخر، الا أنّه قد ينفرج الطرفان عن الفخذين خصوصا حين الجلوس أو المشى بسرعه فينكشف، فأوجب الله على المؤمنين و المؤمنات أن يحفظوا فروج أزهرهم حتّى لا ينكشف عن أفخاذهم و مع ذلك أوجب عليهم- اذا انكشف و انفرج ازار أحدهم- أن يغضوا أبصارهم لئلا يبصروا منه ما وجب ستره. و أمّا قول المفسرين بأن المراد بالفرج العوره من القبل و الدبر. فلا يناسب مفهوم الفرج و الانفراج خصوصا فى الآيه الأولى بالنسبه الى الرجال، فان حلقه الدبر مستوره بالاليتين، و الذكر و الانثيين لا وجه لإطلاق الفرج عليه و هو ظاهر. و أمّا قولهم بأن حفظ الفرج كناية عن عدم ارتكاب الزنا، فهو صحيح فى بعض الموارد كقوله تعالى: « وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ » و قوله تعالى: « وَ مَزَيْمَ اثْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا » حيث أطلق حفظ الفرج و احصان الازار و كنى به عن عدم ارتكاب الفاحشه لان ارتكابها يوجب وضع الازار و انفراجه عن القبل أو الدبر، و حفظ فرج الازار يوجب الحفظ عن الزنا و ارتكاب الفاحشه. و أمّا فى قوله تعالى: « يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَ يَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ » فالظاهر منه الحفظ من النظر بقرينه غض البصر و بعبارة أخرى هو من صنعه الاحتباك كقوله تعالى: « اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَ النَّهَارَ مُبْصِرًا » غافر: 61 حيث يكمل كل جزء الجزء الآخر و يفيد أنه: جعل لكم الليل مظلمًا لتسكنوا فيه و النهار مبصرًا لتبتغوا فيه من فضله. فالمعنى فى آيه النور هكذا: قل للمؤمنين يغضوا أبصارهم من فروج المؤمنين و المؤمنات، و يحفظوا فروجهم من أبصار المؤمنين و المؤمنات، و قد ورد بذلك قول الصادق عليه السلام « كل شىء فى القرآن من حفظ الفرج فهو من الزنا الا هذه الآيه فانها من النظر » راجع الكافى ج 2 ص 36، تفسير القمى ص 455، الفقيه ج 1 ص 63. فعلى هذا يجب حفظ الفرج بعد لبس الازار حتّى لا ينكشف عن موضعه- و هو من السرّه الى الركبه- و لا يمكن حفظه حين الركوع و الانحناء الا إذا كان الازار متدليا الى نصف الساق كما كان يلبسه النبى صلى الله عليه و آله كذلك لئلا ينكشف الفخذان حين الركوع. و هذا الحكم عام بالنسبه الى الرجال و النساء بنص الآيه و صريحها، و يختص

النساء مع ذلك بقوله تعالى: « وَ لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ » و الزينة التي اريدت هنا و قد أعطاها الله عز و جل كل النساء، شعر رأسها « إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا » بعد سترها بقطعه من اللباس قهرا و أحيانا، « وَ لَا يَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ » و الخمار كان شمله اخرى كالرداء يعقدنه النساء على جيوبهن، فيستر من عنقها الى سرتها، و كان الخمار هذا مذيلا بحيث يتدلى على الازار الى الاليتين، لئلا ينكشف ما فوق الازار حين الانحناء، أو عند رفع اليدين لبعض الحاجات كالقنوت فى الصلاة. و هذا حكم ستر المرأة فى كل حال حتى فى الصلاة، إلا أنه استثنى من ستر شعورهن بقوله عز من قائل « وَ لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ » الى آخر الآية فرخص ابداء شعورهن للمحارم، ثم وصاهن بعدم الاحتيال فقال: و لا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن » أى لا يضربن بأرجلهن حين المشى بحيث يظهر شعورهن شيئا فشيئا من تحت المقنعه، ثم يعتذرن بأنها ظهرت قهرا و طبعا..

و نقل ابن إدريس عليه الإجماع و نقل عن ابن البراج أنه قال هي من
السرّه إلى الركبه و عن أبي الصلاح أنه جعلها من السرّه إلى نصف الساق
مع أن

ص: 178

المحقق فى المعتبر قال ليست الركبه من العوره بإجماع علمائنا و الأول أقوى و عوره المرأه جسدها كله عدا الوجه و الكفين و القدمين هذا هو المشهور بين الأصحاب و قيل ظاهر القدمين دون باطنهما فيجب ستره فى الصلاه و لا تكشف غير الوجه فقط.

ص: 179

و قال أبو الصلاح المرأة كلها عورة(1) و أقل ما يجزى الحرة البالغة درع سابغ إلى القدمين و خمار و هذا قريب من الاقتصار و قال ابن زهره و العورة الواجب سترها من النساء جميع أبدانهن إلا رؤوس المماليك منهن و قال ابن الجنيد الذي يجب ستره من البدن العورتان و هما القبل و الدبر من الرجل و المرأة و هذا يدل على المساواة بينهما عنده و قال أيضا لا بأس أن تصلى المرأة الحرة و غيرها و هى مكشوفة الرأس حيث لا يراها غير محرم لها و كذلك الرواية عن أبى عبد الله عليه السلام(2)

انتهى و الأول أقوى لهذه الرواية و غيرها.

ثم إنه ليس فى كلام الأكثر تعرض لوجوب ستر الشعر و استتير الشهد فى الذكرى الوجوب و هو أحوط و يجوز للأمه و الصبيه غير البالغه كشف الرأس فى الصلاه و نقل عليه الفاضلان و الشهد إجماع العلماء عليه إلا الحسن البصرى فإنه أوجب على الأمه الخمار إذا تزوجت أو اتخذها الرجل نفسه و لو انعتق بعضها فكالحرة.

قوله عليه السلام فإن خرجت رجلها أى بعض ساقها فيكون التقييد بعدم قدره على الوجوب أو أصل القدمين فالتقييد على الاستحباب على المشهور و ربما يؤيد قول من لم يستثن بطن القدمين.

ص: 180

1- 1. يعنى من حيث اصطلاح الفقه، و الا فهى ريحانه يحق شمها و استطابتها.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 197، و أخرى ص 198، و لفظه لا بأس بالمرأه المسلمه الحرة أن تصلى و هى مكشوفه الرأس، أقول: و يحمل على ما إذا صلت فى بيتها عند المحارم.

«5- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْخُرَّةِ هَلْ يَصْلُحُ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ فِي دِرْعٍ وَ مِقْنَعَةٍ قَالَ لَا يَصْلُحُ لَهَا إِلَّا فِي مِلْحَفَةٍ إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَ بُدًّا(1)

قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَمَةِ هَلْ يَصْلُحُ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ فِي قَمِيصٍ وَاحِدٍ قَالَ لَا بَأْسَ(2).

«6- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ حَمَّادِ اللَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْخَادِمِ تُقْنَعُ رَأْسَهَا فِي الصَّلَاةِ قَالَ أَضْرِبُوهَا حَتَّى تُعَرَفَ الْخُرَّةُ عَنِ الْمَمْلُوكَةِ(3).

«7- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي تَصْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ حَمَّادِ اللَّحَامِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَمْلُوكَةِ تُقْنَعُ رَأْسَهَا إِذَا صَلَّتْ قَالَ لَا قَدْ كَانَ أَبِي إِذَا رَأَى الْخَادِمَ تُصَلِّي وَ هِيَ مُقْنَعَةٌ ضَرَبَهَا لِتُعَرَفَ الْخُرَّةُ عَنِ الْمَمْلُوكَةِ(4).

المحاسن، عن أبيه عن يونس عن حماد: مثله (5)

الذِّكْرَى، مِنْ كِتَابِ الْبَرْنَطِيِّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى حَمَّادِ اللَّحَامِ: مِثْلُهُ وَ فِيهِ تُصَلِّي بِمِقْنَعَةٍ(6).

«8- وَ مِنْهُ، ثَقَلًا مِنْ كِتَابِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمِثْمِيِّ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَّاطِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْأَمَةِ أ تُقْنَعُ رَأْسَهَا فَقَالَ إِنْ شَاءَتْ فَعَلْتُ وَ إِنْ شَاءَتْ لَمْ تَفْعَلْ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ كُنْ يُضْرَبَنَّ فَيُقَالُ لَهَا لَا تَشَبَّهَنَّ بِالْحَرَائِرِ(7).

بيان: قال في الذكرى هل يستحب للأمة القناع أثبتة في المعتبر و نقله عن عطاء و عن عمر أنه نهى عن ذلك و روى ضرب أمه لآل أنس رآها بمقنعه

ص: 181

1- 1. قرب الإسناد ص 101 ط حجر، ص 133 ط نجف.

2- 2. قرب الإسناد ص 101 ط حجر، ص 133 ط نجف.

3- 3. علل الشرائع ج 2 ص 34.

4- 4. علل الشرائع ج 2 ص 34.

5- 5. المحاسن ص 318.

6-6. الذكرى: 140.

7-7. الذكرى: 140.

قال لنا إنه أنسب بالخفر و الحياء و هما مرادان من الأمه كالحره و فعل عمر جاز أن يكون رأيا ثم ذكر الروائتين و مال إلى عدم الاستحباب.

أقول: ظاهر هذه الأخبار عدم استحباب الستر لهن بل كراهته بل التحريم أيضا للأمر بالضرب و هو الظاهر من الصدوق ره فى العلل حيث قال باب العله التى من أجلها لا يجوز للأمه أن تقنع رأسها فى الصلاه ثم ذكر الأخبار المتقدمه لكن لما كانت روايات اللحام مجهوله لجهالته و خبر القماط و إن كان حسنا كالصحيح لكن قوله عليه السلام كن يضربن يحتمل أن يكون إشاره إلى ما رواه العامه عن عمر و يكون ذكره للتقيه بقريته الروايه عن أبيه عليه السلام فلا تثبت الحرمة.

و أما الكراهه فلما لم يكن لها معارض فلا يبعد القول بها و أما استحباب الستر فيبعد القول به مع ورود تلك الأخبار و عدم المعارض الصريح و تجب على الأمه ستر ما عدا الرأس مما يجب ستره على الحره و نقل العلامه الإجماع عليه و الظاهر تبعيه العنق للرأس إذ هو الظاهر من تجويز ترك التقنع لأنه يعسر ستره بدون الرأس.

«9»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّعْدِ أَبَا دِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى الْأَمَةِ قِنَاعٌ فِي الصَّلَاةِ وَ لَا عَلَى الْمَدْبَرَةِ قِنَاعٌ فِي الصَّلَاةِ وَ لَا عَلَى الْمُكَاتِبَةِ إِذَا اشْتَرَطَ عَلَيْهَا قِنَاعٌ فِي الصَّلَاةِ وَ هِيَ مَمْلُوكَةٌ حَتَّى تُؤَدَّى جَمِيعَ مُكَاتِبَتِهَا وَ يَجْرَى عَلَيْهَا مَا يَجْرَى عَلَى الْمَمْلُوكَةِ فِي الْحُدُودِ كُلِّهَا (1).

بيان: ظاهر الخبر أن من انعتق بعضها كالحره كما ذكره الأصحاب و المكاتبه المطلقه إذا لم تؤد شيئا فى حكم الأمه كما يظهر من سياق الخبر.

«10»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ص: 182

عَنِ الْجَارِيَةِ الَّتِي لَمْ تُذَرِكْ مَتَى يَتَّبَعِي لَهَا أَنْ تُعْطَى رَأْسَهَا مِمَّنْ لَيْسَ بَيِّنُهُ وَ بَيِّنُهَا مَحْرَمٌ وَ مَتَى يَحِبُّ عَلَيْهَا أَنْ تُقَنَّعَ رَأْسَهَا لِلصَّلَاةِ قَالَ لَا تُعْطَى رَأْسَهَا حَتَّى تَحْرَمَ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ (1).

بيان: المراد بحرمة الصلاة عليها حيضها و هو كناية عن بلوغها فيدل على عدم لزوم القناع للصبيبه كما مر.

«11»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: تَمَانِيَهُ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةُ الْعَبْدِ الْأَبْقَى حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَوْلَاهُ وَ النَّاشِئُ عَنْ رَوْحِهَا وَ هُوَ عَلَيْهَا سَاخِطٌ وَ مَا يَنْبَغِي الرَّكَاهُ وَ تَارِكُ الْوُضُوءِ وَ الْجَارِيَةُ الْمُذْرَكَةُ تُصَلِّي بِغَيْرِ خِمَارٍ وَ إِمَامٌ قَوْمٌ يُصَلِّي بِهِمْ وَ هُمْ لَهُ كَارِهُونَ وَ الرَّبِّيُّ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَا الرَّبِّيُّ قَالَ الرَّجُلُ يُدَافِعُ الْعَائِطَ وَ الْبَوْلَ وَ السَّكَرَانَ فَهَؤُلَاءِ تَمَانِيَهُ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةُ (2).

المحاسن، عن بعض أصحابه عنه عليه السلام: مثله (3).

توضيح: قد مر في كتاب الطهارة (4) بعض الكلام في هذا الخبر و الفرق بين القبول و الإجزاء و أنه ليس في غير تارك الوضوء و تاركة الخمار و السكران بمعنى الإجزاء على المشهور و ربما يحمل في الآبق و الناشئ و المانع أيضا على الإجزاء بحمله على ما إذا صلوا في سعة الوقت بناء على أن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده و النهي في العبادة يوجب الفساد و هو في محل المنع.

قال الشهيد روح الله روحه في الذكرى عند عد المبطلات و منها ما خرجه

ص: 183

1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 252.

2- 2. معاني الأخبار: 404 و رواه في الخصال ج 2 ص 38.

3- 3. المحاسن ص 12.

4- 4. راجع ج 80 ص 232.

بعض متأخرى الأصحاب من تحريم الصلاة مع سعه الوقت لمن تعلق به حق آدمى مضيق مناف لها و لا نص فيه إلا ما سيجى ء إن شاء الله من عدم قبول الصلاة ممن لا يخرج الزكاة و ليس بقاطع فى البطلان و أما احتجاجهم بأن الأمر بالشىء يستلزم النهى عن ضده و أن حق الآدمى مضيق فيقدم على حق الله تعالى و أن النهى فى العبادة يفسدها فيه كلام حققناه فى الأصول.

«12»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي سَرَاوِيلٍ وَاحِدٍ وَ هُوَ يُصِيبُ تَوْبًا قَالَ لَا يَصْلُحُ (1).

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُومُ فِي الصَّلَاةِ فَيَطْرَحُ عَلَى ظَهْرِهِ تَوْبًا يَقَعُ طَرْفُهُ خَلْفَهُ وَ أَمَامَهُ الْأَرْضَ وَ لَا يَضُمُّهُ عَلَيْهِ أُجْزِيهِ ذَلِكَ قَالَ تَعَمْ (2).

«13»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَلَيْكُمْ بِالصَّفِيْقِ مِنَ الثِّيَابِ فَإِنَّ مَنْ رَقَّ تَوْبُهُ رَقَّ دِينُهُ (3).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَقُومَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ الرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ وَ عَلَيْهِ تَوْبٌ يَشِفُ (4).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي قَمِيصٍ مُتَوَشَّحًا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ أَفْعَالِ قَوْمٍ لَوَطٍ (5).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تُجْزَى الصَّلَاةُ لِلرَّجُلِ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ يَعْقِدُ طَرَفَيْهِ عَلَى عُنُقِهِ وَ فِي الْقَمِيصِ الصَّيْقِ يَرْرُهُ عَلَيْهِ (6).

ص: 184

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 89 ط حجر، ص 116 ط نجف.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 89 ط حجر، ص 116 ط نجف.
 - 3- 3. الخصال ج 2 ص 162.
 - 4- 4. الخصال ج 2 ص 162.
 - 5- 5. الخصال ج 2 ص 164.

6-6. الخصال ج 2 ص 162.

بيان: قال الشهيد قدس الله روحه في الذكرى تكره الصلاة في الرقيق الذي لا يحكى تباعدا من حكاية الحجم و تحصيلا لكمال البستر نعم لو كان تحته ثوب آخر لم تكره إذا كان الأسفل ساترا للغوره أما الثوب الواحد الصفيق فظاهر الأصحاب عدم الكراهيه للرجل لما رواه

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (1)

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ رَأَاهُ يُصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ قَدْ عَقَدَهُ عَلَى عُنُقِهِ.

وَرَوَى أَيْضاً (2)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ قَالَ إِذَا كَانَ صَفِيقاً فَلَا بَأْسَ.

و قال الشيخ في المبسوط تجوز إذا كان صفيقا و تكره إذا كان رقيقا و في الخلاف تجوز في قميص و إن لم يزر و لا يشد وسطه سواء كان واسع الجيب أو ضيقه

و رَوَى زَيْدُ بْنُ (3)

سُوقَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ وَ أَرَارُهُ مَخْلُولُهُ إِنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ خَفِيفٌ.

و لا يعارضه رواية غياث بن إبراهيم (4) عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ مَخْلُولَ الْأَرْزَارِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِزَارٌ. للحمل على الكراهيه.

أقول: يمكن حمله على ما إذا انكشفت العوره في بعض الأحوال ثم قال قدس سره

وَ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْقَصْلُ فِي تَوْبَتَيْنِ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ تَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا وَ لَا بَأْسَ بِهِ.

و الأخبار الأوله لا تنافيه لدالاتها على الجواز و يؤيده عموم قوله تعالى حُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ (5) و دلالة الأخبار أن الله أحق أن يتزين له و أورد

هذا فى التذكّره عن النبى صلى الله عليه وآله و أفتى به فىكون مع
القميص إزار أو سراويل مع

ص: 185

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 197.
 - 2- 2. الكافى ج 3 ص 393.
 - 3- 3. الكافى ج 3 ص 395.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 238.
 - 5- 5. الأعراف: 31.

الاتفاق على أن الإمام يكره له ترك الرداء و قد رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ خَالِدٍ (1) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَتَّبَعِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ أَوْ عِمَامَةٌ يَرْتَدِي بِهَا. و الظاهر أن القائل بثوب واحد من الأصحاب إنما يريد به الجواز المطلق و يريد به أيضا على البدن و إلا فالعمامة مستحبه مطلقا و كذا السراويل و قد روى تعدد الصلاة الواحده بالتعمم و التسرول.

أما المرأة فلا بد من ثوبين درع و خمار إلا أن يكون الثوب يشمل الرأس و الجسد و عليه حمل الشيخ روايه عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام في جواز صلاه المسلمه بغير قناع (2) و يستحب ثلاث للمرأة لروايه جميل بن دراج (3) عن أبي عبد الله عليه السلام درع و خمار و ملحفه و رَوَاهُ ابْنُ أَبِي يَعْفُورٍ (4)

عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِرَارٌ وَ دِرْعٌ وَ خِمَارٌ قَالَ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَتَوْبَيْنِ تَأْتِزُرُ بِأَحَدِهِمَا وَ تَقْنَعُ بِالْآخِرِ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ دِرْعًا وَ مِلْحَفَةً وَ لَيْسَ عَلَيْهَا مِقْنَعُهُ قَالَ لَا بَأْسَ إِذَا تَقْنَعْتَ بِالْمِلْحَفَةِ.

انتهى.

فظهر أن قوله عليه السلام في خبر على بن جعفر لا يصلح أريد به الكراهه كما هو الظاهر و الأمر بالصفيق أعم من الوجوب و الاستحباب و جملة القول فيه أن المعتبر في الساتر كونه صفيقا ساترا للون البشريه و هل يعتبر كونه ساترا للحجم قال الفاضلان لا و لعله أظهر

وَ قِيلَ يُعْتَبَرُ لِمَرْفُوعِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَمَّادٍ (5) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تُصَلِّ فِيمَا شَفَّ أَوْ صَفَّ.

يعنى الثوب الصقيل كذا فيما وجدناه من نسخ التهذيب و ذكر الشهيد ره (6) أنه وجده كذلك بخط الشيخ أبي جعفر ره و أن المعروف و وصف بواوين قال و معنى شف لاحت منه البشريه و وصف حكى الحجم و قريب منه مرفوعه محمد بن يحيى (7) لكنهما ضعيفتا

ص: 186

- 3-3. التهذيب ج 1 ص 198.
- 4-4. الكافي ج 3 ص 395.
- 5-5. التهذيب ج 1 ص 196.
- 6-6. ذكره في الذكرى ص 146.
- 7-7. الكافي ج 3 ص 402، التهذيب ج 1 ص 112.

السند غير واضح حتى الدلالة على التحريم فيبقى الأصل و العمومات سالمة عن المعارض.

و إذا كان الستر بالطين فقد صرح الشهيد باعتبار اللون و الحجم معا فإن تعذر فاللون خاصه قال و فى الإيماء نظر و تبعه الشهيد الثانى ره و قول الصادق عليه السلام النوره ستره يدل على خلافه و الأحوط عدم الاكتفاء بستر اللون فقط مطلقا.

ثم إن بعض المحققين قالوا الستر يراعى من الجوانب الأربع و من فوق و لا يراعى من تحت فلو كان على طرف سطح ترى عورته من تحته أمكن الاكتفاء بذلك لأن الستر إنما يلزم من الجانب التى جرت العاده بالنظر إليها و عدمه لأن الستر من تحت إنما لا يراعى إذا كان على وجه الأرض انتهى.

و أما التوشيح فالظاهر أنه محمول على ما إذا انكشفت العوره معه فيكون حراما أو بعض ما يستحب ستره فيكون مكروها و الظاهر من الأخبار عدم كراهه الصلاه فى الثوب الواحد الستير الذى يشمل المنكبين و أكثر البدن و كراهتها فى الرقيق غير الحاكى للون العوره و فى الثوب الواحد الذى لا يستر أعلى البدن كالإزار و السراويل فقط و أما حمل الجواز فى كلام القائلين بالجواز فى الثوب الواحد على الجواز المطلق كما فعله الشهيد ره فلا يخلو من بعد.

و أما العمامه و السراويل فاستحبابهما لا يدل على كراهه تركهما إذ ليس ترك كل مستحب مكروها.

«14»- أَعْلَامُ الدِّينِ، لِلدَّيْلَمِيِّ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ بَقْصٍ عَقِيقٍ تَعْدِلُ أَلْفَ رَكَعَةٍ بَعِيرَةٍ.

و قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا رُفِعَتْ إِلَى اللَّهِ كَفٌّ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ كَفٍّ فِيهَا عَقِيقٌ.

بيان: يدل على استحباب لبس خاتم العقيق فى الصلاه و روى الخبر الأول فى عده الداعى عن الصادق عليه السلام.

«15»- الْإِعْلَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ

عَنِ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ عَلَيْكَ تُصَلِّي فِيهِ يُسَبِّحُ مَعَكَ (1).

بيان: يدل على استحباب كثره الملابس في الصلاة حتى الخواتيم.

«16»- الْعُيُونُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يُونُسَ الْبَغْدَادِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَنَبَسَةَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلَوِيِّ عَنْ الرَّضَا عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَفِي يَدِهِ خَاتَمٌ فَصَّهُ جَزْعُ يَمَانِيٍّ فَصَلَّى بِنَا فِيهِ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ دَفَعَهُ إِلَيْنَا

وَ قَالَ يَا عَلِيُّ تَخْتَمُ بِهِ فِي يَمِينِكَ وَ صَلَّ فِيهِ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْجَزْعِ سَبْعُونَ صَلَاةً وَ أَنَّهُ يُسَبِّحُ وَ يَسْتَغْفِرُ وَ أَجْرُهُ لِصَاحِبِهِ (2).

«17»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْمَرْأَةِ تُصَلِّي فِي الدَّرْعِ وَ الْخِمَارِ إِذَا كَانَا كَثِيفَيْنِ وَ إِنْ كَانَ مَعَهُمَا إِزَارٌ أَوْ مِلْحَفَةٌ فَهُوَ أَفْضَلُ وَ لَا تُجْزَى الْحُرَّةُ أَنْ تُصَلَّى بِغَيْرِ خِمَارٍ أَوْ قِتَاعٍ (3).

وَ رُوِيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ جَارِيَةٍ قَدْ خَاصَتْ حَتَّى تَخْتِمَ فَهَذَا فِي الْحُرَّةِ فَأَمَّا الْمَمْلُوكَةُ فَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَخْتِمَ (4).

وَ رُوِيَ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ هَلْ عَلَى الْأَمَةِ أَنْ تُقَتِّعَ رَأْسَهَا إِذَا صَلَّتْ قَالَ لَا كَانَ أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا رَأَى أَمَةً تُصَلِّي وَ عَلَيْهَا مِفْتَاحُ صَرَبِهَا لِيُعْلَمَ الْحُرَّةُ مِنَ الْأَمَةِ (5).

وَ رُوِيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّهُ كَرِهَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ بِلاَ خُلِيِّ وَ قَالَ لَا تُصَلِّي الْمَرْأَةُ إِلَّا وَ عَلَيْهَا مِنَ الْخُلِيِّ أَدْنَاهُ حُرْصٌ فِيمَا قَوْفَهُ وَ لَا تُصَلِّي إِلَّا وَ هِيَ مُحْتَضِبَةٌ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْتَضِبَةً فَلْتَمَسْ مَوَاضِعَ الْحِنَاءِ بِخُلُوقِ (6).

وَ قَدْ رُوِيَ عَنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مُرْ نِسَاءَكَ لَا يُصَلِّينَ مُعْطَلَاتٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْنَ فَلْيَعْقِدْنَ فِي أَعْنَاقِهِنَّ وَ لَوْ السَّيْرَ وَ مُرْهُنَّ فَلْيَغَيِّرْنَ أَكْفَهُنَّ

- 1-1. علل الشرائع ج 2 ص 25.
- 2-2. عيون الأخبار ج 2 ص 132.
- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 177.
- 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 177.
- 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 177.
- 6-6. دعائم الإسلام ج 1 ص 177.

بِالْحِجَاءِ وَ لَا يَدْعُهَا لِكَيْلَا يَشْتَبِهَنَّ بِالرِّجَالِ (1).

توضيح: قال فى النهايه الخرص بالضم و الكسر الحلقه الصغيره من الحلى و هو من حلى الأذن.

باب 2 الرداء و سدله و التوشح فوق القميص و اشتمال الصماء و إدخال اليدين تحت الثوب

«1»- قُزْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: السَّيْفُ بِمَنْزِلِهِ الرِّدَاءُ تُصَلَّى فِيهِ مَا لَمْ تَرَفِ فِيهِ دَمًا وَ الْقَوْسُ بِمَنْزِلِهِ الرِّدَاءُ (2).

بيان: يظهر من بعض الأصحاب استحباب الرداء للمصلين مطلقا (3) كالشهيدين ره

ص: 189

1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 178.

2- 2. قرب الإسناد ص 62.

3- 3. قد عرفت أن الرداء كانت شمله تلف على الظهر و المنكبين و يقال له بالفارسيه: بالاپوش. أى ما يستر أعلى البدن، و من كان يعوزه ثوب يلبسه رداء يكتفى بالازار، و هو شمله يؤتزر بها على السريره متديلا يستر أسافل البدن من السريره الى الركبه، و قد دل قوله تعالى « أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَ رِيشًا » و هكذا قوله تعالى: « خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ » على أن الازار و الرداء سنه مندوبه بحكم الآيتين، فمن قدر على الشملتين فليأتزر باحدهما و يرتدى بالآخرى لانه هو السنه، و من لم يقدر فلا بدّ من شمله واحده يأتزر به لكن لا يليق به أن يؤم غيره، خصوصا إذا كان المأمومون مرتدين، و من قدر على شمله واسعه و يسمى ريطه فليتوشح به و يصلى فيه. و أمّا اليوم فقد خرج المسلمون عن هذا الزى فخرجوا بذلك عن مورد الآيه و موضوع السنه، فليلبس كل أحد ما شاء فانه مباح، لا ندب فيه و لا كراهه و لا حرمه، الا أنه لا بدّ و أن يستر أعلاه و أسفله بحكم الآيه.

و من بعضهم كراهه الإمامه بغير رداء كأكثر الأصحاب و الذى يظهر لنا من الأخبار أن الرداء إنما يستحب للإمام و غيره إذا كان فى ثوب واحد لا يستتر منكبيه أو لا يكون صفيقا و إن ستر منكبيه لكنه فى الإمام أكد و إذا لم يجد ثوبا يرتدى به مع كونه فى إزار و سراويل فقط يجوز أن يكتفى بالتكه و السيف و القوس و نحوها.

و يمكن القول باستحباب الرداء مع الأثواب المتعدده أيضا (1) لكن الذى ورد التأكيد الشديد فيه يكون مختصا بما ذكرنا و أما ما هو الشائع من جعل منديل أو خيط على الرقبه فى حال الاختيار مع لبس الأثواب المتعدده ففيه شائبه بدعه.

و يحتمل أن يكون العباء و شبهه أيضا قائما مقام الرداء بل الرداء شامل له قال الفاضلان الرداء هو ثوب يجعل على المنكبين و فى القاموس أنه ملحفه و قال الشهيد الثانى رفع الله درجته اعلم أنه ليس فى الأخبار و أكثر عبارات الأصحاب بيان كيفية لبس الرداء بل هى مشتركة فى أنه يوضع على المنكبين و فى التذكرة هو الثوب الذى يوضع على المنكبين و مثله فى النهايه فيصدق أصل السنه بوضعه كيف اتفق لكن لما روى كراهه سدله (2) و هو أن لا يرفع أحد طرفيه على المنكب فإنه فعل اليهود و روى عِلىُّ بْنُ جَعْفَرٍ (3).

عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ طَرَفَيْ رِدَائِهِ عَلَى يَسَارِهِ قَالَ لَا يَصْلُحُ جَمْعُهُمَا عَلَى الْيَسَارِ وَ لَكِنْ أَجْمَعُهُمَا عَلَى يَمِينِكَ أَوْ دَعْهُمَا.

تعين أن الكيفية الخاليه عن الكراهه هى وضعه على المنكبين ثم يرد ما على الأيسر على الأيمن و بهذه الهيئه فسر

ص: 190

-
- 1- 1. الرداء موضعه الظهر و المنكبان من أعالي البدن إذا كان عاريا أو مستورا بالشعار من الثياب كالدرع، و أما إذا كان أعالي البدن مستورا بالذثار و ثوب الصون، فلا معنى للارتداء، أبدا.
 - 2- 2. الفقيه ج 1 ص 168.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 242.

بعض الأصحاب.

لكن لو فعله على غير هذه الهيئه خصوصا ما نص على كراهيته هل يثاب عليه لا يبعد ذلك لصدق مسمى الرداء و هو فى نفسه عباده لا يخرجها كراهتها عن أصل الرجحان و يؤيده إطلاق بعض الأخبار و كونها أصح من الأخبار المقيدة و ما ذكره حسن إلا أن فى معنى السدل اختلافا سيأتى تفصيله.

و أما الأخبار الشاهده لما ذكرنا فمِنْهَا مَا رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ وَ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ (1) عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ رَجُلٍ أَمَّ قَوْمًا فِي قَمِيصٍ لَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ فَقَالَ لَا يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ أَوْ عِمَامَةٌ يَرْتَدِي بِهَا.

فإنها إنما تدل على كراهه الإمامه بدون الرداء إذا كان فى القميص وحده لا مطلقا و يدل على التخصيص بغير الصفيق قَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَام: (2) لَمَّا أَمَّ أَصْحَابُهُ فِي قَمِيصٍ بَغَيْرِ رِدَاءٍ إِنَّ قَمِيصِي كَثِيفٌ فَهُوَ يُجْزَى أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى إِرَارٍ وَ لَا رِدَاءٍ. و أمَّا استحبابه مطلقا لمن لم يستر أعالي بدنه و لو بشىء يسير مع الضروره فلما رواه الصَّدُوقُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ زُرَّارَةَ (3)

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَام أَنَّهُ قَالَ: أَدْنَى مَا يُجْزِيكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِيهِ بِقَدَرٍ مَا يَكُونُ عَلَى مَنْكِبَيْكَ مِثْلُ جَنَاحِي الْخُطَافِ.

وَ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ (4)

عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ قَالَ: سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ رَجُلٍ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا سَرَاوِيلٌ قَالَ يَجِلُّ التَّكَّةُ مِنْهُ فَيَطْرَحُهَا عَلَى عَاتِقِهِ وَ يُصَلِّي قَالَ وَ إِنْ كَانَ مَعَهُ سَيْفٌ وَ لَيْسَ مَعَهُ تَوْبٌ فَلْيَتَّقِلْ السَّيْفَ وَ يُصَلِّي قَائِمًا.

وَ فِي الصَّحِيحِ (5)

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِ السَّلَام أَنَّهُ قَالَ: إِذَا لَيْسَ

ص: 191

1- 1. الكافي ج 2 ص 394، التهذيب ج 1 ص 241.

2- 2. الكافي ج 3 ص 216.

- 3-3. الفقيه ج 1 ص 166.
4-4. التهذيب ج 1 ص 240.
5-5. التهذيب ج 1 ص 197 ذيل حديث.

السَّرَاوِيلَ فَلْيَجْعَلْ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْئًا وَلَوْ حَبْلًا(1).

وَعَنْ جَمِيلٍ قَالَ: سَمَّى مُرَارُمُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنَا مَعَهُ حَاضِرٌ عَنِ الرَّجُلِ الْحَاضِرِ يُصَلِّي فِي إِزَارٍ مُؤْتَرًّا بِهِ قَالَ يَجْعَلُ عَلَى رَقَبَتِهِ مِنْدِيلًا أَوْ عِمَامَةً يَرْتَدِي بِهَا.

فإذا تأملت في تلك الروايات اتضح لك ما ذكرنا غايه الوضوح و سيأتى ما يزيد إيضاحه.

«2»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي قَمِيصٍ وَاحِدٍ أَوْ قَبَاءٍ وَحْدَهُ قَالَ لِيَطْرَحْ عَلَى طَهْرِهِ شَيْئًا(2).

وَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَوْمَّ فِي سَرَاوِيلٍ وَرِدَاءٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ(3). وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ هَلْ يَصْلُحُ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ فِي مِلْحَفَةٍ وَ مِقْنَعَةٍ وَ لَهَا دِرْعٌ قَالَ لَا يَصْلُحُ لَهَا إِلَّا أَنْ تَلْبَسَ دِرْعَهَا(4).

وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ هَلْ يَصْلُحُ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ فِي إِزَارٍ وَ مِلْحَفَةٍ وَ مِقْنَعَةٍ وَ لَهَا دِرْعٌ قَالَ إِذَا وَجَدَتْ فَلَا يَصْلُحُ لَهَا الصَّلَاةُ إِلَّا وَ عَلَيْهَا دِرْعٌ(5).

وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ هَلْ يَصْلُحُ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ فِي إِزَارٍ وَ مِلْحَفَةٍ تَقْنَعُ بِهَا وَ لَهَا دِرْعٌ قَالَ لَا يَصْلُحُ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ حَتَّى تَلْبَسَ دِرْعَهَا(6). وَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّرَاوِيلِ هَلْ يُجْزَى مَكَانَ الْإِزَارِ قَالَ نَعَمْ(7).

وَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي إِزَارٍ وَ قَلَنْسُوَةٍ وَ هُوَ يَجِدُ رِدَاءً قَالَ لَا يَصْلُحُ(8).

ص: 192

1- 1. التهذيب ج 1 ص 240.

2- 2. كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 255.

3- 3. كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 253.

4- 4. كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 253.

5- 5. كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 253.

6- 6. كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 253.

7- 7. كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 254.

8-8. كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 254.

وَسَأَلَتْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يُؤْمَّ فِي سَرَاوِيلَ وَ قَلَنْسَوَةٍ
قَالَ لَا يَصْلُحُ (1)

وَسَأَلَتْهُ عَنِ الْمُحْرِمِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ إِزَارَهُ عَلَى عُنُقِهِ فِي صَلَاتِهِ قَالَ لَا
يَصْلُحُ أَنْ يَعْقِدَ وَ لَكِنْ يَنْبِيهِ عَلَى عُنُقِهِ وَ لَا يَعْقِدُهُ (2) وَ سَأَلَتْهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ
يَصْلُحُ أَنْ يُؤْمَّ فِي مِمْطَرٍ

وَحَدَّهُ أَوْ جُبَّهِ وَحَدَّهَا قَالَ إِذَا كَانَ تَحْتَهَا قَمِيصٌ فَلَا بَأْسَ (3)

وَسَأَلَتْهُ عَنِ الرَّجُلِ يُؤْمُّ فِي قَبَاءٍ وَ قَمِيصٍ قَالَ إِذَا كَانَ تَوْبَتَيْنِ فَلَا بَأْسَ (4).

بيان: يظهر من تلك الأجوبة أنه يستحب للرجل أن يكون أعالي بدنه
مستورة و أن يكون للمصلي رجلا كان أو امرأه ثوبان أحدهما فوق الآخر
سواء كان رداء أو قباء أو عباء أو غيرها كما مر.

«3»- الْمَكَارِمُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: رَكَعَتَانِ بِعِمَامَةٍ أَفْضَلُ
مِنْ أَرْبَعٍ بِغَيْرِ عِمَامَةٍ (5).

بيان: الظاهر أن هذه الرواية عامية و بها استند الشهيد و غيره ممن ذكر
استحبابها في الصلاة و لم أر في أخبارنا ما يدل على ذلك نعم ورد استحباب
العمامة مطلقا في أخبار كثيرة و حال الصلاة من جملة تلك الأحوال و كذا
ورد استحباب كثره الثياب في الصلاة و هي منها و هي من الزينة فتدخل
تحت الآية و لعل هذه الرواية مع تأييدها بما ذكرنا تكفي في إثبات الحكم
الاستحبابي و يمكن أن يقال تركه أنسب بالتواضع و التذلل و لذا ورد في
بعض المقامات الأمر به و لعل الأحوال عدم قصد استحبابها في خصوص
الصلاة بل يلبسها بقصد أنها حال من الأحوال.

ثم إن الأصحاب ذكروا كراهه العمامة بغير حنك و أسنده في المعتبر

ص: 193

1- 1. كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 254.

2- 2. كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 254.

3- 3. كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 256.

4- 4. كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 256.

5- 5. مكارم الأخلاق ص 137.

إلى علمائنا و قال فى المنتهى ذهب إليه علماءنا أجمع و هذا أيضا مثل أصل العمامه إذ الأخبار الواردة بذلك لا اختصاص لها بحال الصلاه قال فى المنتهى المستفاد من الأخبار كراهه ترك الحنك فى حال الصلاه و غيرها بعد أن أورد الروايات فى ذلك و هى مَا رَوَاهُ الْكُلَيْنِيُّ وَ الشَّيْخُ (1)

بَطْرُقَ كَثِيرَةٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ تَعَمَّمَ وَ لَمْ يَتَحَنَّكَ فَأَصَابَهُ دَاءٌ لَا دَوَاءَ لَهُ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ.

وَ فِى الْفَقِيهِ (2)

عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّى لَأَعْجَبُ مِمَّنْ يَأْخُذُ فِى حَاجَتِهِ وَ هُوَ مُعْتَمِّ تَحْتِ حَنَكِهِ كَيْفَ لَا تُفْضَى حَاجَتُهُ وَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْفَرَقُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَ الْمُشْرِكِينَ التَّلْحَى بِالْعَمَائِمِ وَ ذَلِكَ فِى أَوَّلِ الْإِسْلَامِ وَ ابْتِدَائِهِ.

ثم قال و قد نقل عنه عليه السلام أهل الخلاف أيضا أنه أمر بالتلحى و نهى عن الاقتعاط (3) انتهى كلام الفقيه.

و نقل العلامة ره فى المختلف و من تأخر عنه عن الصدوق القول بالتحريم و كلامه فى الفقيه هكذا و سمعت مشايخنا رضى الله عنهم يقولون لا تجوز الصلاه فى الطابقه (4) و لا يجوز للمعتم أن يصلى إلا و هو متحنك (5).

و قال الشيخ البهائى قدس سره لم نظفر فى شىء من الأحاديث بما يدل على استحبابها لأجل الصلاه و من ثم قال فى الذكرى استحباب التحنك عام و لعل حكمهم فى كتب الفروع بذلك مأخوذ من كلام على بن بابويه فإن الأصحاب كانوا يتمسكون بما يجدون فى كلامه عند إعواز النصوص فالأولى المواظبه على التحنك فى جميع الأوقات و من لم يكن متحنكا و أراد أن يصلى به فالأولى أن يقصد أنه مستحب فى نفسه لا أنه مستحب لأجل الصلاه انتهى.

ص: 194

1- 1. الكافى ج 6 ص 460 و 461، التهذيب ج 1 ص 197.

2- 2. الفقيه ج 1 ص 173.

3- 3. اقتعط الرجل: تعمم و لم يدر تحت الحنك و عبارته الأساس: اقتعط العمامه: اذا لم يجعلها تحت حنكه، و قد نهى عن الاقتعاط و أمر بالتلحى.

- 4-4. الطابقية: هي العمه التي لا حنك لها.
- 5-5. الفقيه ج 1 ص 172.

أقول: يمكن أن يستدل لذلك بما رواه

الْكَلْبِيُّ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: طَلَبَهُ الْعِلْمُ ثَلَاثَةَ وَ سَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ وَ صَاحِبُ الْفَقْهِ وَ الْعَقْلِ دُو كَاتِبِهِ وَ حَزَنٍ وَ سَهْرٍ قَدْ تَحَنَكَ فِي بُرْنُسِيهِ وَ قَامَ اللَّيْلَ فِي حِنْدِسِيهِ إِلَى آخِرِ الْخَبَرِ (1).

و فيه أيضا ما ترى.

و لنرجع إلى معنى التحنك فالظاهر من كلام بعض المتأخرين هو أن يدير جزء من العمامه تحت حنكه و يغرزها في الطرف الآخر كما يفعله أهل البحرين في زماننا و يوهمه كلام بعض اللغويين أيضا و الذي نفهمه من الأخبار هو إرسال طرف العمامه من تحت الحنك و إسداله كما مر في تحنيك الميت و كما هو المضبوط عند سادات بني الحسين عليه السلام أخذوه عن أجدادهم خلفا عن سلف و لم يذكر في تعميم الرسول و الأئمة عليهم السلام إلا هذا.

و لنذكر بعض عبارات اللغويين و بعض الأخبار ليتضح لك الأمر في ذلك قال الجوهري التحنك التلحي و هو أن تدير العمامه من تحت الحنك و قال الاقتعاط شد العمامه على الرأس من غير إداره تحت الحنك و في الحديث أنه نهى عن الاقتعاط و أمر بالتلحي و قال التلحي تطويق العمامه تحت الحنك ثم ذكر الخبر و قال الفيروزآبادي اقتعط تعمم و لم يدر تحت الحنك و قال العمه الطابقيه هي الاقتعاط و قال تحنك أدار العمامه تحت حنكه و قال الجزري فيه أنه نهى عن الاقتعاط هو أن يعتم بالعمامه و لا يجعل منها شيئا تحت ذقنه و قال فيه أنه نهى عن الاقتعاط و أمر بالتلحي هو جعل بعض العمامه تحت الحنك و الاقتعاط أن لا يجعل تحت حنكه منها شيئا و قال الزمخشري في الأساس اقتعط العمامه إذا لم يجعلها تحت حنكه ثم ذكر الحديث و قال الخليل في العين يقال اقتعط بالعمامه إذا اعتم بها و لم يدرها تحت الحنك.

و أما الأخبار

فَقَدْ رَوَى الْكَلْبِيُّ فِي الصَّحِيحِ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ مُسَوِّمِينَ (2) قَالَ الْعَمَائِمُ أَعْتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَسَدَلَهَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ

1- 1. الكافي ج 1 ص 49.

2- 2. آل عمران: 125، و لفظ الآية: «وَلَقَدْ تَصَرَّكُمُ اللَّهُ بَدْرٌ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ» إلى قوله تعالى- أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُهَدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ * بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُواكُمْ مِنْ قَوَرِهِمْ هَذَا يُضِدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ * وَ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ» الخ. و الذى عندى أن العمامه كان يلبسها الناس تاره عند أسفارهم حفظا من الغبار و الصعيد المرتفع من الجاده ألا يغبر رءوسهم و أشعارهم و يتلثمون بها دفعا للغبار و التراب أن يدخل فمهم و خياشيمهم، و ربما فعلوا ذلك لئلا يعرفهم الاعداء، و هذا ظاهر من شيمتهم. و قد يكونون يتعصبون بعصابه كالعنه لاجل الوجع و غير ذلك كما فعلوا ذلك بعد خروجهم من الحمام. و أمّا عند الحرب، فقد كان علامه يعلم بها الشجعان و الابطال كما قال الشاعر: أنا ابن جلا و طلاع الثنايا***متى أضع العمامه تعرفونى و ربما يعلمون بربش النعام كما هو سيره أبطال الاعاجم فى الحرب و قد فعل ذلك حمزه سيد الشهداء فى حرب أحد و أمّا الزبير و كان من الابطال تعمم بعمامه بيضاء، و أبو دجانه الأنصارى تعمم بعصابه حمراء، لم يعلم غيرهم الا رسول الله صلى الله عليه و آله، عممه الاصحاب حين خروجه من المدينة الى أحد على ما صرح به الواقدى. و أشار رسول الله صلى الله عليه و آله الى على عليه السلام أن يتعمم بعمامه الابطال، فتعذر باعوازه، فأمره أن يعلم رأسه بصوف، فقتل عليه السلام صوفا و عصب به رأسه كالعمامه امثالا لامره(ص)، و الظاهر أنها كانت كالعمه الطابقيه. و عندى أنه- نفسى لروحه الفداء- كان يتهضم أن يعد نفسه فى الابطال خصوصا مع صغر سنه، ما قرب العشرين من عمره و عدم خوضه غمرات الحروب بعد، حتى أنه صلوات الله الرحمن عليه لم يعلم رأسه بالعمامه و لا غيرها فى غزوه الخندق، مع أنه قد شوهد منه يوم بدر ما لم يشاهد من سائر الابطال، و تثبته و ربط جأشه فى حرب أحد و مواساته للنبي صلى الله عليه و آله حتى قيل لا سيف الا ذو الفقار و لا فتى الا على. لكنه لما- قام صلى الله عليه- الى مبارزه عمرو بن عبد ود، أخذ رسول الله صلى الله عليه و آله عمامته السحاب من رأسه الشريف- و كان معلما به- فعمم به عليا عليه السلام و أرسل طرفا منها الى صدره و طرفا منها الى خلفه و قال: هكذا تيجان الملائكة، يريد بذلك ما يجعل على الرأس علامه يعرف بها لا اكليل الملك، و لذلك قيل: العمائم تيجان العرب، و الا فالعرب متى كانوا ملوكا حتى يكون تيجانهم العمائم، مع أنهم كانوا يلبسونها فى الاسفار و الغزوات و الغارات و الحمامات. و أمّا فى بدر، فلم يكن معشر المسلمين متخذين أهبة القتال، بل كانوا خارجين طلبا للغير يودون أن غير ذات الشوكه تكون لهم، فلم يتعلم بالعمامه يومئذ الا زبير بن العوام، و لما نزلت الملائكة نصره لهم فى

زى الابطال مع العمام البيض، كان يفتخر بذلك. و انما نزلت الملائكه كذلك ترعيبا لقريش، كما نزلت يوم حنين مع العمام الحمر: لما صف المسلمون مع قله عددهم و اعواز الاسلحه و الفرس بينهم، توهمت قريش أن يكون للمسلمين كمين فبعثوا عمير بن وهب الجمحي فاستجال بفرسه حول العسكر ثم صوب الوادى و صعد الاتلال و رجع اليهم فقال: هم ثلاث مائه يزيدون قليلا أو ينقصون، ليس يرى لهم كمين و مدد، فتعجبت قريش من جساره المسلمين مع هذه العده و العده كيف صفوا فى مقابلهم و هم زهاء عشره آلاف و أكثرهم الابطال، و لما اطمأنوا أن لا مدد للمسلمين تجرأ أبو جهل فقال: احملوا عليهم، ما هم الا أكله رأس، و لو بعثنا اليهم عبيدنا لآخذوهم أخذا باليد. فلما التقى الجمعان، و حمى الوطيس، نزلت خمسه آلاف من الملائكه مسومين، فترأت فى أعين المشركين أن جما غفيرا من الابطال معلمين بعلامه الشجعان انحدرت من أعلى الوادى كالسيل، يهجمون عليهم فلم تر قريش الا و أن هذا الجم الغفير من الشجعان كان كميناً للمسلمين و مددا لهم على قريش فصفروا استهم و انتفخ سحرهم و انهزموا مدبرين لا يلوون على شىء و هكذا تنزلت الملائكه يوم حنين معلمين بالعمائم الحمر و أربعوا المشركين. هذا شأن نزول الملائكه مسومين بتيجان العمام علامه الابطال، الا أن الملائكه كانوا قد أرسلوا طرف العمامه ارسالا، و شأن العرب و منهم قريش أنهم كانوا يعلمون بالعمائم يغتبطون اغتباطا، فنهى رسول الله عن كل عمه - اذا كانت العمه للغزو - الا بزى الملائكه؛ و نهى عن العمه الطابقيه لذلك، و أمّا إذا لم يكن العمه للحرب، بل كان فى السفر للحفاظ عن الغبار و التراب الصاعد، فالسيره المعروفه عندهم التلحي بالعمائم تحت الحنك و فوق اللحي شبه اللثام حائدا عن الغبار و مضاره، و لم يرد من نزول الملائكه و لا غيره ما ينافى هذه السيره، الا ما أيده الاخبار الكثيره بأن رسول الله صلى الله عليه و آله أمر بالتلحي و اداره العمامه تحت الحنك. فاذا تحرر محل النزاع و محط الأحاديث و موارد الاخبار فعليك بمراجعته أخبار الباب.

ص: 197

وَمِنْ خَلْفِهِ وَاعْتَمَّ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسَدَلَهَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ مِنْ خَلْفِهِ (1).

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَتْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْعَمَائِمُ الْبَيْضُ الْمُرْسَلَةُ يَوْمَ بَدْرٍ (2).

وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: عَمَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَدَيْهِ فَسَدَلَهَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَقَصَرَهَا مِنْ خَلْفِهِ قَدْرَ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ ثُمَّ قَالَ أَذِيرُ فَأَذْبَرَ ثُمَّ قَالَ أَقِيلُ فَأَقْبَلَ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا تَبْجَانُ الْمَلَائِكَةُ (3).

وَعَنْ يَاسِرِ الْخَادِمِ قَالَ: لَمَّا حَضَرَ الْعِيدُ بَعَثَ الْمَأْمُونُ إِلَى الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْأَلُهُ أَنْ يَرْكَبَ وَيَحْضُرَ الْعِيدَ وَيُصَلِّيَ وَيَخْطُبَ فَبَعَثَ إِلَيْهِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَعْفِيهِ فَالْحَّ عَلَيْهِ فَقَالَ إِنْ لَمْ تَعْفِنِي خَرَجْتُ كَمَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ الْمَأْمُونُ اخْرُجْ كَيْفَ شِئْتَ فَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاعْتَسَلَ فَتَعَمَّمَ بِعِمَامَةٍ بَيْضَاءٍ مِنْ قُطْنٍ أَلْقَى طَرَفًا مِنْهَا عَلَى صَدْرِهِ وَ طَرَفًا بَيْنَ كَتِفَيْهِ وَ تَشَمَّرَ إِلَى آخِرِ الْخَبَرِ.

اختصرنا الحديث (4).

و رواه المفيد في الإرشاد بسند صحيح (5).

وَرَوَى الطَّبْرِسِيُّ رَه فِي الْمَكَارِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيَّ

ص: 198

1- 1. الكافي ج 6 ص 460.

2- 2. الكافي ج 6 ص 461.

3- 3. الكافي ج 6 ص 461.

4- 4. الكافي ج 2 ص 489 في حديث طويل.

5- 5. الإرشاد ص 293.

بَنَ الْخُسَيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ قَدْ أُرْسِلَ طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ (1).

و قال السيد بن طاوس قدس سره

رُويَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عُقْدَةَ فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ كِتَابَ الْوَلَايَةِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَمِّهِ اللَّهِ بْنِ بِشْرِ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلَى عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامَ قَعَمَمَهُ وَ أَسَدَلَ الْعِمَامَةَ بَيْنَ كَتِفَيْهِ وَ قَالَ هَكَذَا أَيْدِي رَبِّي يَوْمَ حُتَيْنَ بِالْمَلَأَيْكَه مُعَمَّمِينَ قَدْ أَسَدَلُوا الْعِمَامَتِمْ وَ ذَلِكَ حَظُّ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى آخِرِ الْخَبَرِ (2).

وَ قَالَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: عَمَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلِيًّا يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ عِمَامَةً سَدَلَهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ وَ قَالَ هَكَذَا أَيْدِي رَبِّي بِالْمَلَأَيْكَه ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلِيٌّ مَوْلَاهُ وَ إِلَى اللَّهِ مَنْ وَالَاهُ وَ عَادَى اللَّهِ مَنْ عَادَاهُ.

ثم قال السيد أقول هذا لفظ ما رويناه أردنا أن نذكره لتعلم وصف العمامة في السفر الذي تخشاه انتهى كلامه ره (3).

و أقول لم يتعرض في شيء من تلك الروايات لإداره العمامة تحت الحنك على الوجه الذي فهمه أهل عصرنا مع التعرض لتفصيل أحوال العمائم و كيفيتها و قوله صلى الله عليه و آلِهِ وَ ذَلِكَ حَظُّ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَ الْمُشْرِكِينَ مشيراً إلى السدل في هذا الخبر وقع مكان قوله صلى الله عليه و آلِهِ الفرق بين المسلمين و المشركين التلحى بالعمائم و أكثر كلمات اللغويين أيضاً لا تأبى عما ذكرنا إذ إداره رأس العمامة من خلف إلى الصدر إداره أيضاً بل كلام الجزري و الزمخشري حيث قالوا إن لا يجعل شيئاً منها تحت حنكه فيما ذكرنا أظهر و الظاهر من كلام السيد أيضاً أن فهمه موافق لفهمنا لأنه قال أولاً الفصل الثاني فيما نذكره من التحنك للعمامة عند تحقق عزمك على السفر لتسلم من الخطر ثم قال بعد إيراد الروایتين ما قدمنا ذكره فظهر أنه فسر التحنك بما ورد شرحه في الروایتين من إسدال العمامة.

- 1-1. مكارم الأخلاق ص 138.
- 2-2. أمان الاخطار ص 91.
- 3-3. أمان الاخطار ص 91.

وَرَوَى الْكَلْبِيُّ وَ الشَّيْخُ (1) عَنْ عُثْمَانَ التَّوَّائِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي أَعْسِلُ الْمَوْتَى قَالَ أَوْ تُحْسِنُ قُلْتُ إِنِّي أَعْسِلُ فَقَالَ إِذَا غَسَلْتَ قَارْفُقْ بِهِ وَلَا تَغْمِزْهُ وَلَا تَمَسَّ مَسَامِعَهُ بِكَافُورٍ وَإِذَا غَمَمْتَهُ فَلَا تُغَمِّمُهُ بِعَمَّةِ الْأَعْرَابِ قُلْتُ كَيْفَ أَصْنَعُ قَالَ خُذِ الْعِمَامَةَ مِنْ وَسْطِهَا وَانْشُرْهَا عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ رُدَّهَا إِلَى خَلْفِهِ وَاطْرَحْ طَرَفَيْهَا عَلَى صَدْرِهِ.

و كذا سائر أخبار تعميم الميت ليس فى شىء منها غير إسدال طرفى العمامة على صدره كما عرفت فى باب التكفين فلو فعل ذلك فى جميع الأوقات أو عند الصلوات لا بقصد الخصوص كان أولى و لو جمع بينهما كان أحوط.

«4»- الْمَنَاقِبُ، لِابْنِ شَهْرَآشُوبَ: سُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ عَلِّهِ مَا يُصَلِّي فِيهِ مِنَ الثِّيَابِ فَقَالَ إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ جَسَدَهُ وَ ثِيَابَهُ وَ كُلَّ شَيْءٍ حَوْلَهُ يُسَبِّحُ (2).

«5»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ، مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الرَّزْجَانِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلَةٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ لِبَسَتَيْنِ اشْتِمَالَ الصَّمَاءِ وَ أَنْ يَلْتَجِفَ (3).

الرَّجُلُ يَتَوَبُّ لَيْسَ بَيْنَ فَرْجِهِ وَ بَيْنَ السَّمَاءِ شَيْءٌ.

قال الأصمعى اشتمال الصماء عند العرب أن يشتمل الرجل بثوبه فيجلل به جسده كله و لا يرفع منه جانبا فيخرج منه يده و أما الفقهاء فإنهم يقولون هو أن يشتمل الرجل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه يبدو منه فرجه، و قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (4) التَّخَافُ الصَّمَاءَ هُوَ أَنْ يُدْخَلَ الرَّجُلُ رِدَاءَهُ تَحْتَ إِبْطِهِ ثُمَّ يَجْعَلَ طَرَفَيْهِ عَلَى مَنْكِبٍ وَاحِدٍ.

و هذا هو التأويل الصحيح

ص: 200

1- 1. الكافي ج 3 ص 144، التهذيب ج 1 ص 88.

2- 2. مناقب آل أبي طالب ج 2 ص 377.

3- 3. فى المصدر: أن يحتبى.

4-4. كانه- رحمه الله- ناظر الى الحديث الآتى.

دون ما خالفه (1).

«6- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِيَّاكَ وَ التَّخَافَ الصَّمَاءُ قَالَ قُلْتُ وَ مَا الصَّمَاءُ قَالَ أَنْ تُدْخَلَ التُّوبَ مِنْ تَحْتِ جَنَاحِكَ فَتَجْعَلُهُ عَلَى مَنْكِبٍ وَاحِدٍ (2).

«7- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَوْمَ يَقُومُ يَجُورُ لَهُ أَنْ يَتَوَشَّحَ قَالَ لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ يَقُومُ وَ هُوَ مُتَوَشَّحٌ فَوْقَ ثِيَابِهِ وَ إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ ثِيَابٌ كَثِيرَةٌ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُورُ لَهُ الصَّلَاةُ وَ هُوَ مُتَوَشَّحٌ (3).

«8- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هَيْثَمٍ عَنْ أَبِي مَسْرُوقٍ النَّهْدِيِّ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي هَيْثَمٍ عَنْ وَاقِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّمَا كَرِهَ التَّوَشُّحَ فَوْقَ الْقَمِيصِ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْجَبَابِرَةِ (4).

«9- وَ مِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُوسُفَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ مَا الْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ وَ هُوَ مُتَوَشَّحٌ فَوْقَ الْقَمِيصِ قَالَ لِعِلَّةِ التَّكْبُرِ فِي مَوْضِعِ الْإِسْتِكَاتِهِ وَ الدَّلُّ (5).

«10- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي قَمِيصٍ مُتَوَشَّحًا

ص: 201

-
- 1- 1. معانى الأخبار ص 281 فى حديث طويل.
 - 2- 2. معانى الأخبار: 390 باب نوارى الكتاب تحت الرقم 32، و تراه فى الكافى ج 3 ص 394.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 2 ص 18 فى حديث.
 - 4- 4. علل الشرائع ج 2 ص 19.

5- 5. علل الشرائع ج 2 ص 19.

بِهِ قَائِلُهُ مِنْ أَفْعَالِ قَوْمٍ لُوطٍ (1).

«11»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ الْقُمَيْيُّ فَقَالَ أَصْلَحَكَ اللَّهُ أَشْرَبُ وَأَنَا قَائِمٌ فَقَالَ إِنَّ شَيْئًا قَالَ فَأَشْرَبُ بِنَفْسٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى أَرَوْى قَالَ إِنَّ شَيْئًا قَالَ فَأَسْجُدُ وَ يَدَى فِي تَوْبَى قَالَ إِنَّ شَيْئًا ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي وَاللَّهِ مَا مِنْ هَذَا وَ شَيْئِهِ أَخَافُ عَلَيْكُمْ (2).

بيان: يدل على أنه يجوز للرجل أن يصلي و يده تحت ثوبه قال في المنتهى يجوز للرجل أن يصلي و يده تحت ثوبه و إن أخرجهما كان أولى

لَمَّا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ (3).

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَ لَا يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ تَوْبِهِ فَقَالَ إِنَّ أَخْرَجَ يَدَيْهِ فَحَسَنٌ وَ إِنْ لَمْ يُخْرِجْ فَلَا بَأْسَ.

و لا يعارض هذا ما رواه

الشَّيْخُ عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ (4).

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَ يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي تَوْبِهِ قَالَ إِنْ كَانَ تَوْبٌ آخَرُ إِزَارٌ أَوْ سَرَاوِيلٌ فَلَا بَأْسَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَ إِنْ أَدْخَلَ يَدًا وَاحِدَةً وَ لَمْ يُدْخِلِ الْآخَرَى فَلَا بَأْسَ.

أما أولا فلأن روايتها ضعيفة و أما ثانيا فلأنها معارضة للأصل المقتضى للجواز و أما ثالثا فلأن قوله لا يجوز يحمل على الكراهية لاحتماله ذلك انتهى.

و قال في الدروس يستحب جعل اليدين بارزتين أو في الكمين لا تحت الثياب.

«12»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، وَ قُرْبُ الْإِسْتِادِ، بِسَنَدَيْهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَوَشَّحُ بِالتَّوْبِ فَيَقْعُ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ يُجَاوِزُهُ

- 1- 1. الخصال ج 2 ص 164.
- 2- 2. المحاسن ص 581.
- 3- 3. التهذيب ج 1 ص 238.
- 4- 4. التهذيب ج 1 ص 238.

عَاتِقَهُ أَيْصُلُحُ قَالَ لَا بَأْسَ (1).

«13»- الْمُقْنَعُ: إِيَّاكَ وَ سَيِّدَ التَّوْبِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَرَجَ عَلَى قَوْمٍ يُصَلُّونَ قَدْ أَسَدَلُوا أَرْدِيَّتَهُمْ فَقَالَ مَا لَكُمْ قَدْ أَسَدَلْتُمْ ثِيَابَكُمْ كَأَنَّكُمْ يَهُودٌ قَدْ خَرَجُوا مِنْ فُهْرِهِمْ يَغْنَى مِنْ بَيْنِهِمْ (2).

«14»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ طَرْيَفٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّمَا كُرِهَ السَّدْلُ عَلَى الْأُرْرِ بِغَيْرِ قَمِيصٍ فَأَمَّا عَلَى الْقَمِيصِ وَ الْجَبَابِ فَلَا بَأْسَ (3).

تبين: و تفصيل

اعلم أن هذه الأخبار تشتمل على أحكام الأول المنع من اشتمال الصماء و هو أن تجلل جسديك بثوبك نحو شمله الأعراب بأكسيته و هو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى و عاتقه الأيسر ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى و عاتقه الأيمن فيغطيها جميعا.

و ذكر أبو عبيد أن الفقهاء يقولون هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه فيبدو منه فرجه فإذا قلت اشتمل فلان الصماء كأنك قلت اشتمل الشمله التي تعرف بهذا الاسم لأن الصماء ضرب من الاشتمال افتعال من الشمله و هو كساء يغطي به و يتلف فيه و المنهى عنه هو التجلل بالثوب و إسباله من غير أن يرفع طرفه و منه الحديث نهى عن اشتمال الصماء و هو أن يتجلل الرجل بثوبه و لا يرفع منه جانبا و إنما قيل له صماء لأنه يشد على يديه و رجليه المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق و لا صدع و الفقهاء يقولون هو أن يغطي بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه فتكشف عورته.

ص: 203

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 116 ط نجف.
 - 2- 2. المقنع ص 23 و 24 ط الإسلاميه.
 - 3- 3. قرب الإسناد ص 54 ط حجر 73 ط نجف.

و قال النووى فى شرح صحيح مسلم يكره على الأول لئلا تعرض له حاجه من دفع بعض الهوام أو غيره فيتعذر عليه أو يعسر و يحرم على الثانى إن انكشف بعض عورته و إلا يكره و هو بمهمله و مد.

و قال فى الغربيين من فسر به بما قاله أبو عبيد فكراهته للتكشف و إبداء العوره و من فسر به تفسير أهل اللغة فإنه كره أن يتزمل به شاملا جسده مخافه أن يدفع منها إلى حاله ساده لنفسه فيهلك.

و قال ابن فارس هو أن يلتحف بالثوب ثم يلقي الجانب الأيسر على الأيمن و قال فى المغرب لبسه الصماء هى عند العرب أن يشتمل بثوبه فيجلل جسده كله به و لا يرفع جانبا يخرج منه يده و قيل أن يشتمل بثوب واحد و ليس عليه إزار.

و قال الهروى هو أن يتجلل الرجل بثوبه لا يرفع منه جانبا و عن الأصمعى هو أن يشتمل بالثوب حتى يتجلل به جسده لا يرفع منه جانبا فيكون فيه فرجه يخرج منها يده.

و قَالَ الْجُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ فِي شَرْحِ السُّنَنِ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ثَوْبٌ فَلْيَتَرَّرْ وَ لَا يَشْتِمِلِ اسْتِمَالِ الْيَهُودِ.

هو أن يجلل بدنه الثوب و يسدله من غير أن يشيل طرفه فأما اشتمال الصماء الذي جاء فى الحديث هو أن يجلل بدنه الثوب ثم يرفع طرفيه على عاتقيه من أحد جانبيه فيبدو منه فرجه و قد جاء هذا التفسير فى الحديث و إليه ذهب الفقهاء و فسر الأصمعى بالأول فقال هو عند العرب أن يشتمل بثوبه فيجلل به جسده كله و لا يرفع جانبا يخرج منه يده و ربما اضطلع على هذه الحالة كأنه يذهب إلى أنه لا يدرى لعله يصيبه شىء يحتاج أن يقيه بيديه و لا يقدر لكونهما فى ثيابه.

قلت و قد روى: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَهَى عَنِ الصَّمَاءِ اسْتِمَالِ الْيَهُودِ فَجَعَلَهُمَا شَيْئًا وَاحِدًا. انتهى.

و رَوَى الْعَامَّةُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَهَى عَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ.

و هو أن يجعل وسط الرداء تحت منكبه الأيمن و يرد طرفه على الأيسر

و عن ابن مسعود قال نهى النبى أن يلبس الرجل ثوبا واحدا يأخذ بجوانبه عن منكبيه يدعى تلك الصماء.

و عن بعض الشافعية هو أن يلتحف بالثوب ثم يخرج يديه من قبل صدره فتبدو عورته.

أقول: هذا كلام اللغويين و فقهاء المخالفين فى تفسير الصماء و أما فقهاؤنا فقال الشيخ فى المبسوط و النهاية هو أن يلتحف بالأزر و يدخل طرفيه تحت يده و يجمعهما على منكب واحد كفعل اليهود و هو المشهور بين الأصحاب و المراد بالالتحاف ستر المنكبين و قال ابن إدريس فى السرائر و يكره السدل فى الصلاة كما يفعل اليهود و هو أن يتلفف بالإزار و لا يرفعه على كتفيه و هذا تفسير أهل اللغة فى اشتمال الصماء و هو اختيار السيد المرتضى.

فأما تفسير الفقهاء لاشتمال الصماء الذى هو السدل قالوا هو أن يلتحف بالإزار و يدخل طرفيه من تحت يده و يجعلهما جميعا على منكب واحد و مقتضى كلامه اتحاد السدل و اشتمال الصماء خلافا للمشهور و المعتمد قول الشيخ و الأكثر موافقا للخبر.

الثانى التوشح فوق القميص و قد ذكر أكثر الأصحاب كراهه الايتزار فوق القميص و قد ورد الأخبار بجوازه و إنما ورد فى الأخبار النهى عن التوشح فوق القميص كما مر و هو خلاف الاتزار قال الجوهرى و الفيروزآبادى يقال توشح الرجل بثوبه و سيفه إذا تقلد بهما و نقل الجوهرى عن بعض أهل اللغة أن التوشح بالثوب هو إدخاله تحت اليد اليمنى و إلقاؤه على المنكب الأيسر كما يفعل المحرم و قال فى النهاية فيه أنه كان يتوشح به أى يتغشى به فالأصل فيه من الوشاح.

و قال النووى فى شرح صحيح مسلم التوشح أن يأخذ طرف ثوب ألقاه على منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى و يأخذ طرفه الذى ألقاه على الأيسر تحت يده اليمنى ثم يعقدهما على صدره مع المخالفة بين طرفيه و الاشتمال بالثوب

بمعنى التوشح.

و قال المحقق فى المعتبر الوجه أن التوشح فوق القميص مكروه و أما شد المئزر فوّه فليس بمكروه أما

مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الْحَسَنِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى قَالَ: كَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ
بْنُ يَفْطِينٍ إِلَى الْعَبْدِ الصَّالِحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ يُصَلَّى الرَّجُلُ الصَّلَاةَ وَ عَلَيْهِ
إِرَارٌ مُتَوَشَّحٌ بِهِ فَوْقَ الْقَمِيصِ فَكَتَبَ تَعَمُّ (1).

فمحمول على الجواز المطلق و هو لا ينافى الكراهه.

و قال الشيخ بعد نقل الأخبار المتعارضة المراد بالأخبار المتقدمه هو أن لا يلتحف الإنسان و يشتمل به كما يلتحف اليهود و ما قدمناه أخيرا هو أن يتوشح بالإزار ليغطى ما قد كشف منه و يستر ما تعرى من بدنه و احتج لهذا بما رواه

فِي الْمُؤْتَقِ عَنْ سَمَاعَةَ (2)

قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَشْمَلُ [يَشْتَمِلُ] فِي صَلَاتِهِ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ قَالَ لَا يَشْتَمِلُ
بِثَوْبٍ وَاحِدٍ فَأَمَّا أَنْ يَتَوَشَّحَ فَيُعْطَى مِنْكِبَيْهِ فَلَا بَأْسَ.

و قال الصدوق فى الفقيه (3)

بعد أن روى الكراهه و قد رويت رخصه فى التوشح بالإزار فوق القميص عن العبد الصالح و عن أبى الحسن و عن أبى جعفر الثانى عليه السلام و به أخذ و أفتى.

و أما جعل المئزر تحت القميص فقد نقل العلامة الإجماع على عدم كراهته.

و رَوَى الشَّيْخُ فِي الضَّعِيفِ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْمُنْذِرِ (4) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ
السَّلَامُ قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ وَ أَنَا حَاضِرٌ عَنْ الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنَ الْحَمَّامِ أَوْ يَغْتَسِلُ
فَيَتَوَشَّحُ وَ يَلْبَسُ قَمِيصَهُ فَوْقَ الْإِرَارِ فَيُصَلِّي وَ هُوَ كَذَلِكَ قَالَ هَذَا عَمَلُ قَوْمٍ
لَوْ طِ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّهُ يَتَوَشَّحُ فَوْقَ الْقَمِيصِ فَقَالَ هَذَا مِنَ التَّجَبُّرِ.

و فى هذا الخبر إشعار بأن المراد بالتوشح الاتزار فيؤيد ما قاله القوم

1-1. التهذيب ج 1 ص 197.

2-2. التهذيب ج 1 ص 197.

3-3. الفقيه ج 1 ص 169.

4-4. التهذيب ج 1 ص 242.

لكن لا يعارض هذا ما مر فالأظهر كراهه التوشح فوق القميص إلا لضروره و عدم كراهه الاتزار مطلقا و قال ابن الجنيد لا بأس أن يتزر فوق القميص إذا كان يصف ما تحته ليستر عورته.

أقول: و يؤيد ما ذكرناه من عدم كراهه الاتزار فوق القميص و شد الوسط فوق الثوب ما رواه الكراجي في كثر القوائد قال قال أمير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه و آله: عِشْرُونَ خَصْلَةً فِي الْمُؤْمِنِ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَمْ يَكْمُلْ إِيْمَانُهُ إِنَّ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُؤْمِنِ يَا عَلِيُّ الْحَاضِرُونَ لِلصَّلَاةِ وَ الْمُسَارَعُونَ إِلَى الزَّكَاةِ وَ الْمُطْعَمُونَ الْمَسَاكِينَ الْمَاسِيحُونَ رَأْسَ الْيَتِيمِ وَ الْمُطَهَّرُونَ أَطْفَارَهُمْ وَ الْمُتَزَرُونَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ (1) إِلَى قَوْلِهِ رُهْبَانُ اللَّيْلِ أَسْدُ بِالنَّهَارِ صَائِمُونَ النَّهَارَ قَائِمُونَ اللَّيْلَ الَّذِينَ مَشِيَهُمْ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا [هَوْنٌ] وَ خُطَاهُمْ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَ عَلَى أَثَرِ الْمَقَابِرِ الْخَبَرُ.

وَ عَنْ أَبِي الرَّجَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ طَالِبٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْأَرَدِيِّ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَتَّانِ بْنِ سَدِيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيُتُوفِيَ الْبِكَالِيِّ هَلْ تَذَرِي مَنْ شِيعَتِي قَالَ لَا وَ اللَّهُ قَالَ شِيعَتِي الذُّبُلُ الشِّقَامُ الْخُمُصُ الْبُطُونُ الَّذِينَ تُعْرِفُ الرَّهْبَانِيَّةُ وَ الرَّبَّانِيَّةُ فِي وُجُوهِهِمْ رُهْبَانُ اللَّيْلِ أَسْدُ

بِالنَّهَارِ الَّذِينَ إِذَا جَنَّهُمُ اللَّيْلُ اتَّزَرُّوا عَلَى أَوْسَاطِهِمْ وَ ارْتَدَّوْا عَلَى أَطْرَافِهِمْ وَ صَفَّوْا عَلَى أَفْدَانِهِمْ وَ افْتَرَبُّوْا جِبَاهَهُمْ تَجْرِي دُمُوعُهُمْ عَلَى خُدُودِهِمْ يَجَاوِرُونَ إِلَى اللَّهِ فِي فِكَائِ رِقَابِهِمْ الْخَبَرُ.

ثم اعلم أن أكثر الأصحاب حكموا بكراهه القباء المشدود في غير الحرب و اعترفوا بأن مستنده غير معلوم و حرمة صاحب الوسيله و قال المفيد في المقنعه

ص: 207

1-1. المراد بالازار و الرداء في هذا الخبر: الازار و الرداء المعروفان عندنا بثوبى الاحرام كما مرّ مرارا منا، فلا يكون في الخبرين شاهد على جواز الاتشاح فوق القميص لانهم لم يكونوا يلبسون تحتها ثوبا الا شعارا.

و لا يجوز لأحد أن يصلى و عليه قباء مشدود إلا أن يكون فى الحرب فلا يتمكن أن يحله فيجوز ذلك للاضطرار و قال الشيخ فى التهذيب بعد نقل هذه العبارة ذكر ذلك على بن الحسين بن بابويه و سمعناه من الشيوخ مذاكره و لم أعرف به خبرا مسندا.

و قال الشهيد قدس الله روحه فى الذكرى بعد نقل هذا الكلام من الشيخ قلت قَدْ رَوَى الْعَامَّةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: لَا يُصَلَّى أَحَدُكُمْ وَ هُوَ مُحَرَّمٌ. و هو كناية عن شد الوسط و كراهه فى المبسوط انتهى. و قال الشهيد الثانى ره الظاهر أنه جعله دليلا على كراهه القباء المشدود من جهة النص و هو بعيد لكونه على تقدير تسليمه غير المدعى و نقل فى البيان عن الشيخ كراهه شد الوسط و منهم من حمل القباء المشدود على القباء الذى شدت إزاره و ظاهر الأخبار كراهه حل الأزرار فى الصلاة و أنه من عمل قوم لوط و لا وجه لهذا الحكم من أصله و لا مستند له و ما رواه الشهيد خبر عامى لا يصلح مستندا لشيء و الله تعالى يعلم.

الثالث سدل الثوب و حكم الأكثر بكراهته و قال العلامة فى التذكرة يكره السدل و هو أن يلقي طرف الرداء من الجانبين و لا يرد أحد طرفيه على الكتف الأخرى و لا يضم طرفيه بيده و قال الشهيد فى النفليه هو أن يلتف بالإزار فلا يرفعه على كتفيه و قال فى الذكرى بعد نقل كلام التذكرة و قال ابن إدريس باتجاهه مع اشتمال الصماء و أنه قول المرتضى كما ذكرنا و جزم ابن الجنيد أيضا بكراهه السدل و نسبته إلى اليهود و للعامه فيه خلاف قال ابن المنذر و لا أعلم فيه حديثا.

و قال فى النهايه فيه أنه نهى عن السدل فى الصلاة هو أن يلتحف بثوبه و يدخل يديه من داخل فيركع و يسجد و هو كذلك و كانت اليهود تفعله فنهوا عنه و هذا مطرد فى القميص و غيره من الثياب و قيل هو أن يضع وسط الإزار على رأسه و يرسل طرفيه عن يمينه و شماله من غير أن يجعلهما على كتفيه و منه حَدِيثٌ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ:

أَنَّهُ رَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ قَدْ سَدَلُوا ثِيَابَهُمْ فَقَالَ كَأَنَّهُمُ الْيَهُودُ حَرَجُوا مِنْ فُهْرِهِمْ.

و قال من فھرهم أى موضع مدارسهم و هى كلمه نبطيه أو عبرانيه عربت و أصلها بھر بالباء و قال الجوهرى فھر اليهود بالضم مدارسهم (1) و أصلها بھر و هى عبرانيه فعربت وَ رَوَى فِي الْمَشْكَاهِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَ التِّرْمِذِيِّ بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ تَهَيَّأَ فِي السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ وَ أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ قَاهُ.

و قال الطيبي فى شرحه السدل منهى عنه مطلقا لأنه من الخيلاء و فى الصلاه أشنع و أقبح قيل خص النهى بالمصلى لأن عادة العرب شد الإزار على أوساطهم حال التردد فإذا انتهوا إلى المجالس و المساجد أرخوا العقد و أسبلوا الإزار حتى يصيب الأرض فإن ذلك أروح لهم و أسمح لقيامهم و قعودهم فنهوا عنه فى الصلاه لأن المصلى يشتغل بضبطه و لا يأمن أن ينفصل عنه فيكون مصليا فى الثوب الواحد و هو منهى عنه و ربما يضم إليه جوانب ثوبه فيصدر عنه الحركات المتداركه انتهى.

و قال شارح السنه السدل هو إرسال الثوب حتى تصيب الأرض و اختلف العلماء فيه فذهب بعضهم إلى كراهيه السدل فى الصلاه و قال هكذا تصنع اليهود و رخص بعض العلماء فى الصلاه قال الخطابى و يشبه أن يكونوا إنما فرقوا بين السدل فى الصلاه و خارج الصلاه لأن المصلى فى مكان واحد ثابت و غير المصلى يمشى فيه فالسدل فى حق الماشى من الخيلاء المنهى عنه و قال أحمد إنما يكره السدل فى الصلاه إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد فأما إذا سدل على القميص فلا بأس و من لم يجوز على الإطلاق احتج بما روى عن ابن مسعود من أسبل إزاره فى صلاته خيلاء فليس من الله فى حل و لا حرام انتهى.

أقول: لا يبعد أن يكون الذى نهى عنه أمير المؤمنين عليه السلام هو أن يضع وسط الرداء على رأسه و يرسل طرفيه فإنه أشبه بفعل اليهود و لما رواه

الصَّدُوقُ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَ يُرْسِلُ جَانِبَيْ تَوْبِهِ قَالَ

1-1. فى الصحاح: مدراسهم، و هو الصحيح و مدارسهم تحريف.

لَا بَأْسَ (1).

و يمكن أن يكون إرسال طرفي الرداء مطلقا مكروها كما أن جمعهما على اليسار أيضا مكروه و إنما المستحب جمع طرفيه على اليمين و لا ينافي لا بأس الكراهه و الأحوط ذلك تبعا للمشهور و قد مرت الأخبار و الكلام فيه.

«15»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوِيَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنِ رَأَى الْخُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يُصَلِّي فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ وَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يُصَلِّي فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ (2)

قَالَ وَ صَلَّى بِنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي بَيْتِهِ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ وَ إِنَّ إِلَى جَانِبِهِ مُشْجَبًا (3)

عَلَيْهِ ثِيَابٌ لَوْ شَاءَ أَنْ يَتَّيَوَّلَ مِنْهَا مَا يَلْبَسُهُ لَفَعَلَ وَ أَخْبَرَ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يُصَلِّي فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ (4).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا أَبِي رِضْوَانٍ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ قَدْ تَوَشَّحَ بِهِ (5).

وَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ الْوَاسِعِ (6).

وَ قِيلَ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ الْمُغِيرَةَ يَقُولُ- لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ إِلَّا وَ عَلَيْهِ مَعَهُ إِزَارٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَدًّا فِي وَسْطِهِ عِقَالًا فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا فِعْلُ الْيَهُودِ (7).

وَ عَنِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ الْكَثِيفِ إِذَا أَرَزَهُ عَلَيْهِ (8).

وَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُمَا قَالَا: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الْإِزَارِ (9)

ص: 210

3-3. المشجب و الشجاء: خشبات موثقه منصوبه توضع عليها الثياب و تنشر.

4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 175.

5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 176.

6-6. دعائم الإسلام ج 1 ص 176.

7-7. دعائم الإسلام ج 1 ص 176.

8-8. دعائم الإسلام ج 1 ص 176.

9-9. ما بين العلامتين زياده من المصدر، و قد سقط عن الكمباني، بعد التوجه إليه.

أَوْ فِي السَّرَاوِيلِ إِذَا رَمَى الْمُصَلِّي عَلَى كَتِفَيْهِ شَيْئًا وَ لَوْ مِثْلَ جَنَاحِي
الْخُطَّافِ (1).

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ
آلِهِ: مَنْ أَبْقَى عَلَى تَوْبِهِ أَنْ يَلْبَسَهُ فِي صَلَاتِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ اكْتِسَاؤُهُ (2).

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ يُصَلِّي فِي
الْبُرْئِ (3).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: الْبُرْئُ كَالرِّدَاءِ (4).

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ خَرَجَ عَلَى قَوْمٍ فِي الْمَسْجِدِ قَدْ أَسْدَلُوا أَرْدِيَّتَهُمْ
وَهُمْ قِيَامٌ يُصَلُّونَ فَقَالَ مَا لَكُمْ أَسَدَلْتُمْ أَرْدِيَّتَكُمْ كَأَنَّكُمْ يَهُودٌ فِي بَيْعَتِهِمْ إِيَّاكُمْ
وَ السَّدْلَ (5).

قال المؤلف السدل أن يجعل الرجل حاشيه الرداء من وسطه على رأسه أو
على عاتقه و يضم طرفيه على صدره و يرسله إرسالاً إلى الأرض (6).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّيْفِ فَقَالَ السَّيْفُ فِي
الصَّلَاةِ كَالرِّدَاءِ (7) (8).

ص: 211

1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 176.

2- 2. المصدر نفسه و زاد بعده: و عن عليٍّ عليه السلام أنه نهى رسول
الله صلى الله عليه و آله عن اشتغال الصماء، و الصماء: الاشتغال بالثوب
الواحد يجمع بين طرفيه على شق واحد، كاشتغال البربر اليوم، قال:
فالصلاة لا تجوز بذلك الاشتغال، و لكن من صلى في ثوب واحد يتوشح به
فليجعل وسط حاشيته على منكبيه و يرخي طرفيه مع يديه ثم يخالف
بينهما فيلقى ما على يده اليمنى من الطرفين على عاتقه اليسرى و ما على
يده اليسرى على عاتقه الايمن و يخرج يديه و يصلى.

3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 176.

4- 4. دعائم الإسلام ج 1 ص 176.

5- 5. دعائم الإسلام ج 1 ص 176.

6- 6. دعائم الإسلام ج 1 ص 177.

7-7. دعائم الإسلام ج 1 ص 177.
8-8. دعائم الإسلام ج 1 ص 177.

«1»- تَوَادِرُ الرَّاَوْنِدِيِّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْعُرْيَانِ إِنْ رَأَهُ النَّاسُ صَلَّى قَاعِدًا وَإِنْ لَمْ يَرَهُ النَّاسُ صَلَّى قَائِمًا (1).

«2»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ السَّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ عَرَقَتْ ثِيَابُهُ فَلَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ حَتَّى يَخَافَ ذَهَابَ الْوَقْتِ يَتَّبِعِي ثِيَابًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَلَّى عُزْيَانًا جَالِسًا يَوْمِي إِيْمَاءً وَ يَجْعَلُ سُجُودَهُ أَحْقَصَ مِنْ رُكُوعِهِ فَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً تَبَاعَدُوا فِي الْمَجَالِسِ ثُمَّ صَلُّوا كَذَلِكَ فُرَادَى (2).

«3»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ عُزْيَانٍ لَيْسَ مَعَهُ ثَوْبٌ قَالَ إِذَا كَانَ حَيْثُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ فَلْيُصَلِّ قَائِمًا (3).

«4»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قُطِعَ عَلَيْهِ أَوْ عَرِقَ مَتَاعُهُ فَبَقِيَ عُزْيَانًا وَ حَصَرَتْ الصَّلَاةُ كَيْفَ يُصَلِّي قَالَ إِنْ أَصَابَ حَشِيْشًا يَسْتُرُ بِهِ عَوْرَتَهُ أَتَمَّ صَلَاتَهُ بِرُكُوعٍ وَ سُجُودٍ وَإِنْ لَمْ يُصِبْ شَيْئًا يَسْتُرُ بِهِ عَوْرَتَهُ أَوْمًا وَ هُوَ قَائِمٌ (4).

فوائد لا بد من التنبيه عليها لفهم الأخبار

الأولى يدل الأخير على جواز ستر العوره بالحشيش و التقيد بالضروره و عدم الثياب إنما وقع في كلام السائل و اختلف الأصحاب في ذلك فذهب الأكثر

ص: 212

1- 1. نوادر الراوندي ص 51.

2- 2. قرب الإسناد ص 66 ط حجر ص 87 ط نجف.

3- 3. المحاسن ص 372.

4- 4. البحار ج 10 ص 278.

منهم الشيخ و ابن إدريس و الفاضلان و الشهيد فى البيان أنه مخير بين الثوب و الورق و الحشيش و الطين و ليس شىء منها مقيدا بحال الضرورة(1) و ذهب الشهيد فى الذكرى إلى التخيير بين الثلاثة الأول فإن تعذر فبالطين و فى الدروس إلى أنه يجب الستر بالثوب فإن تعذر فبالحشيش أو الورق فإن تعذر فبالطين.

و المسألة قوية الإشكال إذ المتبادر من الستر ما كان بالثياب و الغرض من الستر و هو عدم كشف العورة حاصل فى غيرها و قد يقال بالتخيير فى الستر بين الثياب و غيرها فى غير حال الصلاة لعدم انتهاض الأدلة على أكثر من ذلك و أما فى حال الصلاة فيجب تقديم ما عدا الطين عليه تمسكان بما دل على الانتقال إلى الإيماء من غير اعتبار الطين و لا يخلو من قوه و إن أمكن أن يقال قوله عليه السلام و إن لم يصب شيئا يستر به عورته يشمل الطين فيمكن أن يكون ذكر الحشيش أولا على المثال و الاحتياط رعايه الترتيب فى الجميع.

الثانية الظاهر من هذا الخبر وجوب الإيماء قائما مطلقا كما ذهب إليه ابن إدريس ره و خبر أبى البخترى دل على الصلاة جالسا موميا مطلقا كما ذهب إليه المرتضى رضى الله عنه و خبر النوادر و المحاسن يدلان على ما ذهب إليه الأكثر من أنه مع أمن المطلق يصلى قائما و مع عدمه جالسا و به يجمع بين الأخبار المختلفه أيضا و لذا مال إليه الأكثر و روايه المحاسن صحيحه.

لكن رواها

الشيخ (2)

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ غُرْبَانًا فَتُذْرِكُهُ الصَّلَاةُ قَالَ يُصَلِّي غُرْبَانًا قَائِمًا إِنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ فَإِنْ رَأَاهُ أَحَدٌ

ص: 213

1- 1. بل يظهر من قوله تعالى « وَ طَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ » فى سياق قصه آدم و حواء عليهما السلام أن التستر بالورق و الحشيش ستر اضطرارى و لذلك من عليهم بانزال الثوب و قال: « يا بَنَى آدَمَ قَدْ

أُنزِلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ» فيبين أن التستر بالحشيش و الاوراق غير
كاف حال الاختيار.
2-2. راجع التهذيب ج 1 ص 240 ط حجر ج 2 ص 365 ط نجف.

صَلَّى جَالِسًا.

و هذا مرسل لكن الإرسال بعد ابن مسكان و هو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه و يمكن أن يكونا خبرين لكن روايه ابن مسكان عن الباقر عليه السلام أيضا(1) غريب و لعل فيه أيضا إرسالا.

و بالجمله أخبار التفصيل معتبره فحمل أخبار التفصيل المطلقه عليها حسن و يمكن الجمع بين الأخبار بالحمل على التخيير أيضا كما مال إليه المحقق فى المعتبر استضعافا للروايه المفصله فيمكن حمل أخبار التفصيل على الفضيله و الاستحباب و على أى حال العمل بالمشهور أولى فإنه لا ينافى التخيير.

ثم الظاهر من الروايتين أنه يصلى قائما إذا لم يكن رآه فى حال الدخول فى الصلاه و إن أمكن ورود أحد بعد الدخول فيها لكن القوم فهموا كما ذكرنا.

الثالثه صرح الشيخ فى النهايه بجواز صلاه العارى مع سعه الوقت و قال المرتضى و سلار يجب أن يؤخر رجاء لحصول الستره و مال فى المعتبر إلى وجوب التأخير مع ظن تحصيل الستر و عدمه بدونه و قربه فى الذكرى و السيد فى المدارك و خبر أبى البختري يدل على الثانى لكنه قاصر عن إفاده الوجوب سنداً و متناً.

الرابعه المستفاد من كلام الأصحاب و الأخبار لا سيما الخبر الأخير أن الإيماء فى حالتى القيام و الجلوس على وجه واحد فيجعلها من قيام مع القيام و من جلوس مع الجلوس و حكى الشهيد فى الذكرى عن شيخه السيد عميد الدين أنه كان يقوى جلوس القائم ليومى للسجود جالسا استنادا إلى كونه حينئذ أقرب إلى هيئه الساجد فيدخل تحت فأتوا به ما استطعتم و هو ضعيف لأن الوجوب

ص: 214

1- 1. لانه من أصحاب أبى عبد الله و أبى الحسن موسى عليهما السلام مات فى أيامه قبل الحادثه، روى عن الكاظم و لم يرو عن أبى عبد الله عليه السلام الا حديث من أدرك المشعر فقد أدرك الحج، كيف و عن أبى

جعفر الباقر عليه السلام، زعم العياشيُّ أنَّه كان لا يدخل على أبي عبد الله عليه السلام شفقَه أن لا يوفيه حقَّ اجلاله، فكان يسمع من أصحابه.

حينئذ انتقل إلى الإيماء فلا معنى للتكليف بالإتيان بالممكن من السجود.

الخامسه الإيماء بالرأس للتصريح به فى روايه زراره(1) و هو الظاهر من روايه أبى البخترى كما لا يخفى فإن تعذر فبالعينين و أوجب الشهيد فى الذكرى الانحناء فيهما بحسب الممكن بحيث لا تبدو معه العوره و أن يجعل السجود أخفض محافظه على

الفرق بينه و بين الركوع و احتمل وجوب وضع اليدين و الركبتين و إبهامى الرجلين فى السجود على الكيفيه المعتبره فيه و قال فى المدارك و كل ذلك تقييد للنص من غير دليل نعم لا يبعد وجوب رفع شىء يسجد عليه لقوله عليه السلام فى صحيحه عبد الرحمن(2) الوارده فى صلاه المريض و يضع وجهه فى الفريضة على ما أمكنه من شىء انتهى و خبر أبى البخترى يدل على الأخفضيه و الأحوط العمل به.

السادسه ما ورد فى خبر أبى البخترى من النهى عن الجماعه لعله محمول على التقيه بقريته الراوى قال فى الذكرى يستحب للعره الصلاه جماعه رجالا كانوا أو نساء إجماعا لعموم شرعيه الجماعه و أفضليتها و منع بعض العامه من الجماعه إلا فى الظلمه حذر كشف العوره و سترها ساقط لأننا نتكلم على تقدير عدمه.

ثم الذى دل عليه خبرُ إِبْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ(3) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي قَوْمٍ قُطِعَ عَلَيْهِمُ الطَّرِيقُ وَ أَخَذَتْ ثِيَابُهُمْ قَبَقُوا عُرَاهُ وَ حَصَرَتْ الصَّلَاةُ كَيْفَ يَصْنَعُونَ فَقَالَ يَتَقَدَّمُهُمْ إِمَامُهُمْ فَيَجْلِسُ وَ يَجْلِسُونَ خَلْفَهُ فَيَوْمِيُ الْإِمَامُ بِالرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ وَ يَرْكَعُونَ وَ يَسْجُدُونَ خَلْفَهُ عَلَى وُجُوهِهِمْ.

و بها عمل الشيخ فى النهايه و قال المرتضى و المفيد يومى الجميع كالصلاه فرادى و هو اختيار ابن إدريس مدعيا

ص: 215

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 305، ج 2 ص 364 ط نجف.
 - 2- 2. التهذيب ج 3 ص 308 ط نجف.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 240 ط حجر.

للإجماع و فى المعتبر رجع مضمون الروايه لجوده سندها و يشكل بأن فيه تفرقه بين المنفرد و الجامع و قد نهى المنفرد عن الركوع و السجود كما تقدم لئلا تبدو العوره

وَ قَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَيَّانٍ (1)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَتَقَدَّمُهُمُ الْإِمَامُ بِرُكْبَتَيْهِ وَ يُصَلِّي بِهِمْ جُلُوساً وَ هُوَ جَالِسٌ. وَ أَطْلَقَ.

و بالجمله يلزم من العمل بروايه إسحاق أحد أمرين إما اختصاص المأمومين بهذا الحكم و إما وجوب الركوع و السجود على كل عار إذا أمن المطلع و الأمر الثانى لا سبيل إليه و الأمر الأول بعيد انتهى. و يمكن تأويل خبر إسحاق بما يوافق سائر الأخبار لكنه فى غايه البعد.

السابعه قال فى المعتبر لو وجد وحلا أو ماء راكدا بحيث لو نزله ستر عورته لم يجب نزوله لأن فيه ضررا و مشقه و هو كذلك مع مخالفته لظواهر الأخبار و لو أمكن العارى ولوج حفيه و الصلاه فيها قائما بالركوع و السجود قيل يجب لمرسله

أَبُو بَ بَنِ نُوحٍ (2)

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: الْعَارِي الَّذِي لَيْسَ لَهُ تَوْبٌ إِذَا وَجَدَ حَفِيرَةً دَخَلَهَا فَسَجَدَ فِيهَا وَ رَكَعَ وَ قِيلَ لَا.

استضعافا للروايه و التفاتا إلى عدم انصراف لفظ الساتر إليها و المسأله لا تخلو من إشكال لكنها قليله الجدوى لقله الحاجه إليها.

ص: 216

1- 1. التهذيب ج 1 ص 305 ط حجر ج 3 ص 178 ط نجف.
2- 2. التهذيب ج 3 ص 79 ط نجف و هكذا ج 2 ص 365، و فى ط حجر ص 305 و 204.

«1»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَا جِيلَوْنِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّيَّارِيِّ عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْقَيْسَمِيِّ وَ قَسَمُ حَيٍّْ مِنَ الْيَمَنِ بِالْبَصْرَةِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ جُلُودِ الدَّارِشِ الَّذِي يُتَّخَذُ مِنْهَا الْخِفَافُ قَالَ فَقَالَ لَا تُصَلِّي فِيهَا فَإِنَّهَا تُدْبَغُ بِخُرِّ الْكِلَابِ (1).

بيان: قال فى القاموس الدارش جلد معروف أسود كأنه فارسى قوله عليه السلام فإنها تدبغ لعلهم لم يكونوا يغسلونها بعد الدباغ أو بعد الغسل أيضا كان تبقى فيها أجزاء صغار أو الحكم محمول على الاستحباب احتياطا لاحتمال أن يبقى فيها شىء منه و لعل عدم أمره عليه السلام بالغسل أيضا لذلك أو لأجل اللون بناء على أن الملون بالنجس أو بالمنتجس لا يطهر بالغسل.

قال فى المنتهى يجوز استعمال الطاهر فى الدباغ كالشث و القرظ و العفص و قشر الرمان و غيرها و القائلون بتوقف الطهاره على الدباغ من أصحابنا و الجمهور اتفقوا على حصول الطهاره بهذه الأشياء أما الأشياء النجسه فلا يجوز استعمالها فى الدباغ و هل تطهر أم لا أما عندنا فإن الطهاره حصلت بالتذكيه و إن كان ملاقه النجس موجب لتنجيس المحل و يطهر بالغسل و أما القائلون بتوقف الطهاره على الدباغ فقد ذهب بعضهم إلى عدم الطهاره ذكره ابن الجنيد و بعض الجمهور لأنها طهاره من نجاسه فلا تحصل بالنجس كالاستجمار و الغسل و ينبغى أن يكون ما يدبغ به منشفا للروطبه مزيلا للخبث و قد روى عن الرضا عليه السلام عدم جواز الصلاه فى الجلود المدبوغه بخرء الكلاب و الروايه ضعيفه و مع تسليمها

ص: 217

تحمل على المنع من الصلاة قبل الغسل.

و قال فى الذكرى الأصح وقوع الذكاه على الطاهره فى حال الحياه كالسباع لعموم إلا ما دَكَيْتُمْ (1) و قول الصادق عليه السلام لا تصل فيما لا يؤكل لحمه ذكاه الذبح أو لم يذكه فيطهر بالذكاه و المشهور تحريم استعماله حتى يدبغ و الفاضلان جعلاه مستحبا لطهارته و إلا لكان ميتة فلا يطهره.

و ليكن الدبغ بالطاهر كالقرظ و هو ورق السلم و الشث بالشين و الثاء المثلثين و هو نبت طيب الريح مر الطعم يدبغ به قاله الجوهرى و قيل بالباء الموحده و هو شبه الزاج و الأصل فيهما ما روى من قول النبى صلى الله عليه و آله أ ليس فى الشث و القرظ ما يطهره و لا يجوز بالنجس فلا يطهر عند ابن الجنيد و الأجود أنه يكفى فيما يحتاج إلى الدبغ و لكن لا يستعمل إلا بعد طهارته لقول الرضا عليه السلام فى جلود الدارث بالراء المهملة و الشين المعجمه لا تصل فيها فإنها تدبغ بخرء الكلاب.

«2»- الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَنَا عِنْدَهُ عَنْ جُلُودِ الْخَرِّ فَقَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّهَا عِلَاجِي وَ إِنَّمَا هِيَ كِلَابٌ تَخُوجُ مِنَ الْمَاءِ فَقَالَ إِذَا خَرَجْتَ تَعِيشُ خَارِجاً مِنَ الْمَاءِ قُلْتُ لَا قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ (2).

«3»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ وَ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ مَعاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى وَ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى الْيَقُطِينِيِّ مَعاً عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الصَّلَاةُ فِي الْخَرِّ الْخَالِصِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَ أَمَّا الَّذِي يُخْلَطُ فِيهِ الْأَرَانِبُ أَوْ غَيْرُهَا مِمَّا يُشْبِهُ هَذَا فَلَا تُصَلِّ فِيهِ (3).

ص: 218

-
- 1- 1. المائدة: 3.
 - 2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 45.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 2 ص 46.

تبيين: جواز الصلاه فى وبر الخالص متفق عليه بين الأصحاب و نقل إجماعهم عليه جماعه و المشهور بين المتأخرين أن حكم الجلد حكم الوبر و منعه ابن إدريس و نفى عنه الخلاف و تبعه العلامة فى المنتهى و المسأله لا تخلو من إشكال و إن كان الجواز أقوى.

ثم إن للأصحاب اختلافا فى حقيقه الخز ف قيل إنه دابه بحريه ذات أربع تصاد من الماء و تموت بفقده

و قَدْ رَوَاهُ الشَّيْخُ وَ الْكَلْبِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعَلَوِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ قَرِيبٍ عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْخَزَّازِينَ فَقَالَ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ فِي الْخَزِّ فَقَالَ لَا يَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِيهِ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّهُ مَيِّتٌ وَ هُوَ عِلَاجِي وَ أَنَا أَعْرِفُهُ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَا أَعْرِفُ بِهِ مِنْكَ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ إِنَّهُ عِلَاجِي وَ لَيْسَ أَحَدٌ أَعْرِفُ بِهِ مِنِّي فَتَبَسَّمَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ قَالَ أ تَقُولُ إِنَّهُ دَابَّةٌ تَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ أَوْ تُصَادُ مِنَ الْمَاءِ فَتَخْرُجُ فَإِذَا فُقِدَ الْمَاءُ مَاتَ فَقَالَ الرَّجُلُ صَدَقْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ هَكَذَا هُوَ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّكَ تَقُولُ

إِنَّهُ دَابَّةٌ تَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ وَ لَيْسَ هُوَ فِي حَدِّ الْحَيَّاتَانِ فَتَكُونُ ذَكَائُهُ خُرُوجَهُ مِنَ الْمَاءِ فَقَالَ الرَّجُلُ إِيَّيَّ وَ اللَّهِ هَكَذَا أَقُولُ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَحَلَّهُ وَ جَعَلَ ذَكَائُهُ مَوْتَهُ كَمَا أَحَلَّ الْحَيَّاتَانِ وَ جَعَلَ ذَكَائَهَا مَوْتَهَا (1).

و قال فى المعبر عندى فى هذه الروايه توقف لضعف محمد بن سليمان و مخالفتها لما اتفقوا عليه من أنه لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك و لا من السمك إلا ما له فلس و حدثنى جماعه من التجار أنها القندس و لم أتحققه.

و قال الشهيد فى الذكرى مضمونها مشهور بين الأصحاب فلا يضر ضعف الطريق و الحكم بحله جاز أن يسند إلى حل استعماله فى الصلاه و إن لم يذكر

1- 1. الكافى ج 3 ص 399، التهذيب ج 1 ص 196 و ما بين العلامتين
ساقط من الكمبانى زياده من التهذيب و الكافى.

كما أحل الحيتان بخروجها من الماء حيه فهو تشبيه للحل بالحل لا فى جنس الحلال ثم قال الشهيد ره و لعله ما يسمى فى زماننا بمصر وبر السمك و هو مشهور هناك و من الناس من يزعم أنه كلب الماء و على هذا يشكل ذكاته بدون الذبح لأن الظاهر أنه ذو نفس سائله انتهى هذا.

و اعلم أن فى جواز الصلاة فى الجلد المشهور فى هذا الزمان بالخز و شعره و وبره إشكالا للشك فى أنه هل هو الخز المحكوم عليه بالجواز فى عصر الأئمه أم لا بل الظاهر أنه غيره لأنه يظهر من الأخبار أنه مثل السمك يموت بخروجه من الماء و ذكاته إخراج منه و المعروف بين التجار أن الخز المعروف الآن دابه تعيش فى البر و لا تموت بالخروج من الماء إلا أن يقال إنهما صنفان برى و بحرى و كلاهما يجوز الصلاة فيه و هو بعيد و يشكل التمسك بعدم النقل و اتصال العرف من زماننا إلى زمانهم عليهم السلام إذ اتصال العرف غير معلوم إذ وقع الخلاف فى حقيقته فى أعصار علمائنا السالفين أيضا رضوان الله عليهم و كون أصل عدم النقل فى مثل ذلك حجه فى محل المنع فالاحتياط فى عدم الصلاة فيه.

ثم إن الاتفاق على الجواز إنما هو فى الخز الخالص عن الامتزاج بوبر الأرناب و الثعالب و أما الممتزج بشىء منهما فالمشهور بين الأصحاب عدم جواز الصلاة فيه قال فى المنتهى و عليه فتوى علمائنا و قال فيه أيضا و كثير من أصحابنا ادعوا الإجماع ها هنا

و رُوِيَ عَنْ دَاوُدَ الصَّرْمِي (1)

قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْخَزِّ يُعَشُّ بِوَبَرِ الْأَرْنَبِ فَكَتَبَ يَجُوزُ ذَلِكَ.

و قال الصدوق ره فى الفقيه (2)

بعد إيراد هذه الروايه و هذه رخصه الآخذ بها مأجور و رادها مأثوم و الأصل ما ذكره أبى ره فى رسالته إلى و صل فى الخز ما لم يكن مغشوشا بوبر الأرناب انتهى و الأظهر حملة على التقية و سيأتى بعض القول فيه.

ص: 220

1- 1. التهذيب ج 1 ص 196.
2- 2. الفقيه ج 1 ص 170 و 171.

«4-» الْعِلَلُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَرْمَكِيِّ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي شَعْرٍ وَوَبَرٍ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ لِأَنَّ أَكْثَرَهَا مُسْوَحٌ.

قال الصدوق ره يعنى أكثر الأشياء التى لا يؤكل لحمها مسوخ (1).

«5-» وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَاءِ رَفَعَهُ قَالَ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي وَبَرٍ كُلِّ شَيْءٍ لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ (2).

إيضاح: عدم جواز الصلاة فى جلد ما لا يؤكل لحمه و شعره و وبره و صوفه فى غير المواضع المستثناة إجماعى و نقل الإجماع عليه جماعه و اختلف فى أمور الأول الصلاة فى قلنسوه أو تكة متخذتين من جلد غير المأكول أو وبره فالمشهور بين الأصحاب المنع و المستفاد من كلام الشيخ فى التهذيب الجواز فى المتخذتين من الجلد و كذا ذهب الشيخ فى النهايه و المحقق فى المعتبر إلى الكراهه فى المتخذتين من وبر الأرانب لأخبار حملها على التقيه أظهر من حمل معارضها على الكراهه.

الثانى قال فى التذكرة لو مزج صوف ما لا يؤكل لحمه و ما يؤكل لحمه و نسج منهما ثوب لم تصح الصلاة فيه تغليبا للحرمة على إشكال ينشأ من إباحه المنسوج من الكتان و الحرير و من كونه غير متخذ من مأكول اللحم و كذا لو أخذ قطعا و خيطت و لم يبلغ كل واحد منها ما يستتر العوره و المنع أظهر كما لا يخفى على المتدبر.

الثالث قطع الشهيدان و جماعه باختصاص المنع بالملابس فلو كانت غيرها كالشعرات الملقاه على الثوب لم يمنع الصلاة فيه و ذهب الأكثر إلى عموم المنع و هو أحوط بل أظهر إلا فى أجزاء الإنسان.

الرابع اختلفوا فيما لو شك فى كون الصوف و الوبر من مأكول اللحم

ص: 221

1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 31.

2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 31.

فقال في المنتهى بالمنع و لعل الجواز أقوى لا سيما إذا أخذ من مسلم أخبر بكونه مأخوذاً من مأكول اللحم.

«6»- العياشي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي قَوْلِ اللَّهِ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ (1) قَالَ هِيَ الثِّيَابُ (2).

«7»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَقَّارِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ أَخِي دَعِيلَ عَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ خَلَعَ عَلَى دَعِيلٍ قَمِيصاً مِنْ خَزٍّ وَقَالَ لَهُ اخْتَفِظْ بِهَذَا الْقَمِيصِ فَقَدْ صَلَّيْتُ فِيهِ أَلْفَ لَيْلَةٍ كُلِّ لَيْلَةٍ أَلْفَ رُكْعَةٍ وَخَتَمْتُ فِيهِ الْقُرْآنَ أَلْفَ خَتَمٍ الْخَبَرِ (3).

«8»- عَوَالِي اللَّالِي، رُوي: أَنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ ثِيَابَ الْخَزِّ وَصَلَّى فِيهَا.

و رُوي: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ عَلَيْهِ جُبَّةٌ خَزٌّ بِسَبْعِ مِائَةٍ دِرْهَمٍ.

و رُوي: أَنَّ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ الْخَزُّ فَوْقَ الصُّوفِ فَقَالَ لَهُ بَعْضُ جَهْلَةِ الصُّوفِيَّةِ لَمَّا رَأَى عَلَيْهِ ثِيَابَ الْخَزِّ كَيْفَ تَزْعُمُ أَنَّكَ مِنْ أَهْلِ الزُّهْدِ وَأَنْتَ عَلَى مَا تَرَاهُ مِنَ التَّنَعُّمِ بِلِبَاسِ الْخَزِّ فَكَشَفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا تَحْتَهُ فَرَأَوْا تَحْتَهُ ثِيَابَ الصُّوفِ فَقَالَ هَذَا لِلَّهِ وَ هَذَا لِلنَّاسِ وَ سُئِلَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ جِلْدِ الْمَيْتَةِ أَيْلَبَسُ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ لَا وَ لَوْ دُبِغَ سَبْعِينَ دَبْعَةً (4).

«9»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِإِلْيَاسِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مَسَّ ظَهْرَ سِنُورٍ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَ يَدَهُ قَالَ لَا بَأْسَ (5).

بيان: لا يمكن الاستدلال به على جواز الصلاة في الشعرات مما لا يؤكل لحمه

ص: 222

-
- 1- 1. الأعراف: 29.
 - 2- 2. تفسير العياشي ج 2 ص 12.
 - 3- 3. أمالي الطوسي ج 1 ص 370.
 - 4- 4. و رواه في التهذيب ج 1 ص 193.
 - 5- 5. البحار ج 10 ص 285.

إذ لعل التجويز لعدم العلم بلصوق شىء منها باليد بل هو أظهر.

«10»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَ مَعَهُ دَبَّةٌ مِنْ جِلْدِ الْحِمَارِ وَ عَلَيْهِ نَعْلٌ مِنْ جِلْدِ الْحِمَارِ وَ هُوَ يُصَلِّي هَلْ تُجْزِيهِ صَلَاتُهُ أَوْ عَلَيْهِ إِعَادَةُ قَلِيلٍ لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَ هِيَ مَعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَخَوَّفَ عَلَيْهَا دَهَابَهَا فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ وَ هِيَ مَعَهُ (1).

بيان: يدل على كراهه الصلاة فيما يظن اتخاذه من الميتة و التجويز مع خوف الذهاب و التعبير عن المنع بلا يصلح يدلان على الكراهيه مع أنه ورد فى الروايه ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه.

«11»- الإِجْتِاجُ،: فِيمَا كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَمِيرِيُّ إِلَى النَّاجِيَةِ الْمُقَدَّسَةِ وَ رُوِيَ عَنْ صَاحِبِ الْعَسْكَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْخَرِّ الَّذِي يُعَشُّ يَوْبَرِ الْأَرَانِبِ فَوَقَعَ يَجُورُ وَ رُوِيَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجُورُ فَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ تَعْمَلُ بِهِ فَأَجَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا حُرِّمَ

فِي هَذِهِ الْأَوْبَارِ وَ الْجُلُودِ قَائِمًا الْأَوْبَارُ وَ خَدَهَا فَحَلَالٌ (2).

وَ قَدْ سُئِلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُصَلِّي فِي الثَّغْلِبِ وَ لَا الثَّوْبِ الَّذِي يَلِيهِ فَقَالَ إِنَّمَا عَنَى الْجُلُودَ دُونَ غَيْرِهِ (3).

بيان: ما ذكر فى الخبر من الفرق بين الجلد و الوبر خلاف ما يعهد فى كلام الأصحاب و ذكروا اتفاق الأصحاب على عدم جواز الصلاة فى جلد ما لا يؤكل لحمه و شعره و وبره عدا ما استثنى مما سيذكر و أما وبر الأرانب و الثعالب و جلودهما فالروايات فيها مختلفه و المشهور عدم جواز الصلاة فيها قال فى المعتبر اعلم أن المشهور فى فتوى الأصحاب المنع مما عدا السنجاب و وبر الخنز و العمل به احتياط فى الدين ثم روى صحيحته الحلبي و على بن يقطين (4).

الدالتين على الجواز

ص: 223

1- 1. قرب الإسناد ص 87 ط حجر.

2- 2. الاحتجاج ص 275.

3- 3. الاحتجاج ص 275.

4-4. راجع التهذيب ج 1 ص 195.

و قال طريق هذين الخبرين أقوى من تلك الطرق و لو عمل بهما عامل جاز و على الأولى عمل الظاهرين من الأصحاب منضمًا إلى الاحتياط للعبادة و كلامه ره فى غاية المتانة و الاحتياط لا يترك فى مثله مع ظهور احتمال التقيه فى أخبار الجواز.

قوله عليه السلام و لا الثوب الذى يليه قال الشيخ فى النهايه لا يجوز الصلاه فى الثوب الذى تحت وبر الثعالب و الأرانب و لا الذى فوقه و نحوه قال فى المبسوط و قال الصدوق و إياك أن تصلى فى الثعلب لا فى الثوب الذى يليه من تحته و فوقه و ذهب ابن إدريس و جمهور المتأخرين إلى الجواز و لعله أقوى و إن كان الأحوط الترك لورود صحيحه على بن مهزيار بالمنع (1).

الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَنَا عِنْدَهُ عَنْ جُلُودِ الْخَزْ فَقَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّهَا عِلَاجِي وَ إِنَّمَا هِيَ كِلَابٌ تَخُوجُ مِنَ الْمَاءِ فَقَالَ إِذَا خَرَجْتَ تَعِيشُ خَارِجًا مِنَ الْمَاءِ قُلْتُ لَا قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ (2).

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ وَ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ مَعًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى وَ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى الْيَقْطِينِيِّ مَعًا عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الصَّلَاةُ فِي الْخَزِّ الْخَالِصِ لَا بَأْسَ بِهِ وَ أَمَّا الَّذِي يُخْلَطُ فِيهِ الْأَرَانِبُ أَوْ غَيْرُهَا مِمَّا يُشَبِّهُ هَذَا فَلَا تُصَلِّ فِيهِ (3).

«12»- تُخَفُّ الْعُقُولُ، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَمَا يَجُوزُ مِنَ اللَّبَاسِ فَكُلُّ مَا أُتْبِتَ الْأَرْضُ فَلَا بَأْسَ بِلُبْسِهِ وَ الصَّلَاةُ فِيهِ وَ كُلُّ شَيْءٍ يَجِلُّ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ بِلُبْسِ جِلْدِهِ الذِّكِيُّ مِنْهُ وَ شَعْرُهُ وَ وَبَرُهُ وَ إِنْ كَانَ الصُّوفُ وَ الشَّعْرُ وَ الرَّيشُ وَ الْوَبَرُ مِنَ

ص: 224

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 194.
 - 2- 2. قد مر هذان الحديثان تحت الرقم 2 و 3 مع شرح مستوفى و تكرر هنا سهوا.
 - 3- 3. قد مر هذان الحديثان تحت الرقم 2 و 3 مع شرح مستوفى و تكرر هنا سهوا.

الْمَيْتَةِ وَ غَيْرِ الْمَيْتَةِ ذَكِيًّا فَلَا بَأْسَ يَلْبَسُ ذَلِكَ وَ الصَّلَاةِ فِيهِ (1).

«13»- فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي شَعْرِ وَ وَبَرٍّ مِنْ كُلِّ مَا أَكَلَ لَحْمُهُ وَ الصُّوفِ مِنْهُ وَ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي سِنَجَابٍ وَ يَسْمُورٍ وَ قَنَكٍ قَادًا أَرَدْتَ الصَّلَاةَ فَانْرَعْ عَنْكَ وَ قَدْ أَرَوِي فِيهِ رُخَصَةً وَ إِيَّاكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الثُّعَالِبِ وَ لَا فِي ثَوْبٍ تَحْتَهُ جِلْدٌ تَعَالِبٌ وَ صَلِّ فِي الْحَرِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْشُوشًا يَوْبَرِ الْأَرَانِبِ وَ لَا تُصَلِّ فِي جِلْدِ الْمَيْتَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ (2).

بيان: اعلم أن الأصحاب اختلفوا في الصلاة في جلد السنجاب و وبره فذهب الشيخ في المبسوط و أكثر المتأخرين إلى الجواز حتى قال في المبسوط فأما السنجاب و الحواصل فلا خلاف في أنه تجوز الصلاة فيهما و نسبه في المنتهى إلى الأكثر و ذهب الشيخ في الخلاف و موضع من النهايه إلى المنع و اختاره ابن البراج و ابن إدريس و هو ظاهر ابن الجنيد و المرتضى و أبو الصلاح و ظاهر ابن زهره نقل الإجماع عليه و اختاره في المختلف و نسبه الشهيد الثانى إلى الأكثر و ذهب ابن حمزه إلى الكراهه و ذكر الصدوق في الفقيه عبارته الفقه عن رساله أبيه إليه إلى و قد روى فيه رخص.

و الأخبار فيه مختلفه و الجمع بينها إما بحمل أخبار المنع على الكراهه أو بحمل أخبار الجواز على التقية و لعل الأول أرجح إذ مذهب العامه جواز الصلاة في جلود ما لا يؤكل لحمه مطلقا و أخبار الجواز مشتمله على المنع من غيره و إن كان الاحتياط فى الاجتناب.

ثم على القول بالجواز إنما يجوز الصلاة فيه مع تذكيتها لأنه ذو نفس قال فى الذكري و قد اشتهر بين التجار و المسافرين أنه غير مذكى و لا عبره بذلك حملا لتصرف المسلمين على ما هو الأغلب نعم لو علم ذلك حرم استعماله و هو جيد.

ص: 225

1- 1. تحف العقول ص 355 ط الإسلاميه.

2- 2. فقه الرضا ص 16.

و أما السمور و الفنك فالمشهور فيهما المنع و ذهب الصدوق فى المقنع إلى الجواز و قال المحقق فى المعتبر بعد نقل خبرين يدلان على الجواز لو عمل بهما عامل جاز و الأظهر حمل أخبار الجواز على التقية و قال فى القاموس الفنك بالتحريك دابه فروتها أطيب أنواع الفراء و أشرحها و أعدلها صالح لجميع الأمزجه المعتدله و قال فى حياه الحيوان الفنك كعسل دوبيه يؤخذ منها الفرو و قال ابن البيطار و إنه أطيب من جميع الفراء يجلب كثيرا من بلاد الصقالبه و قال فى المصباح المنير قيل نوع من جراء الثعلب الرومى و لهذا قال الأزهرى و غيره هو معرب و حكى لى بعض المسافرين أنه يطلق على فرخ بن آوى فى بلاد الترك انتهى و بالجملة لا نعرفه فى تلك البلاد على التعيين.

«14»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رُكُوبِ جُلُودِ السَّبَاعِ قَالَ لَا بَأْسَ مَا لَمْ يُسَجَّدْ عَلَيْهَا (1).

و مِنْهُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ: سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ فَقَالَ ارْكَبُوا وَ لَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنْهَا تُصَلُّونَ فِيهِ (2).

«15»- فَقَهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلُّ شَيْءٍ عِ حَلٍّ أَكُلُ لَحْمِهِ فَلَا بَأْسَ بِلُبْسِ جُلْدِهِ الذِّكْيِ وَ صُوفِهِ وَ شَعْرِهِ وَ وَبَرِهِ وَ رِيَشِهِ وَ عِظَامِهِ وَ إِنْ كَانَ الصُّوفُ وَ الشَّعْرُ وَ الْوَبَرُ وَ الرِّيشُ مِنَ الْمَيْتَةِ وَ غَيْرِ الْمَيْتَةِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مِمَّا حَلَّلَ اللَّهُ تَعَالَى أَكْلَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَ كَذَلِكَ الْجِلْدُ فَإِنْ دَبَاغَتُهُ طَهَارَتُهُ وَ قَدْ يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيْمَا لَمْ تُثَبِّتْهُ الْأَرْضُ وَ لَمْ يَحُلَّ أَكْلُهُ مِثْلَ السَّنَجَابِ وَ الْفَنكِ وَ السَّمُورِ وَ الْحَوَاصِلِ إِذَا كَانَ مِمَّا لَا يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ وَ حِدَهُ الصَّلَاةُ مِثْلَ الْقَلَنْسُوَةِ مِنَ الْخَرِيرِ وَ التَّكَّةِ مِنَ الْإِبْرِيَشَمِ وَ الْجَوَرِبِ وَ الْحَفَّتَانِ وَ الْوَانِ رَجَائِلِكَ يَجُوزُ لَكَ الصَّلَاةُ فِيهِ (3).

بيان: قوله عليه السلام و كذلك الجلد يدل على جواز استعمال جلد الميتة

ص: 226

1- 1. المحاسن ص 629.

2- 2. المحاسن ص 629.

3- 3. فقه الرضا ص 41، و قوله « فان دباغته طهارته » يؤيد ما قلناه من أن هذا الكتاب كتاب التكليف للشلمغانى، و قد نسب إليه القول بذلك كما مرّ فى ج 80 ص 78.

بعد الدباغ و يمكن حمله على غير الميتة و يكون الدباغ محمولا على الاستحباب على المشهور و على الوجوب على مذهب الشيخ و المرتضى و يدل على جواز الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه من جلد غير المأكول و صوفه و شعره و وبره و قد مر الكلام فيه و يمكن تخصيص الحكم بخصوص هذه الجلود و يكون وجه جمع بين الأخبار و لعل المراد بالرجاجيل أنواع ما يلبس فى الرجل و لعله من المولدات.

«16»- الخرائج، روى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي رَوْحٍ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى بَعْدَادَ فِي مَالٍ لِأَبِي الْحَسَنِ الْخَضِرِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ لِأَوْصَالِهِ وَ أَمَرَنِي أَنْ أَدْفَعَهُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ الْعَمَرِيِّ وَ أَمَرَنِي أَنْ لَا أَدْفَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ وَ أَمَرَنِي أَنْ أَسْأَلَ الدُّعَاءَ لِلْعَلَاءِ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَ أَسْأَلُهُ عَنِ الْوَبْرِ يَجِلُّ لَبْسُهُ فَدَخَلْتُ بَعْدَادَ وَ صِرْتُ إِلَى الْعَمَرِيِّ فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ وَ قَالَ صِرْ إِلَيَّ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ وَ أَدْفَعْ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ أَمَرَهُ بِأَنْ يَأْخُذَهُ وَ قَدْ خَرَجَ الَّذِي طَلَبْتُ فَجِئْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ فَأَوْصَلْتُهُ إِلَيْهِ فَأَخْرَجَ إِلَيَّ رُفْعَةً فِيهَا بِسْمُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ سَأَلْتُ الدُّعَاءَ عَنِ الْعَلَاءِ الَّتِي تَجِدُهَا وَ هَبَّ اللَّهُ لَكَ الْعَاقِبَةُ وَ دَفَعَ عَنْكَ الْإِقَاتِ وَ صَرَفَ عَنْكَ بَعْضَ مَا تَجِدُهُ مِنَ الْحَرَارَةِ وَ عَاقَاكَ وَ صَحَّ جِسْمُكَ وَ سَأَلْتُ مَا يَجِلُّ أَنْ يُصَلَّى فِيهِ مِنَ الْوَبْرِ وَ السَّمُورِ وَ السَّنَجَابِ وَ الْفَنكِ وَ الدَّلَقِ وَ الْحَوَاصِلِ فَأَمَّا السَّمُورُ وَ التَّغَالِبُ فَحَرَامٌ عَلَيْكَ وَ عَلَى غَيْرِكَ الصَّلَاةُ فِيهِ وَ يَجِلُّ لَكَ جُلُودُ الْمَأْكُولِ مِنَ اللَّحْمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ غَيْرُهُ وَ إِنْ يَكُنْ لَكَ مَا تُصَلِّي فِيهِ

فَالْحَوَاصِلُ جَائِزٌ لَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِيهِ وَ الْفِرَاءُ مَتَاعُ الْعَتَمِ مَا لَمْ يُدْبَحْ بِإِزْمِينَةٍ يَدْبَحُهُ النَّصَارَى عَلَى الصَّلِيبِ فَجَائِزٌ لَكَ أَنْ تَلْبَسَهُ إِذَا دَبَحَهُ أَحٌ لَكَ أَوْ مُخَالِفٌ تَتَّقُ بِهِ (1).

بيان: يدل على جواز الصلاة فى الحواصل فى حال الضرورة و يمكن حمل القيد على الاستحباب و قد عرفت أن ظاهر الشيخ دعوى الإجماع على جواز الصلاة فيها و المشهور عدم الجواز قال فى الذكرى قال الشيخ فى المبسوط لا خلاف فى جواز الصلاة فى السنجاب و الحواصل و قيدها ابن حمزه و بعضهم بالخوارزميه

ص: 227

تبعاً لما ذكره في التهذيب (1) عن بشير بن بشار قال سألته عن الصلاة في الفلك و السنجاب إلى قوله صل في السنجاب و الحواصل الخوارزميه و منع منه في النهايه و هو ظاهر الأكثر انتهى و قال في الدروس و في الحواصل الخوارزميه روايه بالجواز متروكه.

و قال في حياه الحيوان الحوصل جمعه حواصل و هو طير كبير له حوصله عظيمه يتخذ منها الفروه و قال ابن البيطار و هذا الطائر يكون بمصر كثيراً و يعرف بالبع و هو جمل الماء و هو صنفان أبيض و أسود و الأسود منه كربه الرائحه لا يكاد يستعمل و الأجود أبيضه و حرارته قليله و رطوبته كثيره و هو قليل البقاء.

«17»- السَّرَائِرُ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَائِلِ بِرَوَايَةِ الْجَمِيرِيِّ وَ ابْنِ عِيَّاشٍ عَنْ دَاوُدَ الصَّرَمِيِّ عَنْ بَشِيرِ بْنِ بَشَارٍ التَّيْسَابُورِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْفَتَكِ وَ الْفَرَاءِ وَ السَّمُورِ وَ السَّنَجَابِ وَ الْحَوَاصِلِ الَّتِي تُصْطَادُ بِلَادِ الشُّرْكِ أَوْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ يُصَلِّي فِيهَا بِغَيْرِ تَقِيَةٍ قَالَ يُصَلِّي فِي السَّنَجَابِ وَ الْحَوَاصِلِ الْخَوَارِزْمِيَّةِ وَ لَا تُصَلِّي فِي الثَّغَالِبِ وَ السَّمُورِ (2).

«18»- وَ مِنْهُ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَائِلِ بِرَوَايَةِ ابْنِ عِيَّاشٍ وَ الْجَمِيرِيِّ مِنْ مَسَائِلِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عِيْسَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عِيْسَى قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى الشَّيْخِ أَعَزَّهُ اللَّهُ وَ أَيَّدَهُ أَسْأَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْوُبْرِ أَيْ أَصْنَافِهِ أَصْلَحُ فَأَجَابَ لَا أَحَبُّ الصَّلَاةِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ قَالَ فَردَدْتُ الْجَوْلِبَ إِنَّا مَعَ قَوْمٍ فِي تَقِيَةٍ وَ بِلَادُنَا بِلَادٌ لَا يُمَكِّنُ أَحَدٌ أَنْ يُسَافِرَ مِنْهَا بِلَا وَبَرٍ وَ لَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ هُوَ تَرَعَّ وَبَرُهُ وَ لَيْسَ يُمَكِّنُ النَّاسَ كُلُّهُمْ مَا يُمَكِّنُ الْأَيْمَةَ فَمَا الَّذِي تَرَى أَنْ نَعْمَلَ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ قَالَ فَرجَعَ الْجَوَابُ إِلَيَّ تَلَبَّسُ الْفَتَكِ وَ السَّمُورِ (3).

ص: 228

1- 1. التهذيب ج 1 ص 195.

2- 2. السرائر ص 471.

3- 3. السرائر ص 471.

بيان: الشيخ هو الهادي عليه السلام و يدل على أن الفنك و السمر أولى من غيرهما عند الضرورة و التقية و هذا أيضا وجه جمع بين الأخبار.

«19»- مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ هُوَ مُعْتَلٍ هَوًى فِي قُبَّهِ وَ قَبَائٍ عَلَيْهِ عِشَاءُ مَذَارِيٍّ وَ قُدَّامَهُ مَحْضَبُهُ هَيْئًا فِيهَا رَيْحَانٌ مَحْزُوطٌ وَ عَلَيْهِ جُبَّةٌ خَرَّ لَيْسَ بِالنَّخِيَّةِ وَ لَا بِالرَّقِيقَةِ وَ عَلَيْهِ لِحَافٌ تَعَالَيْبٌ مُطَهَّرٌ يَمْنَهُ فَقُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا تَقُولُ فِي التَّعَالِبِ قَالَ هُوَ دَا عَلَى (1).

بيان: فى القاموس المذار بلد بين واسط و البصرة انتهى و يدل على جواز استعمال جلود الثعالب فى غير الصلاة.

«20»- الْمَكَارِمُ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ لُحُومِ السَّبَّاعِ وَ جُلُودِهَا قَالَ أَمَّا لُحُومُ السَّبَّاعِ وَ السَّبَّاعِ مِنَ الطَّيْرِ فَإِنَّا نَكْرَهُهُ وَ أَمَّا الْجُلُودُ فَارْكَبُوهَا فِيهَا وَ لَا تَلْبَسُوهَا مِنْهَا شَيْئًا تُصَلُّونَ فِيهِ (2).

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: أُهْدِيَتْ لِأَبِي جُبَّةٌ قَرَوٌ مِنَ الْعِرَاقِ فَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ تَرَعَهَا فَطَرَحَهَا (3).

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَا جَاءَكَ مِنْ دِبَاغِ الْيَمَنِ فَصَلِّ فِيهِ وَ لَا تَسْأَلْ عَنْهُ (4).

بيان: الخبر الأول يدل على أن السباع قابله للتذكية و لا يجوز الصلاة فى جلودها و الثانى على نزع ما جلب من الجلود من العراق عند الصلاة و لعله محمول على الاستحباب لأنهم كانوا يستحلون الميتة بالدباغ أو كانوا يدبغون بخرء الكلاب.

قال فى الذكرى و لو وجد فى يد مستحل بالديغ ففیه صور ثلاث الأول أن يخبر بأنه ميتة فليجتنب لاعتضاده بالأصل من عدم الذكاه الثانى أن يخبر بأنه مذكى فالأقرب القبول و يمكن المنع و الثالث أن يسكت ففیه وجهان.

ص: 229

1- 1. مكارم الأخلاق ص 136.

2- 2. مكارم الأخلاق ص 136.

3-3. مكارم الأخلاق ص 136.

4-4. مكارم الأخلاق ص 136.

وَقَدْ رَوَى الشَّيْخُ فِي التَّهْذِيبِ (1) عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ رَجُلًا صَرِدًا فَلَا يُدْفِئُهُ فِرَاءُ الْجَزَارِ لِأَنَّ دِبَاعَهَا بِالْقَرِظِ فَكَانَ يَبْعَثُ إِلَى الْعِرَاقِ فَيُؤْتِي مِمَّا قَبْلَكُمْ بِالْقَرِظِ فَيَلْبَسُهُ فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ أَلْقَاهُ وَ أَلْقَى الْقَمِيصَ الَّذِي يَلْبَسُهُ وَ كَانَ يُسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ فَيَقُولُ إِنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ يَسْتَحِلُونَ لِبَاسَ الْجُلُودِ الْمَيِّتَةِ وَ يَزْعُمُونَ أَنَّ دِبَاعَهُ ذَكَائُهُ.

قلت الصرد بفتح الصاد و كسر الراء من يجد البرد سريعا يقال صرد الرجل يصرد صردا فهو صرد و مصراد و فى هذا دلالة على جواز لبسه فى غير الصلاة و يمكن حمله على ما لم يعلم كونه ميتة و يكون فعل الإمام احتياطا للدين انتهى.

و قد سبق الكلام فى حكم ما يؤخذ من سوق المسلمين فى كتاب الطهارة و تخصيص دباغ اليمن فى الخبر الثالث لعله يؤيد الوجه الثانى و إن أمكن حمله على الأول أيضا بأن يكونوا لم يستحلوا الميتة بالدباغ.

«21»- الْمَكَارِمُ،: سُئِلَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ جُلُودِ النَّعَالِ وَ السَّنَجَابِ وَ السَّمُورِ فَقَالَ قَدْ رَأَيْتُ السَّنَجَابَ عَلَى أَبِي وَ تَهَانِي عَنْ النَّعَالِ وَ السَّمُورِ (2).

«22»- الْعُيُونُ،: فِيمَا كَتَبَ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمَأْمُونِ قَالَ وَ لَا يُصَلَّى فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ وَ لَا جُلُودِ السَّبَاعِ (3).

«23»- مَجْمَعُ الْبَيَانِ، تَفَلَّلَ عَنِ الْعَيَّاشِيِّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ يُوسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَلَيَّ قَبَاءُ خَرٌّ وَ بَطَانَتُهُ خَرٌّ وَ طَيْلَسَانُ خَرٌّ مُزْتَفِعٌ فَقُلْتُ إِنَّ عَلَيَّ تَوْبًا أَكْرَهُ لِبَسَهُ فَقَالَ وَ مَا هُوَ قُلْتُ طَيْلَسَانِي هَذَا قَالَ وَ مَا بَالُ الطَّيْلَسَانِ قُلْتُ هُوَ خَرٌّ قَالَ وَ مَا بَالُ الْخَرِّ قُلْتُ سَدَاهُ إِبْرِيسَمٌ قَالَ وَ مَا بَالُ الْإِبْرِيسَمِ قَالَ لَا يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ سَدَا التَّوْبِ إِبْرِيسَمُ الْحَدِيثِ (4).

ص: 230

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 193.
 - 2- 2. مكارم الأخلاق ص 136.
 - 3- 3. عيون الأخبار ج 2 ص 123.

4-4. مجمع البيان ج 4 ص 413، بغير هذا اللفظ و اللفظ للكافي بهذا
السند ج 6 ص 451، و مثله فى تفسير العياشي ج 2 ص 15.

«24»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي تَصْبَرٍ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَانَ يَلْبَسُ الْجَبَّةَ الْخَرَّ بِخَمْسِمَائِهِ دِرْهَمٍ وَ الْمِطْرَفَ الْخَرَّ بِخَمْسِينَ دِينَاراً فَيَشْتُو فِيهِ قِادًا حَرَجَ الشِّتَاءُ بَاعَهُ وَ تَصَدَّقَ بِتَمَنِيهِ (1).

«25»- تَفْسِيرُ الْعَيَّاشِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَلْبَسُ الثَّوبَ بِخَمْسِمَائِهِ الْحَدِيثُ (2).

بيان: يدل على استحباب الصدقة بثوب عبد الله فيه قال فى الذكرى يستحب الصدقة بثمن الثوب الذى يصلى فيه لو باعه تأسيا بزين العابدين عليه السلام

فِيمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ (3)

عَنِ الْحَلِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَانَ يَلْبَسُ الْكِسَاءَ الْخَرَّ فِي الشِّتَاءِ قِادًا جَاءَ الصَّيْفُ بَاعَهُ وَ تَصَدَّقَ بِتَمَنِيهِ وَ يَقُولُ إِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنْ رَبِّي أَنْ أَكُلَ ثَمَنَ ثَوْبٍ عَبَدْتُ اللَّهَ فِيهِ.

وَ مِنْهُ (4)، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَفْصِ بْنِ مُحَمَّدٍ مُوَدَّنِ عَلِيَّ بْنِ يَظْطِينِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّوْضَةِ وَ عَلَيْهِ جُبَّةٌ خَرَّ سَقَرَجَلِيَّةٌ (5).

«26»- مَجْمَعُ الْبَيَانِ، قَالَ رَوَى الْعَيَّاشِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِي كِسَاءَ الْخَرَّ بِخَمْسِينَ دِينَاراً قِادًا أَصَافَ تَصَدَّقَ بِهِ وَ لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْساً وَ يَقُولُ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الْآيَةِ (6).

أقول: و قد أخرجنا تلك الأخبار من تفسير العياشى فى أبواب اللباس من

ص: 231

1- 1. قرب الإسناد ص 157 ط حجر 210 ط نجف.

2- 2. تفسير العياشى ج 2 ص 16.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 241.

4- 4. يعنى قرب الإسناد، لا تفسير العياشى.

- 5- 5. قرب الإسناد ص 8 ط حجر ص 11 ط نجف.
- 6- 6. مجمع البيان ج 4 ص 413، و قوله عليه السلام: أضاف: أى دخل فى الصيف.

كتاب المناهى و السنن (1).

«27»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَلْبَسُ فِرَاءَ الثَّعَالِبِ وَ السَّنَائِيرِ قَالَ لَا بَأْسَ وَ لَا يُصَلَّى فِيهِ (2).

«28»- مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَقَصِّمُ سِنَّهُ أَوْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَشُدَّهَا بِالذَّهَبِ وَ إِنْ سَقَطَتْ أَوْ يَصْلُحُ أَنْ يَجْعَلَ مَكَاتَهَا سِنَّ شَاءَ قَالَ نَعَمْ إِنْ شَاءَ لَيْشُدَّهَا بَعْدَ أَنْ تَكُونَ ذَكِيَّةً (3).

و عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام. مثله (4)

وَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ أَبِي وَ أُمِّي حَاضِرٌ عَنِ الرَّجُلِ يَسْقُطُ سِنُّهُ فَأَخَذَ سِنَّ إِنْسَانٍ مَيِّتٍ فَيَجْعَلُهُ مَكَاتَهُ قَالَ لَا بَأْسَ (5).

بيان: يدل الخبر الأول على جواز شد الأسنان بالذهب و هو موافق للأصل و تحريم مطلق التزين بالذهب غير ثابت و قال العلامة فى المنتهى لا بأس باتخاذ الفضة اليسيره كالحليه للسيف و القصعه و السلسله التى شعب بها الإناء و أنف الذهب و ما يربط به أسنانه لما رواه الجمهور فى قدح رسول الله صلى الله عليه و آله و الخاصه فى مرآه موسى عليه السلام و روى الجمهور أن عرفجه بن سعيد أصيب أنفه

يوم الكلاب فاتخذ أنفا من ورق فأتتن عليه فأمره النبى صلى الله عليه و آله أن يتخذ أنفا من ذهب و للحاجه إلى ذلك و اتخاذ ذلك جائز مع الحاجه و بدونها خلافا لبعض.

و قال فى التذكرة لو اتخذ أنفا من ذهب أو فضه أو سنا أو أنمله لم يحرم لحديث عرفجه و لو اتخذ إصبعا أو يدا فللشافعية قولان الجواز قياسا على الأنف و السن و التحريم لأنه زينه محضه إذ لا منفعة به انتهى.

و أما السن فظاهر الأصحاب اتفاقهم على كونه مما لم تحل فيه الحياه و

ص: 232

- 2-2. بحار الأنوار ج 10 ص 269 من هذه الطبعة.
- 3-3. مكارم الأخلاق ص 109.
- 4-4. مكارم الأخلاق ص 109.
- 5-5. مكارم الأخلاق ص 109.

يجوز استعماله من الميتة و ظاهر الخبر توقف جواز الاستعمال على التذكية و يمكن حمله على الاستحباب أو على أن المراد بها الطهارة أو عدم كونه مخلوطا بلحم و إن كان الأحوط اعتبارها إذ الأخبار الدالة على كونه مما لا تحله الحياة و كونه مستثنى من الميتة لا يخلو من ضعف و من الأطباء من يعده عسبا لا عظما لطريان الوجد عليه مع معارضته هذه الأخبار و صحة بعضها و عدم تحقق الإجماع على خلافها.

و أما سن الإنسان فهو إما محمول على ما إذا سقط في حال حياته و قلنا بعدم وجوب دفنه معه و حملنا الخبر به على الاستحباب أو على ما إذا سقط بعد تفرق الأعضاء و لم نقل بوجوب دفن الأعضاء حينئذ أو على سن طاهر ممن لم يجب دفنه كالمخالفين على القول بطهارتهم و عدم وجوب دفنهم أو على سن الكافر على مذهب السيد حيث يقول بطهاره ما لا تحله الحياة من نجس العين و على التقادير يدل على أن المنع من الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه مخصوص بغير الإنسان بل هو من النصوص أظهر قال العلامة في التذكرة لو جبر عظمه بعظم طاهر العين جاز لأن الموت لا ينجس عظمه و لا شعره و لو جبره بعظم آدمي فأشكال ينشأ من وجوب دفنه و طهارته

و رَوَايَهُ زُرَّارَةُ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَنِ الرَّجُلِ يَسْقُطُ سِنُهُ فَيَأْخُذُ سَنَّ مَيِّتٍ مَكَاتَهُ قَالَ لَا بَأْسَ.

و قال في الذكرى ليس له إثبات سن نجسه مكان سنه و يجوز الطهارة و لو كان سن آدمي أو جبر بعظم آدمي أمكن الجواز لطهارته و لتجويز الصادق عليه السلام أخذ سن الميت لمن سقطت سنه و رد سنه الساقطة أولى بالجواز لطهارتها عندنا و يمكن المنع في العظم لوجوب دفنه و إن أوجبنا دفن السن توجه المنع أيضا و قال الفيروزآبادي فصمه يفصمه كسره فانفصم و تفصم.

«29»- الْمَخَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِبْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ السِّنِّ تَنْقِصُ وَ تَسْقُطُ أَمْ يَصْلُحُ أَنْ يَجْعَلَ مَكَاتَهَا سِنٌّ شَاهٍ فَقَالَ إِنْ شَاءَ فَلْيَصْعَ مَكَاتَهَا سِنًّا بَعْدَ أَنْ تَكُونَ ذَكِيَّةً (1).

بيان: يحتمل هذا الخبر زائدا على ما مر أن يكون المراد بالسن مطلق السن

و بالذكى الطاهر أو ما يقبل التذكية.

«30»- الْخَصَالُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْهَيْثَمِ وَ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّانِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّنَائِيِّ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْتَبِ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّائِغِ وَ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَرَّاقِ جَمِيعاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ زَكْرِيَّا عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ تَمِيمٍ بْنِ بُهْلُولٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: لَا يُصَلَّى فِي جُلُودِ الْمَيِّتِ وَ إِنْ دُبِعَتْ سَبْعِينَ مَرَّةً وَ لَا فِي جُلُودِ السَّبَاعِ (1).

بيان: عدم جواز الصلاة في جلد الميتة مما لا خلاف فيه حتى إن القائل بطهارته بالدباغ كابن الجنيد منع من الصلاة فيه و قال الشيخ البهائي قدس سره لا يخفى أن المنع من الصلاة في جلد الميتة يشمل بإطلاقه ميتة ذي النفس و غيره سواء كان مأكول اللحم أو لا و في كلام بعض علمائنا جواز الصلاة في ميتة غير ذي النفس من مأكول اللحم كالسمك الطافى مثلا و المنع من الصلاة في ذلك متجه لصدق الميتة عليه و كونه طاهرا لا يستلزم الصلاة فيه و كان والدى قدس سره يميل إلى هذا القول و لا بأس به انتهى و لا يخفى أن النهى عن الصلاة في جلود السباع يشمل أكثر ما اختلف في الصلاة في جلده و وبره.

«31»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ تَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بِجُلُودِ الْمَيِّتِ وَ إِنْ دُبِعَتْ (2).

وَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُصَلَّى بِجِلْدِ الْمَيِّتِ وَ لَوْ دُبِعَ سَبْعِينَ مَرَّةً إِنَّمَا أَهْلُ بَيْتٍ لَا تُصَلَّى بِجُلُودِ الْمَيِّتِ وَ إِنْ دُبِعَتْ (3).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ جُلُودِ الْعَنَمِ يَخْتَلِطُ الدَّكِيُّ مِنْهَا بِالْمَيِّتِ وَ يُعْمَلُ مِنْهَا الْفِرَاءُ قَالَ إِنْ لَبِسَتْهَا فَلَا تُصَلَّى فِيهَا وَ إِنْ عَلِمْتَ أَنَّهَا مَيِّتَةٌ فَلَا تَشْتَرِهَا وَ لَا تَبْعُهَا وَ إِنْ لَمْ تَعْلَمْ اشْتَرِ وَ يَغِ (4).

وَ قَالَ: كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَهُ جُبَّةٌ مِنْ فِرَاءِ الْعِرَاقِ يَلْبَسُهَا قَائِمًا حَصَرَتْ

- 1-1. الخصال ج 2 ص 151.
- 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 126.
- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 126.
- 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 126.

الصَّلَاةُ تَرَعَاهَا (1).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَرَوِ الثَّغْلِبِ وَ السَّمُورِ وَ السَّنَجَابِ وَ الْفَنكِ وَ الْقَاقِمِ قَالَ يُلْبَسُ وَ لَا يُصَلَّى فِيهِ وَ لَا يُصَلَّى بِشَيْءٍ مِنْ جُلُودِ السَّبَاعِ وَ لَا يُسَجَّدُ عَلَيْهِ وَ كَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ لَا يَحِلُّ أَكْلُ لَحْمِهِ (2).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ كَرِهَ شَعَرَ الْإِنْسَانِ فَقَالَ كُلُّ شَيْءٍ يَسْقُطُ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتَةٌ وَ كَذَا كُلُّ شَيْءٍ يَسْقُطُ مِنْ أَعْصَاءِ الْحَيَوَانِ وَ هِيَ أَحْيَاءٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ لَا يُؤْكَلُ وَ رَخِصَ فِيمَا جُرَّ عَنْهَا مِنْ أَصْوَافِهَا وَ أَوْبَارِهَا وَ أَشْعَارِهَا إِذَا غُسِلَ أَنْ يُمَسَّ وَ يُصَلَّى فِيهِ وَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ طَاهِرًا خِلَافَ شَعُورِ النَّاسِ (3).

بيان: الحكم بجواز لبس المختلط مخالف للمشهور و الحكم به بمجرد هذه الرواية مشكل إلا أن يحمل على ما إذا أخذ من مسلم و ظن عدم تذكيره بعضها كما هو الشائع فالحكم بترك الصلاة للاستحباب كالرواية التي بعدها و قال فى المصباح المنير القاقم حيوان ببلاد الترك على شكل الفأره إلا أنه أطول و يأكل الفأره هكذا أخبرنى بعض الترك و قال فى حياه الحيوان دوبيه تشبه السنجاب إلا أنه أبرد منه مزاجا و أرطب و لهذا هو أبيض يقق و يشبه جلده جلد الفنك و هو أعز قيمه من السنجاب انتهى و الحكم بكون شعر الإنسان خلاف أشعار الحيوانات كانه لعدم جواز الصلاة فيها كما ذكره بعض الأصحاب فى شعر الغير و ظاهر الأخبار الجواز.

«32»- كِتَابُ الْعِلَلِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا يُصَلَّى فِي تَوْبٍ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَ لَا يُشْرَبُ لَبَنُهُ.

فهذه جملة كافيه من قول رسول الله صلى الله عليه و آلِهِ و لا يصلى فى الخز و العله فى أن لا يصلى فى الخز أن الخز من كلاب الماء و هى مسوخ إلا أن يصفى و ينقى و عله أن لا يصلى فى السنجاب و السمور و الفنك قول رسول الله صلى الله عليه و آلِهِ المتقدم.

بيان: لعل مراده عدم جواز الصلاة فى جلد الخز بقريته الاستثناء و قد تقدم

- 1-1. دعائم الإسلام ج 1 ص 126.
- 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 126.
- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 126.

القول فى الجميع و يمكن حمل الأكثر على الكراهه.

«33»- الهدايه، قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صَلِّ فِي شَعْرٍ وَ وَبِرِ كُلِّ مَا أَكَلْتَ لَحْمَهُ وَ مَا لَمْ تَأْكُلْ لَحْمَهُ فَلَا تُصَلِّ فِي شَعْرِهِ وَ وَبِرِهِ (1).

«34»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ لَيْسَ السَّمُورِ وَ السَّنَجَابِ وَ الْفَتَكِ قَالَ لَا يُلْبَسُ وَ لَا يُصَلَّى فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَكِيًّا (2).

«35»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاخْلَعْ تَعْلِيكَ (3) لِأَنَّهُ كَانَتْ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ مَيِّتٍ (4).

«36»- كَمَالُ الدِّينِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى الْوَشَّاءِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ طَاهِرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَخْرِ عَنْ مُحَمَّدٍ [أَحْمَدَ] بْنِ مَسْرُورٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِّيِّ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَلَيَّ أَبِي مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَلَيَّ فَخِذِهِ الْأَيْمَنُ غُلَامٌ يُتَابِسُ الْمُشْتَرَى فِي الْخَلْقِ وَ الْمَنْظَرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ مَسَائِلَ فَقَالَ سَلْ فَرَّهَ عَيْنِي عَنْهَا وَ أَوْمَأَ إِلَى الْغُلَامِ فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ فَكَانَ فِيمَا سَأَلْتُهُ أَخْبَرَنِي يَا أَبَنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاخْلَعْ تَعْلِيكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ فَإِنَّ فُقَهَاءَ الْقَرِيقَيْنِ يَرْغُمُونَ أَنَّهَا كَانَتْ مِنْ إِهَابِ الْمَيِّتِ.

فَقَالَ الْقَائِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ افْتَرَى عَلَى مُوسَى وَ اسْتَجْهَلَ فِي نُبُوَّتِهِ لِأَنَّهُ مَا خَلَا الْأَمْرُ مِنْ حَاطِبَيْنِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَلَاحُ مُوسَى فِيهَا جَائِزَةً أَوْ غَيْرَ جَائِزَةٍ فَإِنْ كَانَتْ

ص: 236

1- 1. الهدايه ص 33.

2- 2. قرب الإسناد ص 118 ط حجر، ص 158 ط نجف. البحار ج 10 ص 269.

3- 3. طه: 12.

4- 4. علل الشرائع ج 1 ص 63.

صَلَاتُهُ جَائِزَةً جَارَ لَهُ لُبْسُهُمَا فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ وَ إِنْ كَانَتْ مُقَدَّسَةً مُطَهَّرَةً
 فَلَيْسَتْ بِأَقْدَسَ وَأَطْهَرَ مِنَ الصَّلَاةِ وَ إِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ غَيْرَ جَائِزَةٍ فِيهَا فَقَدْ
 أُوجِبَ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفِ الْجَلَالَ مِنَ الْحَرَامِ وَ لَمْ يَعْلَمْ
 مَا جَارَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ مِمَّا لَمْ تَجُزْ وَ هَذَا كُفْرٌ قُلْتُ فَأَخْبِرْنِي يَا مَوْلَايَ عَنْ
 التَّأْوِيلِ فِيهِمَا قَالَ إِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ تَأَجَّى رَبَّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ فَقَالَ يَا
 رَبِّ إِنِّي أَخْلَصْتُ لَكَ الْمَحَبَّةَ مِنِّي وَ عَسَلْتُ قَلْبِي عَمَّنْ سِوَاكَ وَ كَانَ شَدِيدَ
 الْحُبِّ لِأَهْلِهِ فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَأَخْلَعَ تَعْلِيكَ أَيَّ انْزِعْ حُبَّ أَهْلِكَ مِنْ
 قَلْبِكَ إِنْ كَانَتْ مَحَبَّتُكَ لِي خَالِصَةً وَ قَلْبُكَ مِنَ الْمَيْلِ إِلَى مَنْ سِوَايَ
 مَغْسُولَةً (1)

وَ الْحَبْرُ طَوِيلٌ مَذْكُورٌ فِي مَحَلِّهِ (2).

بيان: يظهر منه أن الخبر الأول محمول على التقية و مع قطع النظر عنه
 محمول على عدم علمه عليه السلام بذلك أو أنه عليه السلام لم يكن يصلى
 فيها إن جوزنا الاستعمال في غيرها أو لم يكن في شرعه تحريم الصلاة في
 جلد الميتة و قد مر بعض القول فيه مع تأويل الآية و تفسيرها في المجلد
 الخامس (3)

و قد مضى بعض الأخبار المناسبة للباب في باب ما يؤخذ من سوق
 المسلمين (4)

و أبواب آداب اللباس.

ص: 237

-
- 1- 1. اكمال الدين ج 2 ص 134 في حديث طويل.
 - 2- 2. راجع ج 52 ص 83 من هذه الطبعة الحديثه.
 - 3- 3. راجع ج 13 ص 64- 66 من هذه الطبعة الباب الثالث من أبواب
 قصص موسى عليه السلام.
 - 4- 4. راجع ج 80 ص 82- 83 من هذه الطبعة.

باب 5 النهى عن الصلاة فى الحرير و الذهب و الحديد و ما فيه تماثيل و غير ذلك مما نهى عن الصلاة فيه

الآيات:

المائدة: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ (1)

تفسير:

استدل به على تحريم لبس جلد الميتة فى الصلاة و غيرها و فيه نظر لاحتمال انصراف التحريم إلى الانتفاع الشائع و سيأتى القول فيه.

«1»- الإِخْتِجَاجُ: كَتَبَ الْحِمَيْرِيُّ إِلَى النَّاجِيَةِ الْمُقَدَّسَةِ إِنَّا تَجَدُّ بِأَصْفَهَانِ ثِيَابًا عَنَّا يَبِيَّةً عَلَى عَمَلِ الْوَشِيِّ مِنْ قَرٍّ أَوْ إِبْرِيَسَمٍ هَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهَا أَمْ لَا فَأَجَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ إِلَّا فِي تَوْبٍ سَدَاهُ أَوْ لَحْمَتُهُ قُطِنٌ أَوْ كَنَانٌ (2).

ص: 238

1- 1. المائدة: 3، و لما كان تحريم الميتة على اطلاقه و لم يقيد بأكله أو بيعه و شرائه و أمثال ذلك، و الإِطلاق فى كلام الحكيم محكم، صار المنع شاملا لجميع جهات المنافع كالحمى، و لذلك قال عليه السلام «ان الله إذا حرم شيئا حرم أكله و شربه و لبسه و ملكه و امساكه و بيعه و ثمنه و جميع التقلب فيه». فعلى هذا لبس جلود الميتة حرام، سواء كان فى حال الصلاة أو غيرها، و لما كان ارتكاب المحرم منكرا و الصلاة تنهى عن الفحشاء و المنكر، كان لبس جلود الميتة مانعا من الصلاة.

2- 2. الاحتجاج: 275، و وجه الحديث ما مر سابقا من أن ملاك عدم الجواز فى لبس الحرير و الذهب قوله تعالى «يُخْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَ لُؤْلُؤًا وَ لِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ» و لا ريب أن الذى وعد المتقون من أساور الذهب و لباس الحرير هو الخالص غير المغشوش، فإذا كان اللباس من الحرير المغشوش أو الذهب قليل العيار لم يكن فى التمتع بها فى حياتنا الدنيا مانعا، و هذا بخلاف جلود الميتة إذا كف بها جيب اللباس و كمه و ذيله، فان مانعيه الميتة كانت على الإطلاق و بحسب الفرض و لبس الحرير مانعيته بحكم السنه من أدب النبى صلى الله عليه و آله، و سيمر عليك أحاديث تشير الى ذلك.

بيان: لا خلاف بين علماء الإسلام في عدم جواز لبس الحرير المحض للرجال في الصلاة وغيرها و دلت أخبار كثيرة و ذهب علماؤنا إلى بطلان الصلاة فيه و نقلوا عليه الإجماع و لا فرق بين أن يكون ساترا أو غيره و نسب المحقق و العلامة عدم الفرق إلى المرتضى و الشيخين و أتباعهم و التحريم و البطلان مخصوصا بحال الاختيار أما في حال الضرورة كدفع الحر و البرد فلا بلا خلاف و كذا في حال الحرب و إن لم تكن ضروره.

ثم المعتبر في التحريم كون الحرير محضا و لو خيط الحرير بغيره لم يخرج عن التحريم و أظهر في المنع لو كانت البطانة حريرا وحدها أو الظهاره و أما الحشو بالإبريسم فذهب الأكثر إلى التحريم و مال الشهيد في الذكرى إلى الجواز لروايه ورد فيها تجويز الحشو بالقز و حمله الصدوق على قز الماعز و هو بعيد و الجواز متجه لعدم تحقق الإجماع على التحريم و إن كان كلام الفاضلين موهما له و قد أجمع الأصحاب و دلت الأخبار على أن المحرم إنما هو الحرير المحض أما الممتزج بغيره فالصلاه فيه جائزه سواء كان الخليط أقل أو أكثر و لو كان عشرا كما نص عليه في المعتبر ما لم يكن مستهلكا بحيث يصدق على الثوب أنه إبريسم محض فإنه ورد في الأخبار الكثيره حصر المحرم في الحرير المحض أو المبهم فما ورد هذا الخبر من ذكر السدى أو اللحمه لعله على المثال أو على الاستحباب و كذا تخصيص الخليط بالقطن و الكتان فلو كان صوفا أو فضه أو غيرهما يصدق عليه أنه ليس بحرير محض.

و في القاموس الوشى نقش الثوب و يكون من كل لون و وشى الثوب كوعى وشيا و شيه حسنه نممه و نقشه و حسنه كوشاه و في المصباح المنير وشيت الثوب وشيا من باب وعد رقمته و نقشته فهو موشى و الأصل على مفعول و الوشى نوع من الثياب

الموشيه تسميه بالمصدر و قال القز معرب قال الليث هو ما يعمل منه الإبريسم و لهذا قال بعضهم القز و الإبريسم مثل الحنطه و الدقيق.

«2»- قُرْبُ الْإِسْتَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، يَسْتَدَيِّهَمَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ

عليه السلام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ لُبْسُ الطَّلَسَانِ فِيهِ الدِّيَبَاجُ وَ الْبَرَّكَانِ عَلَيْهِ حَرِيرٌ قَالَ لَا (1)

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الدِّيَبَاجِ هَلْ يَصْلُحُ لُبْسُهُ لِلنِّسَاءِ قَالَ لَا بَأْسَ (2).

توضيح: الديباج معرب ديباه و فى المصباح المنير الديباج ثوب سداه و لحمته إبريسم و يقال هو معرب ثم كثر حتى اشتقت العرب منه فقالوا دبج الغيث الأرض دبجا من باب ضرب إذا سقاها فأنبئت أزهارا مختلفه لأنه عندهم اسم للمنقش و اختلف فى الياء فقل زائده و وزنه فيعال و لهذا يجمع بالياء فيقال دباج و قيل هو أصل و الأصل دباج بالتضعيف فأبدل من أحد المضعفين حرف العله و لهذا يرد فى الجمع إلى أصله و قال الفيروز آبادى يقال للكساء الأسود البركان و البركانى مشددتين انتهى و ظاهره أنه إذا كان بعض أجزاء الثوب حريرا (3)

لا تجوز الصلاة فيه. و الظاهر فى الزر إذا كان حريرا الجواز لما رواه الشَّيْخُ فى الصَّحِيحِ (4)

عَنْ يُوسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالثَّوْبِ أَنْ يَكُونَ سَدَاهُ وَ زِرُّهُ وَ عِلْمُهُ حَرِيرًا وَ إِنَّمَا كَرِهَ الْحَرِيرُ الْمُبْهَمُ لِلرَّجَالِ.

و أما الكف (5)

به بأن يجعل فى رءوس الأكمام و الذيل و حول الزيق (6)

ص: 240

1- 1. قرب الإسناد ص 118 ط حجر، 159 ط نجف كتاب المسائل المطبوع فى البحار ج 10 ص 263.

2- 2. قرب الإسناد ص 101 ط حجر، 134 ط نجف، البحار ج 10 ص 263.

3- 3. بل الثوب البركانى كله إبريسم، فانه معرب برنيان و هو الحرير المنقش فى غايه اللطافه يجلب من الصين، و قد عربوها بصور مختلفه: برنكان كزعفران، برنكانى كزعفرانى و بركانى و بركان بابدال النون راء و ادغامه فى الراء الأولى مشددتين.

4- 4. التهذيب ج 1 ص 195.

5- 5. هو الخياطه الثانيه بعد الشل كخياطه الحاشيه.

6-6. الزيق من القميص: ما أحاط منه بالعنق، و ما كف جانب الجيب.

و الجيب فالمعروف بين الأصحاب جوازه و استدل عليه الفاضلان بما رواه العامه عن عمر أن النبي صلى الله عليه و آله نهى عن الحرير إلا فى موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع و من طريق الأصحاب مَا رَوَاهُ جَرَّاحُ الْمَدَائِنِيِّ (1)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْقَمِيصَ الْمَكْفُوفَ بِالذِّيْبَاجِ.

و الروايه مجهوله غير داله على الجواز لأن الكراهه فى عرف الحديث تطلق على معنى شامل للحرمة كما لا يخفى على المتتبع و كونها حقيقه فى المعنى المصطلح غير واضح بل بعض المحدثين يستدلون بها إذا ورد فى الحديث على التحريم و هو إفراط و الحق أنه لا يفهم منها التحريم و الكراهه المصطلحه إلا بالقرينه على أن الروايه معارضه بما دل على تحريم لبس الحرير مطلقا.

و ربما يستدل عليه بفحوى روايه يوسف المتقدمه قيل و ربما ظهر من عبارته ابن البراج المنع من ذلك و الاحتياط يقتضيه و قال الشهيد الثانى ره التحديد بأربع أصابع ورد فى أحاديث العامه و لم نقف على تحديده فى أخبارنا و للتوقف فيه مجال و هو حسن ثم على تقدير اعتباره فالمعتبر أربع أصابع مضمومه.

ثم اختلفوا فيما لا يتم الصلاه فيه منفردا إذا كان من حرير فالمشهور الجواز و ذهب المفيد و الصدوق و ابن الجنيد إلى المنع و قواه فى المختلف و بالغ الصدوق فى الفقيه و قال لا تجوز الصلاه فى تكة رأسها من إبريسم و الثانى أحوط و لعله أقوى أيضا إذ الأخبار مختلفه و أخبار المنع أكثر و أقوى سندا.

و أما ما ورد فى الخبر من جواز لبس الحرير للنساء فقد أجمع المسلمون عليه كما نقله جماعه و اختلف فى جواز اللبس لهن فى حال الصلاه فذهب الأكثر إلى الجواز و الصدوق إلى المنع لبعض الأخبار الوارده فى ذلك و سيأتى بعضها و لعل الجواز أقوى و بحمل أخبار المنع على الكراهه و إن كان الترك أحوط و فى الخنثى إشكال و الأحوط المنع و إن كان الجواز أقوى.

«3»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

ص: 241

1- 1. الكافي ج 6 ص 454.

الْحَسَنُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحَبُّ لِنَفْسِي وَ أَكْرَهُ لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفْسِي فَلَا تَتَخَتَّمُ بِخَاتَمٍ ذَهَبٍ فَإِنَّهُ زِينَةٌ فِي الْآخِرَةِ وَ لَا تَلْبَسَ الْقِرْمِزَ فَإِنَّهُ مِنْ أَرْدِيَةِ إِبْلِيسَ وَ لَا تَرْكَبُ بِمِثْرَهُ حَمْرَاءَ فَإِنَّهَا مِنْ مَرَائِبِ إِبْلِيسَ وَ لَا تَلْبَسِ الْحَرِيرَ فَيُحْرِقُ اللَّهُ جِلْدَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (1).

بيان: فى القاموس القرمز بالكسر صبغ أرمنى يكون من عصاره دود تكون فى آجامهم انتهى و يدل على المنع من الصلاة فى الثوب المصبوغ به و حمل على الكراهه و لا يضر كونه حيوانا غير مأكول اللحم إذ لا نفس له مع أن المتبادر منه أن يكون له لحم و ذهب أبو الصلاح و ابن إدريس و ابن الجنيد إلى كراهه الصلاة فى مطلق الثوب الشديد اللون و إليه ينظر كلام المبسوط و مال إليه الشهيد فى الذكرى و قال إن كثيرا من الأصحاب اقتصروا على السواد و المعصفر و المزعفر و المشبع بالحمرة و أما الألوان الضعيفه فالمستفاد من كلام الأصحاب عدم كراهتها مطلقا.

و قال بعض المحققين و لا يبعد استثناء السواد منها فيحكم بكراهته و إن كان ضعيفا لإطلاق الأخبار الواردة فيه و هو حسن إذا صدق عليه السواد و قد استثنوا من السواد الخف و العمامه و الكساء لورود الأخبار به.

و قال ابن الأثير فى النهايه فيه أنه نهى عن ميثره الأرجوان الميثره بالكسر مفعله من الوثاره يقال وثر وثاره فهو وثير أى وطىء لين و أصلها موثره فقلبت الواو ياء لكسره الميم و هى من مراكب العجم تعمل من حرير أو ديباج و الأرجوان صبغ أحمر و يتخذ كالفراش الصغير و يحشى بقطن أو صوف يجعلها الراكب تحته على الرحال فوق الجمال و يدخل فيه مياثر السرج لأن النهى يشمل كل ميثره حمراء سواء كان على رجل أو سرج انتهى.

و العامه حملوا النهى على التحريم حملا له إلى الحرير و ذهب أصحابنا

ص: 242

إلى الكراهه للونها سواء كانت من حرير أم لا إذ لا يحرم الركوب على الحرير على المشهور و الأحوط ترك الملون بهذا اللون سواء كان متصلا بالسرج أو غشاء فوقه أو فراشا محشوا يجعل فيه و يدل الخبر على حرمه لبس الحرير للرجال مطلقا.

«4-» الْعُيُونُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ نُعَيْمٍ بْنِ شَادَانَ عَنْ عَمِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ شَادَانَ عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوبِ الْمُعْلَمِ فَكَرِهَ مَا فِيهِ تَمَائِيلٌ (1).

بيان: يدل على عدم كراهه الصلاة في المعلم و الكراهه فيما فيه تماثيل و لا خلاف ظاهرا بين الأصحاب في رجحان الاجتناب عن التماثيل و الصورة في الخاتم و الثوب و ألحق به السيف و الخلاف في مقامين.

الأول المشهور بين الأصحاب كراهه الصلاة فيما ذكر و قال الشيخ في المبسوط الثوب إذا كان فيه تماثيل و صور لا تجوز الصلاة فيه و قال فيه لا يصلى في ثوب فيه تماثيل و لا في خاتم كذلك و كذا في النهايه و حرم ابن البراج الصلاة في الخاتم الذى فيه صورته و لم يذكر الثوب و الأشهر أقرب و إن كان الأحوط الترك.

الثانى ظاهر الأكثر عدم الفرق بين صور الحيوان و غيره و قال ابن إدريس إنما تكره الصلاة في الثوب الذى عليه الصور و التماثيل من الحيوان و أما صور غير الحيوان فلا بأس و ما ذكره الأكثر و إن كان أوفق بكلام اللغويين فإن أكثرهم فسروا الصورة و المثال و التمثال بما يعم و يشتمل غير الحيوان أيضا لكن ظاهر إطلاق أكثر الأخبار التخصيص ففى بعض الروايات الواردة فى خصوص هذا المقام مثال طير أو غير ذلك و فى بعضها صورته إنسان و فى بعضها تمثال جسد

و عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ (2) هُمْ الْمُصَوِّرُونَ يُكَلَّفُونَ يَوْمَ

ص: 243

1- 1. عيون الأخبار ج 2 ص 18 فى حديث طويل.
2- 2. الأحزاب: 57.

الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخُوا فِيهَا الرُّوحَ (1).

وَفِي خَبَرِ الْمَنَاهِي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ صَوَّرَ صُورَةً كَلَّفَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا وَلَيْسَ يَنَافِخُ (2).

وَفِي الْخِصَالِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ صَوَّرَ صُورَةً كَلَّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا وَلَيْسَ بِقَاعِلٍ الْخَبَرِ (3).

فهذه الأخبار و أمثالها تدل على إطلاق المثال و الصورة على ذى الروح و قد وردت أخبار كثيرة تتضمن جواز عمل صوره غير ذى الروح و لا يخلو من تأييد لذلك.

و كذا ما ورد فى جواز كونها فى البيت فقد

رَوَى الْكَلْبِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ جَبْرَيْلَ أَتَانِي فَقَالَ إِنَّا مَعْشَرُ الْمَلَائِكَةِ لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَ لَا تِمْنَالٌ جَسَدٌ وَ لَا إِنَاءٌ يُبَالُ فِيهِ (4).

وَفِي الْمُوْتَقِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَ تَمَائِلَ (5) فَقَالَ وَ اللَّهُ مَا هِيَ تَمَائِلَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ وَ لَكِنَّهَا الشَّجَرُ وَ شَبْهُهُ (6).

وَفِي الْحَسَنِ كَالصَّحِيحِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَكُونَ التَّمَائِيلُ فِي الْبُيُوتِ إِذَا غُبِرَتْ رُءُوسُهَا مِنْهَا وَ تُرِكَ مَا سِوَى ذَلِكَ (7).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الدَّارِ وَ الْحُجْرَةِ فِيهَا التَّمَائِيلُ أَيْضَلَى فِيهَا قَالَ لَا يُصَلَّى فِيهَا وَ شَيْءٌ يُسْتَقْبَلُ إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَ بُدًّا فَتَقْطَعَ رُءُوسَهُمْ وَ إِلَّا فَلَا تُصَلَّى فِيهَا (8).

ص: 244

1- 1. راجع المحاسن ص 616.

2- 2. أمالى الصدوق ص 254.

3- 3. الخصال ج 1 ص 54.

4- 4. الكافي ج 3 ص 393.

5- 5. السبا: 12.

- 6-6. الكافي ج 6 ص 527.
7-7. الكافي ج 6 ص 527.
8-8. الكافي ج 6 ص 527.

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورُهُ إِنْسَانٍ (1) الْخَبَرِ.

وَرُوِيَ فِي الْمَكَارِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ التَّمَاثِيلُ فِي الثِّيُوبِ إِذَا غُيِّرَتِ الصُّورَةُ (2).

و وجه الدلالة في الجملة في تلك الأخبار غير نقي و سيأتي بعضها في أبواب المكان و قد صرح بعض اللغويين أيضا بما ذكرنا قال المطرزي في المغرب التمثال ما تصنعه و صورته مشبها بخلق الله من ذوات الروح و الصورة عام و يشهد لهذا ما ذكر في الأصل أنه صلى و عليه ثوب فيه تماثيل كره له ذلك قال و إذا قطعت رءوسها فليس بتمثيل و قوله عليه السلام لا تدخل الملائكة بيتا فيه تماثيل أو تصاوير كانه شك من الراوى و أما قولهم و يكره التصاوير و التماثيل فالعطف للبيان و أما تماثيل شجر فمجاز إن صح و قال في المصباح المنير المثال الصورة المصورة و في ثوبه تماثيل أى صور حيوانات مصورة.

و قال في الذكري و خص ابن إدريس الكراهية بتمثيل الحيوان لا غيرها كالأشجار و لعله نظر إلى تفسير قوله تعالى يَعْْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَ تَمَائِيلَ فَعَنِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّهَا كَصُورِ الْأَشْجَارِ وَ قَدْ رَوَى الْعَامَّةُ فِي الصَّحَاحِ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ إِنِّي أَصَوِّرُ هَذِهِ الصُّورَ فَأَقْتِنِي فِيهَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقُولُ كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسًا فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ وَ قَالَ إِنْ كُنْتُ لَا بُدَّ قَاعِلًا قَاصِغِ الشَّجَرِ وَ مَا لَا نَفْسَ لَهُ.

و فِي مُرْسَلِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ (3) عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي التَّمَائِيلِ فِي الْبَسَاطِ لَهَا عَيْتَانِ وَ أَنْتَ تُصَلِّي فَقَالَ إِنْ كَانَ لَهَا عَيْنٌ وَاحِدَةٌ فَلَا بَأْسَ وَ إِنْ كَانَ لَهَا عَيْتَانِ فَلَا وَ عَنْ مُحَمَّدٍ

ص: 245

-
- 1- 1. الكافي ج 6 ص 528.
 - 2- 2. مكارم الأخلاق ص 153.
 - 3- 3. الكافي ج 3 ص 392.

بْنِ مُسْلِمٍ (1).

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ التَّمَاثِيلُ فِي الثَّوْبِ إِذَا غُيِّرَتْ الصُّورَةُ مِنْهُ. وَ أَكْثَرُ هَذِهِ يَشْعُرُ بِمَا قَالَهُ ابْنُ إِدْرِيسَ وَ إِنْ أَطْلَقَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ انْتَهَى.

أقول: مع قطع النظر عن دلاله تلك الأخبار على تخصيص مدلول التماثيل و الصورة نقول إذا جاز الصلاة و زالت الكراهه بمحض النقص في عضو من الحيوان مع أن سائر أجزائه مماثله لما وجد منها في الخارج فالشجر و أمثاله أولى بالجواز و بالجملة الجزم بالتعميم مع ذلك مشكل مع تأيد التخصيص لأصل البراءة و مناسبتة للشريعة السمحة و لقوله تعالى خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ (2) و إن كان الأحوط ترك لبس المصور مطلقاً.

و أما الأخبار الدالة على إلجواز فكثيره منها مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَ فِي ثَوْبِهِ دَرَاهِمٌ فِيهَا تَمَاتِيلُ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ (3).

وَ رَوَى الْكُتَيْبِيُّ فِي الصَّحِيحِ عَنِ الْبَرْثُطِيِّ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ أَرَاهُ خَاتَمَ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ فِيهِ وَرْدَةٌ وَ هِلَالٌ فِي أَعْلَاهُ (4).

و الأخبار الواردة بلفظ الكراهه و لا أشتهى و لا أحب كثيره

وَ رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِتَمَاتِيلِ الشَّجَرِ (5).

وَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ تَمَاتِيلِ الشَّجَرِ وَ الشَّمْسِ وَ الْقَمَرِ فَقَالَ لَا بَأْسَ مَا لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مِنَ الْحَيَوَانِ (6).

و قال في المنتهى لو غير الصورة من الثوب زالت الكراهيه و ذكر صحيحه محمد

ص: 246

- 3-3. التهذيب ج 1 ص 240.
- 4-4. الكافي ج 6 ص 437.
- 5-5. راجع المحاسن ص 619.
- 6-6. راجع المحاسن ص 619.

بن مسلم التي رواها في الذكرى.

«5»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَغْقُدُ الرَّجُلُ الدَّرَاهِمَ الَّتِي فِيهَا صُورُهُ فِي تَوْبِهِ وَ هُوَ يُصَلِّي وَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الدَّرَاهِمُ فِي هِمَيَانٍ أَوْ فِي تَوْبٍ إِذَا خَافَ وَ يَجْعَلَهَا إِلَى طَهْرِهِ (1).

توضيح: ما دل عليه من كراهه استصحاب الدراهم التي فيها صورته في الصلاة هو المشهور بين الأصحاب و تزول أو تخف الكراهه بشدها في ثوب أو هميان و شدها في وسطه بحيث تكون الدراهم خلفه لا بمعنى أن يضعها خلفه كما فهم و لعل النكته في ذلك أنها إذا كانت خلفه و لم تكن بينه و بين القبلة كان أبعد من توهم العباده لها و مشابهه عباده الأصنام.

و يؤيده

مَا رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي الْفَقِيهِ (2).

يَسْنِدُهُ الْحَسَنُ أَنَّهُ: سَأَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَجَّاجِ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الدَّرَاهِمِ السُّودِ تَكُونُ مَعَ الرَّجُلِ وَ هُوَ يُصَلِّي مَرْبُوطَةً أَوْ غَيْرَ مَرْبُوطَةٍ قَالَ مَا أَشْتَهَى أَنْ يُصَلَّى وَ مَعَهُ هَذِهِ الدَّرَاهِمُ الَّتِي فِيهَا التَّمَاثِيلُ ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا لِلنَّاسِ بُدٌّ مِنْ حِفْظِ بَضَائِعِهِمْ فَإِنْ صَلَّى وَ هِيَ مَعَهُ فَلْيَكُنْ مِنْ خَلْفِهِ وَ لَا يَجْعَلْ شَيْئًا مِنْهَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْقِبْلَةِ.

و قال العلامة في المنتهى لو كانت معه دراهم فيها تماثيل استحب له أن يواربها عن نظره لما رواه

السَّيْحُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الدَّرَاهِمِ السُّودِ فِيهَا التَّمَاثِيلُ أَوْ يُصَلَّى الرَّجُلُ وَ هِيَ مَعَهُ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُوَارَاةً (3).

وَ عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ إِذَا كَانَتْ مَعَكَ دَرَاهِمُ سُودٌ فِيهَا تَمَاثِيلٌ فَلَا تَجْعَلَهَا بَيْنَ يَدَيْكَ وَ اجْعَلَهَا مِنْ

- 1-1. الخصال ج 2 ص 165.
- 2-2. فقيه من لا يحضره الفقيه ج 1 ص 166 ط نجف.
- 3-3. التهذيب ج 1 ص 240.

خَلَفِكَ (1). انتهى.

و الخبر الأخير يحتمل أن يكون المراد به وضعها خلفه لما ذكر أو لعدم شغل القلب به و لعله محمول على ما إذا لم يخف التلف فإن معه يكون شغل القلب أكثر.

«6»- الْعِلَلُ، وَ الْخِصَالُ، بِالْإِسْتِدَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَلْبَسُوا السَّوَادَ فَإِنَّهُ لِبَاسُ فِرْعَوْنَ (2).

«7»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ ابْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكُونُ مَعِيَ الدِّهَانُ فِيهَا تَمَائِيلٌ وَ أَنَا مُحْرَمٌ فَأَجْعَلْهَا فِي هِمَيَانِي وَ أَشَدُّ فِي وَسْطِي قَالَ لَا بَأْسَ أَوْ لَيْسَ هِيَ تَفَقَّتَكَ تُعِينُكَ بَعْدَ اللَّهِ (3).

«8»- الْخِصَالُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّانِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ السُّكْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْبَصْرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَّارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ لُبْسُ الدِّيْبَاجِ وَ الْحَرِيرِ فِي غَيْرِ صَلَاحٍ وَ إِحْرَامٍ وَ حُرْمٍ ذَلِكَ عَلَى الرِّجَالِ إِلَّا فِي الْجِهَادِ وَ يَجُوزُ أَنْ تَتَخَتَّمَ بِالذَّهَبِ وَ تُصَلِّيَ فِيهِ وَ حُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الرِّجَالِ (4).

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: يَا عَلِيُّ لَا تَتَخَتَّمَ بِالذَّهَبِ فَإِنَّهُ زِينَتُكَ فِي الْجَنَّةِ وَ لَا تَلْبَسِ الْحَرِيرَ فَإِنَّهُ لِبَاسُكَ فِي الْجَنَّةِ (5).

«9»- عَوَالِي الْأَلْيَةِ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُشِيرًا إِلَى الذَّهَبِ وَ الْحَرِيرِ وَ هَذَانِ مُحَرَّمَانِ عَلَى دُكُورِ أُمَّتِي دُونَ إِنَائِهِمْ.

ص: 248

1- 1. التهذيب ج 1 ص 240.

2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 35، الخصال ج 2 ص 158.

3- 3. المحاسن ص 358.

4- 4. الخصال ج 2 ص 142 في حديث طويل.

5- 5. الخصال ج 2 ص 142 في حديث طويل.

«10»- كِتَابُ الْعِلَلِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: لَا يُصَلِّي فِي الدِّيْبَاجِ وَ لَا يُصَلِّي فِي تَوْبِ أَسْوَدٍ وَ لَا عَلَيَّ تَوْبٍ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَ لَا عَلَيَّ تَوْبٍ فِيهِ تَصَاوِيرٌ ثُمَّ قَالَ وَ الْعِلَّةُ فِي أَنْ لَا يُصَلِّي فِي الْإِبْرِيسِمِ لِأَنَّهُ مِنْ لُعَابِ الدُّودِ وَ الدُّودُ مَيْتَةٌ.

«11»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، وَ قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِسَنَدَيْهِمَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْخَلَاخِلِ هَلْ يَصْلَحُ لِبُسْهَا لِلنِّسَاءِ وَ الصَّبَّيَّانِ إِنْ كُنَّ صَمَّاءَ فَلَا بَأْسَ وَ إِنْ كَانَ لَهَا صَوْتُ فَلَا (1).

بيان: المشهور بين الأصحاب كراهه الخلخال المصوت للمرأة و هذا الخبر فى الكتب مروى بسند صحيح (2).

و لا اختصاص له بحال الصلاة بل المستفاد منه الكراهه مطلقا و قال ابن البراج على ما حكى عنه لا تصح الصلاة فى خلخال النساء إذا كان لها صوت و الأظهر الكراهه لقصور الرواية عن إفاده التحريم.

«12»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ أَصَلَّى فِي قَلَنْسُوهِ سَوْدَاءَ قَالَ لَا تُصَلِّ فِيهَا فَإِنَّهَا لِبَاسُ أَهْلِ النَّارِ (3).

«13»- وَ مِنْهُ، بِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ الْأَشْعَرِيِّ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَكْرَهُ السَّوَادَ إِلَّا فِي ثَلَاثِهِ الْعِمَامَةِ وَ الْخُفَّ وَ الْكِسَاءِ (4).

ص: 249

1- 1. قرب الإسناد: 101 ط حجر، 134 ط نجف، البحار ج 10 ص 263.

2- 2. الكافى ج 3 ص 404، الفقيه ج 1 ص 165.

3- 3. علل الشرائع ج 2 ص 25.

4- 4. علل الشرائع ج 2 ص 36.

«14»- رجال الكشي، الخلف بن حماد عن سهل بن زياد عن علي بن الحكم عن علي بن المغيرة عن أبي جعفر عليه السلام قال: كَانِي يَعْبُدُ اللَّهَ بِنِ شَرِيكِ الْعَامِرِيِّ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ دُؤَابَتَاهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ مُصْعِدًا فِي لِحْفِ الْجَبَلِ بَيْنَ يَدَيَّ قَائِمًا أَهْلَ الْبَيْتِ فِي أَرْبَعَةِ آلَافٍ يُكَبِّرُونَ وَ يَكْرُؤُونَ (1).

بيان: قال الفيروزآبادي اللحف بالكسر الجبل.

«15»- العِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَصَّالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابَاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَ عَلَيْهِ خَاتَمٌ حَدِيدٌ قَالَ لَا وَ لَا يَتَخَتَّمُ بِهِ الرَّجُلُ لِأَنَّهُ مِنْ لِبَاسِ أَهْلِ النَّارِ- (2) وَ قَالَ لَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ الذَّهَبَ وَ لَا يُصَلِّي فِيهِ لِأَنَّهُ مِنْ لِبَاسِ أَهْلِ الْجَنَّةِ (3).

ص: 250

- 1- 1. رجال الكشي ص 190 تحت الرقم: 97.
- 2- 2. قال الله عز و جل: «فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ وَ لَهُمْ مَقَامِعٌ مِنْ حَدِيدٍ» الحج: 20- 22، و المراد بالثياب من النار الحديد و القطر و النجاس المحترقه بالنار بقريته قوله «قطعت» و مثله قوله تعالى: « وَ تَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ * سَرَّاهِلُهُمْ مِنْ قَطِرَانٍ » إبراهيم: 50 و قوله تعالى: «حُدُودُهُمْ قُلُوبُهُ * ثُمَّ الْحَجِيمَ صَلَوَهُ * ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ» الحاقه: 30- 32، و غير ذلك من الآيات التي تشير الي ان الحديد و ما شابهه لباس أهل النار، فكما نهى النبي صلى الله عليه و آله ان يبتدروا الى لباس أهل الجنة في الدنيا، بقيه لهم في نعيم الآخرة، كذلك نهى أن يلبسوا لباس أهل النار فيعجلوا الى عذابه كانهم غير مباليين بهذا العذاب. هذا إذا كان الحديد صيقليا أو مموها بالاستيل و نحوه، و أمّا إذا كان ذا خبث ظاهر فهو خبيث غير طاهر لا يليق لبسه في الصلاة كما قال (ص) «ما طهرت كف فيها خاتم حديد».
- 3- 3. علل الشرائع ج 2 ص 37.

بيان: اشتمل الخبر على حكمين أحدهما المنع من لبس خاتم الحديد فى الصلاة و المشهور بين الأصحاب كراهه استصحاب الحديد ظاهرا فيها و قال الشيخ فى النهايه و لا تجوز الصلاة إذا كان مع الإنسان شىء من حديد مشهر مثل السكين و السيف و إن كان فى غمد أو قراب فلا بأس بذلك و عن ابن البراج أنه عد ثوب الإنسان إذا كان فيه سلاح مشهر مثل سكين أو سيف مما

لا يصح الصلاة فيه على حال قال و كذلك إذا كان فى كفه مفتاح حديد إلا أن يلفه بشىء و إذا كان معه دراهم سود إلا أن يلفه فى شىء و لعل الكراهه أقوى لضعف الأخبار و عدم صراحتها فى التحريم و قال المحقق و تسقط الكراهه مع ستره وقوفا بالكراهه على موضع الوفاق ممن كرهه و هو قريب لدلاله بعض الأخبار عليه.

و ثانيهما المنع عن لبس الخاتم من الذهب و الصلاة فيه فأما تحريم لبس الذهب للرجال فلا خلاف فيه و إنما الخلاف فى بطلان الصلاة فيما لا تتم فيه كالخاتم منه مثلا و ذهب العلامة و الأكثر إلى البطلان و قوى المحقق عدمه قال فى الذكرى الصلاة فى الذهب حرام على الرجال فلو موه به ثوبا و صلى فيه بطل بل لو لبس خاتما منه و صلى فيه بطلت صلاته قاله الفاضل للروايه و لأن فعل المنهى عنه مفسد للعباده و قوى فى المعتبر عدم الإبطال بلبس خاتم من ذهب لإجرائه مجرى لبس خاتم مغصوب و النهى ليس عن فعل من أفعال الصلاة و لا عن شرط من شروطها.

ثم قال الشهيد ره لو موه الخاتم بذهب فالظاهر تحريمه لصدق اسم الذهب عليه نعم لو تقادم عهده حتى اندرس و زال مسماه جاز و مثله الأعلام على الثياب من الذهب أو المموه به فى المنع من لبسه و الصلاة فيه قال أبو الصلاح يكره الصلاة فى الثوب المصبوغ و أكده كراهيه الأسود ثم الأحمر المشبع و المذهب و الموشح و الملحम بالحريير و الذهب قال و الأفضل الثياب البياض و التحريم أحوط و أقوى.

«16»- الْعَلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

هَاشِمٍ عَنِ التَّوْقَلِيِّ عَنِ الْيَسْكُونِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي خَاتَمِ حَدِيدٍ (1).

«17»- الْأَحْتِجَاجُ: كَتَبَ الْحَمِيرِيُّ إِلَى الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْأَلُهُ عَنِ الرَّجُلِ فِي كُمِّهِ أَوْ سَرَاوِيلِهِ سِكِينٌ أَوْ مِفْتَاحٌ مِنْ حَدِيدٍ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ فَكَتَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَائِزٌ (2).

«18»- عَيْبَةُ الشَّيْخِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّوْبَخْتِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْحَمِيرِيِّ: مِثْلُهُ (3).

بيان: يدل على أن النهي في سائر الأخبار على الكراهه و يحتمل أن يكون التجويز فيه لعدم كونه بارزا.

«19»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الثُّوبِ فِيهِ التَّمَاثِيلُ أَوْ عَلَمُهُ أَوْ يُصَلَّى فِيهِ قَالَ لَا (4).

أَقُولُ رَوَاهُ فِي الْمَحَاسِنِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الثُّوبِ يَكُونُ فِيهِ تَمَائِيلٌ أَوْ فِي عَلَمِهِ أَوْ يُصَلَّى فِيهِ قَالَ لَا يُصَلَّى فِيهِ (5).

«20»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِالْإِسْنَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ قَالِي: سَأَلْتُهُ عَنِ الْخَاتَمِ يَكُونُ فِيهِ تَفْشٌ تَمَائِيلٍ سَبْعٍ أَوْ طَيْرٍ أَوْ يُصَلَّى فِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ (6).

بيان: يدل على أن أخبار النهي محمولة على الكراهه و رواه في كتاب المسائل (7) و فيه قال لا فيؤيد سائر الأخبار و الاعتماد على نسخ قرب الإسناد

ص: 252

-
- 1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 37.
 - 2- 2. الاحتجاج ص 270.
 - 3- 3. غيبة الشيخ ص 249.
 - 4- 4. قرب الإسناد ص 86 ط حجر.
 - 5- 5. المحاسن: 617.
 - 6- 6. قرب الإسناد ص 97 ط حجر.

7-7. كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 259.

أكثر مع أنه رواه ابن إدريس (1) فى السرائر من قرب الإسناد موافقا لما فى النسخ.

«21»- فَقُهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُصَلِّيَ فِي دِيْبَاجٍ وَلَا فِي حَرِيرٍ وَلَا وَشْيٍ وَلَا فِي ثَوْبٍ إِبْرَيْسَمٍ مَخْضٍ وَلَا فِي تِكَةٍ إِبْرَيْسَمٍ وَلَا إِذَا كَانَ التَّوْبُ سَدَاهُ إِبْرَيْسَمٌ وَلَا لَحْمَتُهُ قُطْنٌ أَوْ كَتَانٌ أَوْ صُوفٌ فَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِيهَا وَلَا تُصَلِّ فِي جِلْدِ الْمَيْتَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَا فِي خَاتَمٍ ذَهَبٍ وَلَا تَشْرَبْ فِي أَيْتِهِ الذَّهَبَ وَالْفِصَّةَ وَلَا تُصَلِّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا مَا يَصْلُحُ لِبَسِّهِ (2) وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اعْلَمْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَنْبَتَهُ الْأَرْضُ فَلَا بَأْسَ بِلِبْسِهِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ (3).

بيان: النهى عن الوشى إما على الكراهه أو لكونه غالبا من الحرير و قوله و لا تصل ظاهره تحريم افتراش الحرير و الذهب و سائر ما لا يجوز الصلاة فيه حال الصلاة و المشهور جواز الركوب على الحرير و الافتراش له و حكى فى المختلف عن بعض المتأخرين القول بالمنع و تردد فيه فى المعتبر و لعل الجواز أقرب و فى حكم الافتراش التوسد و أما الالتحاف ففيه إشكال و الأشهر الجواز و أما التدثر فقال الشهيد الثانى ره إنه كالاftراش و حكم بعض المتأخرين عنه بتحريمه لصدق اللبس عليه و الأحوط ترك الالتحاف و التدثر لا سيما الأخير.

«22»- قُرْبُ الإسْنَادِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنْ سَبْعٍ: عَنْ التَّخْتِمْ بِالذَّهَبِ وَ الشُّرْبِ فِي أَيْتِهِ الذَّهَبِ وَ الْفِصَّةِ وَ عَنْ الْمَيَاثِرِ الْحُمْرِ وَ عَنْ لِبَاسِ الْإِسْتَبْرَقِ وَ الْحَرِيرِ وَ الْقَزِّ وَ الْأَرْجَوَانِ (4).

ص: 253

-
- 1- 1. السرائر ص 480.
 - 2- 2. فقه الرضا ص 16.
 - 3- 3. فقه الرضا ص 41.
 - 4- 4. قرب الإسناد ص 34 ط حجر ص 48 ط نجف.

«23»- أَرْبَعِينَ الشَّهِيدَ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الشَّيْخِ عَنِ ابْنِ أَبِي جَدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنِ الْحَمِيرِيِّ: مِثْلُهُ.

«24»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَتَخَتَّمَ بِالذَّهَبِ قَالَ لَا (1).

«25»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلَوِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ لَا أَقُولُ تَهَاكُمُ عَنِ التَّخَتُّمِ بِالذَّهَبِ وَ عَنْ ثِيَابِ الْقَسِيِّ وَ عَنْ مَيَاثِرِ الْأَرْجَوَانِ وَ عَنِ الْمَلَا حِفِّ الْمُفَدَمَةِ وَ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَ أَتَا رَاكِعٌ.

قال حمزه بن محمد القسي ثياب يؤتى بها من مصر فيها حرير (2).

«26»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَسْعَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ وَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ: مِثْلُهُ (3).

«27»- وَ مِنْهُ، بِإِسْنَادِهِ إِلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: تَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ سَبْعِ تَهَاتَا أَنْ تَتَخَتَّمَ بِالذَّهَبِ وَ عَنِ الشَّرْبِ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ قَالَ مَنْ شَرِبَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْ فِيهَا فِي الْآخِرَةِ (4) وَ عَنْ رُكُوبِ الْمَيَاثِرِ وَ عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ

ص: 254

-
- 1- 1. كتاب المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 274.
 - 2- 2. معاني الأخبار ص 301. و زاد بعده: و أصحاب الحديث يقولون: القسي- بكسر القاف- و أهل مصر يقولون: القسي تنسب الى بلاد يقال لها القس، هكذا ذكره القاسم بن سلام، و قال: قد رأيتها و لم يعرفها الأصمعي.
 - 3- 3. الخصال ج 1 ص 139.
 - 4- 4. و هذا النهي أيضا من أدبه صلى الله عليه و آله على ما مر شرحه، بيانه قوله عز و جل « ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَ أَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ * يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَ أَكْوَابٍ » الزخرف: 71، و قوله تعالى: « وَ جَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَ حَرِيرًا * مُتَكَيِّينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ ... وَ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَنِيهِ مِنْ فِضَّةٍ وَ أَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا » الإنسان:

12- 16، فالشرب من أواني الذهب و الفضة و لباس الحرير كالاتكاء على الارائك، من نعيم أهل الجنة اعدت لهم نزلا، و أدب الموعود يقتضى أن يزهد عنها فى هذه الدنيا حتّى ينزل عليها فى الدار الآخرة و يتنعم بها، و أمّا الذى تنعم بها قبل الميعاد زاهدا فيها طيله حياته الدنيا فكانه رغب عن نعيم الآخرة و رضى بالحياه الدنيا من الآخرة.

وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالدِّيَبَاجِ وَالإِسْتَبْرَقِ (1).

بيان: قال فى النهايه فيه أنه نهى عن لبس القسى هى ثياب من كتان مخلوط حرير يؤتى بها من مصر نسبت إلى قريه على ساحل البحر قريبا من تنيس يقال لها القس بفتح القاف و بعض أهل الحديث يكسرها و قيل أصل القسى القزى بالزاي منسوب إلى القز و هو ضرب من الإبريسم فأبدل من الزاء سينا و قيل هو منسوب إلى القس و هو الصقيع لبياضه انتهى.

و قال بعض شراح البخارى هو بمهمله و تحتية مشددتين و فسر بثياب مصلعه فيها حرير مثل الأترنج أو كتان مخلوط بحرير و قال فى الذكرى بفتح القاف و تشديد السين المهمله المنسوب إلى القس موضع و هى من ثياب مصر فيها حرير انتهى و لما كان ظاهر كلام الأكثر عدم كونه حريرا محضا فالنهي محمول على الكراهه للونه أو لكونه مخلوطا على ما قيل من كراهه المخلوط مطلقا و إن لم يثبت و المقدم يظهر من الجوهري و الفيروزآبادى و غيرهما أنه المشيع بالحمرة و من بعض أنه المشيع بأى لون كان و بالنظر إلى المعنى الثانى كره الشيخ و جماعه الصلاه فى الثياب المقدمه بأى لون كان كما مر قال فى الذكرى و فى المبسوط و لبس الثياب المقدمه بلون من الألوان و التختيم بالحديد مكروه فى الصلاه فظاهره كراهيه المشيع مطلقا و اختاره أبو الصلاح و ابن الجنيد و ابن إدريس و الأولى حمل روايه حماد عليه و التخصيص بالحمرة أخذه المحقق من ظاهر كلام الجوهري انتهى.

ص: 255

و قال الفيروزآبادى الإستبرق الديباج الغليظ معرب استروه أو ديباج يعمل بالذهب أو ثياب حرير صفاق نحو الديباج أو قده حمراء كأنها قطع الأوتار.

«28»- قُرْبُ الْإِسْتَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِيَّاكَ أَنْ تَتَخْتَمَ بِالذَّهَبِ فَإِنَّهُ حَلِيَّتُكَ فِي الْجَنَّةِ وَ إِيَّاكَ وَ أَنْ تَلْبَسَ الْقَسِّيَ (1).

«29»- الْإِحْتِجَاجُ، وَ عَيْبَةُ الشَّيْخِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى صَاحِبِ الرَّمَّانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْأَلُهُ عَنِ الْقَصِّ الْخَمَاهَنِ هَلْ تَجُوزُ فِيهِ الصَّلَاةُ إِذَا كَانَ فِي إِصْبَعِهِ فَكَتَبَ الْجَوَابَ فِيهِ كَرَاهِيَّتُهُ أَنْ يُصَلَّى فِيهِ وَ فِيهِ إِطْلَاقٌ وَ الْعَمَلُ عَلَى الْكَرَاهِيَّةِ (2).

بيان: الْخُمَاهَنُ بالضم كلمه فارسيه قالوا حجر أسود يميل إلى الحمرة فالظاهر أنه الحديد الصينى (3)

و قيل فيه سواد و بياض و فى بعض نسخ الإحتجاج الجوهر بدل الخماهن و لعله تصحيف و على تقديره فهو محمول على غير الجواهر التى يستحب التختم بها.

أقول: قد مر الأخبار فى أبواب آداب اللباس و سيأتى بعضها فى باب حكم النساء فى الصلاة.

ص: 256

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 66 ط نجف ص 47 ط حجر.
 - 2- 2. الاحتجاج ص 270، غيبه الشيخ الطوسى ص 248.
 - 3- 3. و قال فى البرهان بعد تعريفه بأنه حجر صلب أسود يضرب الى الحمرة يسحق للاورام الصفراويه: انه نوع من الحديد يقال له بالعربيه حجر حديدى و صندل حديدى.

باب 6 الصلاة في الثوب النجس أو ثوب أصابه بصاق أو عرق أو ذرق و حكم ثياب الكفار و ما لا يتم فيه الصلاة

الآيات:

المدثر: وَ ثِيَابَكَ طَهِّرْ (1)

تفسير:

المتبادر تطهير الثياب من النجاسات فيجب في جميع الأحوال إلا ما أخرجه الدليل و منها حال الصلاة و فسر في الروايات بالتشمير فيستفاد منه التطهير أيضا إذ التعبير عن التشمير بالتطهير يوصي إلى أن الغرض منه عدم تنجس الثوب و قيل المراد طهر نفسك عن الرذائل أو لا تلبسها على معصية و لا غدر و هما مدفوعان بأن المجاز لا يصار إليه إلا لقربه أو نص نعم يمكن أن يقال لعل المراد به التنظيف بناء على عدم ثبوت الحقائق الشرعية فتأمل.

«1»- قُرْبُ الْإِسْتَدِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ الْخُسَيْنِ بْنِ عُلوَانَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ عَنِ الْبُرَاقِ يُصِيبُ الثَّوْبَ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ (2).

و قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَا يَرَى بِالصَّلَاةِ بَأْسًا فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُشْتَرَى مِنَ النَّصَارَى وَ الْمَجُوسِيِّ وَ الْيَهُودِيِّ قِيلَ أَنْ يُغْسَلَ يَغْنَى الثِّيَابَ الَّتِي تَكُونُ فِي أَيْدِيهِمْ فَيَحْسُوتُهَا وَ لَيْسَتْ بِثِيَابِهِمْ الَّتِي يَلْبَسُونَهَا (3).

ص: 257

1- 1. المدثر: 4، و الآية من المتشابهات بأم الكتاب: ظاهره الاستقلال و أنه واجب الاتباع على الإطلاق، و ليس كذلك، بل هو سنة في فريضته بتأويل النبي صلى الله عليه و آله و أهل بيته و لذلك لا تبطل الصلاة بالاخلال به الا عمدا كسائر السنن التي جعلت في الصلاة.

2- 2. قرب الإسناد ص 42 ط حجر، 57 ط نجف و قد مر في ج 80 ص 46 و قابلنا الأخير على نسخه مخطوطه مصححه و فيه « فيجتنبونها » بمعنى يأخذونها جنبا و لا يلبسونها.

3- 3. قرب الإسناد ص 42 ط حجر، 57 ط نجف و قد مر في ج 80 ص 46 و قابلنا الأخير على نسخه مخطوطه مصححه و فيه « فيجتنبونها » بمعنى

ياخذونها جنباً و لا يلبسونها.

بيان: الظاهر أن قوله يعنى كلام بعض الرواه أو صاحب الكتاب و يحتمل أن يكون كلام الصادق عليه السلام و الظاهر شمول البزاق لبزاق الغير و شمول السؤال لحال الصلاة فيدل على جواز الصلاة فى فضلات الإنسان من عرقه و نخامته و بصاقه و شعره و ظفره كما هو الظاهر من أكثر الأخبار و يظهر من كلام بعض الأصحاب أيضا و يشهد لذلك مصافحتهم فى البلاد الحاره و معانقتهم مع أزواجهم مع عدم الأمر بالغسل للصلاه و عدم انفكاكهم عن العرق غالبا قال فى المنتهى لا بأس أن يصى الإنسان و على ثوبه شىء من شعره أو أظفاره و إن لم ينفضه لأنهما طاهران لا مانع من استصحابهما فى الصلاه.

و يؤيده

مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ (1)

فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرَّبَّانِ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي تَوْبٍ يَكُونُ فِيهِ شَعْرٌ مِنْ شَعْرِ الْإِنْسَانِ وَ أَظْفَارُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْفُضَهُ وَ يُلْقِيَهُ عَنْهُ فَوَقَعَ يَجُوزُ.

فإنه و إن فرض المسأله فى شعر الإنسان نفسه لكن استشهاده بالخبر يعطى العموم و قد صرح بذلك بعض المتأخرين و نسب الشهيد الثانى الفرق بين شعرات الإنسان و غيره إلى بعض الأصحاب.

«2»- قُرْبُ الْإِسْتَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَرَى فِي تَوْبِهِ خُرَّةَ الْحَمَامِ أَوْ غَيْرِهِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَحْكُهُ وَ هُوَ فِي صَلَاتِهِ قَالَ لَا بَأْسَ (2)

وَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَشْتَرِي تَوْبًا مِنَ السُّوقِ لَيْسَ بِأ- لَا يَذَرِي لِمَنْ كَانَ يَصْلُحُ لَهُ الصَّلَاةُ فِيهِ قَالَ إِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ مِنْ مُسْلِمٍ فَلْيُصَلِّ فِيهِ وَ إِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ مِنْ نَصْرَانِيٍّ فَلَا يُصَلِّ فِيهِ حَتَّى يَغْسِلَهُ (3).

«3»- السَّرَائِرُ، مِنْ جَامِعِ الْبَرْنُطِيِّ عَنْ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهِ لَا يَلْبَسُهُ وَ لَا يُصَلِّ فِيهِ (4).

ص: 258

- 2- 2. قرب الإسناد ص 117 ط نجف 89 ط حجر.
3- 3. قرب الإسناد ص 126 ط نجف.
4- 4. السرائر ص 465.

بيان: ظاهر الجواب الأول جواز الصلاه فى خرق الطيور و عدم كون الحك فعلا كثيرا و الثانى يدل على جواز الصلاه فى ثوب أصابه عرق الغير و على نجاسه أهل الكتاب و لعله إما محمول على العلم بالملاقاه أو النهى على التنزيه و قد مر القول فيه مع سائر الأخبار فى كتاب الطهاره(1).

«4»- قُرْبُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِسَنَدِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَكْسِيَةِ الْمَرْعَزِيِّ وَ الْخِفَافِ يَنْفَعُ فِي الْبَوْلِ أَوْ يُصَلَّى فِيهَا قَالَ إِذَا غُسِلَتْ بِالْمَاءِ فَلَا بَأْسَ (2).

بيان: المرعزى بكسر الميم و العين و تشديد الزاء المفتوحه الزغب الذى تحت شعر العنز و الغسل فى الخفاف لعله على الاستحباب لكونها مما لا تتم الصلاه فيه منفردا و قد مر تفصيل تلك الأحكام.

«5»- الْاِجْتِاجُ، وَ عَيْبَةُ الشَّيْخِ، بِسَنَدَيْهِمَا: أَنَّهُ كَتَبَ الْجَمِيرِيُّ إِلَى الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَام أَنَّ عِنْدَنَا حَاكَةً مَجُوسٍ يَأْكُلُونَ الْمَيْتَةَ وَ لَا يَغْتَسِلُونَ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ يَنْسُجُونَ لَنَا ثِيَابَنَا فَهَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تُغْسَلَ فَخَرَجَ الْجَوَابُ لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِيهَا (3).

بيان: حمل على ما إذا لم يعلم ملاقاتهم لها بالرطوبة و إن غلب الظن بها.

«6»- فَقُهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: إِنْ أَصَابَ قَلَنْسُوتَكَ أَوْ عِمَامَتَكَ أَوْ التَّكَّةَ أَوْ الْجُورَبَ أَوْ الْخُفَّ مَنِيٌّ أَوْ بَوْلٌ أَوْ دَمٌ أَوْ غَائِطٌ فَلَا بَأْسَ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ وَ ذَلِكَ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا يَتِمُّ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ وَحْدَهُ (4).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَام رُوِيَ فِي دَمِ الدَّمَامِيلِ يُصِيبُ التَّوْبَ وَ الْبَدَنَ أَنَّهُ قَالَ يَجُوزُ فِيهِ

ص: 259

-
- 1- 1. راجع ج 80 ص 46.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 116 ط نجف.
 - 3- 3. الاحتجاج ص 270، غيبة الطوسي ص 248.
 - 4- 4. فقه الرضا ص 6.

الصَّلَاةُ وَ أَرَوَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِدَمِ الْبُغُوضِ وَ الْبَرَاغِيثِ (1)

وَ أَرَوَى لَيْسَ دَمُكَ مِثْلَ دَمِ غَيْرِكَ وَ تَرَوَى قَلِيلُ الْبَوْلِ وَ الْغَائِطِ وَ الْجَنَابَةِ وَ كَثِيرُهَا سَوَاءٌ- لَا بُدَّ مِنْ غَسْلِهِ إِذَا عَلِمَ بِهِ فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ أَصَابَهُ أَمْ لَمْ يُصِبْهُ رِيَشٌ عَلَى مَوْضِعِ الشَّكِّ الْمَاءَ فَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ فِي تَوْبِهِ تَجَاسَةً وَ لَمْ يَعْلَمْ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ عَلَى التَّوْبِ غَسَلَ كُلَّهُ (2)

وَ تَرَوَى أَنَّ بَوْلَ مَا لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ فِي التَّجَاسَةِ ذَلِكَ حُكْمُهُ وَ بَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ (3).

بيان: قد مر من الكلام في تلك الأحكام في كتاب الطهارة.

«7»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ تَوْبَهُ خَنْزِيرٌ قَذَرَ وَ هُوَ فِي صَلَاتِهِ قَالَ فَلْيَمْضِ فَلَا بَأْسَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَمْضِ مَا أَصَابَ مِنْ تَوْبِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ أَثَرٌ فَيَغْسِلُهُ (4).

«8»- وَ مِنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ ثِيَابِ النَّصْرَانِيِّ وَ الْيَهُودِيِّ أَوْ يَصْلُحُ أَنْ يُصَلَّى فِيهِ الْمُسْلِمُ قَالَ لَا (5).

بيان: الجواب الأول يدل على عدم وجوب غسل ما لاقاه الخنزير يابساً على الظاهر و الثاني محمول على العلم بالملاقاة رطباً أو على الاستحباب كما عرفت.

«9»- تَوَادِرُ الرَّائِدِيِّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ الَّذِي فِيهِ أَبْوَالُ الْخَنَافِسِ وَ دِمَاءُ الْبَرَاغِيثِ فَقَالَ لَا بَأْسَ (6).

«10»- دَعَوَاتُ الرَّائِدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى

ص: 260

1- 1. فقه الرضا ص 41.

2- 2. فقه الرضا ص 41.

3- 3. فقه الرضا ص 41.

- 4-4. المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 256.
5-5. المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 262.
6-6. نوادر الراونديّ: لم نجده و قد مر في ج 80 ص 110 و فيه
الخفافيش.

و ثِيَابَكَ فَطَهَّرَ قَالَ يَغْنَى قَسَمَرْتُ ثُمَّ قَالَ لَا يَجُوزُ تَوْبُكَ كَعَبِكَ فَإِنَّ الْإِسْبَالَ مِنْ عَمَلِ بَنِي أُمَيَّةَ.

«11»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، يَسَنَدُهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ عُرْيَانٍ وَقَدْ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَصَابَ تَوْبَهُ بَعْضُهُ دَمٌ أَوْ كَلَّةٌ أَوْ يُصَلِّي فِيهِ أَوْ يُصَلِّي عُرْيَانًا قَالَ إِنْ وَجَدَ مَاءً غَسَلَهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً صَلَّى فِيهِ وَ لَمْ يُصَلِّ عُرْيَانًا(1).

بيان: اختلف الأصحاب في هذه المسألة فذهب الشيخ و أكثر الأصحاب إلى أن من ليس معه إلا ثوب نجس و تعذر تطهيره نزع و صلى عريانا موميا و قال ابن الجنيد لو كان مع الرجل ثوب فيه نجاسة لا يقدر على غسلها كان صلاته فيه أحب إلى من صلاته عريانا و قال العلامة في المنتهى و المحقق في المعتمد بالتخير من غير ترجيح و الأخبار في ذلك مختلفه و جمع ابن الجنيد بينها بحمل أخبار الصلاة عاريا على الجواز و هذا و مثله على الاستحباب و هذا وجه قريب و يؤيده أن في الصلاة عاريا يفوت أصل الشرط أعنى الستر مع الركوع و السجود و القيام بخلاف ما إذا صلى في الثوب النجس فإنه يفوت وصف من أوصاف الشرط و يأتي بالأركان صحيحه و أيضا أخبار الصلاة(2) في الثوب أصح سندا.

و أجاب الشيخ عن هذه الأخبار بحمل الصلاة على صلاه الجنازه و بأن المراد الصلاة فيه إذا لم يتمكن من نزع و حمل خصوص هذا الخبر على أن المراد بالدم ما تجوز الصلاة فيه كدم السمك و لا يخفى ما في الجميع من التكلف و الأولى الصلاة في الثوب و إن كان الأحوط الصلاة عاريا أيضا.

«12»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: السَّيْفُ يَمْنُزِلُهُ الرِّدَاءُ يُصَلِّي فِيهِ

ص: 261

1- 1. قرب الإسناد ص 116 ط نجف ص 89 ط حجر.
2- 2. راجع التهذيب ج 1 ص 199، الكافي ج 3 ص 396.

مَا لَمْ تَر فِيهِ دَمًا (1).

بيان: التقييد بعدم رؤية الدم إما على الاستحباب أو هو مبنى على اختصاص الحكم بالملابس و الأثواب و قد مر القول فيه.

«13»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّهُ تَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثِيَابِ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى وَ الْمَجُوسِ يَعْنِي الَّتِي لَيْسُوهَا (2).

«14»- الْهَدَايَةُ: كُلُّ مَا لَا تَتِمُّ الصَّلَاةُ فِيهِ وَخَدَهُ فَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِيهِ إِذَا أَصَابَهُ قَدَرٌ مِثْلَ الْعِمَامَةِ وَ الْقَلَنْسُوَةِ وَ التَّكَةِ وَ الْجُورِبِ وَ الْخُفِّ (3).

بيان: إطلاق كلامه يقتضى عدم الفرق فى ما لا تتم الصلاة فيه كونه من الملابس و غيرها و لا فى الملابس بين كونها فى محالها أم لا و إلى هذا التعميم أشار فى المعتبر و نقل عن القطب الراوندى أنه حصر ذلك فى خمسة أشياء القلنسوة و التكة و الخف و النعل و الجورب و عن ابن إدريس أنه خص الحكم بالملابس و اختاره العلامة فى جملة من كتبه و اعتبر كونها فى محالها و التعميم أظهر.

ثم اعلم أن إدخال العمامة فى ذلك مما تفرد به و كان أخذه من الفقه (4) و يشكل بأن أكثر العمام مما تتم الصلاة فيها وحدها و لعل مراده عدم تمام الصلاة فيها مع بقائها على تلك الهيئة و فيه ما لا يخفى و ربما يحمل كلامه على العمامة الصغيرة التى لا يمكن ستر العورة بها كالعصابة كما ذكره القطب الراوندى و بالجملة العمل بظاهره مشكل و إن احتمله بعض المحققين من المتأخرين.

ص: 262

1- 1. قرب الإسناد ص 62 ط حجر ص 82 ط نجف.

2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 177.

3- 3. الهداية ص 15 ط الإسلاميه.

4- 4. فقه الرضا ص 6، و قد مر تحت الرقم 6.

«1»- الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالَ: سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا الْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ وَ عَلَى شَارِبِهِ الْحَنَاءُ قَالَ لِأَنَّهُ لَا يَتِمَّكَنُ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَ الدُّعَاءِ (1).

«2»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي تَصْرٍ الْبَرْطُيِّ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبَانَ عَنْ مِسْمَعٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَا يَصْلَى الْمُخْتَضِبُ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ وَ لِمَ قَالَ إِنَّهُ مُخَصِّرٌ (2).

بيان: محصر أى ممنوع عن القراءة و الذكر و بعض أفعال الصلاه قال فى
النهايه الإحصار المنع و الحبس يقال أحصره المرض أو السلطان إذا منعه
عن مقصده فهو محصر و حصره إذا حبسه فهو محصور.

«3»- قُرْبُ الْإِسْتَارِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ أَيْضُلِحُ لُهُمَا أَنْ يُصَلِّيَا وَهُمَا مُحْتَضِبَانِ بِالْحِجَاءِ وَالْوَسْمَةِ قَالَ إِذَا بَرَزَ الْقَمُ وَالْمَنْخَرُ فَلَا بَأْسَ (3).

«4»- إِمَحَاسِئُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبَانَ عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَا يَخْتَضِبُ الْجُنُبُ وَلَا يُجَامِعُ الْمُخْتَضِبُ وَلَا يُصَلِّي الْمُخْتَضِبُ

ص: 263

1-1. علل الشرائع ج 2 ص 32.

2-2. علل الشرائع ج 2 ص 42.

3-3. قرب الإسناد ص 91 ط حجر، و مثله فى المسائل: البحار ج 10 ص 269.

قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ لِمَ لَا يُجَامِعُ الْمُخْتَضِبُ وَلَا يُصَلِّي قَالَ لِأَنَّهُ مُخْتَضِبٌ (1).

بيان: أي الخضاب واقعا له تأثير في المنع و ليس عليكم أن تعلموا سببه و لا يبعد أن يكون لأنه محصر فصحف لأن الراوى واحد و يمكن الجمع بين الأخبار بحمل أخبار المنع على ما إذا منع القراءه أو بعض الأفعال و أخبار الجواز على عدمه فيكون المنع محمولا على الحرمة أو المنع على ما إذا لم يأت بالأفعال على وجه الكمال فيكون النهى للتنزيه فلا ينافى الجواز.

قال فى المنتهى لا بأس للرجل و المرأة أن يصليا و هما مختضبان أو عليهما خرقه الخضاب إذا كانت طاهره ثم استشهد بصحيحه رفاعه (2)

و خبر سهل بن اليسع (3) ثم قال هذا و إن كان جائزا إلا أن الأولى نزع الخرقه و أن يصلى و يده بارزه و استدل بخبر الحضرى المشتمل على المنع (4) ثم قال و لا فرق بين الرجل و المرأة فى ذلك لروايه عمار (5) و صحيحه على بن جعفر (6).

ص: 264

-
- 1- 1. المحاسن: ص 339.
 - 2- 2. التهذيب ج 1 ص 238.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 238.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 237، الكافى ج 3 ص 408.
 - 5- 5. التهذيب ج 1 ص 238.
 - 6- 6. التهذيب ج 1 ص 238.

«1»- الْعِلَّالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ عَنْ يُوسُفَ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا دَخَلْتَ الْغَائِطَ فَقَصَّيْتَ الْحَاجَةَ وَ لَمْ تُهْرِقِ الْمَاءَ ثُمَّ تَوَضَّأْتَ وَ تَسَيَّيْتَ أَنْ تَسْتَجِىَ فَذَكَرْتَ بَعْدَ مَا صَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ الْإِعَادَةُ وَ إِنْ كُنْتَ أَهْرَقْتَ الْمَاءَ وَ تَسَيَّيْتَ أَنْ تَغْسِلَ ذَكَرَكَ حَتَّى صَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ الْإِعَادَةُ الْوُضُوءِ وَ الصَّلَاةِ وَ غَسَلَ ذَكَرَكَ لِأَنَّ الْبَوْلَ مِثْلُ الْبِرَازِ(1).

بيان: قد سبق الكلام فيه فى كتاب الطهارة(2)

و أن الأشهر فى ناسى استنجاء البول ذلك و فى نسيان استنجاء الغائط عدم الإعادة مطلقا و الأحوط العمل بالمشهور.

«2»- تَفْسِيرُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ،: مَنْ كَانَ عَلَيْهِ تَوْبَانِ فَلِإِصَابِ أَحَدَهُمَا بَوْلٌ أَوْ قَذَرٌ أَوْ جَنَابَةٌ وَ لَمْ يَذَرِ أَيْ التَّوْبَيْنِ أَصَابَ الْقَذَرُ فَإِنَّهُ يُصَلِّى فِي هَذَا وَ فِي هَذَا فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ غَسَلَهُمَا جَمِيعًا(3).

بيان: يدل على وجوب الصلاه فى كل من التوبين المشتبهين كما هو المشهور بين الأصحاب و الظاهر أخذه من الروايه لأنه من أرباب النصوص و يدل عليه حسنه صفوان(4) و نقل الشيخ فى الخلاف عن بعض علمائنا أنه يطرحهما و يصلى

ص: 265

1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 267.

2- 2. راجع ج 80 ص 208.

3- 3. تفسير القمى ص 70.

4- 4. التهذيب ج 1 ص 199.

عريانا و جعله فى المبسوط روايه و اختاره ابن إدريس و الأول أقوى للروايه المتقدمه و لورود الروايات بالصلاه فى الثوب المتيقن النجاسه و المشهور فى الثياب الكثيره المشتبهه أيضا ذلك إلا أن يضيق الوقت فيصلى عريانا على الأشهر و الأظهر تعين الصلاه فى الممكن و إن كان واحدا إذ الأظهر جواز الصلاه فى الثوب المتيقن النجاسه بل تعينها كما مر.

«3»- فَقُهُ الرِّضَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ كُنْتَ أَهْرَقْتَ الْمَاءَ فَتَوَضَّأْتَ وَ نَسِيتَ أَنْ تَسْتَنْجِيَ حَتَّى قَرَعْتَ مِنْ صَلَاتِكَ ثُمَّ ذَكَرْتَ فَعَلَيْكَ أَنْ تَسْتَنْجِيَ ثُمَّ تُعِيدَ الْوُضُوءَ وَ الصَّلَاةَ (1) وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ رُوِيَ فِي الْمَنِيِّ إِذَا لَمْ تَعْلَمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُصَلِّيَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ (2).

«4»- السَّرَائِرُ، مِنْ كِتَابِ الْمَشِيخَةِ لِابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنْ رَأَيْتَ فِي نَفْسِكَ دَمًا وَ أَنْتَ تُصَلِّي وَ لَمْ تَكُنْ رَأَيْتَهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَأَتِمَّ صَلَاتَكَ فَإِذَا أَنْصَرَفْتَ فَاغْسِلْهُ قَالَ وَ إِنْ كُنْتَ رَأَيْتَهُ قَبْلَ أَنْ تُصَلِّيَ فَلَمْ تَغْسِلْهُ ثُمَّ رَأَيْتَهُ بَعْدَ وَ أَنْتَ فِي صَلَاتِكَ فَانْصَرِفْ وَ اغْسِلْهُ وَ أَعِدْ صَلَاتَكَ (3).

بيان: يدل ظاهرا على أن الجاهل إذا رأى فى أثناء الصلاه لا يستأنف و لا يطرح بل يتم الصلاه فيه و يحمل على ما إذا لم يكن عليه غيره أو لم يكن له ثوب غيره أصلا و على أن الناسى إذا رأى فى الأثناء يستأنف و سيأتى تفصيل القول فيه.

«5»- قُرَيْبُ الْإِسْتِادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَغَارَ رَجُلًا تَوْبًا فَصَلَّى فِيهِ وَ هُوَ لَا يُعْلِمُهُ فِيهِ قَالَ لَا يُعْلِمُهُ

ص: 266

1- 1. فقه الرضا ص 3.

2- 2. فقه الرضا ص 6.

3- 3. السرائر ص 473.

قُلْتُ فَإِنْ أَعْلَمَهُ قَالَ يُعِيدُ(1).

بيان: ظاهره أن قول المالك بالنجاسة و غيرها معتبر مقبول و يدل على أنه لا يلزم إعلام الجاهل بشيء لا يجوز له مع علمه و يدل عليه أيضا

مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى فِي تَوْبِ أَخِيهِ دَمًا وَ هُوَ يُصَلِّي قَالَ لَا يُؤْذِيهِ وَ فِي بَعْضِ الشُّبُحِ لَا يُؤْذِنُهُ حَتَّى يَنْصَرِفَ(2).

و أما الأمر بالإعادة مع الإعلام فلعله محمول على الاستحباب أو على ما إذا صلى بعد الإخبار و إن كان بعيدا لما ستعرف من عدم إعادته الجاهل و لما رواه

الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنِ الْعِصِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى فِي تَوْبِ رَجُلٍ أَيَّامًا ثُمَّ إِنَّ صَاحِبَ التَّوْبِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي فِيهِ قَالَ لَا يُعِيدُ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ(3).

و قال في التذكرة لو استعار ثوبا و صلى فيه ثم أخبره المالك بنجاسته لم تجب عليه الإعادة خصوصا إذا خرج الوقت عملا بالأصل و لأن قول الغير لا يقبل في حقه و لصحيحة العيص.

«6»- تَوَادِرُ الرَّائِدِيِّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ صَلَّى فِي تَوْبِ تَجَسٍّ فَلَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا بَعْدَ قَرَأَتِهِ فَلْيُعِدْ صَلَاتَهُ(4).

بيان: يدل على إعادته الناسي و يحمل على الوقت أو على الاستحباب كما سيأتي.

«7»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّهُ أَصَابَ تَوْبِي دَمٌ مِنَ الرُّعَافِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ شَيْءٌ مِنْ مَنِيٍّ فَعَلِمْتُ أَثَرَهُ إِلَى أَنْ أَصِيبَ لَهُ مَاءٌ فَأَصَبْتُ الْمَاءَ وَ قَدْ حَصَرْتُ الصَّلَاةَ

ص: 267

- 2-2. التهذيب ج 1 ص 239.
- 3-3. التهذيب ج 1 ص 239.
- 4-4. نوادر الراونديّ: لم نجده.

وَنَسِيتُ أَنْ يَتَوَبَّيْ شَيْئًا فَصَلَّيْتُ ثُمَّ إِنِّي ذَكَرْتُ بَعْدُ قَالَ تُعِيدُ الصَّلَاةَ وَتَغْسِلُهُ
 قَالَ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ أَكُنْ رَأَيْتُ مَوْضِعَهُ وَ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ قَدْ أَصَابَهُ فَطَلَبْتُهُ فَلَمْ
 أَقْدِرْ عَلَيْهِ فَلَمَّا صَلَّيْتُ وَجَدْتُهُ قَالَ تَغْسِلُهُ وَ تُعِيدُ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ طَلَبْتُ أَنَّهُ قَدْ
 أَصَابَهُ وَ لَمْ أَتَيِّقَنَّ ذَلِكَ فَتَنَظَّرْتُ فَلَمْ أَرِ شَيْئًا ثُمَّ طَلَبْتُ فَرَأَيْتُهُ فِيهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ
 قَالَ تَغْسِلُهُ وَ لَا تُعِيدُ الصَّلَاةَ قَالَ قُلْتُ وَ لِمَ ذَاكَ قَالَ لِأَنَّكَ كُنْتَ عَلَى يَقِينٍ
 مِنْ تَطَاقُتِهِ ثُمَّ شَكَّكَتَ فَلَيْسَ يَتَّبِعِي لَكَ أَنْ تَنْقُضَ الْيَقِينَ بِالشَّكِّ أَبَدًا قُلْتُ
 فَإِنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ أَصَابَهُ وَ لَمْ أَدْرِ أَيْنَ هُوَ فَأَغْسِلُهُ قَالَ تَغْسِلُ مِنْ تَوْبِكَ
 النَّاجِيَةِ الَّتِي تَرَى أَنَّهُ أَصَابَهَا حَتَّى تَكُونَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ طَهَارَتِهِ قَالَ قُلْتُ فَهَلْ
 عَلَيَّ إِنْ شَكَّكَتُ فِي أَنَّهُ أَصَابَهُ شَيْءٌ أَنْ أَنْظُرَ فِيهِ فَأَقْلِبُهُ قَالَ لَا وَ لَكِنَّكَ
 إِنَّمَا تُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ تُذْهِبَ الشَّكَّ الَّذِي وَقَعَ فِي نَفْسِكَ قَالَ قُلْتُ فَإِنِّي رَأَيْتُهُ
 فِي تَوْبِي وَ أَنَا فِي الصَّلَاةِ قَالَ تَنْقُضُ الصَّلَاةَ وَ تُعِيدُ إِذَا شَكَّكَتَ فِي مَوْضِعٍ
 مِنْهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِيهِ وَ إِنْ لَمْ تَشْكُ ثُمَّ رَأَيْتُهُ رَطْبًا قَطَعْتَ وَ غَسَلْتَهُ ثُمَّ بَيَّتَ عَلَى
 الصَّلَاةِ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي لَعَلَّهُ شَيْءٌ وَقَعَ عَلَيْكَ فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَنْقُضَ بِالشَّكِّ
 الْيَقِينَ (1).

توضيح: قوله عليه السلام أنك كنت على يقين إلخ أقول يحتمل هذا الكلام وجهين الأول أن يكون المعنى أنك لما كنت أولاً على يقين من طهاره الثوب أى قبل أن تظن أنه أصابته نجاسه و المراد بقوله ثم شككت الظن الذى حصل له ثم انقلب الظن بالشك بعد النظر و لا عبره بهذا الشك بعد علم الطهاره فقد صليت فى ثوب محكوم بطهارته شرعا فلا يلزمك الإعادة بطريان العلم بعد الصلاه بكون الثوب نجسا حاله الصلاه فيومئ إلى إجزاء صلاه تكون ظاهرا موافقه للأمر

ص: 268

1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 49، و رواه الشيخ فى التهذيب ج 1 ص 199.
 الاستبصار ج 1 ص 91.

و إن ظهر خلافه.

الثانى أن يكون المراد بحاله اليقين مجموع حالتى اليقين و الظن السابقتين و بحاله الشك حاله الرؤيه أى كنت سابقا على يقين من الطهاره و بعد الظن و التفحص لم يزل ذلك اليقين و صليت على تلك الحاله ثم شككت بعد الرؤيه فى أنه هل كان حاله الصلاه الثوب نجسا أو طرأت النجاسه بعد حين الرؤيه فلا يحكم بمجرد الشك ببطلان الصلاه و على هذا لا يدل على عدم إعاده الجاهل بل إيماء إلى الإعاده و لا يخفى أن الأول أظهر.

و قال الشيخ البهائى قدس سره ما تضمنه من قوله عليه السلام تعيد الصلاه و تغسله يدل بإطلاقه على ما ذهب إليه الثلاثه قدس الله أرواحهم من أن من علم بالنجاسه ثم نسيها و صلى ثم ذكر فعلية الإعاده فى الوقت و خارجه و به قال ابن حمزه و علامه و شيخنا الشهيد

و نقل ابن إدريس على ذلك الإجماع و قال لو لا الإجماع لما صرت إليه و يؤيد ذلك إطلاقه عليه السلام الإعاده فى بعض الأخبار و الشيخ فى الإستبصار جمع بين هذه الأخبار بحمل ما تضمن الإعاده على أن المراد به مع بقاء الوقت و ما تضمن عدمها على ما إذا خرج الوقت و هو غير بعيد و قول زراره فإن ظننت أنه قد أصابه إلى آخره و قوله عليه السلام لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت ربما استفيد منه أن ظن النجاسه لا يقوم مقام العلم و أن الظن قد يطلق عليه اسم الشك و ليس بشىء فإن قول زراره فنظرت فلم أر شيئا يعطى تغير ذلك الظن و قوله عليه السلام ثم شككت ينبئ عن انقلاب ذلك الظن بسبب عدم الرؤيه شكاً.

و قد دل هذا الحديث على أن من شك فى أن النجاسه هل أصابت ثوبه فليس عليه أن ينظر إلى الثوب و يستعلم الحال ليصير على يقين من أمره بل يستصحب طهاره الثوب إلى أن يتحقق ما يزيلها و المراد أن هذا التفحص ليس أمراً واجبا عليه بحيث يعاقب على تركه و الظاهر أنه لو تفحص لاستعلام الحال تحصيلا لليقين و احتياطاً لأمر الدين و اهتماماً بشأن العباده لكان مثاباً و متمثلاً لقوله

دع ما يريبك إلى ما لا يريبك.

واعلم أن بعض الأصحاب جعل ما تضمنه هذا الحديث من قول زرارته في رأيته في ثوبى وأنا في الصلاة وقوله عليه السلام في جوابه تنقض الصلاة دالا على أن من علم النجاسة في ثوبه ثم نسيها وراها في أثناء الصلاة فإنه يقطع الصلاة وهو مبنى على أن هذا القول من زرارته مندرج تحت قوله في أول الحديث أصاب ثوبى دم من الرعاف أو غيره إلى قوله و نسيت أن بثوبى شيئا وأن قوله عليه السلام تنقض الصلاة منقطع عن قوله و تعيد إذا شككت إلى آخره.

وهو كما ترى فإن الظاهر أن هذا القول من زرارته غير مندرج تحت كلامه ذلك ولا منخرط في سلكه وأن قوله عليه السلام تنقض الصلاة غير منقطع عن قوله و تعيد إذا شككت بل هو مرتبط به و ظنى أن هذا القول من زرارته إن جعل مرتبطا بما قبل فليجعل مرتبطا بقوله فهل على إن شككت فكأنه قال إذا شككت قبل الصلاة في إصابته ثوبى ثم رأيته فيه وأنا في الصلاة فما الحكم فأجابه عليه السلام بأنه إذا سبق شكك في موضع من الثوب أنه أصابه نجاسة ثم رأيتها وأنت في الصلاة فانقض الصلاة وأعدّها وإن لم يكن سبق منك شك في إصابته النجاسة و كنت خالى الذهن من ذلك ثم رأيته على وجه يحتمل تجددته في ذلك الوقت قطعت الصلاة وغسلته ثم بنيت و لعل بعض الشقوق الآخر المحتمل كان زرارته عالما بها فلذلك سكت عليه السلام عن التعرض لها انتهى.

و قال الشهيد طاب ثراه في الذكرى و لو قيل لا إعادته على من اجتهد قبل الصلاة و يعيد غيره أمكن لما رواه مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (1)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ذَكَرَ الْمَنِيُّ فَشَدَّدَهُ وَ جَعَلَهُ أَشَدَّ مِنَ الْبَوْلِ ثُمَّ قَالَ إِنْ رَأَيْتَ الْمَنِيَّ قَبْلَ أَوْ بَعْدَ مَا تَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَعَلَيْكَ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ فَإِنْ أَنْتَ تَطَرَّتَ فِي تَوْبِكَ فَلَمْ تُصِبْهُ ثُمَّ صَلَّيْتَ

ص: 270

فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ بَعْدُ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ وَ كَذَا الْبَوَلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِخْدَاتِ قَوْلٍ تَالِثٍ.

أقول: قد مر بعض القول منا فيه فى كتاب الطهارة(1).

«8»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، وَ كِتَابُ الْمَسَائِلِ، يَسْنَدُهُمَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اخْتَجَمَ فَأَصَابَ ثَوْبَهُ دَمٌ فَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ الْعَدِ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ إِنْ كَانَ رَأَاهُ فَلَمْ يَغْسِلْهُ فَلْيَقْضِ جَمِيعَ مَا قَاتَهُ عَلَى قَدْرِ مَا كَانَ يُصَلِّي وَ لَا يَنْقُصُ مِنْهَا شَيْءٌ وَ إِنْ كَانَ رَأَاهُ وَ قَدْ صَلَّى فَلْيَعْتَدِ بِتِلْكَ الصَّلَاةِ ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ (2).

بيان: يستفاد منه بظاهره إعادته العامد و الناسى فى الوقت و خارجه و عدم إعادته الجاهل مطلقا و جملة القول فيه أنه لا خلاف فى العامد العالم بعدم جواز الصلاة فى الثوب النجس أنه يعيد فى الوقت و خارجه إن لم تكن النجاسة من المستثنيات و أما العامد الجاهل للحكم فالمشهور فيه أيضا ذلك و فيه إشكال و إن كان العمل بالمشهور أحوط بل أقوى.

و أما الناسى فذهب الشيخ فى أكثر كتبه و المفيد و المرتضى و ابن إدريس إلى الإعادته فى الوقت و خارجه و حكى عن الشيخ فى بعض أقواله عدم وجوب الإعادته مطلقا و مال إليه فى المعتبر و ذهب فى الإستبصار إلى أنه يعيد فى الوقت دون خارجه جمعا بين الأخبار كما عرفت و الأحوط الأول و الثانى لعله أقوى

ص: 271

1- 1. راجع ج 80 ص 124- 125.

2- 2. قرب الإسناد ص 95 ط حجر، 125 ط نجف: و وجه الحديث- مع ما سبق فى ذيل قوله تعالى « وَ ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَ الرُّجُزَ فَاهْجُزْ » أن طهاره الثوب و البدن من سنن الصلاة فلا تبطل الصلاة بالاخلال به الا عمدا- أن الذى علم بنجاسه الثوب و البدن ثم نسى و صلى بالنجاسة، كالعامد حيث أهمل طهارته حين علم بالنجاسة حتى نسيه. و فى الموثق عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يرى فى ثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى يصلى، قال: يعبد صلاته، كى يهتم بالشىء إذا كان فى ثوبه، عقوبه لنسيانه، قلت: فكيف يصنع من لم يعلم؟ أ يعيد حين يرفعه؟ قال: لا، و لكن يستأنف.

إذ يمكن حمل أخبار الإعادة على الاستحباب.

و أما الجاهل للنجاسه إذا لم يعلم إلا بعد الصلاه فالمشهور عدم الإعادة مطلقا و قال الشيخ فى المبسوط يعيد فى الوقت خاصه و ظاهرهم الاتفاق على عدم وجوب القضاء إذا علم بها بعد الوقت و نقل فى المذهب عليه الإجماع و ربما ظهر من عبارته المنتهى تحقق الخلاف فيه أيضا و الأظهر عدم الإعادة مطلقا.

و لو وجد فى ثوبه أو جسده نجاسه و هو فى الصلاه فإما أن يعلم سبقها على الصلاه أم لا أما الأول فقد صرح الشيخ فى المبسوط و النهايه و الفاضلان و من تبعهم بأنه يجب عليه إزاله النجاسه أو إلقاء الستر النجس و ستر العوره بغيره مع الإمكان و إتمام الصلاه و إن لم يمكن إلا بفعل المبطل كالفعل الكثير و الاستدبار بطلت صلاته و استقبلها بعد إزاله النجاسه.

قال فى المعتبر و على قول الشيخ الثانى يستأنف و أشار بالقول الثانى إلى ما نقله عن المبسوط من إعادة الجاهل الذى لم يعلم بالنجاسه حتى فرغ من صلاته فى الوقت.

و قال السيد فى المدارك و يشكل بمنع الملازمه إذ من الجائز أن تكون الإعادة لوقوع الصلاه بأسرها مع النجاسه فلا يلزم مثله فى البعض و بأن الشيخ قطع فى المبسوط بوجوب المضى فى الصلاه مع التمكن من إلقاء الثوب و ستر العوره بغيره مع حكمه فيه بإعادة الجاهل فى الوقت.

و قد اختلف الروايات فى ذلك فمقتضى روايتى زراره و محمد بن مسلم المتقدمتين تعين القطع مطلقا سواء تمكن من إلقاء الثوب و ستر العوره بغيره أم لا

و رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (1)

فِي الْحَسَنِ قَالَ: قُلْتُ لَهُ الدَّمُ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ عَلَيَّ وَ أَنَا فِي الصَّلَاةِ قَالَ وَ
إِنْ رَأَيْتَهُ وَ عَلَيْكَ ثَوْبٌ غَيْرُهُ قَاطَرَحُهُ وَ صَلِّ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ

ص: 272

غَيْرُهُ قَامُضٍ فِي صَلَاتِكَ وَلَا إِعَادَةً عَلَيْكَ.

و يدل على عدم إعادته الجاهل إن علم في الأثناء و كذا صحيحه ابن سنان (1) السابقه و يدل هذا على جواز إتمام الصلاة في الثوب إن لم يكن عليه غيره و يمكن حمله على ما إذا لم يكن له غيره.

و قال بعض المحققين الجمع بين الروايات يتحقق بحمل ما تضمن الأمر بالاستئناف على الاستحباب و إن جاز المضي في الصلاة مع طرح الثوب النجس إذا كان عليه غيره و إلا مضى مطلقا و لا بأس بالمصير إلى ذلك و إن كان الاستئناف مطلقا أولى و أحوط.

و أما الثانى هو أن لا يعلم السبق فالأظهر وجوب طرح النجاسه أو غسلها و إتمام الصلاة ما لم يكثر الفعل و إلا استأنف و جعل في المعتبر وجوب الاستئناف هنا مبنيًا على القول بإعادته الجاهل في الوقت و الإشكال في هذا البناء أكثر من السابق.

و لو صلى ثم رأى النجاسه و شك هل كانت عليه في الصلاة أم لا فالصلاه ماضيه قال في المنتهى لا نعرف فيه خلافا بين أهل العلم و لو علم بالنجاسه السابقه في أثناء الصلاة عند تضيق الوقت عن الإزاله و الاستئناف فقد قطع الشهيد في البيان بوجوب الاستمرار و مال إليه في الذكرى و المسأله مشكله و لعل الأحوط الصلاة مع النجاسه و القضاء بعد الإزاله.

ثم اعلم أن الظاهر من الأدله أن الجاهل و الناسى في سائر الشروط حكمهما عدم الإعاده في الوقت و خارجه كالمصلى في الميتة أو الحرير أو جلد ما لا يؤكل لحمه أو الساجد على النجس أو ما لا يصح السجود عليه أو المصلى مكشوف العوره و غير ذلك إلا في استقبال القبلة فإن فيه كلاما سيأتى.

ص: 273

«1»- عَيْبَةُ الشَّيْخِ، وَ الْإِخْتِجَاجُ،: فِيمَا كَتَبَ الْجَمْعِيُّ إِلَى النَّاجِيَةِ الْمُقَدَّسَةِ هَلْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ وَ فِي رِجْلَيْهِ بَطِيطٌ لَا يُعْطَى الْكَعْبَيْنِ أَمْ لَا يَجُوزُ فَخَرَجَ الْجَوَابُ جَائِزٌ(1).

إيضاح: قال فى القاموس البطيط رأس الخف بلا ساق انتهى.

أقول: اختلف الأصحاب فى الصلاة فيما يستر ظهر القدم و لا ساق له بحيث يغطى المفصل الذى بين الساق و القدم و شيئاً من الساق و إن قل فذهب المفيد فى المقنعه و الشيخ فى النهايه و ابن البراج و سلا و الفاضلان إلى التحريم إلا أن سلا را استثنى الصلاة على الموتى و الأشهر الكراهه و استدل الأولون بعدم صلاه النبى صلى الله عليه و آله و الصحابه و التابعين فى هذا النوع و هو ممنوع و على تقدير التسليم لا يدل على التحريم و هذا الخبر يدل على الجواز و هو أقوى و استند من حكم بالكراهه إلى الخروج عن الخلاف و ذكر الأكثر أن الحكم مختص بما يستر ظهر القدم كله و لا يبعد شموله لما يستر أكثر ظهر القدم أيضا لتمثيلهم بالشمشك و النعال السنديه فإن أكثرها لا تستر جميع ظهر القدم و على ما اخترنا لا جدوى فى تحقيق ذلك.

و أما ما لا يستر أكثر ظهر القدم كالنعال العرييه أو ما له ساق كالجرموق و الخف فلا خلاف فى جواز الصلاة فيها و عدم كراهتها.

«2»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ عَلَيْكَ تُصَلِّي

ص: 274

فِيهِ يُسَبِّحُ مَعَكَ قَالَ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ لَيْسَ تَعْلِيهِ وَصَلَّى فِيهِمَا (1).

«3»- الْعُيُونُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَصَّالٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ رَأْسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ أَوْ ثَمَانٍ رَكَعَاتٍ فِي تَعْلِيهِ (2).

بيان: ذكره الأصحاب في استحباب الصلاة في النعل العربيه و مقتضى الروايات استحبابها في النعل مطلقا و قيل الوجه في حملها على العربيه أنها هي المتعارفه في ذلك الزمان و لعل الإطلاق أولى.

«4»- الْعَوَالِي، رُويَ فِي الْخَبَرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّهُ قَالَ فِي التَّغْلِينَ يُصِيبُهُمَا الْأَدَى فَلَيَمْسَحُهُمَا وَ لِيُصَلَّ فِيهِمَا.

«5»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: صَلِّ فِي حُفَّيْكَ وَ فِي تَعْلِيكَ إِنْ شِئْتَ (3).

ص: 275

-
- 1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 25.
 - 2- 2. عيون الأخبار ج 2 ص 17 في حديث.
 - 3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 177.

«1»- مَعَانِي الْأَخْبَارِ وَ الْعِلَلُ، وَ الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى وَ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أُعْطِيَتْ حَمْسًا لَمْ يُعْطَهَا أَحَدٌ قَبْلِي جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَ طَهُورًا وَ نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ وَ أُجِلَّ لِيَ الْمَغْتَمُ وَ أُعْطِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ وَ أُعْطِيَتْ الشِّقَاعَةُ (1).

بيان: جعلت لي الأرض مسجدا أى محل صلاه كما فهمه الأكثر و دلت عليه الأخبار الآتية فأطلق السجود على الصلاه تسميه لكل باسم الجزء و يظهر وجه التخصيص مما سيأتى أو محل سجود فيدل على جواز السجود على جميع أجزاء الأرض (2) إلا ما أخرجه الدليل أو الأعم منهما و طهورا أى للتيمم فيدل على جواز التيمم على جميع أجزاء الأرض إلا ما خرج بالدليل و يحتمل شموله لحجر الاستنجاء و تعفير الإناء و تطهير النعل و الرجل و غيرها مما مر

ص: 276

1- 1. معاني الأخبار 51، علل الشرائع ج 1 ص 122، الخصال ج 1 ص 140 و اللفظ و السند للخصال على السيرة المعهودة.
2- 2. راجع فى ذلك ج 81 ص 165-166.

تفصيله و نصرته بالرعب مسيره شهر أو شهرين من خصائصه المشهوره صلى الله عليه و آله قال فى النهايه فيه نصرت بالرعب مسيره شهر الرعب الخوف و الفزع كان أعداء النبى صلى الله عليه و آله قد أوقع الله فى قلوبهم الخوف منه فإذا كان بينه و بينهم مسيره شهر هابوه و فزعوا منه و حل المغنم لأن سائر الأمم كانوا يحرقون غنائم الكفار و قال فى النهايه فيه أوتيت جوامع الكلم يعنى القرآن جمع الله بلطفه فى الألفاظ اليسيره منه معانى كثيره واحدها جامع أى كلمه جامع و منه الحديث فى صفته صلى الله عليه و آله أنه كان يتكلم بجوامع الكلم أى أنه كان كثير المعانى قليل الألفاظ.

«2»- الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شَاهٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ السُّحْتِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى جَعَلْتُ لَكَ وَ لَأُمَّتِكَ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدًا وَ تُرَابَهَا طَهُورًا الْخَبَرُ (1).

«3»- مَجَالِسُ ابْنِ الشَّيْخِ، عَنْهُ عَنِ الْمُفِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رِيَّاحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِيَ الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَ طَهُورًا أَيُّمَا كُنْتُ مِنْهَا أَتَيْتُمُ مِنْ تُرَابِهَا وَ أَصَلَى عَلَيْهَا (2).

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ قَالَ أَبُو الْمُفَضَّلِ وَ حَدَّثَنِي تَصْرُ بْنُ الْجَهْمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ وَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَطَاءِ بْنِ سَائِبٍ عَنِ الْبَاقِرِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا الْخَبَرُ (3).

ص: 277

-
- 1- 1. الخصال ج 2 ص 48، و مثله فى ج 1 ص 94.
2- 2. أمالى الطوسى ج 1 ص 56.
3- 3. أمالى الطوسى ج 2 ص 98.

«4»- إِرْشَادُ الْقُلُوبِ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي جَوَابِ الْيَهُودِيِّ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْ فَضْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي لَيْلَةِ الْمِعْرَاجِ إِنِّي جَعَلْتُ عَلَى الْأَمَمِ أَنْ لَا أَقْبَلَ مِنْهُمْ فِعْلاً إِلَّا فِي بَقَاعِ الْأَرْضِ الَّتِي اخْتَرْتُهَا لَهُمْ وَ إِنْ بَعُدَتْ وَ قَدْ جَعَلْتُ الْأَرْضَ لَكَ وَ لَأَمَّتِكَ طَهُوراً وَ مَسْجِداً فَهَذِهِ مِنَ الْأَصَارِ وَ قَدْ رَفَعْتُهَا عَنْ أُمَّتِكَ (1).

«5»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ جَمِيعاً عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَعْطَى مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ شَرَائِعَ نُوحٍ وَ إِبْرَاهِيمَ وَ مُوسَى وَ عِيسَى إِلَى أَنْ قَالَ وَ جَعَلَ لَهُ الْأَرْضَ مَسْجِداً وَ طَهُوراً (2).

«6»- الْمُعْتَبَرُ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِداً وَ ثُرَابُهَا طَهُوراً أَيُّمَا أَدْرَكْتَنِي الصَّلَاةُ صَلَّيْتُ (3).

أقول: سيأتى بعض الأخبار فى الأبواب الآتية و قد مر بعضها فى المجلدات السابقة.

تفريع

قد عرفت أنه يستفاد من تلك الأخبار المتواترة معنى جواز الصلاة فى جميع بقاع الأرض إلا ما أخرجه الدليل فمنها المكان المغصوب للإجماع على عدم جواز التصرف فى ملك الغير إلا بإذنه صريحا أو فحوى أو بشاهد الحال و ربما يجوز بعض المحدثين الصلاة فى المغصوب لعموم تلك الأخبار و هو ضعيف للآيات و الأخبار الكثيرة الدالة على تحريم الظلم و الغصب و التصرف فى مال الغير بغير إذنه.

ص: 278

1- 1. إرشاد القلوب ج 2 ص 222.

2- 2. المحاسن: 287.

3- 3. المعتبر: 158.

وَرَوَى الْكُلَيْنِيُّ فِي الْحَسَنِ (1) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَنْ كَانَتْ عِيْدُهُ أَمَاتَهُ فَلْيُؤَدِّهَا إِلَى مَنْ اتَّيَمَّتْهُ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَلَا مَالُهُ إِلَّا بِطَيْبَةٍ تَفْسِيهِ.

و سيأتي بعض الأخبار في آخر الباب و في باب الغصب.

و أما بطلان الصلاة مع العلم بالغصب فقال في المنتهى ذهب علماؤنا إلى بطلان الصلاة فيه و ظاهره دعوى الإجماع و قال في المعتبر و هو مذهب الثلاثة و أتباعهم و ظاهره عدم تحقق الإجماع عليه حيث إن الفضل بن شاذان من قدماء أصحابنا ذكر في جواب من قاس من العامة صحة الطلاق في الحيض بصحة العدة مع خروج المعتدة من بيت زوجها ما هذا لفظه و إنما قياس الخروج و الإخراج كرجل دخل دار قوم بغير إذنهم فصلى فيها فهو عاص في دخوله الدار و صلاته جائزه لأن ذلك ليس من شرائط الصلاة لأنه منهي عن ذلك صلى أم لم يصل و كذلك لو أن رجلا غصب رجلا ثوبا أو أخذه فلبسه بغير إذنه فصلى فيه لكانت صلاته جائزه و كان عاصيا في لبسه ذلك الثوب لأن ذلك ليس من شرائط الصلاة لأنه منهي عن ذلك صلى أم لم يصل و كذلك لو أنه لبس ثوبا غير طاهر أو لم يطهر نفسه أو لم يتوجه نحو القبلة لكانت صلاته فاسده غير جائزه لأن ذلك من شرائط الصلاة و حدودها لا يجب إلا للصلاة.

و كذلك لو كذب في شهر رمضان و هو صائم بعد أن لا يخرج كذبه من الإيمان لكان عاصيا في كذبه ذلك و كان صومه جائزا لأنه منهي عن الكذب صام أم أفطر و لو ترك العزم على الصوم أو جامع لكان صومه فاسدا باطلا لأن ذلك من شرائط الصوم و حدوده لا يجب إلا مع الصوم.

و كذلك لو حج و هو عاق لوالديه أو لم يخرج لغرمائه من حقوقهم لكان عاصيا في ذلك و كانت حجته جائزه لأنه منهي عن ذلك حج أم لم يحج و لو

ص: 279

ترك الإحرام أو جامع في إحرامه قبل الوقوف لكانت حجه فاسده غير جائزه لأن ذلك من شرائط الحج و حدوده لا يجب إلا مع الحج و من أجل الحج و كل ما كان واجبا قبل الفرض و بعده فليس ذلك من شرائط الفرض لأن ذلك أتى على حده و الفرض جائز معه و كل ما لم يجب إلا مع الفرض و من أجل الفرض فإن ذلك من شرائطه لا يجوز الفرض إلا بذلك على ما بينا و لكن القوم لا يعرفون و لا يميزون و يريدون أن يلبسوا الحق بالباطل إلى آخر ما ذكره ره.

فظهر أن القول بالصحة كان بين الشيعة بل كان أشهر عندهم في تلك الأعصار و كلام الفضل يرجع إلى ما ذكره محققو أصحابنا من أن التكليف الإيجابى ليس متعلقا بهذا الفرد الشخصى بل متعلق بطبيعته كليه شامله لهذا الفرد و غيره و كذا التكليف السلبي متعلق بطبيعته الغصب لا بخصوص هذا الفرد و النسبه بين الطبيعتين عموم من وجه فطلب الفعل و الترك غير متعلق بأمر واحد في الحقيقة حتى يلزم التكليف بما لا يطاق و إنما جمع المكلف بينهما في فرد واحد باختياره فهو ممثّل للتكليف الإيجابى باعتبار أن هذا فرد الطبيعة المطلوبه و امثال الطبيعة إنما يحصل بالإتيان بفرد من أفرادها و هو مستحق للعقاب أيضا باعتبار كون هذا الفرد فردا للطبيعة المنهيه.

و قيل هذا القول غير صحيح على أصول أصحابنا لأن تعلق التكليف بالطبيعة مسلم لكن لا نزاع عندنا في أن الطبيعة المطلوبه يجب أن تكون حسنه و مصلحه راجحه متأكده يصح للحكيم إرادتها و قد ثبت ذلك في محله و غير خاف أن الطبيعة لا تتصف بهذه الصفات إلا من حيث التحصل الخارجى باعتبار أنحاء وجوداته الشخصيه و حينئذ نقول الفرد المحرم لا يخلو إما أن يكون حسنا و مصلحه متأكده مراده للشارع أم لا و على الأول لا يصح النهى عنه و على الثانى لم يكن القدر المشترك بينه و بين باقى الأفراد مطلوبا للشارع بل المطلوب الطبيعة المقيدة بقيد يختص به ما عدا ذلك الفرد فلا يحصل الامثال بذلك الفرد لخروجه من أفراد المأمور به.

أقول: و يمكن المناقشه فيه بوجه لو تعرضنا لها خرجنا عما هو مقصودنا فى هذا الكتاب و بالجملة الحكم بالبطلان أحوط و أولى و إن كان إثباته فى غايه الإشكال.

فأئده

اعلم أنهم ذكروا أنه لا بد فى مكان المصلى من كونه مملوكا عينا أو منفعه كالمستأجر و الموصى للمصلى بمنفعته و المعمر و المستعار أو مأذونا فيه صريحا بأن يقال صل فى هذا المكان أو فحوى كإدخال الضيف منزله كذا أطلق الأصحاب و لو فرض وجود الأمارات على كراهه المالك للصلاه فيه بسبب من الأسباب كمخالفته له فى الاعتقاد مثلا لم يبعد عدم الجواز أو بشاهد

الحال و فسر بما إذا كان هناك أماره تشهد بأن المالك لا يكره و ظاهر ذلك أنه يكفى الظن برضا المالك و ظاهر كثير من عبارات الأصحاب اعتبار العلم برضاه و الأول أنسب و أوفق بعمومات الأخبار السالفه و اعتبار العلم ينفى فأئده هذا الحكم إذ قلما يتحقق ذلك فى مائه.

بل الظاهر جواز الصلاه فى كل موضع لم يتضرر المالك بالكون فيه و كان المتعارف بين الناس عدم المضايقه فى أمثاله و إن فرضنا عدم العلم برضا المالك هناك على الخصوص بسبب من الأسباب نعم لو ظهرت كراهه المالك لأماره لم تجز الصلاه فيه مطلقا.

و بالجملة الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب فى جواز الصلاه فى الصحارى و البساتين إذا لم يتضرر المالك بها و لم تكن أماره تشهد بعدم الرضا و إن لم يأذن المالك صريحا أو فحوى و فى حكم الصحارى الأماكن المأذون فى غشيانها على وجه مخصوص إذا اتصف به المصلى كالحمايات و الخانات و الأرحيه و غيرها و لا يقدر فى الجواز كون الصحراء لمولى عليه بشهاده الحال و لو من الولى.

قال فى الذكرى و لو علم أنها لمولى عليه فالظاهر الجواز لإطلاق الأصحاب و عدم تخيل ضرر لاحق به فهو كالاستئلال بحائطه و لو فرض ضرر

امتنع منه و من غيره و وجه المنع أن الاستناد إلى أن المالك أذن بشاهد الحال و المالك هنا ليس أهلاً للإذن إلا أن يقال إن الولي أذن هنا و الطفل لا بد له من ولي انتهى و العمده عندى الاستدلال بعموم الأخبار السالفه إذ لم يخرج تلك الأفراد منها بدليل.

تتمه

اعلم أن المشهور بين الأصحاب أنه لا فرق فى عدم جواز الصلاه فى الملك المغصوب بين الغاصب و غيره ممن علم الغصب و جوز المرتضى و الشيخ أبو الفتح الكراجكى الصلاه فى الصحارى المغصوبه استصحابا لما كانت عليه قبل الغصب و هو غير بعيد و لو صلى المالك فى المكان المغصوب صحت صلاته و نقل الإجماع عليه إلا من الزيديه و لو أذن المالك للغاصب أو غيره فى الصلاه صحت لارتفاع المانع و قال الشيخ فى المبسوط لو صلى فى مكان مغصوب مع الاختيار لم تجز الصلاه فيه و لا فرق بين أن يكون هو الغاصب أو غيره ممن أذن له فى الصلاه لأنه إذا كان الأصل مغصوبا لم تجز الصلاه فيه انتهى و الظاهر أن مراده بالآذن الغاصب و إن كان الوهم لا يذهب إلى تأثير إذنه فى الصلاه إذ يمكن أن يكون الاشتراط مبنيا على العرف و أن الغالب أنه لا يتمكن الغير من الصلاه فيه إلا بإذن الغاصب الغالب.

و حمله على إرادته المالك كما هو ظاهر المعتبر بعيد جدا إذ لا وجه للبطلان حينئذ و وجهه فى الذكرى بأن المالك لما لم يكن متمكنا من التصرف فيه لم يفد إذنه الإباحه كما لو باعه فإنه باطل و لا يجوز للمشتري التصرف فيه و فيه نظر لمنع الأصل و بطلان القياس فلا يتم الحكم فى الفرع و فى الذكرى أيضا و يجوز أن يقرأ أذن بصيغه المجهول و يراد به الإذن المطلق المستند إلى شاهد الحال فإن طريان الغصب يمنع استصحابه كما صرح به ابن إدريس و يكون فيه التنبيه على مخالفه المرتضى ره و تعليل الشيخ مشعر بهذا انتهى و فيه ما ترى و ليت شعرى ما المانع عن الحمل على ما ذكرنا مع أنه أظهر فى عبارته لفظا و معنى و

ص: 282

ما الداعى على الحمل على ما يوجب تلك التكاليف.

و سمعنا أن بعض أفاضل المتأخرين ممن ولى عصرنا زاد فى الطنبور نغمه و حكم بأن لا يجوز للمالك أيضا أن يصلى فيه لأنه يصدق عليه أنه مغصوب و هذا فرع ورود تلك العبارة فى شىء من النصوص و لا نص فيه على الخصوص بل إنما يستدلون بعموم ما دل على عدم جواز التصرف فى ملك الغير ثم يحتجون للبطلان بأن النهى فى العبادة موجب للفساد و لا يجرى ذلك فى المالك و من أذن له فكم بين من يحكم بجواز الصلاة و صحتها للغاصب و غيره و إن منع المالك صريحا و بين من يقول بهذا القول.

ثم اعلم أنه على القول بالبطلان لا فرق بين الفريضة و النافلة و هل تبطل الصلاة تحت السقف و الخيمة إذا كانا مغصوبين مع إباحة الأرض فيه إشكال و لعل الأظهر عدم البطلان و استند القائل به إلى أن هذا تصرف فى السقف و الخيمة بناء على أن التصرف فى كل شىء بحسب ما يليق به و الانتفاع به بحسب ما أعد له.

و اختلفوا فى بطلان الطهارة فى المكان المغصوب فذهب المحقق إلى عدم بناء على أن الكون ليس جزءا منها و لا شرطا فيها و إليه ذهب العلامة فى المنتهى و الفرق بين الطهارة و الصلاة فى ذلك مشكل إذ الكون كما أنه مأخوذ فى مفهوم السكون مأخوذ فى مفهوم الحركة و ليس الوضوء و الغسل إلا حركات مخصوصة و ليس المكان منحصرا فيما يعتمد عليه الجسم فقط فإن الملك و الأحكام الشرعية لا تتعلق به خاصة بل تعم الفراغ الموهوم أو الموجود فكل منهما عبارة حقيقه عن الكون أو مشتمل عليه.

و إنما أطنبنا الكلام فى هذا المقام لكثرة حاجه الناس إلى تلك المسائل و دورانها على ألسن الخاص و العام و الله يعلم حقائق الأحكام.

«7»- تُخَفُّ الْعُقُولُ، لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شُعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَنَّهُ قَالَ فِي حُطْبِهِ الْوَدَاعِ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ وَ لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ مَالُ أَخِيهِ

إِلَّا عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ (1).

وَمِنْهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي وَصِيَّتِهِ لِكُمَيْلٍ قَالَ يَا كُمَيْلُ انْظُرْ فِيمَا تُصَلِّي وَ عَلَى مَا تُصَلِّي إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ وَجْهِهِ وَ حِلِّهِ فَلَا قَبُولَ (2).

«8»- بِشَارُهُ الْمُصْطَفَى، لِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ الطَّبْرِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَهْبَانَ الدَّبِيلِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْمُفَضَّلِ عَنْ رَاشِدِ بْنِ عَلِيِّ الْقُرَشِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصِ الْمَدَنِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ رَيْدِ بْنِ أَرْطَاهَ عَنْ كُمَيْلِ بْنِ زِيَادٍ؛ مِثْلُهُ (3).

ص: 284

1- 1. تحف العقول: 33.

2- 2. تحف العقول: 169 ط الإسلاميه.

3- 3. بشاره المصطفى ص 34 في حديث طويل، و عندي في هذا المقام أن التصرف مصوب منكر بشرعا يضاده طبيعه الصلاه، لقوله تعالى: « إِنْ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَ الْمُنْكَرِ ».

«1»- قُرْبُ الْإِسْتَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ ابْنِ يُكَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الشَّاذِكُونَةِ يُصَيِّبُهَا الْإِخْتِلَامُ أَوْ يَصَلِّي عَلَيْهَا قَالَ لَا (1).

بيان: الشاذكونه فى أكثر النسخ بالذال المعجمه و فى كتب اللغه بالمهمله و قد يقال إنه معرب شاديانه قال الفيروزآبادى الشاذكونه بفتح الدال ثياب غلاظ مضربه تعمل باليمن انتهى و ظاهره وجوب طهاره جميع مكان المصلی كما نقل عن السيد و عن أبى الصلاح طهاره المواضع السبعه و المشهوره بين الأصحاب عدم اشتراط طهاره غير موضع الجبهه كما يدل عليه أكثر الأخبار بل يظهر من بعضها عدم اشتراط طهاره موضع الجبهه أيضا لكن نقل كثير من الأصحاب كالمحقق و العلامه و الشهيد و ابن زهره عليه الإجماع لكن المحقق نقل عن الراوندى و صاحب الوسيله أنهما ذهبا إلى أن الأرض و البوارى و الحصر إذا أصابها البول و جفتها الشمس لا يطهر بذلك لكن يجوز السجود عليها و استجوده المحقق فلعل دعواهم الإجماع فيما سوى هذا الموضع و بالجملة لو ثبت الإجماع لكان هو الحجه و إلا فيمكن المناقشه فيه أيضا فالخير إما محمول على الاستحباب أو على ما إذا كان رطباً يسرى إلى المصلی أو ثيابه و حمله على موضع الجبهه بعيد لبعد كون الشاذكونه مما يصح السجود عليه.

«2»- قُرْبُ الْإِسْتَارِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ص: 285

عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَيْتِ وَ الدَّارِ لَا تُصِيبُهَا الشَّمْسُ وَ يُصِيبُهَا الْيُولُ أَوْ يُغْتَسَلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ أ يُصَلَّى فِيهِ إِذَا جَفَّ قَالَ تَعَمْ (1) قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مَرَّ بِمَكَانٍ قَدْ رُشَّ فِيهِ حَمْرٌ قَدْ شَرِبَتْهُ الْأَرْضُ وَ بَقِيَ تَدَاهُ أ يُصَلَّى فِيهِ قَالَ إِنْ أَصَابَ مَكَانًا غَيْرَهُ فَلْيُصَلِّ فِيهِ وَ إِنْ لَمْ يُصِبْ فَلْيُصَلِّ وَ لَا بَأْسَ (2)

قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ عَلَى الْحَصِيرِ أَوْ الْمُصَلَّى هَلْ تَصْلُحُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ قَالَ إِذَا لَمْ يَصِبْهُ شَيْءٌ فَلَا بَأْسَ وَ إِنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ قَاعَسِلَهُ وَ صَلِّ (3)

قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَى الْمُصَلَّى وَ الْحَصِيرِ فَيَسْجُدُ فَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْمُصَلَّى وَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ بَعْضَ كَفِّهِ خَارِجًا عَنِ الْمُصَلَّى عَلَى الْأَرْضِ قَالَ لَا بَأْسَ (4) قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَقْعُدُ فِي الْمَسْجِدِ وَ رِجْلُهُ خَارِجَةٌ مِنْهُ أَوْ أَسْفَلَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَ هُوَ فِي صَلَاتِهِ أ يَصْلُحُ لَهُ قَالَ لَا بَأْسَ (5)

قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَوَارِيِّ يُبَلُّ قَصَبَهَا بِمَاءٍ قَذِرٍ أ تَصْلُحُ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا إِذَا يَسِسَتْ قَالَ لَا بَأْسَ (6).

توضيح: الجواب الأول و الآخر يدلان على عدم اشتراط طهاره موضع الصلاه مطلقا و حمل فى المشهور على ما سوى موضع الجبهه و يمكن حمل الأخير على ما إذا جفت بالشمس أو على إذا أريد بالقذر غير النجس و الثانى إما على عدم اشتراط المذكور أو على عدم نجاسه الخمر و الحمل كما مر مع حمل

ص: 286

- 1- 1. قرب الإسناد ص 118 ط نجف.
- 2- 2. قرب الإسناد ص 119 ط نجف ص 91 ط حجر.
- 3- 3. قرب الإسناد ص 119 ط نجف ص 91 ط حجر.
- 4- 4. قرب الإسناد ص 122 ط نجف.
- 5- 5. قرب الإسناد ص 124 ط نجف.
- 6- 6. قرب الإسناد ص 127 ط نجف.

الندى على غير المسرى أو على ما إذا طرح عليه ثوبا أو غيره و يكون النهى مع إمكان الغير لكونه مقاربا للخمير ككراهه الصلاة فى بيت فيه خمير و الثالث يدل على اشتراط الطهارة و الحمل على ما مر فى الخبر السابق أو على موضع الجبهة على المشهور و الرابع يرمى إلى استحباب طرح مصلى مخصوص للصلاة و يدل على أن كون أكثر الجسد عليه يكفى لتحقيق الاستحباب و كذا الخامس إن أريد بالمسجد المصلى كما هو الظاهر و حمله على المسجد المعهود بعيد.

ص: 287

«1»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ فِرَاشِ حَرِيرٍ وَ مُصَلًى حَرِيرٍ وَ مِثْلِهِ مِنَ الدِّيَابِاجِ هَلْ يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ التَّوَمُّ عَلَيْهِ وَ التَّكَاؤُ عَلَيْهِ وَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ قَالَ يَفْرُسُهُ وَ يَقُومُ عَلَيْهِ وَ لَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ. (1)

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتٍ عَلَى بَابِهِ سِتْرٌ خَارِجُهُ فِيهِ التَّمَاثِيلُ وَ دُوبَّةٌ مِمَّا يَلِي الْبَيْتَ سِتْرٌ آخَرُ لَيْسَ فِيهِ تَمَاثِيلٌ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُرَخِيَ السِّتْرَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ التَّمَاثِيلُ حَتَّى يَحُولَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ السِّتْرِ الَّذِي فِيهِ تَمَاثِيلٌ أَوْ يُحِيفُ الْبَابَ دُوبَةً وَ يُصَلِّيَ

قَالَ تَعَمَّ لَا بَأْسَ. (2)

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَيْتِ قَدْ صُوِّرَ فِيهِ طَيْرٌ أَوْ سَهْمٌ أَوْ شَيْءٌ يَعْثَبُ بِهِ أَهْلُ الْبَيْتِ هَلْ تَصْلُحُ الصَّلَاةُ فِيهِ قَالَ لَا حَتَّى يَقُطَعَ رَأْسُهُ أَوْ يُفْسِدَهُ وَ إِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ. (3) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الدَّارِ وَ الْجُجْرَةِ فِيهَا التَّمَاثِيلُ أَوْ يُصَلَّى فِيهَا قَالَ لَا يُصَلَّى فِيهَا وَ شَيْءٌ مِنْهَا مُسْتَقْبَلُكَ إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَ بُدًّا فَتَقُطَعَ رُءُوسَهَا وَ إِلَّا فَلَا تُصَلِّ فِيهَا. (4).

الْمَحَاسِنُ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتٍ عَلَى بَابِهِ سِتْرٌ إِلَى آخِرِ الْأَسْئَلَةِ

ص: 288

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 86 ط حجر ص 122 ط نجف.
 - 2- 2. قرب الإسناد: 86 ط حجر ص 113 ط نجف.
 - 3- 3. قرب الإسناد: 86 ط حجر ص 113 ط نجف.
 - 4- 4. قرب الإسناد: 86 ط حجر ص 113 ط نجف.

وَالْأَجُوبَةُ (1).

بيان: يدل الجواب الأول على جواز افتراش الحرير في حال الصلاة و غيرها كما هو المشهور و قد مر القول فيه و أما الأجوبة الباقية فيظهر منها و مما سيأتى إذا كان فى البيت الذى يصلى فيه صورة حيوان على ما اخترنا أو مطلقا مما له مشابهة فى الخارج على ما قيل يكره الصلاة فيه و تخف الكراهة بكون الصورة على غير جهة القبلة أو تحت القدمين أو بكونها مستورة بثوب أو غيره أو بنقص فيها لا سيما ذهاب عينيها أو إحداهما و لو ذهب رأسها فهو أفضل و يحتمل ذهاب الكراهة بأحد هذه الأمور و إن كان الأحوال الاحتراز منها مطلقا و النمط محركه ضرب من البسط.

«2»- الْمَكَارِمُ، عَنِ الْحَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: رُبَّمَا قُمْتُ أَصَلَى وَ بَيْنَ يَدَيَّ وَسَادَهُ فِيهَا تَمَائِيلُ طَائِرٍ فَجَعَلْتُ عَلَيْهِ تَوْبًا وَ قَالَ قَدْ أَهْدَيْتُ إِلَى طَيْفِسَةٍ مِنَ الشَّامِ فِيهَا تَمَائِيلٌ طَائِرٍ فَأَمَرْتُ بِهِ فَعُغِّرَ رَأْسُهُ فَجَعَلَ كَهَيْئَةِ الشَّجَرِ وَ قَالَ إِنَّ الشَّيْطَانَ أَشَدَّ مَا يَهُمُّ بِالْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ (2).

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ التَّمَائِيلُ فِي الْبُيُوتِ إِذَا غُيِّرَتِ الصُّورَةُ (3).

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ تَمَائِيلِ الشَّجَرِ وَ الشَّمْسِ وَ الْقَمَرِ قَالَ لَا بَأْسَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ (4).

وَعَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا يُنْسَطُ عِنْدَنَا الْوَسَائِدُ فِيهَا التَّمَائِيلُ وَ تَفْرُشُهَا قَالَ لَا بَأْسَ لِمَا يُنْسَطُ مِنْهَا وَ يُفْتَرَشُ وَ يُوطَأُ إِنَّمَا يُكْرَهُ مِنْهَا مَا نُصِبَ عَلَى الْحَائِطِ وَ السَّرِيرِ (5).

«3»- قُرْبُ الْإِسْتَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ

ص: 289

-
- 1- 1. المحاسن ص 617.
 - 2- 2. مكارم الأخلاق ص 152.
 - 3- 3. مكارم الأخلاق ص 153.

4-4. مكارم الأخلاق ص 153.

5-5. مكارم الأخلاق ص 153.

أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتٍ فِيهِ
أَنْمَاطٌ فِيهَا تَمَائِيلٌ قَدْ عَطَاَهَا قَالَ لَا بَأْسَ (1).

وَعَنِ الْبَيْتِ فِيهِ الدَّرَاهِمُ السُّودُ فِي كَيْسٍ أَوْ تَحْتَ فِرَاشٍ أَوْ مَوْضُوعَةٍ فِي
جَانِبِ الْبَيْتِ فِيهِ تَمَائِيلٌ هَلْ يَصْلُحُ الصَّلَاةُ فِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ (2) وَ سَأَلْتُهُ عَنْ
رَجُلٍ كَانَ فِي بَيْتِهِ تَمَائِيلٌ أَوْ فِي سِتْرِ وَ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا وَ هُوَ يُصَلِّي فِي ذَلِكَ
الْبَيْتِ ثُمَّ عِلِمَ مَا عَلَيْهِ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ فِيهَا لَا يَعْلَمُ شَيْءٌ فَإِذَا عِلِمَ فَلْيَنْزِعِ
السِّتْرَ وَ لِيَكْسِرَ رُءُوسَ التَّمَائِيلِ (3) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْجِدِ يَكُونُ فِيهِ الْمُصَلَّى
تَحْتَهُ الْفُلُوسُ أَوْ الدَّرَاهِمُ الْبَيْضُ أَوْ السُّودُ هَلْ يَصْلُحُ الْقِيَامُ عَلَيْهَا وَ هُوَ فِي
الصَّلَاةِ قَالَ لَا بَأْسَ (4) وَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْجِدٍ يَكُونُ فِيهِ تَصَاوِيرُ وَ تَمَائِيلٌ أَوْ
يُصَلِّي فِيهِ قَالَ يُكْسِرُ رُءُوسَ التَّمَائِيلِ وَ يُلَطِّحُ رُءُوسَ التَّصَاوِيرِ وَ يُصَلِّي فِيهِ
وَ لَا بَأْسَ (5).

بيان: فى القاموس النمط محركه ظهاره فراش ما أو ضرب من البسط و
ثوب صوف يطرح على الهودج و الجمع أنماط و نماط.

«4»- الْخِصَالُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ ابْنِ
مُسْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِنَّ جَبْرَيْلَ أَتَانِي فَقَالَ إِنَّا مَعْشَرُ الْمَلَائِكَةِ لَا
تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَ لَا تَمْتَلُ جَسَدٌ وَ لَا إِتَاءٌ يُبَالُ فِيهِ (6).

المحاسن، عن على بن محمد عن أيوب: مثله (7).

بيان: لعل هذا الخبر و الأخبار التى مثلها المراد بالملائكة فيها

ص: 290

-
- 1- 1. قرب الإسناد ص 86 ط حجر ص 113 ط نجف.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 86 ط حجر ص 113 ط نجف.
 - 3- 3. قرب الإسناد ص 86 ط حجر ص 113 ط نجف.
 - 4- 4. قرب الإسناد ص 86 ط حجر ص 113 ط نجف.
 - 5- 5. قرب الإسناد: 97 ط حجر ص 123 ط نجف.
 - 6- 6. الخصال ج 1 ص 68.
 - 7- 7. المحاسن ص 615.

غير الكاتبين للأعمال و إن أمكن أن لا يتوقف كتابتهم على دخولهم لكن قول أمير المؤمنين عليه السلام للملكين أميطا عنى (1)

يدل على دخولهم.

«5»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ عَلَى صُورِهِ وَ لَا عَلَى بَسَاطٍ فِيهِ صُورُهُ وَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الصُّورَةُ تَحْتَ قَدَمِهِ أَوْ يَطْرَحَ عَلَيْهِ مَا يُوَارِيهَا (2).

«6»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ جَبْرَيْلَ قَالَ إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَ لَا صُورُهُ إِنْسَانٍ وَ لَا بَيْتًا فِيهِ تِمْتَالُ (3).

وَ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْلَدٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ جَلَادٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ جَبْرَيْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورُهُ إِنْسَانٍ وَ لَا بَيْتًا يُبَالُ فِيهِ وَ لَا بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ (4).

بيان: ذكر أكثر الفقهاء كراهه الصلاة فى بيوت الغائط و عللوا بكونها مظنة النجاسة و بهذا الخبر و فى خبر محمد بن مروان (5)

و لا إناء يبال فيه و لو

ص: 291

1- 1. يعنى الذى رواه الشيخ فى التهذيب ج 1 ص 100 عن محمد بن على بن محبوب عن اليقطيني، عن الحسن بن على، عن إبراهيم بن عبد الحميد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ان أمير المؤمنين (ع) كان إذا أراد قضاء الحاجة، وقف على باب المذهب ثم التفت يمينا و شمالا الى ملكيه فيقول: أميطا عنى! فلكما الله على أن لا أحدث حدثا حتى أخرج اليكما.

2- 2. الخصال ج 2 ص 165.

3- 3. المحاسن ص 614.

- 4-4. المحاسن ص 615.
- 5-5. الكافي ج 6 ص 526، و هكذا في المحاسن 615، الخصال ج 1 ص 68 كما مر.

ذكروا كما فى الخبر كان أصوب و إن كان بيت الغائط غالبا يبال فيه و الأحوط عدم كون الإناء الذى يبال فيه فى البيت أيضا.

و قال المفيد فى المقينة لا تجوز الصلاة فى بيوت الغائط و لعل مراده الكراهة و رُبَّمَا يُسْتَدَلُّ لَهُ بِرَوَايَةِ الْفُضَيْلِ (1) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ أَفُومٌ فِي الصَّلَاةِ قَارَى قُدَّامِي فِي الْقِبْلَةِ الْعِزَّةِ فَقَالَ تَنَحَّ عَنْهَا مَا اسْتَطَعْتَ وَ لَا تُصَلِّ عَلَى الْجَوَادِّ وَ عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ (2) قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا يَنْتَرِ غَائِطٌ أَوْ مَقْبَرَةٌ. فالأولى الجمع بينهما كما فعله الشهيد ره فى النفلية حيث قال و بيت الغائط و بيت يبال فيه و لو قال و إلى عذره كان أجمع.

«7»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ ابْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنِ الْبَيْتِ يَكُونُ عَلَى بَابِهِ سِتْرٌ فِيهِ تَمَائِيلٌ أَيْصَلَّى فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ قَالَ لَا (3)

وَ سَأَلْتُ عَنِ الْبُيُوتِ يَكُونُ فِيهَا التَّمَائِيلُ أَيْصَلَّى فِيهَا قَالَ لَا (4).

بيان: هذه الأخبار تدل على كراهة الصلاة فى بيت فيه تماثيل مطلقا و يمكن تقييدها بالأخبار الأخر أو القول بالكراهة الخفيفة فى غير الصور المخصوصة و يمكن أن يقال فى النقص أن البقية ليست صورته الإنسان و لا الحيوان المخصوص و فيه نظر.

«8»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَصَلَّى وَ التَّمَائِيلُ قُدَّامِي وَ أَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهَا قَالَ لَا أَطْرَحُ عَلَيْهَا تَوْبًا وَ لَا يَأْسَ بِهَا إِذَا كَانَتْ عَلَى يَمِينِكَ أَوْ شِمَالِكَ أَوْ خَلْفَكَ أَوْ تَحْتَ رِجْلِكَ أَوْ قَوْقَ رَأْسِكَ وَ إِنْ كَانَتْ فِي الْقِبْلَةِ قَالُوا عَلَيْهَا تَوْبًا وَ صَلِّ (5).

ص: 292

1- 1. التهذيب ج 1 ص 200 و 243، و تراه فى المحاسن ص 365.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 327.

3- 3. المحاسن 617.

4- 4. المحاسن 617.

5- 5. المحاسن 617.

«9- وَ مِنْهُ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالتَّمَاثِيلِ أَنْ يَكُونَ عَنْ يَمِينِكَ وَ عَنْ شِمَالِكَ أَوْ عَنْ خَلْفِكَ أَوْ تَحْتَ رِجْلَيْكَ فَإِنْ كَانَتْ فِي الْقِبْلَةِ فَأَلْقِ عَلَيْهَا تَوْبًا إِذَا صَلَّيْتَ (1).»

«10- فِفَهُ الرِّضَا: لَا يُصَلِّي فِي بَيْتٍ فِيهِ خَمْرٌ مَحْضُورٌ فِي آيِهِ (2).»

«11- الْمُقْنِعُ: قَالَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّي فِي بَيْتٍ فِيهِ خَمْرٌ مَحْضُورٌ فِي آيِهِ قَالَ وَ رَوَى أَنَّهُ يَجُوزُ (3).»

بيان: نسب إلى الصدوق ره تحريم الصلاة في بيت فيه خمر لظاهر الفقيه مع أنه حكم بطهاره الخمر و استبعد المتأخرون ذلك منه و لا استبعاد فيه بعد ورود النص لكن الخبر الوارد فيه موثقه عمار قال و لا تصل في بيت فيه خمر أو مسكر (4) و الحكم بالتحريم بمثل خبره مشكل لا سيما مع ورود روايه الجواز كما أشار إليه.

«12- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ رَفَعَهُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ وَ النَّصَاوِيرِ تَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَتْ بَعَيْنٍ وَاجِدَةٍ (5).»

أقول: أوردنا بعض الأخبار في باب السترة و في باب تزويق البيوت و تصويرها من كتاب الآداب و السنن (6).

ص: 293

-
- 1- 1. المحاسن ص 620.
 - 2- 2. فقه الرضا ص 38.
 - 3- 3. المقنع ص 25 ط الإسلاميه.
 - 4- 4. التهذيب ج 1 ص 243.
 - 5- 5. المحاسن ص 620.
 - 6- 6. راجع ج 76 ص 159- 161 من طبعتنا هذه.

«1»- الإِحتِجَاجُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَسَدِيِّ قَالَ: كَانَ فِيمَا وَرَدَ عَلَيَّ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ الْعَمَرِيِّ عَنْ الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَّا مَا سَأَلْتُ عَنْهُ عَنِ الْمُصَلَّى وَ النَّارِ وَ الصُّورَةِ وَ السَّرَاجِ بَيْنَ يَدَيْهِ هَلْ تَجُوزُ صَلَاتُهُ قَائِلًا النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ قَبْلَكَ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَوْلَادِ عَبْدِهِ الْأَوْثَانِ وَ النَّيِّرَانِ (1).

إِكْمَالُ الدِّينِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الشَّيْبَانِيِّ وَ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الدَّقَّاقِ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُؤَدَّبِ وَ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَرَّاقِ جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَسَدِيِّ قَالَ: كَانَ فِيمَا وَرَدَ عَلَيَّ مِنَ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ الْعَمَرِيِّ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ فِي جَوَابِ مَسَائِلِي إِلَى صَاحِبِ الزَّيْمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَمَّا مَا سَأَلْتُ وَ ذَكَرَ نَحْوَهُ إِلَى قَوْلِهِ مِنْ أَوْلَادِ عَبْدِهِ الْأَصْنَامِ وَ النَّيِّرَانِ (2).

توضيح: قد مر الكلام فى الصلاة إلى الصورة و المشهور فيها و فى السراج و النار الكراهه و ذهب أبو الصلاح إلى الحرمة فيهما كما نسب إليه و التفصيل الوارد فى هذا الخبر لم أر قائلًا به و يمكن حمله على أنهما بالنسبة إلى أولاد عبده النيران و الأوثان أشد كراهه لأن احتمال شغل القلب و مظهره كونها معبوده لهم فيهم أكثر و لا يبعد حمل المطلق على المقيد لكون الخبر فى قوه الصحيح و الأظهر الكراهه لما سيأتى و غيره من أخبار الجواز.

ثم إن بعض الأصحاب قيدوا الكراهيه فى النار بالمضرمة و الروايات غير مقيدة بها و الاجتناب مطلقا أحوط و أولى.

ص: 294

«2»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَ أَمَامَهُ شَيْءٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ قَالَ لَا بَأْسَ (1)

و سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يُصَلِّيَ وَ أَمَامَهُ ثُومٌ أَوْ بَصَلٌ تَابِتٌ قَالَ لَا بَأْسَ (2) و سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَ السَّرَاجُ مَوْضُوعٌ بَيْنَ يَدَيْهِ فِي الْقِبْلَةِ قَالَ لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَسْتَقِيلَ النَّارَ (3)

و سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ

هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَ أَمَامَهُ حِمَارُهُ وَاقِفٌ قَالَ يَصْغُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ عُودًا أَوْ قَصَبَةً أَوْ شَيْئًا يُقِيمُهُ بَيْنَهُمَا وَ يُصَلِّيَ لَا بَأْسَ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَ صَلَّى أَيْعِدُ صَلَاتَهُ أَوْ مَا عَلَيْهِ قَالَ لَا يُعِيدُ صَلَاتَهُ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ (4)

و سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَ أَمَامَهُ النَّخْلَةُ وَ فِيهَا حَمْلُهَا قَالَ لَا بَأْسَ (5)

و سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْكَرِّمِ وَ فِيهِ حَمْلُهُ قَالَ لَا بَأْسَ (6) و سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي صَلَاتِهِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَكُونَ امْرَأَهُ مُقْبِلَةً بِوَجْهِهَا عَلَيْهِ فِي الْقِبْلَةِ قَاعِدَةً أَوْ قَائِمَةً قَالَ يَدْرُؤُهَا عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَقْطَعْ ذَلِكَ صَلَاتَهُ (7)

و سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَ أَمَامَهُ شَيْءٌ مِنَ الطَّيْرِ قَالَ لَا بَأْسَ (8).

بيان: يدل على المنع من كون النار أمامه في الصلاة و لا يصلح لا يدل على أزيد من الكراهة و على كراهة كون الحمار أمامه بدون ستره و لم أره في كلام

ص: 295

- 1- 1. قرب الإسناد ص 114 ط نجف.
- 2- 2. قرب الإسناد ص 114 ط نجف.
- 3- 3. قرب الإسناد ص 114 ط نجف.
- 4- 4. قرب الإسناد ص 114 ط نجف.
- 5- 5. قرب الإسناد ص 114 ط نجف.

- 6-6. قرب الإسناد ص 114 ط نجف.
7-7. قرب الإسناد ص 123 ط نجف.
8-8. قرب الإسناد ص 127 ط نجف ص 97 ط حجر.

الأصحاب بل عد بعضهم الحيوان غير الإنسان المواجه من الستره إلا أن الصدوق أورد الروايه فى الفقيه (1)

و يدل على كراهه المرأه المواجهه و ذكر الأصحاب الإنسان المواجه مطلقا و اعترف أكثر المتأخرين بعدم النص فيه و قال أبو الصلاح يكره التوجه إلى الطريق و الحديد و السلاح المتوارى و المرأه النائمه بين يديه أشد كراهيه.

«3- العِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الِهْمْدَانِيِّ رَفَعَ الْحَدِيثَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلَّى الرَّجُلُ وَ النَّارُ وَ السَّرَاجُ وَ الصُّورَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ لِأَنَّ الَّذِي يُصَلَّى لَهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ (2).

المقنع، مرسلا: مثله (3)

بيان: قال الصدوق ره فى الفقيه بعد إيراد روايه على بن جعفر السابقه هذا هو الأصل الذى يجب أن يعمل به فأما الحديث الذى روى عن أبى عبد الله عليه السلام و ذكر هذه الروايه فهو حديث يروى عن ثلاثه من المجهولين بإسناد منقطع يرويه الحسن بن على الكوفى و هو معروف عن الحسين بن عمرو عن أبيه عن عمرو بن إبراهيم الهمدانى و هم مجهولون رفع الحديث قال قال أبو عبد الله عليه السلام ذلك و لكنها رخصه اقترنت بها عله صدرت عن ثقات ثم اتصلت بالمجهولين و الانقطاع فمن أخذ بها لم يكن مخطئا بعد أن يعلم أن الأصل هو النهى و أن الإطلاق رخصه الرخصه رحمه انتهى.

و مراده إما حمل النهى على الكراهه أو حمل الرخصه على حال الضروره و الأول أظهر لتعاضد أخبار الجواز و كونها معلله موافقه لأصل الإباحه و نفى

ص: 296

1- 1. الفقيه ج 1 ص 162.

2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 31.

3- 3. المقنع ص 25 ط الإسلاميه.

الحرص و كونها أنسب بالشريعة السموه السهله و إن كان الأحوط الاجتناب عما نهى عنه لغير الضروره.

«4»- العَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيِّ عَنْ أَبِي سَلِيمَانَ مَوْلَى أَبِي الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلُهُ بَعْضُ مَوَالِيهِ وَ أَنَا حَاضِرٌ عَنْ الصَّلَاةِ يَقْطَعُهَا شَيْءٌ ء فَقَالَ لَا لَيْسَتْ الصَّلَاةُ تَذْهَبُ هَكَذَا بِحَيَالٍ صَاحِبِهَا إِنَّمَا تَذْهَبُ مُسَاوِيَةً لَوَجْهِ صَاحِبِهَا(1).

توجهه وجهه مساويه لوجه صاحبها أى إلى السماء من جهه رأسها و يحتمل أن يكون المراد أنها تذهب إلى الجهه التى توجه قلبه إليها فإن كان قلبه متوجهاً إلى الله تعالى و عمله خالصاً له سبحانه فإنه يعود إليه و يقبل عنده سواء كان فى مقابله شىء أو لم يكن و إن كان وجه قلبه متوجهاً إلى غيره تعالى و عمله مشوباً بالأغراض الفاسده و الأعراض الكاسده فعمله ينصرف إلى ذلك الغير سواء كان ذلك الغير فى مقابل وجهه أو لم يكن و لذا يقال له يوم القيامة خذ ثواب عملك ممن عملت له و هو المراد من الخبر الآتى فى قوله عليه السلام الذى أصلى له أقرب إلى من هؤلاء أى هو فى قلبى و أنا متوجه إليه و لا يشغلنى هذه الأمور عنه فعلى هذا يمكن أن يكون هذا وجه جمع بين الأخبار بأن يكون النهى لمن تكون مقابله هذه الأمور سبباً لشغل قلبه و التجويز لمن لم يكن كذلك.

و يحتمل الخبر الآتى وجهها آخر و هو أن يكون المعنى أن الرب تعالى لما كان بحسب العليه و التربه و العلم أقرب إلى العبد من كل شىء فلا يتوهم توسط ما يكون بين يدى المصلى بينه و بين معبوده و الأول أوجه.

و الحاصل أن الغرض من عدم كون الصورة و السراج و أمثالهما بين يديه عدم انتقاش صورته الغير فى القلب و النفس و الخيال و توجه العبد بشرائره إلى رب الأرباب فمن لم يتوجه إلى غيره فلا ضير و الله الموفق لكل خير.

«5»- التَّوْحِيدُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ زِيَادٍ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ

ص: 297

أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ: قَالَ رَأَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَهُوَ غَلَامٌ يُصَلِّي وَالنَّاسُ يَمْزُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ إِنَّ النَّاسَ يَمْزُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي أَصَلَّى لَهُ أَقْرَبُ إِلَيَّ مِنْ هَؤُلَاءِ (1).

وَمِنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الطَّالِقَانِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الرُّمَيْحِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ هَارُونَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْمَكِّيِّ عَنْ مُنِيفِ مَوْلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي سَيِّدِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يُصَلِّي فَمَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ رَجُلٌ فَتَهَاهُ بَعْضُ جُلَسَائِهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ لَهُ لِمَ تَهَيْتَ الرَّجُلَ قَالَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَطَرَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمَحْرَابِ فَقَالَ وَيْحَكَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَقْرَبُ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَخْطُرَ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ (2).

«6»- الْمَخَاسِينُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى وَفَصَّالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقُومُ أَصَلِّي وَالْمَرْأَةُ جَالِسَةٌ بَيْنَ يَدَيْ أَوْ مَارَّةٌ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِنَّمَا سُمِّيَتْ بَكَّةَ لِأَنَّهُ تُبَكُّ فِيهَا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ (3).

بيان: يدل على ما سيأتي نقلا من التذكرة أنه لا بأس أن يصلي في مكة إلى غير ستره و قال في الذكرى بعد نقل كلام التذكرة قلت قد روى في الصحاح أن النبي صلى الله عليه وآله صلى بالأبطح فركزت له عنزه رواه أنس و أبو جحيفة و لو قيل السترة مستحبه مطلقا و لكن لا يمنع المار في مثل هذه الأماكن لما ذكر كان وجها انتهى.

أقول: يمكن حمل خبر الجواز على المسجد الحرام لكون التعليل فيه أظهر.

«7»- قُرْبُ الْإِسْتَادِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُلْوَانَ عَنِ الصَّادِقِ

ص: 298

1- 1. التوحيد ص 179 ط مكتبة الصدوق.

2- 2. التوحيد ص 184.

3- 3. المحاسن ص 337.

عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّيَ فَيَمُرُّ
بَيْنَ يَدَيْهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ وَالْحِمَارُ فَقَالَ إِنَّ الصَّلَاةَ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ
وَلَكِنْ اذْرُءُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ هِيَ أَغْظَمُ مِنْ ذَلِكَ (1).

تبيين: و لكن ادرءوا أى ادفعوا المار إما بإشاره أو برمى شىء كما فهمه
الأصحاب أو ضرر مروره بالستره لما رواه

الْكَلْبِيُّ (2)

فِي الْمُوْتَقِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يَقْطَعُ
الصَّلَاةَ شَيْءٌ وَلَا كَلْبٌ وَلَا حِمَارٌ وَلَا امْرَأَةٌ وَلَكِنْ اسْتَتَرُوا بِشَيْءٍ فَإِنْ كَانَ
بَيْنَ يَدَيْكَ قَذْرٌ دِرَاعٍ رَافِعًا مِنَ الْأَرْضِ فَقَدْ اسْتَتَرْتَ.

قال الكليني و الفضل فى هذا أن يستتر بشىء و يضع بين يديه ما يتقى به
من المار فإن لم يفعل فليس به بأس لأن الذى يصلى له المصلى أقرب
إليه ممن يمر بين يديه و لكن ذلك أدب الصلاة و توقيرها.

ثُمَّ رَوَى مَرْفُوعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (3) قَالَ: دَخَلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى أَبِي عَبْدِ
اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ رَأَيْتُ ابْنَكَ مُوسَى يُصَلِّي وَالنَّاسُ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ
فَلَا يَنْهَاهُمْ وَ فِيهِ مَا فِيهِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ادْعُوا لِي مُوسَى
فَدُعِيَ فَقَالَ يَا بُنَيَّ إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَذْكُرُ أَنَّكَ كُنْتَ تُصَلِّي وَالنَّاسُ يَمُرُّونَ بَيْنَ
يَدَيْكَ فَلَمْ تَنْهَهُمْ فَقَالَ نَعَمْ يَا أَبَتِ إِنَّ الَّذِي كُنْتُ أَصَلِّي لَهُ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيَّ
مِنْهُمْ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ وَ نَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ (4) قَالَ فَصَمَّمَهُ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى نَفْسِهِ ثُمَّ قَالَ يَا بَنِي أُمِّتٍ يَا مُودِعَ
الْأَسْرَارِ وَ هَذَا تَأْدِيبٌ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا أَنَّهُ تَرَكَ الْفَضْلَ انْتَهَى.

أقول: قوله و فيه ما فيه أى و فى هذا الفعل ما فيه من الكراهه أو فيه
عليه السلام ما فيه من توقع إمامته و قوله و هذا تأديب كلام الكليني و
يحتمل وجوها الأول أن يكون المعنى أن هذا منه عليه السلام كان تأديبا
لأبى حنيفة و لذا

ص: 299

1- 1. قرب الإسناد ص 72 ط نجف ص 54 ط حجر.

2- 2. الكافي ج 3 ص 297.

3-3. الكافي ج 3 ص 297.
4-4. ق: 16.

طلبه ليعلم الملعون أنه عليه السلام لم يترك الفضل إما لعدم الحاجة إلى السترة لمن لا يشغله عن الله شىء كما مر أو لأنه عليه السلام كان لم يترك السترة حيث لم يذكر فى الخبر تركها.

الثانى أن يكون المراد تأديب موسى عليه السلام فالمراد بالفضل السنه الأكيده و التأديب فى أصل الطلب و لا ينافى ذلك مدحه عليه السلام على ما ذكره من العله فى عدم تأكيد السنه و فى بعض النسخ لأنه ترك فالثانى أظهر و يحتمل الأول على تكلف.

الثالث أن يكون ضمير منه راجعا إلى موسى عليه السلام أى صلاته عليه السلام كذلك كان تأديبا لأبى حنيفه لا أنه ترك الفضل إذ ترك السنه لهذه العله ليس تركا للفضل بل هو عين الفضل.

فائده

قال الشهيد ره فى الذكرى تستحب السترة بضم السين فى قبله المصلى إجماعا فإن كان فى مسجد أو بيت فحائطه أو ساريه و إن كان فى فضاء أو طريق جعل شاخصا بين يديه و يجوز الاستتار بكل ما يعد ساترا و لو عنزه فقد كان النبى صلى الله عليه و آله تركز له الحربه فيصلى إليها و يعرض البعير فيصلى إليه و ركزت له العنزه يصلى الظهر يمر بين يديه الحمار و الكلب لا يمنع و العنزه العصا فى أسفلها حديد و الأولى بلوغها ذراعا قاله الجعفى و الفاضل زاد فما زاد.

وَقَدْ رَوَى أَبُو بَصِيرٍ (1)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ طُولُ رِجْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ذِرَاعًا وَكَانَ إِذَا صَلَّى وَصَّعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ يَسْتَتِرُ بِهِ مِمَّنْ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَ يَجُوزُ الْإِسْتِتَارُ بِالسَّهْمِ وَ الْحَشْبَةِ وَ كُلِّ مَا كَانَ أَعْرَضَ فَهُوَ أَفْضَلُ.

وَرَوَى مُعَاوِيَةُ بْنُ وَهَبٍ (2) عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَجْعَلُ الْعَنْزَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ إِذَا صَلَّى.

ص: 300

1- 1. الكافى ج 3 ص 296.

2- 2. الكافى ج 3 ص 296.

وَرَوَى السَّكُونِيُّ (1) عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِأَرْضٍ فَلَاهُ فَلْيَجْعَلْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرِهِ الرَّحْلِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَحَجَرًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَهْمًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيُخْطِ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرِوَايَةِ غِيَاثٍ (2): أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَضَعَ قَلَنْسُوءَةً وَصَلَّى إِلَيْهَا.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ (3)

عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَكُونُ بَيْنَ يَدَيْهِ كُومَةٌ مِنْ تُرَابٍ أَوْ يَخْطُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِخَطٍّ.

وَرَوَى الْعَامَّةُ الْخَطَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَانْكَرَهُ بَعْضُ الْعَامَّةِ (4) ثُمَّ هُوَ عَرْضًا وَبَعْضُ الْعَامَّةِ طَوْلًا أَوْ مَدُورًا أَوْ كَالْهَلَالِ وَقَالَ رَاهُ إِذَا نَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ عِزَّهُ أَوْ عُودًا لَمْ يَسْتَحِبَّ الْإِنْحِرَافَ عَنْهُ يَمِينًا وَ لَا يَسَارًا قَالَهُ فِي التَّذَكُّرِ وَقَالَ ابْنُ الْجَنِيدِ يَجْعَلُهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ وَ لَا يَتَوَسَّطُهَا فَيَجْعَلُهَا مَقْصِدَهُ تَمْثِيلًا بِالْكَعْبَةِ وَ بَعْضُ الْعَامَّةِ لَتَكُنْ عَلَى الْأَيْمَنِ أَوْ عَلَى الْأَيْسَرِ. أَقُولُ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ الْمَحَازَاهُ وَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَنِيدِ لَا وَجْهَ لَهُ ظَاهِرًا. ثُمَّ قَالَ قَدَسَ سِرُّهُ يَسْتَحِبُّ الدُّنُوَّ مِنَ السِّتْرِ لَمَّا

رُوي (5)

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُتْرِهِ فَلْيَدْنُ مِنْهَا- لَا يَقْطَعِ الشَّيْطَانُ صَلَاتَهُ.

وَقَدَرَهُ ابْنُ الْجَنِيدِ بِمَرِيضِ الشَّاهِ لَمَّا صَحَّ مِنْ خَبَرِ سَهْلِ السَّاعِدِيِّ قَالَ كَانَ بَيْنَ مَصْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

ص: 301

1- 1. التهذيب ج 1 ص 244.

2- 2. التهذيب ج 1 ص 228.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 244.

4- 4. رواه أبو داود و ابن ماجه عن أبي هريره على ما فى المشكاة ص 74، قيل: قال به الشافعى فى القديم، و نفاه فى الجديد لاضطراب

الحديث و ضعفه، و قال ابن الهمام: و أما الخط فقد اختلفوا فيه حسب اختلافهم فى الوضع إذا لم يكن معه ما يغرزهُ أو يضعه، فالمانع يقول: لا يحصل به المقصود، اذ لا يظهر من بعيد، و المجيز يقول: ورد الأثر به. 5-5. رواه أبو داود عن سهل بن أبى حثمه على ما فى المشكاة ص 74.

و بين الجدار ممر الشاه و بعض العامه بثلاث أذرع و يجوز الاستتار بالحيوان لما مر(1) و يجزى إلقاء العصا عرضا إذا لم يمكن نصبها لأنه أولى من الخط.

أقول: ذكر بعض الأصحاب حد الدنو من مريض عنز إلى مريض فريس لما رواه الصدوق في الصحيح عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ (2) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَقَلُّ مَا يَكُونُ بَيْنَكَ وَ بَيْنَ الْقِبْلَةِ مَرِيضٌ عَنْزٍ وَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ مَرِيضٌ فَرَسٍ.

و قال قدس سره ستره الإمام ستره لمن خلفه و قال يستحب دفع المار بين يديه لقوله عليه السلام لا يقطع الصلاة شىء فادركوا ما استطعتم ثم ذكر الأخبار المتقدمه.

ثم قال يكره المرور بين يدي المصلى سواء كان له ستره أم لا و لو احتاج المصلى فى الدفع إلى القتال لم يجز و رواه أبى سعيد الخدرى و غيره عن النبى صلى الله عليه و آله فإن أبى فليقاتله فإنما هو شيطان للتغليظ أيضا أو يحمل على دفاع مغلظ لا يؤدي إلى جرح و لا ضرر و هل كراهه المرور و جواز الدفع مختص بمن استتر أو مطلقا نظر و لو كان فى الصف الأول فرجه جاز التخطى بين الصف الثانى لتقصيرهم لإهمالها و لو لم يجد المار سبيلا سوى ذلك لم يدفع و غلا بعض العامه فى ذلك و جوز الدفع مطلقا و لا يجب نصب الستره إجماعا و ليست شرطا فى صحه الصلاة أيضا بالإجماع و إنما هى من كمال الصلاة انتهى ملخص كلامه زاد الله فى إكرامه.

«8»- الْعِلَلُ، وَ الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْيَقْطِينِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يُصَلَّى أَحَدُكُمْ وَ بَيْنَ يَدَيْهِ سَيْفٌ فَإِنَّ الْقِبْلَةَ أَمْنٌ (3).

ص: 302

-
- 1- 1. و لما روى عن ابن عمر أنه صلى الله عليه و آله كان يعرض راحلته فيصلى إليها، متفق عليه.
 - 2- 2. الفقيه ج 1 ص 253.
 - 3- 3. علل الشرائع ج 2 ص 42، الخصال ج 2 ص 158 و اللفظ له.

بيان: فإن القبله آمن أى ذو أمن لا ينبغي أن يكون فيه ما يوجب الخوف أو ما يوجب تذكر القتال و شغل القلب به أو إن الله تعالى يحفظ المصلى فلا يحتاج إلى السيف ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب أنه يكره الصلاه إلى سيف مشهور أو غيره من السلاح.

و قال أبو الصلاح لا يحل للمصلى الوقوف فى معاطن الإبل و مرابط الخيل و البغال و الحمير و البقر و مرايض الغنم و بيوت النار و المزابل و مذابح الأنعام و الحمامات و على البسط المصوره و فى البيت المصور و لنا فى فسادها فى هذه المحال نظر ثم قال لا يجوز التوجه إلى النار و السلاح المشهور و النجاسه الظاهره و المصحف المنشور و القبور و لنا فى فساد الصلاه مع التوجه إلى شىء من ذلك نظر و يكره التوجه إلى الطريق و الحديد و السلاح المتوارى و المرأه النائمه بين يديه أشد كراهيه انتهى و الأشهر أظهر.

و قال ابن الجنيد أن التماثيل و النيران مشعله فى قناديل أو سرج أو شمع أو جمر معلقه أو غير معلقه سنه للمجوس و أهل الكتاب قال و يكره أن يكون فى القبله مصحف منشور و إن لم يقرأ فيه أو سيف مسلول أو مرأه ترى المصلى نفسه أو ما وراءه انتهى.

أقول: لم أر المرأه فى روايه و حمله على الصوره قياس و ربما يبنى ذلك على الخلاف فى الانطباع و خروج الشعاع فعلى الأول داخل فى الصوره و على الثانى رأى نفسه و الظاهر أن الأحكام الشرعيه لا تبنى على تلك الدقائق الحكميه بل على الدلالات العرفيه و اللغويه و لا يطلق فى العرف و اللغه عليها المثال و الصوره و إن كان الأولى و الأحوط الترك.

«9»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّهُ قَالَ الصَّلَاةُ إِلَى غَيْرِ سُتْرِهِ مِنَ الْجَفَاءِ وَ مَنْ صَلَّى فِي فَلَاهٍ فَلْيَجْعَلْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرِهِ الرَّحْلِ (1).

و عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ إِلَى الْبَعِيرِ وَ يَقُولُ مَا مِنْ بَعِيرٍ إِلَّا

ص: 303

وَعَلَى ذُرْوَتِهِ شَيْطَانٌ (1).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَرَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ قَائِمٌ وَلَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَبِحَدَائِهِ امْرَأَةٌ إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَهَا بِصَدْرِهِ (2).

وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّهُ قَالَ إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ إِلَى سُتْرِهِ فَلْيَدْنُ مِنْهَا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَمُرُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَحَدٌّ فِي ذَلِكَ كَمَرِيضٍ النَّوْرِ (3).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ كَرِهَ النَّصَاوِيرَ فِي الْقِبْلَةِ (4).

وَعَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي فَقَالَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ وَلَا تَدْعُ مَنْ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْكَ وَإِنْ قَاتَلْتَهُ (5).

وَقَالَ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى الصَّلَاةِ فَمَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ كَلْبٌ ثُمَّ مَرَّ جِمَارٌ ثُمَّ مَرَّتْ امْرَأَةٌ وَهُوَ يُصَلِّي فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ رَأَيْتُ الَّذِي رَأَيْتُمْ وَلَا لَيْسَ يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُؤْمِنِ شَيْءٌ وَلَكِنْ اذْرُءُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ (6).

ص: 304

-
- 1- 1. دعائم الإسلام ج 1 ص 150.
 - 2- 2. دعائم الإسلام ج 1 ص 150.
 - 3- 3. دعائم الإسلام ج 1 ص 150.
 - 4- 4. دعائم الإسلام ج 1 ص 150.
 - 5- 5. دعائم الإسلام ج 1 ص 191.
 - 6- 6. دعائم الإسلام ج 1 ص 191.

«1»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: عَشْرَةٌ مَوَاضِعٌ لَا يُصَلَّى فِيهَا الطَّيْنُ وَالْمَاءُ وَالْحَمَامُ وَالْقُبُورُ وَمَيَّانُ الطَّرِيقِ وَقُرَى النَّمْلِ وَمَعَاطِنُ الْإِبِلِ وَمَجَرَى الْمَاءِ وَالسَّبَخَةُ وَالتَّلَجُ (1).

وَمِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَصِيلِ التَّوْقَلِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَشِيخَتِهِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِثْلُهُ (2) الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ يَسْعَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَصِيلِ: مِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ أَسْقَطَ لَفْظَ الْقُبُورِ وَزَادَ فِي آخِرِهِ وَوَادَى صَجَنَانَ.

ثم قال رضوان الله عنه هذه المواضع لا يصلى فيها الإنسان فى حال الاختيار فإذا حصل فى الماء و الطين و اضطر إلى الصلاة فيه فإنه يصلى إيماء و يكون ركوعه أخفض من سجوده و أما الطريق فإنه لا بأس بأن يصلى على الظواهر التى بين الجواد فأما على الجواد فلا يصلى و أما الحمام فإنه لا يصلى فيه على كل حال فأما مسلخ الحمام فلا بأس بالصلاة فيه لأنه ليس بحمام و أما قرى النمل فلا يصلى فيها لأنه لا يتمكن من الصلاة لكثرة ما يدب عليه من النمل فيؤذيه فيشغله عن الصلاة.

و أما معاطن الإبل فلا يصلى فيها إلا إذا خاف على متاعه الضيعه فلا بأس حينئذ بالصلاة فيها و أما مرايض الغنم فلا بأس بالصلاة فيها و أما مجرى الماء فلا يصلى فيه على كل حال لأنه لا يؤمن أن يجرى الماء إليه و هو فى صلاته و أما السبخه فإنه لا يصلى فيها نبي و لا وصى نبي و أما غيرهما فإنه

ص: 305

1- 1. المحاسن ص 13.

2- 2. المحاسن ص 366.

متى دق مكان سجوده حتى تتمكن الجبهه فيه مستويه فى سجوده فلا بأس و أما الثلج فمتى اضطر الإنسان إلى الصلاة عليه فإنه يدق موضع جبهته حتى يستوى عليه فى سجوده و أما وادى ضجنان و جميع الأودية فلا تجوز الصلاة فيها لأنها مأوى الحيات و الشياطين (1).

بيان: اشتمل الخبر مع قوته لتكرره فى الأصول و روايه الكلينى و الشيخ و غيرهما له (2) على أحكام الأول المنع عن الصلاة فى الطين و الماء و الظاهر أنه على التحريم إن منعاً شيئاً من واجبات الصلاة كالسجود و الاستقرار و إلا كره لما رواه الشيخ فى الموثق عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سَأَلْتُهُ عَنْ حَدِّ الطِّينِ الَّذِي لَا يُسَجَّدُ عَلَيْهِ مَا هُوَ قَالَ إِذَا غَرِقَ الْجَبْهَةُ وَ لَمْ تَثْبُتْ عَلَى الْأَرْضِ (3).

الثانى المنع عن الصلاة فى الحمام و المشهور الكراهه و قد مر قول أبى الصلاح أنه منع من الصلاة فى الحمام و تردد فى الفساد و الأظهر الكراهه للروايات الداله على الجواز و إن حملها الصدوق و الشيخ على المسلخ و ظاهر الشيخ نفى ثبوت الكراهه فى المسلخ كما صرح به الشهيدان و الصدوق فى العلل (4).

و إن كان فى دليله نظر و احتمال فى التذكرة ثبوت الكراهه فيه أيضاً و أما سطح الحمام فلا تكره الصلاة فيه قطعاً و يحتمل أن يكون النهى عن الصلاة فى الحمام محمولاً على ما إذا نجسا لأنهم كانوا يصلون فى فرشته و قلما تخلو عن النجاسه لما رواه الصدوق (5).

فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سَأَلَهُ

ص: 306

-
- 1- 1. الخصال ج 2 ص 52- 53.
 - 2- 2. تراه فى الكافى ج 3 ص 390: فقيه من لا يحضره الفقيه ج 1 ص 156. التهذيب ج 1 ص 198.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 224.
 - 4- 4. بل ذكره فى الخصال على ما مر.
 - 5- 5. الفقيه ج 1 ص 156.

عَنِ الصَّلَاةِ فِي بَيْتِ الْحَمَامِ فَقَالَ إِذَا كَانَ الْمَوْضِعُ تَطْيِيفًا فَلَا بَأْسَ. وَ رَوَى الشَّيْخُ (1)

مثله في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام.

الثالث المنع عن الصلاة في القبور و قال في المنتهى يكره الصلاة في المقابر ذهب إليه علماؤنا قال و نقل الشيخ عن بعض علمائنا القول بالبطلان و قال تكره الصلاة إلى القبور و أن يتخذ القبر مسجدا يسجد عليه و قال ابن بابويه لا يجوز فيهما و هو قول بعض الجمهور ثم قال لو كان بينه و بين القبر حائل أو بعد عشرة أذرع لم تكن بالصلاة إليه بأس و قد مر أن أبا الصلاح حرمها و تردد في البطلان و قال المفيد لا تجوز الصلاة إلى شيء من القبور حتى تكون بينه و بينه حائل أو قدر لبنه أو عنزه منصوبه أو ثوب موضوع. و على القول بالكراهه أو الحرمة الحكم برفعهما بالحوائل التي ذكرها مشكل و لم نر مستنده

فَأَمَّا عَشْرَةٌ أَدْرُعَ قَرَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الْمُوثَقِ (2) عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي بَيْنَ الْقُبُورِ قَالَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْقُبُورِ إِذَا صَلَّى عَشْرَةَ أَدْرُعٍ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ عَشْرَةَ أَدْرُعٍ مِنْ خَلْفِهِ وَ عَشْرَةَ أَدْرُعٍ عَنْ يَمِينِهِ وَ عَشْرَةَ أَدْرُعٍ عَنْ يَسَارِهِ ثُمَّ يُصَلِّي إِنْ شَاءَ.

و استندوا في التحريم إلى هذه الرواية و هي عندنا ليست في درجه من القوه و قد عارضها روايات صحيحة مثل مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقُطِينٍ (3) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْمَاضِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ بَيْنَ الْقُبُورِ هَلْ يَصْلَحُ قَالَ لَا بَأْسَ. وَ فِي الصَّحِيحِ (4) عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ: مَثَلُهُ فَعَايَهُ مَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ مَعَ تِلْكَ الْمَعَارِضَاتِ الْقَوِيَّةِ الْكَرَاهَةِ بَلْ يُمْكِنُ الْمُنَاقَشَةُ فِيهَا أَيْضًا نَعَمْ الْأَحْوَطُ عَدَمُ التَّوَجُّهِ إِلَى قَبْرِ غَيْرِ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لِحَسَنِهِ زَرَارُهُ الْآتِيهِ وَ أَمَّا قُبُورُ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

ص: 307

- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 243.
- 2- 2. التهذيب ج 1 ص 200.
- 3- 3. التهذيب ج 1 ص 243.
- 4- 4. الفقيه ج 1 ص 158.

فسيأتى القول فيها و ألحق جماعه من الأصحاب بالقبور القبر و القبرين و مستنده غير واضح.

الرابع المنع من الصلاه فى الطرق و قال فى المغرب سنن الطريق معظمه و وسطه و فى القاموس سنن الطريقه سار فيها كاستسناها و سنن الطريق مثلثه و بضميتين نهجه و جهته و المسان من الإبل الكبار انتهى و لعل المراد هنا الطرق المسلوكه أو العظيمه و المشهور كراهه الصلاه فى الطريق المسلوكه و قال فى المنتهى إنه مذهب علمائنا أجمع و ظاهر الصدوق و المفيد الحرمة و الكراهه أظهر و الترك أحوط و لا فرق بين أن تكون الطريق مشغوله بالماره وقت الصلاه أو لا للعموم نعم لو تعطلت الماره اتجه التحريم و احتمل الفساد.

و منهم من خص الكراهه بجواد الطرق و هى العظمى منها و الأجود التعميم لموثقه

ابن الجهم عَنِ الرَّصَّاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (1)

قَالَ: كُلُّ طَرِيقٍ يُوطَأُ فَلَا تُصَلِّ عَلَيْهِ.

و فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ (2): كُلُّ طَرِيقٍ يُوطَأُ وَ يُتَطَرَّقُ وَ كَانَتْ فِيهِ جَادَّةٌ أَوْ لَمْ تَكُنْ فَلَا يَنْبَغِي الصَّلَاةُ فِيهِ.

الخامس المنع من الصلاه فى قرى النمل و المشهور الكراهه لهذا الخبر و لما سيأتى و لعدم انفكاك المصلى من أذاها و قتل بعضها.

السادس المنع من الصلاه فى معاطن الإبل قال الجوهري العطن و المعطن واحد الأعطان و المعاطن و هى مبارك الإبل عند الماء لتشرب عللا بعد نهل فإذا استوفت ردت إلى المراعى و الأظماء قال ابن السكيت و كذلك تقول هذا عطن الغنم و معطنها لمرايضها حول الماء و قال العلل الشرب الثانى و النهل الشرب الأول و قال الفيروزآبادي العطن محركه وطن الإبل و منزلها حول الحوض و قريب منه كلام ابن الأثير و غيره و قال فى مصباح اللغة العطن للإبل المناخ و المبرك و لا يكون إلا حول الماء و الجمع أعطان نحو سبب و أسباب و المعطن وزان مجلس مثله و عطن الغنم و معطنها أيضا مريضها حول الماء قاله ابن السكيت و ابن قتيبه.

-
- 1-1. التهذيب ج 1 ص 198، ط حجر ج 2 ص 220 و 221 ط نجف.
2-2. التهذيب ج 1 ص 198، ط حجر ج 2 ص 220 و 221 ط نجف.

و قال ابن فارس قال بعض أهل اللغة لا يكون أعطان الإبل إلا حول الماء فأما مباركتها في البريه أو عند الحى فهي المأوى و قال الأزهرى أيضا عطن الإبل موضعها الذى تنتحى إليه أى تشرب الشربه الثانيه و هو العلل و لا تعطن الإبل على الماء إلا فى حمارة القيظ فإذا برد الزمان فلا عطن للإبل و المراد بالمعطن فى كلام الفقهاء المبارك انتهى.

و ظاهر الفقهاء أن الكراهه تشتمل كل موضع يكون فيه الإبل و الأولى ترك الصلاه فى الموضع الذى تأوى إليه الإبل و إن لم تكن فيه وقت الصلاه كما يومى إليه بعض الأخبار و صرح به العلامة فى المنتهى معللا بأنها بانتقالها عنها لا تخرج عن اسم المعطن إذا كانت تأوى إليه.

ثم إن الذى ورد فى أخبارنا إنما هو بلفظ العطن و قد عرفت مدلوله لغه و أكثر أصحابنا حكموا بالتعميم كالمحقق و العلامة و قال ابن إدريس فى السرائر بعد تفسير المعطن بما نقلناه هذا حقيقه المعطن عند أهل اللغة إلا أن أهل الشرع لم يخصص ذلك بمبرك دون مبرك انتهى.

وَ اسْتَنْدُوا فِي التَّعْمِيمِ بِمَا رَوَاهُ الْجُمْهُورُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: إِذَا أَدْرَكْتُمُ الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ فِي مُرَاحِ الْعَتَمِ فَصَلُّوا فِيهَا فَإِنَّهَا سَكِينَةٌ وَ بَرَكَةٌ وَ إِنْ أَدْرَكْتُمُ الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ فَأَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّهَا جَنٌّ مِنْ جِنَّ خُلِقَتْ أَلَا تَرَى أَنَّهَا إِذَا تَفَرَّتْ كَيْفَ تَشْمَخُ بِأَنْفِهَا.

وَ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَ تُصَلَّى فِي مَرَايِضِ الْعَتَمِ قَالَ نَعَمْ قَالَ أَ تُصَلَّى فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ قَالَ لَا.

وَ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ فَإِنَّهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ.

و لا يخفى أن بعض تلك الروايات على تقدير صحتها تومى إلى كراهه الصلاه فى كل موضع حضر فيه إبل مع أنهم ذكروا فى الستره أنها تتحقق بالبعير و رووا أن النبى صلى الله عليه و آله صلى إلى بعير و رووا عنه صلى الله عليه و آله أنه كان يعرض راحلته و يصلى إليها

قال قلت فإذا ذهبت الركاب قال كان يعرض الرجل و يصلى إلى آخرته و قال علامه فى المنتهى لا بأس أن يستر بغير أو حيوان ثم ذكر الروایتين الأخيرتين.

و قال ره فى المعاطن بعد الروایات الأوله و الفقهاء جعلوه أعم من ذلك و هى مبارک الإبل مطلقا التى تأوى إليها و يدل عليه ما فهم من التعلیل بكونها من الشياطين ثم قال و المواضع التى تبیت فيها الإبل فى سيرها أو تناخ فيها لعلفها أو وردھا الوجه أنها لا بأس بالصلاه فيها لأنها لا تسمى معاطن و لو صلى فى هذه المواضع لم يكن به بأس و ليس مكروها خلافا لبعض الجمهور انتهى.

و قد عرفت أنه لو صح التعلیل لدل على كراهه مطلق المواضع التى تحضر الإبل فيها و إلا فينبغى أن يقتصر على مدلول المعاطن لغه مع أن الروایات عامیه لا عبره بمدلولاتها.

ثم إن المشهور بين الأصحاب الكراهه و قد مر عن أبى الصلاح القول بالتحريم و التردد فى بطلان الصلاه و ظاهر المفيد فى المقنعه أيضا التحريم و هو أحوط و إن كانت الكراهه أقوى فى الجملة.

السابع المنع من الصلاه فى مجرى الماء و هو المكان المعد لجريانه فيه و إن لم يكن فيه ماء و المشهور فيه الكراهه لهذا الخبر و قيل يكره الصلاه فى بطون الأودية التى يخاف فيها هجوم السيل و ظاهر الصدوق ره فيما مر التحريم و إن لم ينسب إليه و قال فى المنتهى تكره الصلاه فى مجرى الماء ذهب إليه علماؤنا.

ثم قال ره تكره الصلاه فى السفينه لأنه يكون قد صلى فى مجرى الماء و كذا لو صلى على ساباط تحته نهر يجرى أو ساقيه و هل يشترط فى الكراهه جريان الماء عندى فيه توقف أقربه عدم الاشتراط و لا فرق بين الماء الطاهر و النجس فى ذلك و هل تكره الصلاه على الماء الواقف فيه تردد أقربه الكراهيه انتهى و قال فى النهايه فإن أمن السيل احتمل بقاء الكراهه اتباعا

لظاهر النهى و عدمها لزوال موجبها.

و أقول ظاهر الأخبار كراهه الصلاه فى المكان الذى يتوقع فيه جريان الماء و فى المكان الذى يجرى فيه الماء بالفعل على تفصيل قد تقدم و قد سبق القول فى الصلاه فى السفينه و أما الساباط فالظاهر عدم الكراهه و الله أعلم.

الثامن المنع من الصلاه فى السبخه بفتح الباء و إذا كانت نعتا للأرض كقولك الأرض السبخه فبكسر الباء ذكره الخليل فى كتاب العين و الذى يظهر من الأخبار أن المنع لعدم استقرار الجبهه و عدم استواء الأرض و لو دق و سوى لم يكن به بأس كما ذكره الصدوق ره و ظاهر الصدوق فى العلل (1)

التحريم حيث قال باب العله التى من أجلها لا تجوز الصلاه فى السبخه و ظاهره فى الخصال (2) تخصيص التحريم بالنبي صلى الله عليه و آله و الإمام و ظاهر الأكثر الكراهه مطلقا و الأظهر أنه إن لم تستقر الجبهه أصلا أو كان

الارتفاع و الانخفاض أزيد من المعفو فتحرم الصلاه اختيارا و إلا فتكره و مع الدق و الاستواء تزول الكراهه أو تخف و الأول أظهر

لِمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ (3)

فِي الْمُؤَوَّقِي عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّبَاخِ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

و حملها الشيخ على موضع تقع فيه الجبهه مستويه.

التاسع المنع من الصلاه على الثلج و الظاهر أنه أيضا مثل السبخه و مع عدم الاستقرار أصلا يحرم و معه فى الجملة يكره و مع الدق و الاستواء التام تزول الكراهه أو تخف و الثانى أظهر لما سيأتى.

العاشر المنع من الصلاه فى وادى ضجنان و قال المنتهى تكره الصلاه فى ثلاثه مواطن بطريق مكه البيداء و ذات الصلاصل و ضجنان و قال البيداء فى اللغه المفازة و ليس ذلك على عمومها هنا بل المراد موضع معين و قد ورد أنها أرض خسف روى أن جيش السفينانى يأتى إليها قاصدا مدينه الرسول صلى الله عليه و آله فيخسف

- 1-1. علل الشرائع ج 2 ص 16.
- 2-2. قد مر كلامه صلى الله عليه وآله 305 س 21.
- 3-3. التهذيب ج 1 ص 198، الاستبصار ج 1 ص 199.

الله تعالى بتلك الأرض و بينها و بين ميقات أهل المدينة الذي هو ذو الحليفة ميل واحد و ضجنان جبل بمكة ذكره صاحب الصحاح و الصلاصل جمع صلصال و هى الأرض التى لها صوت و دوى انتهى.

و قيل إنه الطين الحر المخلوط بالرمل فصار يتصلصل إذا جف أى يصوت و به فسرّه الشهيد ره و نقله الجوهري عن أبي عبيده و نحو منه كلام الفيروزآبادي و يوهّم عبارات بعض الأصحاب أن كل أرض كانت كذلك كرهت الصلاة فيها و هو خطأ لأنه قد ظهر من الأخبار و كلام قدماء الأصحاب أنها أسماء مواضع مخصوصه بين الحرمين.

و ورد فى بعض الأخبار النهى عن الصلاة فى ذات الجيش و يظهر من بعضها أنها البيداء كما اختاره الأصحاب و عللوا التسميه بخسف جيش السفينى فيها و من بعضها أنها مبدأ البيداء للجائى من مكة و من بعضها المغايره فيحتمل التكرار على التأكيد أو الحمل على أنها متصله بالبيداء فحكم بالاتحاد مجازاً.

«2»- الْمَحَاسِرُ، عَنْ ابْنِ قَصَّالٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُصَلِّ فِي وَادِي الشَّقِرَةِ فَإِنَّ فِيهِ مَنَازِلَ الْجِنِّ (1).

بيان: قال الجوهري الشَّقِر بكسر القاف شقائق النعمان الواحد شَقِرَه و قال ابن إدريس تكره الصلاة فى وادى الشقره بفتح الشين و كسر القاف و هى واحد الشقر موضع بعينه مخصوص سواء كان فيه شقائق النعمان أو لم يكن و ليس كل واد يكون فيه شقائق

النعمان تكره فيه الصلاة بل بالموضع المخصوص فحسب و هو بطريق مكة لأن أصحابنا قالوا تكره الصلاة فى طريق مكة بأربعة مواضع من جملتها وادى الشقره و الذى ينبه على ما اخترناه ما ذكره ابن الكلبي فى كتاب الأوائل و أسماء المدن قال زرود و الشقره ابتا يثر بن قابيه بن مهلهل بن وام بن عقيل بن عوض بن إرم بن سام بن نوح هذا آخر كلام ابن الكلبي النسابه فقد جعل زرود و الشقره موضعين سميا باسم امرأتين و هو أبصر بهذا الشأن انتهى.

1- 1. المحاسن ص 366.

و قال فى المنتهى الشقره بفتح الشين و كسر القاف واحده الشقر و هو شقائق النعمان و كل موضع فيه ذلك تكره الصلاه فيه و قيل وادى الشقره موضع مخصوص بطريق مكه ذكره ابن إدريس و الأقرب الأول لما فيه من اشتغال القلب بالنظر إليه و قيل هذه مواضع خسف فتكره الصلاه فيها لذلك انتهى.

و أظهر ما اختاره ابن إدريس و التعليل الوارد فى الخبر مخالف لما ذكره إلا بتكلف تام.

«3»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، بِالإِسْتِدَارِ الْمُتَقَدِّمِ فِي كِتَابِ الْمَنَاهِي: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ تَهَى أَنْ تُجَصَّصَ الْمَقَابِرُ وَ يُصَلَّى فِيهَا (1)

وَ تَهَى أَنْ يُصَلَّى الرَّجُلُ فِي الْمَقَابِرِ وَ الطُّرُقِ وَ الْأَرْحِيهِ وَ الْأَوْدِيهِ وَ مَرَابِطِ الْإِبِلِ وَ عَلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ (2).

بيان: كراهه الصلاه فى الأرحيه لم يذكرها الأكثر و إن دل عليها هذا الخبر و المرابط أعم من المعاطن مطلقا أو من وجه.

«4»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ الصَّلَاةُ بَيْنَ الْقُبُورِ قَالَ صَلِّ بَيْنَ خِلَالِهَا وَ لَا تَتَّخِذْ شَيْئًا مِنْهَا قِبْلَةً فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ تَهَى عَنْ ذَلِكَ وَ قَالَ لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِى قِبْلَةً وَ لَا مَسْجِدًا فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ لَعَنَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ (3).

إيضاح: ظاهره عدم جواز الصلاه إلى قبر النبى صلى الله عليه و آله و السجود عليه

وَ رُوِيَ فِي الْمُنْتَهَى مِنْ طُرُقِ الْعَامَّةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ عَائِشَةَ قَالَا: لَمَّا حَضَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْوَفَاةُ كَشَفَ وَجْهَهُ وَ قَالَ لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ.

وَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: أَمَا إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَ ضُلَحَائِهِمْ مَسَاجِدَ أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ إِنِّي أَنُهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ.

-
- 1-1. أمانى الصدوق ص 253.
 - 2-2. المصدر ص 254.
 - 3-3. علل الشرائع ج 2 ص 47.

ثم قال ره و ذلك محمول على الكراهه إذ القصد بذلك النهى عن التشبه بمن تقدمنا فى تعظيم القبور بحيث تتخذ مساجد و من صلى لا لذلك لم يكن قد فعل محرما إذ لا يلزم من المساواه التحريم كالسجود لله تعالى المساوى للسجود للصنم فى الصورة ثم قال قال الشيخ قد رويت روايه بجواز النوافل إلى قبور الأئمه عليهم السلام و الأصل الكراهيه انتهى.

أقول: الجواز و عدم الكراهه فى قبور الأئمه عليهم السلام لا يخلو من قوه لا سيما مشهد الحسين عليه السلام لما سيأتى من الأخبار و لا يبعد القول بذلك فى قبر الرسول صلى الله عليه و آله أيضا بحمل أخبار المنع على التقيه لشهره تلك الروايات عند المخالفين و قول بعضهم بالحرمه و يمكن القول بالنسخ فيها أيضا أو الحمل على أن يجعل قبله كالكعبه بأن يتوجه إليه من كل جانب لكن هذا الحمل بعيد فى بعضها أو الحمل على ما إذا كان المقصود سجده القبر أو صاحبه.

و يمكن القول بالفرق بين قبر النبى صلى الله عليه و آله و قبور الأئمه عليهم السلام بالقول بالكراهه فى الأول دون الثانى لأن احتمال توهم المعبوديه و المسجوديه أو مشابهه من مضى من الأمم فيه أكثر أو لدفن الملعونين عنده صلى الله عليه و آله.

«5»- العُيُونُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ هُوَ يُرِيدُ أَنْ يُودَعَ لِلخُرُوجِ إِلَى الْعُمْرَةِ فَأَتَى الْقَبْرَ مِنْ مَوْضِعِ رَأْسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله بَعْدَ الْمَغْرِبِ فَبَسَلَمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ لَزِقَ بِالْقَبْرِ ثُمَّ انْصَرَفَ حَتَّى أَتَى الْقَبْرَ فَقَامَ إِلَى جَانِبِهِ يُصَلِّي فَالَزَقَ مِنْكَبِهِ الْأَيْسَرَ بِالْقَبْرِ قَرِيبًا مِنَ الْأَسْطُوَانَةِ الْمُخَلَّقَةِ الَّتِي عِنْدَ رَأْسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله فَصَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ أَوْ ثَمَانَ رَكَعَاتٍ (1).

«6»- مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا أَتَى أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنِّي أَتَجُرُّ إِلَى هَذِهِ الْجِبَالِ فَتَأْتِي أَمْكِنَةً لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُصَلَّى إِلَّا عَلَى التَّلَجِ قَالَ أَلَا تَكُونُ مِثْلَ فُلَانٍ يَغْنَى رَجُلًا عِنْدَهُ يَرْصَى بِالْذُّونِ

ص: 314

وَلَا يَطْلُبُ التَّجَارَةَ إِلَى أَرْضٍ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَّا عَلَى التَّلَجِ (1).

«7»- الإِخْتِجَاجُ، قَالَ: كَتَبَ الْحَمِيرِيُّ إِلَى الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسْأَلِهِ عَنِ الرَّجُلِ يَرْوُرُ قُبُورَ الْأَيِّمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى الْقَبْرِ أَمْ لَا وَ هَلْ يَجُوزُ لِمَنْ صَلَّى عِنْدَ بَعْضِ قُبُورِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنْ يَقُومَ وَرَاءَ الْقَبْرِ وَ يَجْعَلَ الْقَبْرَ قِبْلَةً أَوْ يَقُومُ عِنْدَ رَأْسِهِ أَوْ رِجْلَيْهِ وَ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْقَبْرَ وَ يُصَلِّيَ وَ يَجْعَلَ الْقَبْرَ خَلْفَهُ أَمْ لَا فَأَجَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَّا السُّجُودُ عَلَى الْقَبْرِ فَلَا يَجُوزُ فِي تَافِلِهِ وَ لَا قَرِيبَتِهِ وَ لَا زِيَارَتِهِ وَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ أَنْ يَصْعَ حِدَّهُ الْأَيْهَنَ عَلَى الْقَبْرِ وَ أَمَّا الصَّلَاةُ فَإِنَّهَا خَلْفَهُ وَ يَجْعَلُ الْقَبْرَ أَمَامَهُ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَ لَا عَنْ يَمِينِهِ وَ لَا عَنْ يَسَارِهِ لِأَنَّ الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُتَقَدَّمُ وَ لَا يُسَاوَى (2).

بيان: روى الشيخ فى التهذيب (3)

هذه الرواية عن محمد بن أحمد بن داود عن أبيه عن محمد بن عبد الله الحميرى و قال شيخنا البهائى قدس الله روحه الواسطه بين الشيخ و بين محمد الشيخ المفيد طاب ثراه فالحديث صحيح لأن الثلاثة ثقات من وجوه أصحابنا و قال المحقق فى المعتبر إنه ضعيف و لعل السبب فى ذلك كونه مكاتبه انتهى.

و ما ذكره قريب لأن محمد بن أحمد و إن لم ينص على توثيقه لكن مدحه النجاشى مدحا يربى على التوثيق حيث قال فيه (4)

شيخ هذه الطائفة و عالمها و شيخ القميين فى وقته و فقيهم حكى أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله أنه لم ير أحدا أحفظ منه و لا أفقه و لا أعرف بالحديث و صنف كتبا انتهى لكن فى التهذيب هكذا و أما الصلاة فإنها خلفه يجعله الإمام و لا يجوز أن يصلى بين يديه لأن الإمام لا يتقدم و يصلى عن يمينه و شماله و ظاهره تجويز المساواه إلا أن يقال بعطف يصلى على يصلى أو على يتقدم و لا يخفى بعدهما و إن أمكن ارتكابه جمعا

ص: 315

1- 1. مشكاة الأنوار ص 131.

2- 2. الاحتجاج ص 474.

3- 3. التهذيب ج 1 ص 200.

4-4. رجال النجاشي ص 298.

بين الروايتين.

ثم قال الشيخ البهائي قدس سره هذا الخبر يدل على عدم جواز وضع الجبهة على قبر الإمام عليه السلام لا في الصلاة و لا في الزيارة بل يضع خده الأيمن عليه و على عدم جواز التقدم على الضريح المقدس حال الصلاة لأن قوله عليه السلام يجعله الإمام صريح في جعل القبر بمنزله الإمام في الصلاة فكما أنه لا يجوز للمأموم أن يتقدم على الإمام بأن يكون موقفه أقرب إلى القبلة من موقف الإمام بل يجب أن يتأخر عنه أو يساويه في الموقف يمينا أو شمالا فكذا هنا و هذا هو المراد بقوله عليه السلام و لا يجوز أن يصلى بين يديه إلى آخره.

و الحاصل أن المستفاد من هذا الحديث أن كل ما ثبت للمأموم من وجوب التأخر عن الإمام أو المساواه له و تحريم التقدم عليه ثابت للمصلى بالنسبة إلى الضريح المقدس من غير فرق فينبغى لمن يصلى عند رأس الإمام عليه السلام أو عند رجليه أن يلاحظ ذلك و قد نبهت على هذا جماعه من إخواني المؤمنين في المشهد المقدس الرضوى على مشرفه السلام فإنهم كانوا يصلون في الصفه التي عند رأسه عليه السلام صفين فبينت لهم أن الصف الأول أقرب إلى القبلة من الضريح المقدس على صاحبه السلام و هذا مما ينبغى ملاحظته لمن يصلى في مسجد النبي صلى الله عليه و آله و كذا في سائر المشاهد المقدسه على ساكنيها أفضل التسليمات.

و ربما يستفاد من هذا الحديث المنع من استدبار ضرائحهم صلوات الله عليهم في غير الصلاة أيضا نظرا إلى أن قوله عليه السلام لأن الإمام لا يتقدم عام في الصلاة وغيرها و هذا هو الذى فهمه العلامة في المنتهى و حمل المنع منه على الكراهه و قد دل أيضا على جواز الصلاة إلى قبر الإمام عليه السلام إذا كان في القبلة و بهذا تخصص أخبار المنع و ظاهر المفيد ره بقاؤها على عمومها فإنه قال في المقنعه لا تجوز الصلاة إلى شىء من القبور حتى يكون بينه و بينه حائل إلى آخر ما مر ثم قال و قد روى أنه لا بأس بالصلاة إلى قبله فيها قبر إمام عليه السلام و الأصل ما قدمناه

ص: 316

انتهى و قد تقدم الكلام فيه.

«8»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي بَيْتِ الْحَمَامِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ قَالَ لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ الْمَكَانُ الَّذِي صَلَّيْتَ فِيهِ تَطِيفًا وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ بَيْنَ الْقُبُورِ قَالَ لَا بَأْسَ (1).

«9»- الْخِصَالُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ رَفَعَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَهُمْ بِالْحِفْظِ رَجُلٌ تَزَلَّ فِي بَيْتِ حَرْبٍ وَ رَجُلٌ صَلَّى عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَ رَجُلٌ أَرْسَلَ رَاحِلَتَهُ وَ لَمْ يَسْتَوْثِقْ مِنْهَا (2).

«10»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَظِيِّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ الْقَلَانِسِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْمُخْتَارِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَمِّ الْمُقَدَّامِ النَّخَعِيِّ قَالَتْ قَالَ لِي جَوْزِيرَةُ بْنُ مُسْهَرٍ: قَطَعْنَا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ جِسْرَ الصَّرَاةِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ فَقَالَ إِنَّ هَذِهِ أَرْضٌ مُعَذِّبَةٌ- لَا يَتَّبِعِي لِنَبِيِّ وَ لَا وَصِيٍّ نَبِيٍّ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ فَتَقَرَّقِ النَّاسُ بِمَعْنَةٍ وَ يَسْرَهُ يُصَلُّونَ فَقُلْتُ أَتَا وَ اللَّهُ لَا قَلْدَنَ هَذَا الرَّجُلُ صَلَاتِي الْيَوْمَ وَ لَا أَصَلَّى حَتَّى يُصَلِّيَ فَيَسِرْنَا وَ جَعَلَتِ الشَّمْسُ تَسْقُطُ وَ جَعَلَ يَدْخُلُنِي مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ عَظِيمٌ حَتَّى وَجَبَتِ الشَّمْسُ وَ قَطَعْنَا الْأَرْضَ فَقَالَ يَا جَوْزِيرَةُ أَذْنُ فَقُلْتُ يَقُولُ أَذْنُ وَ قَدْ غَابَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ أَذْنُ فَأَذْنْتُ ثُمَّ قَالَ لِي أَقِمِ فَأَقِمْتُ فَلَمَّا قُلْتُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ رَأَيْتُ شَفَتَيْهِ تَتَحَرَّكَانِ وَ سَمِعْتُ كَلَامًا كَأَنَّهُ كَلَامُ الْعِبْرَانِيِّ فَارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ حَتَّى صَارَتْ فِي مِثْلِ وَفَيْتِهَا فِي الْعَصْرِ فَصَلَّى فَلَمَّا انْصَرَفْنَا هَوَتْ إِلَى مَكَانِهَا وَ اسْتَبَكَتِ النُّجُومُ فَقُلْتُ أَتَا أَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيُّ رَسُولِ اللَّهِ

ص: 317

1- 1. قرب الإسناد ص 91 ط حجر ص 119 ط نجف.

2- 2. الخصال ج 1 ص 69.

صلى الله عليه وآله فَقَالَ يَا جُوزَيْرِيَّةُ أَمَا سَمِعْتِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ (1) فَقُلْتُ بَلَى وَ قَالَ فَإِنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ قَرَدَهَا عَلَى (2).

بصائر الدرجات، عن أحمد بن محمد: مثله (3)

بيان: قوله جسر الصَّراهِ قال فى القاموس الصراه نهر بالعراق انتهى و فى بعض النسخ بالفرات و فى الفقيه (4) و البصائر نهر سورى و فى القاموس سورى كطوبى موضع بالعراق من بلد السريانيين و موضع من أعمال بغداد و قد يمد و الظاهر أنه كان مكان جسر الحله و مسجد الشمس هناك مشهور و يدل على كراهه الصلاة فى كل أرض عذب أهلها و قال ابن إدريس ره فى السرائر تكره الصلاة فى كل أرض خسف و لهذا كره أمير المؤمنين عليه السلام الصلاة فى أرض بابل فلما عبر الفرات إلى الجانب الغربى و فاته لأجل ذلك أول الوقت ردت له الشمس إلى موضعها فى أول الوقت و صلى بأصحابه صلاة العصر و لا يحل أن يعتقد أن الشمس غابت و دخل الليل و خرج وقت العصر وقت بالكليه و ما صلى الفريضة عليه السلام لأن هذا من معتقده جهل بعصمته عليه السلام لأنه يكون مخلا بالواجب المضيق عليه و هذا لا يقوله من عرف إمامته و اعتقد عصمته انتهى.

أقول: قد مر الكلام فيه فى كتاب فضائله عليه السلام و أنه لا استبعاد فى أن يكون من خصائصهم عليهم السلام عدم جواز الصلاة فى تلك الأراضى مطلقا و جواز تأخيرهم الصلاة عن الوقت لذلك مطلقا أو إذا علموا أنهم يدعون و يرجع لهم الشمس و الحاصل أن النبي صلى الله عليه وآله أخبره بأمره تعالى بأنه يرد عليه الشمس و أمره بتأخير الصلاة لتظهر منه تلك المعجزة لكن سيأتى ما يؤيد تأويله ره.

«11»- الْعِلْلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ

ص: 318

-
- 1- 1. الواقعة: 74 و 96.
 - 2- 2. علل الشرائع ج 2 ص 41.
 - 3- 3. بصائر الدرجات ص 217.
 - 4- 4. الفقيه ج 1 ص 130 و 131.

يَزِيدَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّبْحَةِ فَوَكَرَهُهُ لِأَنَّ الْجَبْهَةَ لَا تَقَعُ مُسْتَوِيَةً عَلَيْهَا فَقُلْنَا إِنَّ كَانَتْ أَرْضًا مُسْتَوِيَةً قَالَ لَا بَأْسَ (1).

المعتبر، نقلا من كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن الحلبي: مثله (2).

«12»- الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ بْنِ السَّرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَ حَرَّمَ اللَّهُ الصَّلَاةَ فِي السَّبْحَةِ قَالَ لِأَنَّ الْجَبْهَةَ لَا تَتَمَكَّنُ عَلَيْهَا (3).

«13»- كَامِلُ الزِّيَارَةِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْبَصْرِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ لِرَجُلٍ مِنْ مَوَالِيهِ وَ سَأَلَهُ عَنِ الزِّيَارَةِ فَقَالَ مَنْ صَلَّى خَلَقَهُ صَلَاةً وَاحِدَةً يُرِيدُ بِهَا اللَّهُ لِقَى اللَّهَ يَوْمَ يَلْقَاهُ وَ عَلَيْهِ مِنَ النُّورِ مَا يَغْشَى لَهُ كُلَّ شَيْءٍ يَرَاهُ الْخَبَرُ (4).

وَمِنْهُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ الْأَصَمِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ يَا أَبَنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ هَلْ يَرَأُ وَالِدُكَ قَالَ فَقَالَ نَعَمْ وَ يُصَلِّي خَلَقَهُ وَ لَا يُتَقَدَّمُ عَلَيْهِ (5).

أقول: تمام الخبرين في أبواب المزار.

وَمِنْهُ عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ جَمَاعِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ مُوسَى بْنِ عُمَرَ

ص: 319

1- 1. علل الشرائع ج 2 ص 17.

2- 2. المعتبر: 157.

3- 3. علل الشرائع ج 2 ص 16.

4- 4. كامل الزيارات ص 122.

5- 5. كامل الزيارات ص 123.

وَأَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الْيَسَعِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَنَا أَسْمَعُ قَالَ إِذَا أَتَيْتُ قَبْرَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَجْعَلُهُ قَبْلَةً إِذَا صَلَّيْتُ قَالَ تَنَحَّ هَكَذَا نَاحِيَةً (1).

وَمِنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا فَرَعْتَ مِنَ التَّسْلِيمِ عَلَى الشَّهَدَاءِ أَتَيْتَ قَبْرَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ تَجْعَلُهُ بَيْنَ يَدَيْكَ ثُمَّ صَلِّ مَا بَدَا لَكَ (2).

وَمِنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ إِنَّا نَزُورُ قَبْرَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْهِ قَالَ تَقُومُ خَلْفَهُ عِنْدَ كَتِفَيْهِ ثُمَّ تُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ تُصَلِّي عَلَى الْحُسَيْنِ (3).

وَمِنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الْيَسَعِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَنَا أَسْمَعُ عَنْ الْغُسْلِ إِذَا أَتَى قَبْرَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ أَجْعَلُهُ قَبْلَةً إِذَا صَلَّيْتُ قَالَ تَنَحَّ هَكَذَا نَاحِيَةً قَالَ أَخَذَ مِنْ طِينِ قَبْرِهِ وَ يَكُونُ عِنْدِي أَطْلُبُ بَرَكَتَهُ قَالَ نَعَمْ أَوْ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ (4).

بيان: الخبر الأول يدل على استحباب مطلق الصلاة خلف قبر الحسين عليه السلام فريضه كانت أم نافله و كذا الرابع لكنه يحتمل التخصيص بصلاة الزيارة و الثاني يدل على استحبابها مطلقا خلف القبر و عدم خصوصيه الإمام عليه السلام هنا ظاهر و أما الثالث و السادس فلعلهما محمولان على الالتقاء لئلا تتضرر الشيعة بذلك من المخالفين المانعين مطلقا و فى الخامس النسخ مختلفه ففى بعضها كيف نصلى عليه و فى بعض كيف نصلى عنده فعلى الأول لا يناسب الباب إذ الظاهر الصلاة و الدعاء

ص: 320

- 1- 1. كامل الزيارات ص 245.
- 2- 2. كامل الزيارات ص 245.
- 3- 3. كامل الزيارات ص 245.
- 4- 4. كامل الزيارات ص 246.

لهما صلى الله عليهما و على الثانى يحتمل ذلك و الصلاه المصطلح فلا تغفل.

«14»- الْمَحَاسِنُ، عَنِ ابْنِ قَصَّالٍ عَنْ عُثَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: رَكِبْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ وَ سَارَ وَ سِرْتُ حَتَّى إِذَا بَلَغْنَا مَوْضِعًا قُلْتُ الصَّلَاةَ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ قَالَ هَذَا أَرْضٌ وَادِى النَّمْلِ لَا يُصَلَّى فِيهَا حَتَّى إِذَا بَلَغْنَا مَوْضِعًا آخَرَ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ فَقَالَ هَذِهِ الْأَرْضُ مَالِحَةٌ لَا يُصَلَّى فِيهَا (1).

بيان: يدل على كراهه الصلاه فى وادى النمل سواء وقعت الصلاه عند قراها أم لا و المالحه هى السبخه و فى بعض النسخ نصلى فى الموضعين بالنون و فى بعضها بالياء فعلى الأول ظاهره اختصاص الحكم بهم عليهم السلام و المراد التحريم أو شدة الكراهه فلا ينافى حصول الكراهه فى الجملة لغيرهم أيضا.

أقول: قد مضى تمام الخبر فى باب آداب الركوب (2).

«15»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى ظَهْرِ الطَّرِيقِ فَقَالَ لَا تُصَلِّ عَلَى الْجَادَّةِ وَ صَلِّ عَلَى جَانِبَيْهَا (3).

و مِنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَلَّى بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُعَلَّى بْنِ حُنَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الطَّرِيقِ قَالَ لَا اجْتَنِبِ الطَّرِيقَ (4).

و مِنْهُ عَنْ ابْنِ مَجْشُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ الْفَضِيلِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقُومُ فِي الصَّلَاةِ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ فَأَرَى قُدَّامِي فِي الْقَبْلَةِ الْعَذْرَةَ قَالَ تَخَّ عَنْهَا مَا اسْتَطَعْتَ وَ لَا تُصَلِّ عَلَى الْجَوَادِّ (5).

بيان: يمكن أن يكون النهى عن الصلاه على الجواد بعد ذكر التنحى لأن

ص: 321

1- 1. المحاسن ص 352.

2- 2. راجع ج 76 ص 296.

3- 3. المحاسن ص 364.

4- 4. المحاسن ص 365.

5- 5. المحاسن ص 365.

العدرة تكون غالبا فى أطراف الطرق و التنحى إن كان من جهة الطريق يقع فى وسطه فاستدرك ذلك بأنه لا بد أن يكون التنحى على وجه لا يقع المصلى به فى وسط الطريق و استدل به بعض الأصحاب على كراهه الصلاة فى بيت الخلاء بطريق أولى و فيه ما لا يخفى.

«16»- الْمَحَاسِنُ، عَنِ التَّوْقَلِيِّ بِإِسْنَادِهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْحَمَامَ وَ الْقَبْرَ (1).

وَمِنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَعَاظِنِ الْإِبِلِ فَكَرِهَهُ ثُمَّ قَالَ: إِنْ خِفْتَ عَلَى مَتَاعِكَ شَيْئًا فَرُشْ بِقَلِيلٍ مَاءٍ وَ صَلِّ (2).

وَمِنْهُ بِإِسْنَادٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ السَّبْحِ أَيْ يُصَلِّي الرَّجُلُ فِيهَا فَقَالَ إِنَّمَا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا قَنَكِي وَ لَا يَتِمَّكَنُ الرَّجُلُ يَضَعُ وَجْهَهُ كَمَا يُرِيدُ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ هُوَ وَضَعَ وَجْهَهُ مُتِمَّكَنًا فَقَالَ حَسَنٌ (3).

بيان: التفتيك كناية عن كونها رخوه نشاشه لا تستقر الجبهة عليها قال فى القاموس تفتيك القطن تفتيته.

«17»- الْمَحَاسِنُ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَ غَيْرِهِمَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تُصَلِّ فِي دَاتِ الْجَيْشِ وَ لَا دَاتِ الصَّلَاحِ وَ لَا الْبَيْدَاءِ وَ لَا صَجَّتَانَ (4).

وَمِنْهُ عَنِ الْبَرْقُطِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْدَاءِ فَقَالَ الْبَيْدَاءُ لَا يُصَلَّى فِيهَا قُلْتُ وَ أَيْنَ حَدُّ الْبَيْدَاءِ قَالَ أَمَا رَأَيْتَ ذَلِكَ الرَّفْعَ وَ الْحَفْضَ قُلْتُ إِنَّهُ كَثِيرٌ فَأَخْبِرْنِي أَيْنَ حَدُّهُ فَقَالَ كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا بَلَغَ دَاتِ الْجَيْشِ جَدَّ فِي السَّيْرِ ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يَأْتِيَ مُعَرَّسَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قُلْتُ وَ أَيْنَ دَاتُ الْجَيْشِ قَالَ دُونَ الْحَفِيرَةِ بِنِثْلَاتِهِ أَمْيَالٍ (5).

ص: 322

1- 1. المحاسن ص 365.

2- 2. المحاسن ص 365.

3- 3. المحاسن ص 365.

4-4. المحاسن ص 365.

5-5. المحاسن ص 366.

«18»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَعَاطِنِ الْإِيلِ أَوْ تَصَلُّحُ قَالَ لَا تَصَلِّحُ إِلَّا أَنْ تَخَافَ عَلَى مَتَاعِكَ صَبِغَةً فَانْكُسُ ثُمَّ انْصَبْ بِالْمَاءِ ثُمَّ صَلِّ (1) وَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَعَاطِنِ الْعَتَمِ أَوْ تَصَلُّحِ الصَّلَاةِ فِيهَا قَالَ تَعَمَّ لَا بَأْسَ بِهِ (2).

«19»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَرْضِ السَّيِّئَةِ أَوْ يُصَلِّي فِيهَا قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ثَبْتُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ قُوَّةَ الصَّلَاةِ فَيُصَلِّي (3).

«20»- الْمُقْنِعَةُ، قَالَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله: تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ أَحَدُهَا الْبَيْدَاءُ وَ الثَّانِي دَاثُ الصَّلَاصِلِ وَ الثَّالِثُ صَجَّتَانُ (4).

«21»- بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُغِيرَةَ قَالَ: تَزَلَّ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صَجَّتَانِ وَ ذَكَرَ حَدِيثًا يَقُولُ فِي آخِرِهِ وَ إِنَّهُ لَيَقَالُ إِنَّهُ وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ جَهَنَّمَ (5).

«22»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُبْدُونَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الرُّبَيْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَصَّالٍ عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ غَامِرٍ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَمَّا خَرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى التَّهْرَوَانِ وَ طَعَنُوا فِي أَوَّلِ أَرْضِ بَابِلَ حِينَ دَخَلَ وَفِي الْعَصْرِ قَلَمَ يَقْطَعُوهَا حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ فَتَزَلَّ النَّاسُ يَمِينًا وَ شِمَالًا يُصَلُّونَ إِلَّا الْأَشْيَرَةَ وَحْدَهُ فَإِنَّهُ قَالَ لَا أَصَلِّي حَتَّى أَرَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ تَزَلَّ يُصَلِّي قَالَ قَلَمًا تَزَلَّ قَالَ يَا مَالِكُ إِنَّ هَذِهِ أَرْضُ سَبِخَةٍ وَ لَا يَجِلُّ الصَّلَاةُ فِيهَا فَمَنْ كَانَ صَلَّى قَلْبُهُ الصَّلَاةَ قَالَ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَتَكَلَّمَ بِثَلَاثِ كَلِمَاتٍ مَا هُنَّ بِالْعَرَبِيَّةِ وَ لَا بِالْفَارِسِيَّةِ فَإِذَا هُوَ بِالشَّمْسِ بَيَضاءَ تَقِيَّةً حَتَّى إِذَا صَلَّى

ص: 323

-
- 1- 1. المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 277.
 - 2- 2. المسائل المطبوع في البحار ج 10 ص 277.
 - 3- 3. المسائل المطبوع، في البحار ج 10 ص 279.
 - 4- 4. المقنعة ص 71.
 - 5- 5. بصائر الدرجات ص 285.

بِنَا سَمِعْنَا لَهَا حِينَ انْقَضَتْ خَرِيرًا كَخَرِيرِ الْمِنْشَارِ (1).

بيان: الخريير الصوت و الأمر بالإعاده لعله على الاستحباب أو كانوا صلوا مع عدم الاستقرار و كان الوقت واسعا.

«23»- كِتَابُ صَفِيٍّ، لِنَصْرِ بْنِ مُزَاحِمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنْ عَمِّهِ ابْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمٍ وَ هُوَ يُسَافِرُ عَلَيَّابَيْلَ وَ هُوَ يَقُولُ إِنَّ بَيْلَ أَرْضًا قَدْ خُسِفَ بِهَا فَحَرَّكَ دَابَّتَكَ فَعَلْنَا أَنْ نُصَلِّيَ الْعَصْرَ خَارِجًا مِنْهَا قَالَ فَحَرَّكَ دَابَّتَهُ وَ حَرَّكَ النَّاسُ دَوَابَّهُمْ فِي أَثَرِهِ فَلَمَّا جَارَ جِسْرَ الصَّرَاهِ تَزَلَّ فَصَلَّى بِالنَّاسِ الْعَصْرَ.

وَ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَدِيٍّ خَيْرٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَلِيٍِّّ أَسِيرٌ فِي أَرْضِ بَايَلٍ قَالَ وَ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ الْعَصْرُ قَالَ فَجَعَلْنَا لَا تَأْتِي مَكَانًا إِلَّا رَأَيْنَاهُ أَفِيحًا مِنَ الْآخِرِ قَالَ حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى مَكَانٍ أَحْسَنَ مَا رَأَيْنَا وَ قَدْ كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغِيْبَ فَتَزَلَّ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ تَزَلْتُ مَعَهُ قَالَ قَدَعَا اللَّهُ فَرَجَعَتِ الشَّمْسُ كَمِقْدَارِهَا مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالَ فَصَلَّيْنَا الْعَصْرَ ثُمَّ غَابَتِ الشَّمْسُ.

«24»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ الْمُفِيدِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ جُمْهُورٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْمُفِيدِ الْجَرْجَرَائِيِّ عَنْ أَبِي الدُّنْيَا مُعَمَّرِ الْمَغْرِبِيِّ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقُولُ: لَا تَتَّخِذُوا قُبْرِي مَسْجِدًا وَ لَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا وَ صَلُّوا عَلَيَّ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ وَ سَلَامَكُمْ يَبْلُغُنِي (2).

أقول: و رواه الكراجكي في كنز الفوائد عن أسد بن إبراهيم السلمى و الحسين بن محمد الصيرفى معا عن أبى بكر المفيد و زاد فيه و لا تتخذوا قبوركم مساجد.

«25»- غُدَّةُ الدَّاعِي، قَالَ جَوَيْرِيَّةُ بِنْتُ مُسْنَهَرٍ: خَرَجْتُ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَ بَايَلٍ لَا تَالِثَ لَنَا قَمَصَى وَ أَنَا أَسَافِرُهُ فِي السَّبْحَةِ فَإِذَا تَخَنُّ بِالْأَسَدِ جَائِمًا فِي

ص: 324

2- 2. لا يوجد فى المطبوع من المصدر.

الطَّرِيقَ وَ لَبُؤُهُ خَلَقَهُ وَ أَشْيَالُ لَبُؤَتِهِ خَلَقَهَا فَكَبَّحْتُ دَابَّتِي لِأَتَأَخَّرَ فَقَالَ أَقْدِمُ
يَا جُؤَيْرِيَّةُ فَإِنَّمَا هُوَ كُلُّبُ اللَّهِ وَ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا اللَّهُ أَخَذُ بِتَاصِيَّتِهَا لَا يَكْفِي
شَرَّهَا إِلَّا هُوَ وَ إِذَا أَنَا بِالْأَسَدِ قَدْ أَقْبَلَ تَخَوُّهُ يُبْصِصُ لَهُ بِدَتِيهِ قَدَتَا مِنْهُ فَجَعَلَ
يَمْسَحُ قَدَمَهُ بِوَجْهِهِ ثُمَّ أَنْطَقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَتَنَطَّقَ بِلِسَانٍ طَلَّقَ ذَلِكَ فَقَالَ
السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَ وَصِيَّ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ قَالَ وَ عَلَيْكَ السَّلَامُ يَا
جَيْدَرُهُ مَا تَسْبِيحُكَ قَالَ أَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّي سُبْحَانَ إِلَهِي سُبْحَانَ مَنْ أَوْقَعَ
الْمَهَابَةَ وَ الْمَخَافَةَ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ مِنِّي سُبْحَانَهُ سُبْحَانَهُ.

فَمَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَنَا مَعَهُ وَ اسْتَمَرَّتْ بِنَا السَّبَّحَةُ وَ وَاقَتْ
الْعَصْرُ فَأَهْوَى قَوُّهَا ثُمَّ قُلْتُ فِي نَفْسِي مُسْتَحْفِيًا وَبِلَاكٍ يَا جُؤَيْرِيَّةُ أَأَنْتِ أَطَرْتُ
أَمْ أَحْرَصُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ قَدْ رَأَيْتُ مِنْ أَمْرِ الْأَسَدِ مَا رَأَيْتُ
فَمَضَى وَ أَنَا مَعَهُ حَتَّى قَطَعَ السَّبَّحَةَ فَتَنَى رِجْلَهُ وَ تَزَلَّ عَنِ دَابَّتِيهِ وَ تَوَجَّهَ
فَادَنَّ مَنْنِي مَنْنِي وَ أَقَامَ مَنْنِي مَنْنِي ثُمَّ هَمَسَ بِشَفَتَيْهِ وَ أَشَارَ بِيَدِهِ فَإِذَا
الشَّمْسُ قَدْ طَلَعَتْ فِي مَوْضِعِهَا مِنْ وَفَتِ الْعَصْرِ وَ إِذَا لَهَا صَرِيرٌ عِنْدَ سَيْرِهَا
فِي السَّمَاءِ فَصَلَّى بِنَا الْعَصْرَ فَلَمَّا انْقَلَبَ رَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا الشَّمْسُ بِحَالِهَا
فَمَا كَانَ إِلَّا كَلَمَحِ الْبَصْرِ فَإِذَا النُّجُومُ قَدْ طَلَعَتْ فَادَنَّ وَ أَقَامَ وَ صَلَّى الْمَغْرِبَ
ثُمَّ رَكِبَ وَ أَقْبَلَ عَلَيَّ فَقَالَ يَا جُؤَيْرِيَّةُ أَقُلْتِ هَذَا سَاحِرٌ مُفْتَرٍ وَ قُلْتِ مَا رَأَيْتُ
طُلُوعَ الشَّمْسِ وَ غُرُوبَهَا أَوْ قَسَحَ هَذَا أَمْ رَأَيْتُ بَصْرِي سَاصِرٌ مَا أَلْقَى
الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِكَ مَا رَأَيْتُ مِنْ أَمْرِ الْأَسَدِ وَ مَا سَمِعْتُ مِنْ مَنْطِقِهِ أَلَمْ
تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ وَ لِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا (1) يَا جُؤَيْرِيَّةُ
إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى إِلَيْهِ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ يُوحَى إِلَيْهِ وَ كَانَ رَأْسُهُ فِي حَجَرِي
فَعَرَبَتِ الشَّمْسُ وَ لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ الْعَصْرَ فَقَالَ لِي صَلَّيْتُ الْعَصْرَ قُلْتُ لَا قَالَ
اللَّهُمَّ إِنَّ عَلِيًّا فِي طَاعَتِكَ وَ حَاجَةٍ نَبِيِّكَ وَ دَعَا بِالْإِسْمِ الْأَعْظَمِ قَرَدَتْ إِلَيَّ
الشَّمْسُ فَصَلَّيْتُ مُطْمَئِنًّا ثُمَّ عَرَبْتُ بَعْدَ مَا طَلَعَتْ فَعَلِمَنِي بِأَبِي هُوَ وَ أُمِّي
ذَلِكَ الْإِسْمَ الَّذِي دَعَا بِهِ فَدَعَوْتُ الْآنَ بِهِ يَا جُؤَيْرِيَّةُ إِنَّ الْحَقَّ أَوْضَحَ فِي قُلُوبِ
الْمُؤْمِنِينَ مِنْ قَذْفِ الشَّيْطَانِ فَإِنِّي قَدْ

ص: 325

دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَسْخِ دَلِكَ مِنْ قَلْبِكَ فَمَا دَا تَجِدُ فَقُلْتُ يَا سَيِّدِي قَدْ
مُحِيَ دَلِكَ مِنْ قَلْبِي.

بيان: قال الجوهري جثم الطائر أى تلبد بالأرض و كذلك الإنسان و قال
اللبوءه أنثى الأسد و اللبوء ساكنه الباء غير مهموز لغه فيها عن ابن سكيت
و الشبل بالكسر ولد الأسد و قال كبحت الدابه إذا جذبتها إليك باللجام لكى
تقف و لا تجرى و قال بصبص الكلب و تبصبص حرك ذنبه و التصبص
التملق فأهوى فوتها أى سقط لفوتها أو قرب فوتها أنت أظن أى أعلم و
فى بعض النسخ بالضاد أى أبخل بدينك و ضنائن الله خواص خلقه و الهمس
الصوت الخفى.

«26»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ
أَبِي حَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى أُمِّ أَيْمَنَ فَقَالَ مَا لِي لَا أَرَى فِي بَيْتِكَ الْبَرَكَةَ فَقَالَتْ أَوْ لَيْسَ
فِي بَيْتِي بَرَكَةٌ قَالَ لَسْتُ أَغْنِي دَلِكِ لَكَ شَاهُ تَتَّخِذِيهَا تَسْتَعْنِي وَلَدُكِ مِنْ
لَبَنِهَا وَ تَطْعَمِينَ مِنْ سَمَنِهَا وَ تُصَلِّينَ فِي مَرِيضِهَا(1).

«27»- وَ مِنْهُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: امْسَحُوا رُغَامَ الْغَنَمِ وَ صَلُّوا فِي مُرَاجِهَا فَإِنَّهَا دَابَّةٌ مِنْ
دَوَابِّ الْجَنَّةِ.

قال الرغام ما يخرج من أنوفها(2).

بيان: الرغام فى بعض النسخ بالعين المهمله و فى بعضها بالغين المعجمه و
روت العامه أيضا على وجهين قال فى النهايه فيه صلوا فى مراح الغنم و
امسحوا رغامها الرغام ما يسيل من أنوفها و شاه رعون و قال فى المعجمه
فى حديث أبى هريره صل فى مراح الغنم و امسح الرغام عنها كذا رواه
بعضهم بالغين المعجمه و قال إنه ما يسيل من الأنف و المشهور فيه و
المروى بالعين المهمله و يجوز أن يكون أراد مسح التراب عنها رعايه لها و
إصلاحا لشأنها انتهى.

و قال علامه فى المنتهى لا بأس بالصلاه فى مرائب الغنم و ليس مكروها

1-1. المحاسن ص 641.
2-2. المحاسن ص 642.

ذهب إليه أكثر علمائنا و قال أبو الصلاح لا تجوز الصلاة فيها لما رواه

الشيخ في الموثق عن سماعة (1)

قال: سألته عن الصلاة في أعطان الإبل و في مرائب البقر و الغنم فقال إن تصحته بالماء و قد كان يابساً فلا بأس بالصلاة فيها فأما مرائب الخيل و البغال فلا.

قال و هذا يدل على اشتراك مرائب الغنم و أعطان الإبل في الحكم و قد بينا تحريم الصلاة في الأعطان فكذا في المرائب.

و أجاب العلامة قدس سره أولاً بضعف السند و ثانياً بكونه موقوفاً و ثالثاً بمنع التحريم في المعاطن و رابعاً بمنع الاشتراك مع تسليم التحريم ثم قال و تكره الصلاة في مرائب الخيل و البغال و الحمير سواء كانت وحشية أو إنسية و قال أبو الصلاح لا يجوز و الشيخ في بعض كتبه يذهب إلى وجوب الاحتراز عن أبوالها و أرواتها فليزِم المنع من الصلاة فيها انتهى و الظاهر الكراهة من حيث المكان و حكم النجاسة حكم آخر تقدم ذكره و أما مرائب البقر و الغنم فالظاهر عدم الكراهة مطلقاً إلا أنه يستحب الرش بالماء.

«28»- العياشي، عن عبد الله بن عطاء قال: رَكِبْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسِرْنَا حَتَّى رَأَيْتِ الشَّمْسُ وَ بَلَعْنَا مَكَاناً قُلْتُ هَذَا الْمَكَانُ الْأَحْمَرُ فَقَالَ لَيْسَ يُصَلَّى هَاهُنَا هَذِهِ أَوْدِيَةُ النَّمَالِ وَ لَيْسَ يُصَلَّى فِيهَا قَالَ فَمَضَيْنَا إِلَى أَرْضٍ بَيْضَاءَ قَالَ هَذِهِ سَبْحَةُ وَ لَيْسَ يُصَلَّى بِالسَّبَاخِ قَالَ فَمَضَيْنَا إِلَى أَرْضٍ خَضْبَاءَ قَالَ هَاهُنَا قَنْزَلٌ وَ تَرَلْتُ الْخَبَرَ (2).

«29»- كِتَابُ الْعِلَلِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ قَالَ: لَا يُصَلَّى فِي دَاتِ الْجَيْشِ وَ لَا دَاتِ الصَّلَاصِلِ وَ لَا فِي وَادِي مَجْنَّةٍ وَ لَا فِي بُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَ لَا فِي السَّبْحَةِ وَ لَا عَلَى الْقُبُورِ وَ لَا عَلَى جَوَادِّ الطَّرِيقِ وَ لَا فِي أُعْطَانِ الْإِبِلِ وَ لَا عَلَى بَيْتِ التَّمَلِّ وَ لَا فِي بَيْتٍ فِيهِ تَصَاوِيرُ وَ لَا فِي بَيْتٍ فِيهِ تَارٌ أَوْ سِرَاجٌ بَيْنَ يَدَيْكَ وَ لَا فِي بَيْتٍ فِيهِ حَمْرٌ وَ لَا فِي بَيْتٍ فِيهِ لَحْمٌ خَنْزِيرٍ وَ لَا فِي بَيْتٍ فِيهِ الصُّلْبَانُ وَ لَا فِي بَيْتٍ فِيهِ لَحْمٌ مَيْتَةٍ وَ لَا فِي بَيْتٍ فِيهِ دَمٌ وَ لَا فِي بَيْتٍ فِيهِ مَا دُيِّحَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَ لَا فِي بَيْتٍ فِيهِ

- 1-1. التهذيب ج 1 ص 198.
- 2-2. تفسير العيّاشيّ ج 2 ص 286 فی حدیث.

الْمُنْحَنِقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّيةُ وَالنَّطِيحَةُ وَلَا فِي بَيْتٍ فِيهِ مَا دُيِّحَ عَلَى النَّصْبِ وَلَا فِي بَيْتٍ فِيهِ مَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا دَكَّيْتُمْ وَلَا عَلَى الثَّلَجِ وَلَا عَلَى الْمَاءِ وَلَا عَلَى الطِّينِ وَلَا فِي الْحَمَامِ.

ثم قال أما قوله لا يصلى فى ذات الجيش فإنها أرض خارجة من ذى الحليفة على ميل و هى خمسة أميال و العله فيها أنه يكون فيها جيش السفينى فيخسف بهم و ذات الصلاصل موضع بين مكه و المدينه نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن يصلى فيه و العله فى وادى مجنه أنه وادى الجن و هو الوادى الذى صلى فيه رسول الله صلى الله عليه و آله لما رجع من الطائف فاستمعت الجن لقراءته و آمنوا به و هو قول الله عز و جل وَ إِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ (1).

و العله فى السبخه أنها أرض مخسوف بها و العله فى القبور أن فيها أرواح المؤمنين و عظامهم و عله أخرى أنه لا يحل أن يوطأ الميت لقول رسول الله صلى الله عليه و آله: من وطئ قبراً فكأنما وطئ جمرًا.

و العله فى جواد الطريق لما يقع فيها من بول الدواب و القذر و العله فى أعطان الإبل أنها قذره يبال فى كل موضع منها و العله فى حجره النمل أن النمل ربما آذاه فلا يتمكن من الصلاه و العله فى بطون الأوديه أنها مأوى الحيات و الجن و السباع و لا يأمن منها.

و العله فى بيت فيها تصاوير أنها تصاوير صوّرت على خلق الله جل و عز و لا يصلى فى بيت فيه ذلك تعظيماً لله عز و جل و لا فى بيت فيه نار أو سراج بين يديك لأن النار تعبد و لا يجوز أن يصلى و يسجد و نحوه إليه و العله فى بيت فيه صلبان أنها شركاء يعبدون من دون الله فينزه الله تبارك و تعالى أن يعبد فى بيت فيه ما يعبد من دون الله و لا فى بيت فيه الخمر و لحم الخنزير و الميتة و ما أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ و هو الذى يذبح لغير الله و لا فى بيت فيه المَوْقُودَةُ و هى التى تضرب حتى تموت و لا فى بيت فيه ما أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا ما ذكى و لا فى بيت فيه النَّطِيحَةُ و هى التى تناطح بها حتى

ص: 328

تموت و ما كانت العرب يذبحونها على الأنصاب و هو القمار و لا فى بيت فيه بول أو غائط.

و العله فى ذلك و هذه الأشياء كلها و هذه البيوت أن لا يصلى فيها أن الملائكة لا يصلون و لا يحضرون هذه المواضع

و قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا قَامَ الْمُصَلِّي لِلصَّلَاةِ تَزَلَّتْ عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ مِنْ أَعْتَانِ السَّمَاءِ إِلَى أَعْتَانِ الْأَرْضِ وَ حَقَّتْ بِهِ الْمَلَائِكَةُ وَ تَادَتُهُ الْمَلَائِكَةُ.

و يروى و ناداه ملك لو علم المصلى ما فى الصلاه ما انفتل فإذا صلى الرجل فى هذه المواضع لم تحضره الملائكة و لم يكن له من الفضل ما قال الصادق عليه السلام و ترفع صلاته ناقصه.

و العله فى الحمام لموضع القدر و الجن.

بيان: اشتمل كلامه على أشياء لم يذكر فى أخبار آخر و لا فى كلام غيره و لما كان من أصحاب الأخبار و فى إثبات الكراهه توسعه عند أصحاب الاحتراز عنها أحوط و أولى [أوردناه فى الباب] و يظهر منه أن السبخه كراهه الصلاه فيها مخصوصه بموضع مخصوص و لعلها فيه أكد كراهه.

«30»- الْهَدَايَةُ: تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي الْقُبُورِ وَ الْمَاءِ وَ الْحَمَّامِ وَ قُرَى النَّمْلِ وَ مَعَاظِنِ الْأَيْلِ وَ مَجْرَى الْمَاءِ وَ السَّبْحَةِ وَ ذَاتِ الصَّلَاصِلِ وَ وَادِى الشَّقْرِهِ وَ وَادِى صَجْتَانَ وَ مَسَانِ الطَّرِيقِ وَ فِي بَيْتٍ فِيهِ تَمَائِيلٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَعْنِي وَاحِدَهُ أَوْ قَدْ غُيِّرَ رُءُوسُهَا (1).

ص: 329

«1»- قُرْبُ الْإِسْتِدَادِ، عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الْبَيْعَةِ وَ الْكَنِيسَةِ الْفَرِيسَةِ وَ التَّطَوُّعِ وَ الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ (1).

«2»- الْعَيَّاشِيُّ، عَنْ حَمَّادٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: وَ قَدْ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعِ وَ الْكَنِيسِ فَقَالَ صَلِّ فِيهَا فَقَدْ رَأَيْتُهَا مَا أَنْظَفَهَا قَالَ قُلْتُ أَصَلَّى فِيهَا وَ إِنْ كَانُوا يُصَلُّونَ فِيهَا فَقَالَ أَمَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ قَرَّبَكُمْ أَعْلَمُ يَمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا (2) صَلِّ إِلَى الْقِبْلَةِ وَ دَعُهُمْ (3).

إيضاح: الظاهر أنه عليه السلام فسر الشاكلة بالطريقه و فسرت فى بعض الأخبار بالنيه و لا يناسب المقام كثيرا و قد حققناه فى موضعه و قال الطبرسى رحمه الله أى كل واحد من المؤمن و الكافر يعمل على طبيعته و خليقته التى تخلق بها عن ابن عباس و قيل على طريقته و سنته التى اعتادها عن الفراء و الزجاج و قيل على ما هو أشكل بالصواب و أولى بالحق عنده عن الجبائى قال و لهذا قال قَرَّبَكُمْ أَعْلَمُ يَمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا أى إنه يعلم أى الفريقين على الهدى و أيهما على الضلال و قيل معناه أنه أعلم بمن هو أصوب دينا و أحسن طريقه انتهى (4).

و الظاهر أن الاستشهاد بالآيه لأنها يفهم منها أن بطلان المبطلين لا يضر حقيه المحقين ثم المشهور بين الأصحاب عدم كراهه الصلاه فى البيع و الكنائس و ذهب ابن البراج و سلا و ابن إدريس إلى الكراهه لعدم انفكاكها من النجاسه غالبا و قال

ص: 330

1- 1. قرب الإسناد ص 70 ط حجر ص 92 ط نجف.

2- 2. أسرى: 84.

3- 3. تفسير العيَّاشي ج 2 ص 316.

4- 4. مجمع البيان ج 6 ص 436.

الشيخان ره لو كانت مصوره كره قطعاً من حيث الصور و ظاهر الخبر و ما قبله عدم الكراهه و هذا الخبر يرمى إلى طهاره أهل الكتاب إلا أن يقال ليس المراد بالنظافه الطهاره بل المراد أنه ليس فيها قذاره و لا نجاسه مسريه و قال فى المنتهى الأقرب أنه يستحب رش الموضع الذى يصلى فيه من البيع و الكنائس لما رواه

السَّيِّحُ فِي الصَّحِيحِ (1)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعِ وَ الْكَنَائِسِ وَ بُيُوتِ الْمَجُوسِ فَقَالَ رُشٌّ وَ صَلٌّ.

و العطف يقتضى التشريك فى الحكم انتهى و هو حسن و إطلاق النص و كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق بين إذن أهل الذمه و عدمه و احتمال الشهيد فى الذكرى توقفها على الإذن تبعاً لغرض الواقف و عملاً بالقرينه و الظاهر عدمه لإطلاق النصوص و يؤيده ورود الإذن فى نقضها بل لو علم اشتراطهم عند الوقف عدم صلاه المسلمين فيها كان شرطهم فاسداً باطلاً و كذا الكلام فى مساجد المخالفين و صلاه الشيعة فيها.

«3»- قُرْبُ الْإِسْتَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ بَوَارِيَّ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى الَّتِي يَفْعُدُونَ عَلَيْهَا فِي بُيُوتِهِمْ أَيْصَلَى عَلَيْهَا قَالَ لَا (2).

بيان: حمل على الكراهه أو على العلم بالنجاسه و الأحوط الاجتناب لغلبه الظاهر فيه على الأصل و قال الشيخ فى المبسوط تجوز الصلاه فى البيع و الكنائس و تكره فى بيوت المجوس و فى النهايه لا يصلى فى بيت فيه مجوسى و لا بأس بالصلاه و فيه يهودى أو نصرانى و لا بأس بالصلاه فى البيع و الكنائس.

و قال العلامة ره فى المنتهى تكره الصلاه فى بيوت المجوس لأنها لا تنفك عن النجاسات و يؤيده

مَا رَوَاهُ أَبُو جَمِيلَةَ (3)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا تُصَلِّ

-
- 1-1. التهذيب ج 1 ص 199.
 - 2-2. قرب الإسناد ص 112 ط نجف.
 - 3-3. التهذيب ج 1 ص 244، و رواه الكليني في الكافي ج 3 ص 389 عن أبي جميله عن أبي أسامه عن أبي عبد الله عليه السلام.

فِي بَيْتٍ فِيهِ مَجُوسِيٌّ وَ لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي بَيْتٍ فِيهِ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ قَالَ وَ لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ إِذَا كَانَ فِيهِ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ فَقَارُقُوا الْمَجُوسَ.

و يؤيده روايه أبي جميله و لو اضطر إلى الصلاه في بيت المجوسى صلى فيه بعد أن يرش الموضع بالماء على جهة الاستحباب لما رواه الشيخ في الصحيح عَنْ أَبِي بَصِيرٍ (1) قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ الصَّلَاةِ فِي بُيُوتِ الْمَجُوسِ فَقَالَ رُشٌّ وَ صَلٌّ.

أقول: ظاهر الأخبار كراهه الصلاه في البيت الذى فيه المجوسى سواء كان بيته أم لا و عدم كراهه الصلاه فى بيته إن لم يكن فيه لكن يستحب الرش و الأحوط انتظار الجفاف كما هو ظاهر انتهى.

«4»- كِتَابُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ دَرِيحِ الْمُخَارِبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ: سَأَلْتُ الصَّلَاةَ فِي بُيُوتِ الْمَجُوسِ فَقَالَ أَلَيْسَتْ مَغَارِيكُمْ قُلْتُ بَلَى قَالَ نَعَمْ.

بيان: أ ليست مغاريكم أى تردونها فى الذهاب إلى غزو العدو فيدل على أن التجويز مقيد بالضرورة.

«5»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ رَأَى عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَام يُصَلِّي فِي الْكَعْبَةِ رَكَعَتَيْنِ (2).

«6»- الْمُقْنِعَةُ، قَالَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: لَا تُصَلِّ الْمَكْتُوبَةَ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ وَ لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ فِيهَا النَّافِلَةَ (3).

«7»- الْمَنَاقِبُ، لِابْنِ شَهْرَآشُوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَام لِمَ لَا تَجُوزُ الْمَكْتُوبَةُ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ يَدْخُلْهَا

ص: 332

-
- 1- 1. التهذيب ج 1 ص 199.
 - 2- 2. قرب الإسناد ص 13 ط حجر ص 18 ط نجف.
 - 3- 3. المقنعه 71.

فِي حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ وَلَكِنْ دَخَلَهَا فِي قَتْحِ مَكَّةَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ وَمَعَهُ أَسَامَةٌ (1).

بيان: رواه في التهذيب (2).

عن الطاطري عن محمد بن أبي حمزة عن معاوية و عن الحسين بن سعيد (3).

عن فضاله عن معاوية و يحتمل أن يكون ذكر عدم الدخول في الحج و العمره استطرادا و لو ذكر للتعليل فوجه الاستدلال به أنه لم يدخلها مكررا حتى يتوهم أنه صلى فيها فريضة بل دخلها مره واحده و لم يكن وقت فريضه أو أنه لم يدخلها في الحج و العمره حتى يتوهم أنهما كانتا صلاه الطواف الواجب.

ثم اعلم أنه لا خلاف في جواز النافله في الكعبه و أما الفريضة فالمشهور بين الأصحاب فيها الكراهه و قال ابن البراج و الشيخ في الخلاف بالتحريم بل ادعى الشيخ إجماع الفرقه عليه مع أنه خالف ذلك في أكثر كتبه و قال بالكراهه و الكراهه أقوى و الترك أحوط.

ص: 333

-
- 1- 1. مناقب آل أبي طالب ج 4 ص 257.
 - 2- 2. التهذيب ج 1 ص 245 ط حجر ج 2 ص 282 ط نجف.
 - 3- 3. التهذيب ج 1 ص 526 ط حجر ج 5 ص 279 ط نجف، باب دخول الكعبه.

«1»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ يُصَلِّي الضُّحَى وَ أَمَامَهُ امْرَأَةٌ تُصَلِّي بَيْنَهُمَا عَشْرَةَ أَذْرُعٍ قَالَ لَا بَأْسَ لِيَمُضِ فِي صَلَاتِهِ (1).

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي صَلَاتِهِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ تَكُونَ امْرَأَةٌ مُقْبِلَةً يَوْجُهَا عَلَيْهِ فِي الْقِبْلَةِ قَاعِدَةً أَوْ قَائِمَةً قَالَ يَذَرُهَا عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَقْطَعْ ذَلِكَ صَلَاتُهُ (2) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدٍ قَصِيرٍ خَائِطٍ وَ امْرَأَةٌ قَائِمَةٌ تُصَلِّي بِحَيْالِهِ وَ هُوَ يَرَاهَا وَ تَرَاهُ قَالَ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا خَائِطٌ قَصِيرًا أَوْ طَوِيلًا فَلَا بَأْسَ (3).

توضيح: قوله يصلى الضحى الضحى ظرف أى يصلى فى هذا الوقت صلاه مشروعه و لو كان المراد صلاه الضحى فالتقرير للتقيه.

«2»- الْعِلَلُ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنْ فَصَّالَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّمَا سُمِّيَتْ مَكَّةُ بِكَهْ لِأَنَّهُ يُبَكِّ بِهَا الرَّجَالُ وَ النِّسَاءُ وَ الْمَرْأَةُ تُصَلِّي بَيْنَ يَدَيْكَ وَ عَنْ يَمِينِكَ وَ عَنْ يَسَارِكَ وَ عَنْ شِمَالِكَ وَ مَعَكَ وَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِنَّمَا يُكْرَهُ فِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ (4).

«3»- الْمَحَاسِنُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى وَ فَصَّالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قُلْتُ

ص: 334

- 1- 1. قرب الإسناد ص 123 ط نجف.
- 2- 2. قرب الإسناد ص 91 ط حجر ص 123 ط نجف.
- 3- 3. قرب الإسناد ص 124 ط نجف.
- 4- 4. علل الشرائع ج 2 ص 84.

لَأَبَى عَبْدُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقْوَمُ أَصَلَّى وَ الْمَرْأَةُ جَالِسَهُ بَيْنَ يَدَيْ أَوْ مَارَهُ
فَقَالَ لَا بَأْسَ إِنَّمَا سُمِّيتُ بِكَهَ لِأَنَّهُ يُبَكِّ فِيهَا الرَّجَالُ وَ النِّسَاءُ (1).

«4»- السَّرَائِرُ، نَقْلًا مِنْ كِتَابِ النَّوَادِرِ لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي تَصْرِ الْبَرْنُطِيِّ
عَنِ الْمُفَضَّلِ عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ
الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي زَاوِيَةِ الْجُجْرَةِ وَ امْرَأَتُهُ أَوْ ابْنَتُهُ تُصَلِّي بِجِدَائِهِ فِي الزَّاوِيَةِ
الْأُخْرَى قَالَ لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا سِتْرٌ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سِتْرٌ أَجْرَاهُ
(2).

وَ مِنْهُ نَقْلًا مِنْ كِتَابِ حَرِيرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبَى جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَرْأَةُ وَ الرَّجُلُ
يُصَلِّي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِبَالَهُ صَاحِبِهِ قَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا قَدْرٌ مَوْضِعَ رَحْلِ
قَالَ وَ قَالَ زُرَّارُهُ وَ قُلْتُ لَهُ الْمَرْأَةُ تُصَلِّي حَيْثُ زَوْجُهَا فَقَالَ تُصَلِّي بِأَرَاءِ
الرَّجُلِ إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَهُ قَدْرٌ مَا لَا يُتَخَطَّى أَوْ قَدْرٌ عَظِيمُ الذَّرَاعِ
فَصَاعِدًا (3).

«5»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِإِلْيَاسَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:
سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدٍ وَ حَيْطَانُهُ كَوَى كُلَّهُ قَبْلَتُهُ وَ
جَانِبَاهُ وَ امْرَأَتُهُ تُصَلِّي حَيْثُ يَرَاهَا وَ لَا تَرَاهُ قَالَ لَا بَأْسَ (4).

تحقيق و تبیین

الكوى بالضم جمع كوه بالفتح و الضم و التشديد و هى الخرق فى الحائط.

و اعلم أن الأصحاب اختلفوا فى أن المنع من محاذاه الرجل و المرأة فى
الصلاة على التحريم أو الكراهه فذهب المرتضى و ابن إدريس و أكثر
المتأخرين إلى الثانى و ذهب الشيخان إلى أنه لا يجوز أن يصلى الرجل و
إلى جنبه امرأه تصلى سواء صلت بصلاته أم لا فإن فعلا بطلت صلاتهما و
كذا إن تقدمته عند الشيخ و لم يذكر ذلك المفيد و تبعهما ابن حمزه و أبو
الصلاح و قال الجعفى و من صلى و حياله امرأه و ليس

ص: 335

-
- 1- 1. المحاسن ص 337.
 - 2- 2. السرائر ص 465.
 - 3- 3. السرائر ص 472.

4-4. البحار ج 10 ص 264.

بينهما قدر عظم الذراع فسدت الصلاة.

ثم اختلفوا فيما يزول الكراهه أو التحريم فمنهم من قال يزول بالحائل بينهما أو بتباعد عشره أذرع أو وقوع صلاتها خلفه بحيث لا يحاذى جزء منها جزءا منه في جميع الأحوال و قال في المعتبر لو كانت متأخره عنه و لو بشبر أو مسقط الجسد أو غير متشاغله بالصلاه لم يمنع و نحوه قال في المنتهى و ظاهر الشيخ في كتابي الحديث أيضا الاكتفاء بالشبر و الظاهر أنه لا خلاف في زوال المنع بتوسط الحائل أو بعد عشره أذرع و قد حكى الفاضلان عليه الإجماع لكن في بعض الروايات أكثر من عشره أذرع و الظاهر أن زوال المنع بصلاتها خلفه أيضا في الجملة إجماعى.

ثم إن الشهيد الثانى ره اعتبر في الحائل أن يكون مانعا من الرؤيه و كلام سائر الأصحاب مطلق و خبرا على بن جعفر يدلان على عدمه و قال العلامة في النهايه ليس المقتضى للتحريم أو الكراهه النظر لجواز الصلاه و إن كانت قدومه عاريه و لمنع الأعمى و من غمض عينيه و قريب منه كلامه في التذكرة و فى البيان و فى تنزيل الظلام أو فقد البصر منزله الحائط نظر أقربيه المنع و أولى بالمنع منع الصحيح نفسه من الاستبصار و استوجه فى التحرير الصحه فى الأعمى و استشكل فيمن غمض عينيه و الظاهر عدم زوال المنع بشىء من ذلك كما هو الظاهر من الأخبار.

و اختلف فى الصغيرين و الصغير و الكبير و الظاهر اشتراك البلوغ فيهما و ذهب الأكثر إلى اشتراط تعلق الكراهه و التحريم بصلاه كل منهما صحه صلاه الآخر و احتمل الشهيد الثانى عدم الاشتراط و إطلاق كلامهم يقتضى عدم الفرق بين إقتران الصلاتين أو سبق إحداهما فى بطلان الكل و ذهب جماعه من المتأخرين إلى اختصاص البطلان بالمقترنه و المتأخره دون السابقه و فى التقدير بعشره أذرع الظاهر أن مبدأه الموقف و ربما يحتمل مع تقدمها اعتباره من موضع السجود.

و الذى يظهر من الأخبار أن الحكم على الكراهه تزول بتأخرها بشبر و الذراع أفضل و بمسقط الجسد أحوط و بعشره أذرع أو بحائل بينهما و إن كان بقدر ذراع أو بقدر عظم الذراع أيضا إذ الظاهر من روايه زراره قدر ما لا يتخطى أو قدر

عظم الذراع أن يكون بينهما شىء ارتفاعه أحد المقدارين و روايه الحلبي رواها الشيخ فى الصحيح (1)

عن العلاء عن محمد بن مسلم بتلك العبارة بعينها إلا أن فيه لا ينبغي ذلك فإن كان بينهما شبر أجزاء ذلك بالشين المعجمه و الباء الموحده و قال الشيخ بعد ذلك يعنى إذا كان الرجل متقدما للمرأة بشبر.

و احتمال الشيخ البهائى قدس سره كون المفسر محمد بن مسلم بأن يكون فهم ذلك من الإمام عليه السلام لقرينه حاله أو مقالیه و قال قد استبعد بعض الأصحاب هذا التفسير و اختار جعل الشبر فى الحديث بالسين المهمله و التاء المثناه من فوق و هو كما ترى و ربما يقال فى وجه الاستبعاد إن بلوغ الحجره فى الضيق إلى حد لا يبلغ البعد بين المصلين فى زاويتها مقدار شبر خلاف الغالب المعتاد و ليس بشىء لأنه إذا كان المراد كون الرجل أقرب إلى القبلة من المرأة بشبر لا يلزم حمل الحجره على خلاف مجرى العاده.

و قال ره إلحاق التاء بالعرشه يعطى عدم ثبوت ما نقله بعض اللغويين من أن الذراع مؤنث سماعى انتهى.

ثم إنهم ذكروا أن جميع ذلك فى حال الاختيار فأما مع الاضطرار فلا كراهه و أما استثناء مكه من هذا الحكم كما مر فى روايه الفضيل فلم أر التصريح به فى كلام الأصحاب و ظاهر الصدوق ره القول به نعم قال العلامة قدس سره فى المنتهى لا بأس بالصلاه هناك و المرأة قائمه أو جالسه بين يديه لما رواه

الشيخ عن معاوية (2)

قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقُومُ أَصَلِّي بِمَكَّةَ وَ مَرَأهُ بَيْنَ يَدَيَّ جَالِسَهُ أَوْ مَرَأَهُ قَالَ لَا بَأْسَ إِنَّمَا سُمِّيَتْ مَكَةُ بِكَهْ لِأَنَّهُ تَبَكَ فِيهِ الرَّجَالُ وَ النِّسَاءُ.

و قال فى التذكرة و لا بأس بأن يصلى فى مكه زادها الله شرفا إلى غير ستره لأن النبى صلى الله عليه و آله صلى هناك و ليس بينه و بين الطواف ستره.

و لأن الناس يكثرون هناك لأجل قضاء نسكهم و سميت بكه لأن الناس

- 1-1. التهذيب ج 1 ص 201.
- 2-2. التهذيب ج 1 ص 576 باب الزيادات من الحجّ.

يتباكون فيها أى يزدهمون و يدفع بعضهم بعضا فلو منع المصلى من يجتاز بين يديه ضاق على الناس و حكم الحرم كله ذلك لأن ابن عباس قال أقبلت راكبا على حمار و النبي صلى الله عليه و آله يصلى بالناس بمنى إلى غير جدار و لأنه محل المشاعر و المناسك انتهى.

و لا يبعد القول به لأن رعايه هذا عند المقام يوجب الحرج غالبا لتضييق الوقت و المكان و لا يمكن رعايه ذلك فى غالب الأوان و لتلك الروايه (1) التى ليس فيها ما يتأمل فيه إلا أبان (2) و هو و إن رمى بالناووسيه لكن روى فيه إجماع العصابه.

ص: 338

-
- 1- 1. يعنى ما مر تحت الرقم 2 من كتاب العلل.
 - 2- 2. يعنى أبان بن عثمان الأحمر، و قوله « و ان رمى بالناووسيه » فتد اختلف فيه نسخ رجال الكشيّ- و هو الأصل فى هذا، ففى بعضها « و كان من القادسيه » راجع فى ذلك قاموس الرجال للتستريّ.

الآيات:

البقره: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَتَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَ سَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (1)

الأعراف: وَ أَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ (2)

التوبه: مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ - إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَ آتَى الزَّكَاةَ وَ لَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ - أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَ عِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَ جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (3)

و قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا (4)

و قال تعالى: وَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَ كُفْرًا وَ تَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ إِزْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَ لِيُخْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَ اللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ - لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ (5)

ص: 339

1- 1. البقره: 114 و 115.

2- 2. الأعراف: 29.

3- 3. براءه: 17- 19.

4- 4. براءه: 28.

5- 5. براءه: 107- 108.

يونس: وَ اجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَ اقِيمُوا الصَّلَاةَ (1)

الحج: وَ لَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَ بِيَعُ وَ صَلَوَاتُ وَ مَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا (2)

الجن: وَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا (3)

تفسير:

وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ فِي (4) تَفْسِيرِ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَام (5): هِيَ مَسَاجِدُ خِيَارِ الْمُؤْمِنِينَ بِمَكَّةَ مَنَعُوهُمْ عَنِ التَّعَبُّدِ فِيهَا بِأَنْ أَجْتُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى الْخُرُوجِ عَنْ مَكَّةَ.

وَ فِي تَفْسِيرِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ (6)

وَ غَيْرِهِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَام: أَنَّهُمْ قُرَيْشٌ حِينَ مَنَعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ دُخُولَ مَكَّةَ وَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

وَ رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَام عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَام: أَنَّهُ أَرَادَ جَمِيعَ الْأَرْضِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَ طَهُورًا (7).

أقول: اللفظ يقتضى العموم فى المسجد و المانع و الذكر.

وَ سَعَى فِي خَرَابِهَا أَى فِي خَرَابِ تِلْكَ الْمَسَاجِدِ لئَلَّا تَعْمَرَ بِطَاعَةِ اللَّهِ

أَوَّلِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ فِي تَفْسِيرِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَام: أَنَّهُ وَعَدَ لِلْمُؤْمِنِينَ بِالنُّصْرَةِ وَ اسْتِخْلَاصِ الْمَسَاجِدِ مِنْهُمْ وَ قَدْ أَنْجَرَ وَعْدَهُ يَفْتَحِ مَكَّةَ لِمُؤْمِنِي ذَلِكَ الْعَصْرِ وَ سَيُنْجِزُهُ لِعَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ حِينَ ظُهُورِ الْقَائِمِ ع.

و قيل المعنى كان حقهم بحسب حالهم أن لا يدخلوها إلا خائفين من المؤمنين فكيف جاز لهم أن يمنعوا المؤمنين و قيل إلا خائفين من أن ينزل عليهم عذاب لاستحقاقهم ذلك و قيل ما كان لهم أن يدخلوها إلا بخشيه و خضوع فضلا عن أن يجترءوا على تخريبها.

فيستفاد منها استحباب دخولها بالخضوع و الخشوع و الخشيه من الله تعالى
كما

- 1-1. يونس: 87.
- 2-2. الحج: 40.
- 3-3. الجن: 18.
- 4-4. البقره: 114.
- 5-5. تفسير الإمام العسكري: 256.
- 6-6. تفسير القمّي: 50.
- 7-7. تفسير مجمع البيان ج 1 ص 190.

هو حال العبد الواقف بين يدي سيده و قيل معناه النهى عن تمكينهم من الدخول فى المساجد و روى العياشى عن محمد بن يحيى (1) يعنى لا يقبلون الإيمان إلا و السيف على رؤوسهم.

لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ قَتْلٌ وَ سَبْيٌ أَوْ ذَلَّةٌ بِضَرْبِ الْجَزِيَّةِ وَ قِيلَ أَيْ بَعْدَ قِيَامِ الْقَائِمِ وَ الْأُولَى التَّعْمِيمُ بِكُلِّ مَا يَصِيرُ سَبَبًا لِمَذَلَّتِهِمْ فِي الدُّنْيَا.

أقول: تدل الآيه بعمومها على عدم جواز منع ما يذكر الله به من الصلوات و الدعوات و تلاوه القرآن و نشر العلوم الدينيه و أمثالها فى المساجد و حرمة السعى فى خرابها الصورى بهدمها و إدخالها فى الملك و غير ذلك بل تعطيلها و كل ما يوجب ذهاب رونقها و إحداث البدع فيها و كل ما ينافى وضعها و حصول الذكر فيها.

وَ أَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ (2) على بعض الاحتمالات يدل على رجحان إتيان المساجد و سياى فى باب القبلة.

ما كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَغْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ (3) أى ما كانوا أهل ذلك و لا جاز لهم أو ما صح و لا استقام لهم عماره شىء من المساجد فضلا عن المسجد الحرام و هو صدرها و مقدمها و قيل هو المراد كما هو الظاهر على قراءه ابن كثير و أبى عمرو و يعقوب مسجد الله لقوله تعالى فيما بعد وَ عِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ إِنَّمَا جُمِعَ لِأَنَّ قِبْلَةَ الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا وَ إِمَامَهَا فَعَامَرَهَا كَعَامَرَ جَمِيعَهَا أَوْ لِأَنَّ كُلَّ بَقْعَةٍ مِنْهُ مَسْجِدٌ.

شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ بِإِظْهَارِ كُفْرِهِمْ وَ نَصْبِهِمُ الْأَصْنَامَ حَوْلَ الْبَيْتِ وَ قِيلَ هِيَ اعْتِرَافُهُمْ بِمَلَّةٍ مِنْ مِلَلِ الْكُفْرِ كَالنَّصْرَانِيَّةِ بِأَنَّهُ نَصْرَانِيٌّ وَ رَوَى فِي الْجَوَامِعِ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ عَيَّرُوا أَسَارَى بَدْرٍ وَ وَبَّخَ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامِ الْعَبَّاسُ بِقَتَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ قَطِيعَةِ الرَّحِمِ فَقَالَ الْعَبَّاسُ تَذْكُرُونَ مَسَاوِينَا وَ تَكْتُمُونَ مَحَاسِنَنَا فَقَالُوا أَوْ لَكُمْ مَحَاسِنٌ قَالَ نَعَمْ إِنَّا نَعْمُرُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَ نَحْجِبُ الْكَعْبَةَ وَ نَسْقِي الْحَجَّاجَ

ص: 341

1- 1. تفسير العياشى ج 1 ص 56.

2- 2. الأعراف: 29، و قد مر فى ص 165 ما يتعلق بها.

3- 3. براءة: 17.

و نفك العانى فنزلت.

أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمُ الَّتِي هِيَ الْعِمَارَةُ وَ السَّقَايَةُ وَ الْحَجَابَةُ وَ فَكُ الْعِنَاءِ الَّتِي يَفْتَخِرُونَ بِهَا أَوْ مُطْلَقًا بِمَا قَارَنَهَا مِنَ الشَّرْكِ وَ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ لِأَجَلِهِ وَ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى بَطْلَانِ أَعْمَالِ الْكُفَّارِ وَ عَدَمِ صَحَّةِ شَيْءٍ مِنْهَا وَ يُمْكِنُ أَنْ يَفْهَمَ مِنْهَا جَوَازُ مَنْعِهِمْ مِنْ مِثْلِ الْعِمَارَةِ.

إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ الْحَصْرُ إِمَّا إِضَافِيًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أُولَئِكَ الْمُشْرِكِينَ أَوْ مُطْلَقًا الْكُفْرَ فَهَذِهِ الْأَوْصَافُ لِتَفْخِيمِ شَأْنِ عِمَارَةِ مَسَاجِدِ اللَّهِ وَ تَعْظِيمِ عَامِلِهَا وَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذِهِ الْأَوْصَافِ وَ لِبَيَانِ بَعْدَ أُولَئِكَ عَنْ عَمَلِهَا أَوْ الْمُرَادُ عِمَارَتِهَا حَقَّ الْعِمَارَةِ الَّتِي لَا يُوَفِّقُ لَهَا إِلَّا هَؤُلَاءِ الْمُوصُوفُونَ بِاعْتِبَارِ قُوَّةِ إِيْمَانِهِمْ وَ كِمَالِ إِخْلَاصِهِمْ أَوْ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ وَ لَا يَصِحُّ عِمَارَةُ مَسَاجِدِ اللَّهِ مِنْ أَحَدٍ عَلَى طَرِيقِ الْوَلَايَةِ عَلَيْهَا إِلَّا مِمَّنْ كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ أُولَئِكَ الْمُفْتَخِرِينَ أَرَادُوا نَحْوَ ذَلِكَ وَ أَنَّهُمْ وَلَاهُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ

فِيخْتَصُّ بِالنَّبِيِّ وَ الْأَئِمَّةِ الطَّاهِرِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ قَوْلِهِ وَ لَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ عَدَمَ سَبْقِ الْفُسْقِ بَلْ وَ لَا ذَنْبَ فَكَيْفَ الْكُفْرِ وَ قِيلَ إِنَّهُمْ كَانُوا يَخْشَوْنَ الْأَصْنَامَ وَ يَرْجُونَهَا فَأَرِيدَ نَفْيَ تِلْكَ الْخَشْيَةِ.

فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ تَبْعِيدَ لِلْمُشْرِكِينَ عَنْ مَوَاقِفِ الْإِهْتِدَاءِ وَ حَسْمَ لِأَطْمَاعِهِمْ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِأَعْمَالِهِمُ الَّتِي اسْتَعْظَمُوهَا وَ افْتَخَرُوا بِهَا وَ أَمَلُوا عَاقِبَتَهَا بِأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ ضَمُّوا إِلَى إِيْمَانِهِمُ الْعَمَلَ بِالشَّرَائِعِ مَعَ اسْتِشْعَارِ الْخَشْيَةِ وَ التَّقْوَى اهْتِدَاؤُهُمْ دَائِرَ بَيْنِ عَسَى وَ لَعَلَّ فَمَا بِالْمُشْرِكِينَ يَقْطَعُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ وَ يَأْمَلُونَ عِنْدَ اللَّهِ الْحَسَنَى.

وَ قِيلَ فِي هَذَا الْكَلَامِ وَ نَحْوِهِ لَطْفٌ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي تَرْجِيحِ الْخَشْيَةِ وَ رَفْضِ الْإِغْتِرَارِ بِاللَّهِ وَ قِيلَ عَسَى إِشَارَةٌ إِلَى حَالِ الْمُؤْمِنِينَ وَ أَنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ فِي دَعْوَاهُمْ لِلْهَدَايَةِ وَ عَدَمِ نَفْسِهِمْ مِنَ الْمُهْتَدِينَ عَلَى هَذَا الْحَالِ فَمَا بِالْكَفَّارِ يَقْطَعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ بِالْإِهْتِدَاءِ ثُمَّ ذَلِكَ لِلْمُؤْمِنِينَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِرَجْحَانِ الْخَشْيَةِ وَ قُوَّتِهَا أَوْ عَلَى سَبِيلِ التَّادِبِ وَ التَّوَاضُعِ أَوْ نَظَرًا مِنْهُمْ إِلَى مَرْتَبَتِهِ أَعْلَى وَ دَرَجَتِهِ أَسْفَى.

ثم فى الآيه حث عظيم على تعمير المساجد و تعظيم شأنه و قيل المراد بالتعمير بناؤها و إصلاح ما يستهدم منها و تزيينها و فرشها و إزاله ما يكره النفس منه مثل كنسها و الإسراج فيها و قيل المراد شغلها بالعباده مثل الصلاه و الذكر و تلاوه القرآن و درس العلوم الدينيه و تجنبها من أعمال الدنيا و اللهو و اللعب و عمل الصنائع و حديث الدنيا و لعل التعميم أولى.

أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ قَدْ مَضَى تَفْسِيرَهَا وَ نَزُولَهَا فِي مَفَاخِرِهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَبْقِ الْإِيمَانِ وَ الْعَبَاسِ بِالسَّقَايَةِ وَ شَبِيهِ بِالْحِجَابِ وَ فَضْلِ الْإِيمَانِ عَلَى تِلْكَ الْأُمُورِ ظَاهِرٌ لَا سَيْمًا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَعَ الْإِيمَانِ فَإِنَّهَا بَاطِلَةٌ مَحْبُطَةٌ كَمَا مَرَّ.

فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (1) استدل به على عدم جواز إدخال النجاسه المسجد الحرام و هو غير بعيد للتفريع و إن أمكن المناقشه فيه و أما الاستدلال به على عدم جواز دخولهم شيئاً من المساجد فهو ضعيف (2).

وَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا (3)

فِي الْمَجْمَعِ (4)

وَ الْجَوَامِعُ رُوي: أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لَمَّا بَنَوْا مَسْجِدَ قُبَاءَ وَ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ خَسَدَتْهُمْ إِخْوَتُهُمْ بَنُو عَنَمٍ بْنُ عَوْفٍ وَ قَالُوا تَبْنِي مَسْجِدًا نُصَلِّي فِيهِ وَ لَا تَحْضُرُ جَمَاعَةٌ مُحَمَّدٍ فَبَنَوْا مَسْجِدًا إِلَى جَنْبِ مَسْجِدِ قُبَاءَ وَ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ هُوَ يَتَجَهَّرُ إِلَى تَبُوكَ إِنَّا نَحِبُّ أَنْ تَأْتِيَنَا قُتُصَلَّى لَنَا فِيهِ فَقَالَ إِنِّي عَلَى جَنَاحِ سَيْفٍ وَ لَمَّا انْصَرَفَ مِنْ تَبُوكَ تَرَلْتُ فَأَرْسَلَ مَنْ هَدَمَ الْمَسْجِدَ وَ أَحْرَقَهُ وَ أَمَرَ أَنْ يَتَّخَذَ مَكَانَهُ كُنَاسَةً تُلْقَى فِيهَا الْجِيفُ وَ الْقُمَامَةُ.

ضِرَاراً مُضَارَهُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَصْحَابِ مَسْجِدِ قُبَاءَ وَ كُفْراً وَ تَقْوِيَةً لِلْكَفْرِ الَّذِي كَانُوا يَضْمُرُونَ وَ إِزْصَاداً أَيْ وَ إِعْدَاداً لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ مِنْ قَبْلِ يَعْنِي أَبَا عَامَرَ الرَّاهِبَ قِيلَ بَنُوهُ عَلَى أَنْ يُؤْمَهُمْ فِيهِ أَبُو عَامَرَ إِذَا قَدِمَ مِنَ الشَّامِ فِي الْجَوَامِعِ

ص: 343

- 2-2. راجع فی ذلک ج 80 ص 44.
- 3-3. براءه: 107.
- 4-4. مجمع البیان ج 5 ص 72.

أنه كان قد ترهب في الجاهلية و لبس المسوح فلما قدم النبي صلى الله عليه و آله المدينة حسده و حزب عليه الأحزاب ثم هرب بعد فتح مكة و خرج إلى الروم و تنصر و كان هؤلاء يتوقعون رجوعه إليهم و أعدوا هذا المسجد له ليصلى فيه و يظهر على رسول الله صلى الله عليه و آله لأنه كان يقاتل رسول الله صلى الله عليه و آله في غزواته إلى أن هرب إلى الشام ليأتى من قيصر جنود يحارب بهم رسول الله صلى الله عليه و آله و مات بقنسرين وحيدا.

وَلَيَخْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ أَى مَا أَرَدْنَا بِنَائِهِ إِلَّا الْخِصْلَةَ الْحُسْنَىٰ وَ هِيَ الصَّلَاةُ وَ الذِّكْرُ وَ التَّوَسُّعُ عَلَى الْمَصْلِينَ وَ اللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ فِي حَلْفِهِمْ لَا تَقُومَ فِيهِ أَبَدًا أَى لَا تَصِلُ فِيهِ أَبَدًا يُقَالُ فَلَان يَقُومُ بِاللَّيْلِ أَى يَصِلُ لِمَسْجِدٍ أَسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ وَجُودِهِ وَ فِي الْكَافَى عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ فِي الْعِيَّاشِيِّ عَنْ الْبَاقِرِ وَ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْنِي مَسْجِدَ قِبَاءٍ وَ كَذَا ذَكَرَهُ عَلَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ (1) أَيْضًا وَ قِيلَ أَسَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ صَلَّى فِيهِ أَيَّامَ مَقَامِهِ بِقِبَاءٍ وَ قِيلَ هُوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ قَالَ فِي الْمَجْمَعِ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ هُوَ مَسْجِدِي هَذَا (2) وَ قِيلَ هُوَ كُلُّ مَسْجِدٍ بَنِيَ لِلْإِسْلَامِ وَ أُرِيدَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى.

أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ أَى أَوْلَىٰ بِأَنْ تَصِلَ فِيهِ

فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ رَوَى الْعِيَّاشِيُّ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (3): أَنَّهُ إِسْتَنْجَأَ.

وَ فِي الْمَجْمَعِ عَنْ الْبَاقِرِ وَ الصَّادِقِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا بِالْمَاءِ عَنْ الْغَائِطِ وَ الْبَوْلِ.

وَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَنَّهُ قَالَ لِأَهْلِ قُبَاءَ مَا تَفْعَلُونَ فِي طُهُرِكُمْ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ إِلَيْكُمْ الثَّنَاءَ قَالُوا نَغْسِلُ أَثَرَ الْغَائِطِ فَقَالَ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكُمْ وَ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ.

أقول: قد مضى تفسير الآيات و تأويلها (4)

و القصص المتعلقة بها بأسانيدھا

-
- 1-1. راجع الكافي ج 3 ص 560 في حديثين، تفسير العيّاشيّ ج 2 ص 111 تحت الرقم 135 و 136 من سورة براءه، تفسير عليّ بن إبراهيم ص 280.
 - 2-2. مجمع البيان ج 5 ص 74.
 - 3-3. تفسير العيّاشيّ ج 2 ص 112.
 - 4-4. راجع ج 21 ص 252-263 من هذه الطبعه الحديثه.

فى المجلد السادس و الغرض من إيرادها هنا الاستدلال بها على اشتراط القربه فى صحه وقف المساجد و فضلها و جواز تخريب ما بنى منها لغرض فاسد بل وجوبه و عدم جواز الصلاه فيما بنى لذلك إن أوجب ترويج بدعتهم و تشييد غرضهم و لعل فيها

إيماء إلى رجحان الصلاه فى مسجد بانوها و مجاوروها و المصلون فيها من الأتقياء و أهل الطهاره و النظافه و إلى رجحان الطهاره و النظافه لدخولها.

فإن قيل ما ذكر يستلزم عدم جواز الصلاه فى البيع و الكنائس و المساجد التى بناها المخالفون قلت لو استلزم الصلاه فيها ما اشترطناه فى عدم جوازها كان الأمر كذلك و ما ورد من الرخصه لعلها مختصه بغير تلك الصوره.

فإن قيل إذا كان الوقف باطلا كانت ملكا لهم فلا يجوز الصلاه فيها بغير إذنهم قلت إنهم يقصدون القربه فى بنائها و وقفها لكنهم أخطئوا فى أن مستحقه من وافق مذهبهم فوقفهم صحيح و ظنهم فاسد و لا يعلم أنهم شرطوا فى الوقف عدم عباده غير أهل ملتهم فيها و لو ثبت أنهم شرطوا ذلك أيضا فيمكن أن يقال بصحه وقفهم و بطلان شرطهم المبتنى على ظنهم الفاسد بخلاف مسجد الضرار فإنه لم تكن فيها قربه أصلا و لو قيل ببطلان الوقف أيضا ففى البيع و الكنائس لا يضر ذلك لأن الملك للمسلمين و إنما قرروهم فيها لمصلحه بل يمكن قول مثل ذلك فى مساجد المخالفين أيضا كما يظهر من كثير من الأخبار أن الأرض للإمام و بعد ظهور الحق يخرجهم منها أدلة و هم صاغرون و بالجملة تجوز الصلاه فى تلك المواضع للشيعة و تقريرهم عليها فى أعصار الأئمه عليهم السلام يكفينا للجواز و إن كان الأحوط عدم الصلاه فيها إذا علم اشتراطهم عدم صلاه الشيعة فيها عند الوقف و هذا نادر.

و قال الشهيد فى الذكرى يجوز اتخاذ المساجد فى البيع و الكنائس لروايه العيص بن القاسم (1)

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الْبَيْعِ وَ الْكَنَائِسِ هَلْ يَصْلُحُ تَقْضُهَا لِإِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فَقَالَ نَعَمْ. ثُمَّ قَالَ الْمُرَادُ بِنَقْضِهَا نَقْضُ مَا لَا بَدَّ مِنْهُ فِي تَحْقُقِ الْمَسْجِدِ كَالْمَحْرَابِ

1-1. التهذيب ج 1 ص 327، الكافي ج 3 ص 368.

و شبهه و يحرم نقض الزائد لابتنائها للعباده و يحرم أيضا اتخاذها فى ملك أو طريق لما فيه من تغيير الوقف المأمور بإقراره و إنما يجوز اتخاذها مساجد إذا باد أهلها أو كانوا أهل حرب فلو كانوا أهل ذمه حرم التعرض لها انتهى أقول يمكن أن يقرأ نقضها بالضم أو الكسر بمعنى آلات بنائها و لا يخلو من بعد و تجوز النقض يؤيد ما ذكرنا من عدم صحة الوقف.

وَ اجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً (1) قال الطبرسى رحمه الله (2) اختلف فى ذلك فقيل لما دخل موسى مصر بعد ما أهلك الله فرعون أمروا باتخاذ مساجد يذكر فيها اسم الله و أن يجعلوا مساجدهم نحو القبلة أى الكعبة عن الحسن و نظيره فى بُيُوتٍ أذن الله أن ترفع الآية (3)

و قيل إن فرعون أمر بتخريب مساجد بنى إسرائيل و منعهم من الصلاة فأمروا أن يتخذوا مساجد فى بيوتهم يصلون فيها خوفا من فرعون (4)

و ذلك قوله وَ اجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً أى صلوا فى بيوتكم لتأمنوا من الخوف

ص: 346

1- 1. يونس: 87.

2- 2. مجمع البيان ج 5 ص 128.

3- 3. النور: 36.

4- 4. و لعل هذا هو الظاهر من سياق الآيات الكريمة، فان الآيات هكذا: فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّتُهُ مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَ مَلَائِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ وَ إِنْ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ وَ إِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ * وَ قَالَ مُوسَى: يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمِنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ * فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِقَوْمِ الظَّالِمِينَ * وَ تَجْنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ * وَ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَ أَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمَكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَ اجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَ اقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ * وَ قَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَ مَلَائِهِ زِينَةً وَ أَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَ اشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ * قَالَ: قَدْ أَجِبتُ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَ لَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (83-89). فكما ترى، يظهر من الآيات الشريفة أن الله عز و جل أوحى الى موسى و أخيه - حينما كانوا بمصر و قد آمن بشريعته جمع من بنى إسرائيل على خوف من فرعون و ملائه أن يتبوا لقومهما بيوتا أى يتخذوا محله لهم يقيمون بها ليكونوا منحاذا عن سائر بنى إسرائيل و أمرناهم أن اجعلوا بيوتكم هذه قبله - أى

فى قبله مصر لا يحول بيوت غيركم من الكافرين بموسى و أخيه- سواء كان
قبطيا أو عبريا- بينكم و بين قبلتكم ثمّ أقيموا الصلاه فى بيوتكم غير
متظاهرين بجماعه و غيرها لئلا يشعر بصلاتكم و ايمانكم فرعون و ملؤه من
القوم الظالمين فيفتنوكم عن دينكم، و بشر المؤمنين يا موسى بأن الله
سينجيهم برحمته من القوم الكافرين.

عن ابن عباس و مجاهد و السدى و غيرهم و قيل معناه اجعلوا بيوتكم يقابل بعضها بعضا عن ابن جبير انتهى.

و رَوَى عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْكَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (1) قَالَ: لَمَّا خَافَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ جَبَايَرَتَهَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى وَ هَارُونَ- أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بَيْوتًا وَ اجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً قَالَ أَمَرُوا أَنْ يُصَلُّوا فِي بُيُوتِهِمْ.

انتهى و يدل على رجحان الصلاة فى البيوت فى الجملة و فى بعض الأحوال و اتخاذ المساجد فى البيوت فىمكن حملة على حال التقية أو على النافله لرجحانها فى البيت و قد ورد لا تجعلوا بيوتكم مقابر أى لا تصلى فيها أصلا كالقبور.

و لَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ (2) أى بتسلط المؤمنين منهم على الكافرين لَهْدَمَتْ أى لخربت باستيلاء المشركين على أهل الملل صوامعُ و بَيْعُ وَ صَلَوَاتُ وَ مَسَاجِدُ قال فى المجمع (3)

أى صوامع فى أيام شريعة عيسى عليه السلام و بيع فى أيام شريعة موسى عليه السلام و مساجد فى أيام شريعة محمد صلى الله عليه و آله أى لهدم فى كل شريعة المكان الذى يصلى فيه و قيل البيع للنصارى فى القرى و الصوامع فى الجبال و البوادر و يشترك فيها الفرق الثلاث و المساجد للمسلمين و الصلوات كنيسة اليهودى و قال ابن عباس و الضحاك و قتاده الصلوات كنائس اليهود يسمونها صلاة فعرب و قرأ جعفر بن محمد عليهما السلام بضم الصاد و اللام و قال الحسن أراد بذلك عين الصلاة و هدم الصلاة بقتل فاعليها و منعهم من

ص: 347

1- 1. تفسير القمى ص 290.

2- 2. الحج: 40.

3- 3. مجمع البيان ج 7 ص 87.

إقامتها و قيل المراد بالصلوات المصليات كما قال لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى (1) و أراد المساجد.

يُذَكِّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا قَالَ الهاء تعود إلى المساجد و قيل إلى جميع المواضع التي تقدمت لأن الغالب فيها ذكر الله و يدل على فضل المساجد و تعميرها و ذم تخريبها و تعطيلها و فضل إيقاع الذكر بأنواعه فيها كثيرا.

وَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ (2) قال فى المجمع أى لا تذكروا مع الله فى المواضع التى بنيت للعباده و الصلاه أحدا على وجه الاشتراك فى عبادته كما تفعل النصارى فى بيعهم و المشركون فى الكعبه قال الحسن من السنه عند دخول المسجد أن يقال لا إله إلا الله لا أدعو مع الله أحدا و قيل المساجد مواضع السجود من الإنسان و هى الجبهه و الكفان و أصابع الرجلين و عينا الركبتين و هى لله تعالى إذ خلقها و أنعم بها فلا ينبغى أن يسجد بها لأحد سوى الله و قيل المراد بالمساجد البقاع كلها و ذلك لأن الأرض كلها جعلت للنبي صلى الله عليه و آله مسجدا (3)

و يدل على استحباب اتخاذ المساجد و وجوب الإخلاص فى العباده فيها على بعض الوجوه.

«1»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَصَائِرِيِّ عَنِ التَّلْعُكْبَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْجَمِيرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ زُرَيْقِ بْنِ زُرَيْبٍ الرَّبِيعِ الْخُلُقَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: شَكَتِ الْمَسَاجِدُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَهَا مِنْ جِيرَانِهَا فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَيْهَا وَ عَزَّتِي وَ جَلَالِي لَا قَبْلُ لَكُمْ صَلَاةً وَاحِدَةً وَ لَا أَظْهَرْتُ لَكُمْ فِي النَّاسِ عَدَالَةً وَ لَا تَأْتِيَهُمْ رَحْمَتِي وَ لَا جَاوِزُونِي فِي جَنَّتِي (4).

ص: 348

1- 1. النساء: 43.

2- 2. الجن: 18.

3- 3. المجمع ج 10 ص 372.

4- 4. أمالي الطوسي ج 2 ص 307.

بيان: يدل على فضل عظيم لإتيان المساجد بل على وجوبه لكن لم نر قائلًا به و أما أصل الرجحان و الفضل فى الجملة فهو إجماعى بل يمكن أن يعد من ضروريات الدين و ظاهر كثير من الأخبار أن الشهود للجماعة و أن التهديد فى تركه لتركها و على المشهور يمكن حملها على الجماعة الواجبه كالجمعه أو على ما إذا تركه مستخفا به غير معتقد لفضله و الأحوط عدم الترك لغير عذر لا سيما إذا انعقدت فيها جماعه لا عذر فى ترك حضورها.

و عدم إظهار العداله لعله إشاره إلى ما ورد فى خبر ابن أبى يعفور(1) من أن الذى يوجب على الناس توليته و إظهار عدالته فى الناس التعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهن و حافظ مواقيتهن بإحضار جماعه المسلمين و أن لا يتخلف عن جماعتهم فى مصالحهم إلا لعله.

«2»- تَوَادِرُ الرَّائِدِيَّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ مَجَانِبَكُمْ وَ صِبْيَانَكُمْ وَ رَفَعَ أَصْوَاتَكُمْ إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَ بَيْعِكُمْ وَ شِرَاءِكُمْ وَ سِلَاحِكُمْ وَ جَمْرُوهَا فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ وَ صَعُّوا الْمَطَاهِرَ عَلَى أَبْوَابِهَا.

وَ يَهَذَا الْإِسْنَادُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَيْمَنَعَنَّ أَحَدُكُمْ مَسَاجِدَكُمْ يَهُودَكُمْ وَ نَصَارَكُمْ وَ صِبْيَانَكُمْ أَوْ لَيْمَسَخَنَّ اللَّهُ تَعَالَى قِرَدَةً وَ خَنَازِيرَ رُكْعًا سُجَّدًا.

بيان: لا خلاف فى كراهه تمكين المجانين و الصبيان لدخول المساجد و ربما يقيد الصبى بمن لا يوثق به أما من علم منه ما يقتضى الوثوق به لمحافظته على التنزه من النجاسات و أداء الصلوات فإنه لا يكره تمكينه بل يستحب تمرينه و لا بأس به و المشهور بين الأصحاب كراهه رفع الصوت فى المسجد مطلقا و إن كان فى القرآن للأخبار المطلقة و استثنى فى هذا الخبر ذكر الله و كذا فعله ابن الجنيد و لعله المراد فى سائر الأخبار لحسن رفع الصوت بالأذان و التكبير و الخطب و المواعظ فيها و إن كان الأحوط عدم رفع الصوت فيما لم يتوقف الانتفاع به عليه و معه يقتصر على ما يتأدى

ص: 349

به الضرورة.

و المشهور كراهه البيع و الشراء فإن زاحم المصلين أو تضمن تغيير هيئته المسجد فلا يبعد التحريم و به قطع جماعه و أما السلاح فالمراد به تشهيره أو عمله و الأحوط تركهما

و رَوَى الشَّيْخُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ سَلِّ السَّيْفِ وَ عَنْ بَرِي النَّبْلِ فِي الْمَسْجِدِ وَ قَالَ إِنَّمَا بُنِيَ لِغَيْرِ ذَلِكَ (1).

و قال ابن الجنيد و لا يشهر فيه السلاح و استحباب التجمير لم أراه فى غير هذا الخبر و الدعائم (2)

و لا بأس بالعمل به.

و أما جعل المطاهر أى محل تطهير الحدث و الخبث على أبوابها فقد ذكر الأصحاب استحبابه و أيد بأنها لو جعلت داخلها لتأذى المسلمون برائحتها و هو مطلوب الترك و منع ابن إدريس من جعل الميضاه فى وسط المسجد قال فى الذكرى و هو حق إن لم يسبق المسجد و هو حسن و ذكر العلامة و المتأخرون عنه كراهه الوضوء من البول و الغائط فى المسجد لروايه

رِقَاعَةً (3)

قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْوُضُوءِ فِي الْمَسْجِدِ فَكَرِهَهُ مِنَ الْغَائِطِ وَ الْبَوْلِ.

و حكم الشيخ فى النهايه بعدم جواز ذلك و تبعه ابن إدريس و منع فى المبسوط عن إزاله النجاسه فى المساجد و عن الاستنجاء من البول و الغائط قال فى الذكرى و كأنه فسر الروايه بالاستنجاء و لعله مراده فى النهايه و هو حسن.

و أما منع اليهود و النصارى فهو على الوجوب على المشهور قال فى الذكرى لا تجوز لأحد من المشركين الدخول فى المساجد على الإطلاق و لا عبره بإذن المسلم له لأن المانع نجاسته للآيه فإن قلت لا تلويث هنا قلت معرض له غالبا و جاز اختصاص هذا التغليظ بالكافر و قول النبى صلى الله

عليه و آله من دخل المسجد فهو آمن منسوخ بالآيه و كذا ربط ثمامه فى المسجد إن صح انتهى.

و يحتمل أن تكون القوم الممسوخه من النصاب و المخالفين و قد مسخوا بتركهم

ص: 350

-
- 1-1. التهذيب ج 1 ص 327، الكافى ج 3 ص 369.
 - 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 149 و سيأتى فى أواخر الباب.
 - 3-3. التهذيب ج 1 ص 326، الكافى ج 3 ص 369.

الولاية فلم يبق فيهم شىء من الإنسانية و قد مسح الصادق عليه السلام يده على عين بعض شيعته فرآهم فى الطواف بصورة القردة و الخنازير.

«3»- أَعْلَامُ الدِّينِ، لِلدَّيْلَمِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: كُونُوا فِي الدُّنْيَا أَصْيَافًا وَ اتَّخِذُوا الْمَسَاجِدَ بُيُوتًا وَ عَوِّدُوا قُلُوبَكُمْ الرَّقَّةَ وَ أَكْثِرُوا مِنَ التَّفَكُّرِ وَ الْبُكَاءِ مِنْ حَشْيَةِ اللَّهِ وَ اجْعَلُوا الْمَوْتَ نُصَبًا لِعَيْنِكُمْ وَ مَا بَعْدَهُ مِنْ أَهْوَالِ الْقِيَامَةِ تَبْنُونَ مَا لَا تَسْكُنُونَ وَ تَجْمَعُونَ مَا لَا تَأْكُلُونَ فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ.

«4»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ اخْتَلَفَ إِلَى الْمَسْجِدِ أَصَابَ إِحْدَى الثَّمَانِ أَخَا مُسْتَفَادًا فِي اللَّهِ أَوْ عِلْمًا مُسْتَطَرِّفًا أَوْ آيَةً مُحْكَمَةً أَوْ رَحْمَةً مُنْتَظَرَةً أَوْ كَلِمَةً تَرُدُّهُ عَنْ رَدَى أَوْ يَسْمَعُ كَلِمَةً تَدُلُّهُ عَلَى هُدًى أَوْ يَتْرَكَ دَنِبًا حَشِيَةً أَوْ حَيَاءً (1).

مجالس الشيخ، عن المفيد عن الحسين بن عبيد الله عن الصدوق: مثله (2) ثواب الأعمال، و الخصال، عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن إبراهيم بن عبد الحميد عن سعد الإسكاف عن زياد بن عيسى عن أبي الجارود عن ابن نباتة: مثله (3) نهاية الشيخ، عن ابن أبي عمير: مثله (4) أعلام الدين، للديلمى عنه عليه السلام: مثله بيان أخا مستفادا فى الله أى يكون استفاده أخوته و تحصيلها لله لا للأغراض

ص: 351

-
- 1- 1. أمالى الصدوق ص 234.
 - 2- 2. أمالى الطوسى ج 2 ص 46 و 47.
 - 3- 3. ثواب الأعمال ص 25، الخصال ج 2 ص 40.
 - 4- 4. النهاية: 23، و رواه فى المحاسن ص 48، قرب الإسناد ص 33 ط حجر.

الباطله فَإِنَّ الْأَخْلَاءَ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ و قيل أى يمكن أن يستفاد منه العلم و العمل و الكمالات المقربة إلى الله أو أصاب أخا فى الله عز و جل يمكن أن يستفيد منه ففى الكلام على الوجهين الأخيرين حذف و إيصال و الأول أظهر.

مستطرفا أى علما يعد حسنا طريفا بديعا أو علما لم يكن عنده فيكون عنده طريفا قال فى القاموس المستطرف الحديث من المال و امرأه طرف الحديث حسنته يستطرفه من يسمعه أو آيه محكمه أى واضحه الدلاله يمكن لأكثر الناس أو مثله فهمها و الانتفاع بها أو غير منسوخه إذ ليس كثير انتفاع بالآيات المنسوخه أو رحمه منتظره بالفتح أى ينتظرها الناس أو بالكسر أى تنتظر القابل

كَمَا رُوي: أَنَّ لِرَبِّكُمْ فِي أَيَّامٍ دَهْرِكُمْ تَفَحَاتٍ أَلَا فَتَعَرَّضُوا لَهَا.

و قيل يمكن أن يكون كناية عن العبادات من الصلوات و غيرها لا سيما الجماعات و رؤيه العلماء و الصلحاء و زيارتهم و التبرك بمجالستهم.

ترده عن ردى أى ضلاله كان مقيما عليها فيتركها أو مريدا لها فلا يرتكبها على هدى أى سبيل هدايه يسلكها أو يشب عليها إن كان فيها قبله أو يترك ذنبا خشيه من الله أو من الناس أو الأعم فى المسجد أو مطلقا و كذا الحياء يحتمل الجميع قال فى الذكرى كان الثامنه ترك الذنب حياء يعنى من الله أو من الملائكه أو من الناس كما أن الخشيه كذلك و يجوز أن تكون الخشيه من الله و الحياء من الناس.

«5»- الْعَلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَكْسِرُ الْمَخَارِيبَ إِذَا رَأَاهَا وَ يَقُولُ كَأَنَّهَا مَدَائِحُ الْيَهُودِ (1).

وَ بِهِذَا الْإِسْتِدَادِ عَنِ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَى مَسْجِدًا بِالْكُوفَةِ قَدْ شُرِّفَ فَقَالَ كَأَنَّهُ بَيْعُهُ وَ قَالَ إِنَّ الْمَسَاجِدَ لَا تُشَرِّفُ ثُبْنَى جُمًّا (2).

- 1-1. علل الشرائع ج 2 ص 9.
- 2-2. علل الشرائع ج 2 ص 10.

إيضاح: حكم الأصحاب بكراهه المحاريب الداخلة و هي قسمان الأول الداخلة في المسجد بأن يبنى جداران في قبله المسجد و يسقف ليدخله الإمام و كان خلفاء الجور يفعلون ذلك خوفا من أعاديهم و الثانى الداخلة فى البناء بأن يبنى فى أصل حائط المسجد موضع يدخله الإمام و الكسر الوارد فى الخبر بالأول أنسب و إن احتمل الثانى أيضا بهدم الجدار و الأكثر اقتصرنا على الأول مع أن الثانى أولى بالمنع و الشهيد الثانى ره عمم الحكم بالنسبة إليهما و قيد الدخول فى الحائط بكونه كثيرا و بعض المتأخرين قصرنا الحكم بالكراهه بالثانى و لعله أوجه و إن كان الأحوط تركهما و قال فى النهاية المذبح واحد المذابح و هي المقاصير و قيل المحاريب و فى القاموس المذابح المحاريب و المقاصير و بيوت كتب النصارى الواحد كمقعد انتهى.

و المشهور كراهه الشرف للمساجد و هي ما يجعل فى أعلى الجداران فتخرج عن الاستواء و قال فى النهاية الجماء التى لا قرن لها و منه حديث ابن عباس أمرنا أن نبنى المدائن شرفا و المساجد جما الشرف التى طولت أبنيتها بالشرف واحدها شرفه و الجم التى لا شرف لها و جم جمع أجم شبه الشرف بالقرون.

«6»- عَيَّبُهُ الشَّيْخُ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: إِذَا قَامَ الْقَائِمُ دَخَلَ الْكُوفَةَ وَ أَمَرَ بِهَدْمِ الْمَسَاجِدِ الْأُتُبَعَةِ حَتَّى يَبْلُغَ أَسَاسَهَا وَ يُصَيِّرَهَا عَرِيشًا كَعَرِيشِ مُوسَى وَ يَكُونَ الْمَسَاجِدُ كُلُّهَا جُمًّا لَا شُرَفَ لَهَا كَمَا كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ تَمَامَ الْحَبَرِ (1).

توضيح: قال الجوهرى العرش و العريش ما يستظل به و عرش يعرش و يعرش عريشا أى بنى بناء من خشب و بئر معروشه و كروم معروشات و العريش عريش الكرم و العريش شبه الهودج و ليس به يتخذ ذلك للمرأة تقعد فيه على بعيرها و العريش خيمه من خشب و ثمام و الجمع عرش مثال قليب و قلب و منه قيل لبيوت مكة العرش لأنها عيدان تنصب و يظلل عليها.

ص: 353

«7»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ السَّنَدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ لِحَاجِرِ الْمَسْجِدِ صَلَاةٌ إِذَا لَمْ يَشْهَدْ الْمَكْتُوبَةَ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا كَانَ قَارِعًا صَحِيحًا (1).

بيان: ظاهره وجوب إيقاع المكتوبة في المسجد و حمل على تأكيد الاستحباب و فوت فضل الصلاه لما مر من الأخبار و التقيد بالمكتوبة يدل على عدم الاهتمام في إيقاع النافله فيه و المشهور بين الأصحاب أن النافله في المنزل أفضل و نسبه في المنتهى إلى علمائنا مؤذنا بالإجماع و قال في المعتبر إنه فتوى علمائنا (2) و نقل عن الشهيد الثانى ره أنه رجع فى بعض فوائده رجحان فعلها أيضا فى المسجد كالفريضه و لعله أقوى لعموم الأخبار و لما روى فى الصحيح أن النبى صلى الله عليه و آله كان يصلى صلاه النفل فى المسجد نعم يشعر بعض الأخبار باستحباب أن يأتى بشىء من صلاته فى البيت.

و قال الشهيد ره فى الذكرى و قال ابن الجنيد رُوِيَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (3) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله قَالَ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ وَ لَا غِيْبَةٍ لِمَنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ وَ رَغِبَ عَنْ جَمَاعَتِهِ.

و من رغب عن جماعه المسلمين سقطت عدالته و وجب هجرانه و إن رفع إلى إمام المسلمين أنذره و حذره و من لزم جماعه المسلمين حرمت عليهم غيبته و ثبتت عدالته و من قربت داره من المسجد لزمه من حضور الجماعه ما لا يلزم من بعده منه قال و يستحب أن يقرأ فى دخوله المسجد إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ إِلَى

ص: 354

1- 1. قرب الإسناد ص 68 ط حجر، ص 89 ط نجف.
2- 2. قد عرفت فى ص 165 أن قوله تعالى « وَ أَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ » يوجب اقامه الصلاه فى المسجد فأوله رسول الله صلى الله عليه و آله إلى الصلاه المكتوبه، فلا صلاه لحاجر المسجد الا فى مسجده، اذا كان اعراضه عن المسجد اهمالا له و رغبه عنه، و هو معنى قوله عليه السلام « إذا كان فارغا صحيحا » و أمّا صلاه النافله، فلم يرد إيقاعه فى المسجد الا عند الاعتكاف و لزوم المسجد.
3- 3. راجع الذكرى: 267.

قوله لا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ تمام خمس آيات و آيه الكرسي و المعوذتين و آيه السخره و يحمد الله و يصلى على محمد و آله و أنبياء الله و ملائكته و رسله و يسأل الله الدخول فى رحمته و يسلم على الحاضرين فيه و إن كانوا فى صلاه فإن كانوا ممن ينكر ذلك سلم خفيا على الملائكة فيصلى ركعتين قبل جلوسه و لا بأس بقتل الحيه و العقرب فيه و لا يتخذ متجرا و لا مجلس حديث و لا يحدث فيه بالهزل و لا بمأثر الجاهليه و لا يرفع فيه الصوت إلا بذكر الله و لا يشهر فيه السلاح.

قال و يستحب أن يجعل الإنسان لنفسه حظاره من صلاته النوافل فى منزله و لا يجعله كالقبر له انتهى كلام ابن الجنيد ره و إنما ذكرناه بطوله لكثرة فوائده و لأنه من القدماء و أكثر كلامه على ما ظهر لنا من التتبع مأخوذ من النصوص المعتبره مع أن كثيرا مما ذكره هنا مما لا مدخل للآراء فيها و بعضها ورد به روايه.

«8»- كَامِلُ الزِّيَارَةِ، لِابْنِ قُؤْلُوبِهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ يَرْفَعُهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ تَكُونُ بِمَكَّةَ أَوْ بِالْمَدِينَةِ أَوْ بِالْحَيْرِ أَوْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُرْجَى فِيهَا الْقَصْلُ قَرَبًا يَخْرُجُ الرَّجُلُ يَتَوَضَّأُ فَيَجِيءُ أَوْ آخَرَ فَيَصِيرُ مَكَاتَهُ قَالَ مَنْ سَبَقَ إِلَى مَوْضِعٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ يَوْمَهُ وَ لَيْلَهُ (1).

و منه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد: مثله (2) بيان ذكر أكثر الأصحاب أن من سبق إلى مكان من المسجد أو المشهد فهو أولى به ما دام باقيا فيه فلو فارقه و لو لحاجه كتجديد طهاره و إزاله نجاسه بطل حقه و إن كان ناويا للعود إلا أن يكون رحله أو شىء من أمتعته و لو سبحه و ما يشد به وسطه و خفه باقيا فى الموضع و قيد الشهيد ره مع ذلك نيه العود فلو فارق لا بنيته سقط حقه و إن كان رحله باقيا و احتمل الشهيد الثانى قدس سره بقاء الحق حينئذ لإطلاق النص و الفتوى ثم تردد على تقدير سقوط حقه فى جواز دفع الرجل أم لا و على تقدير الجواز فى الضمان و عدمه ثم قال و على تقديره بقاء الحق

ص: 355

1- 1. كامل الزيارات ص 331.

2- 2. كامل الزيارات ص 331.

لبقائه أو بقاء رحله فإن أزعج مزعج فلا شبهه في إثمه و هل يصير أولى بعد ذلك يحتمله لسقوط حق الأول بالمفارقة و عدمه للنهي فلا يترتب عليه حق و يتفرع على ذلك صحه صلاه الثانى و عدمها.

و اشترط الشهيد في الذكرى في بقاء حقه مع بقاء الرجل أن لا يطول المكث و في التذكرة استتقرب بقاء الحق مع المفارقة لعذر كإجابه داع و تجديد وضوء و قضاء حجه و إن لم يكن له رجل قالوا لو استبق اثنان دفعه إلى مكان واحد و لم يمكن الجمع بينهما أقرع و منهم من توقف في ذلك.

و قال الشهيد الثانى و لا فرق في ذلك كله بين المعتاد لبقعه معينه و غيره و إن كان اعتياده لدرس و إمامه و لا بين المفارقة في أثناء الصلاه و غيره للعموم و استتقرب في الدروس بقاء أولويه المفارقة في أثنائها اضطرارا إلا أن يجد مكانا مساويا للأول أو أولى منه محتجا بأنها صلاه واحده فلا يمنع من إتمامها.

هذا ما ذكره الأصحاب و الذى يظهر من الروايه الأولويه مطلقا في يوم و ليله إن حملنا الواو على معناها و إن حملناها على معنى أو كما هو الشائع أيضا فإن كان يوما فبقيه اليوم و إن كان ليله فبقيه الليله و يؤيده الأخير ما رواه الكليني عن طلحة (1) بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام: سَوَّقَ الْمُسْلِمِينَ كَمَسْجِدِهِمْ فَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَكَانٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ إِلَى اللَّيْلِ.

و رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ فِي الْمَسْجِدِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ إِلَى اللَّيْلِ.

و على الأول يمكن الجمع بحمل خبر الصادق عليه السلام على ما كان المعتاد في ذلك المسجد بقاء الرجل تمام اليوم مع ليلته و عدم قضاء وطره بدون ذلك و حمل غيره على غير ذلك و لعل حمله على معنى أو أظهر.

و على أى الوجهين ليس فى تلك الأخبار تقييد ببقاء الرجل نعم يظهر من الخبر الأول إرادته العود من كلام السائل و الأحقيه الواردة فى الجواب أيضا تشعر بنيه العود إذ مع عدمها لا نزاع و قطع المحقق بعدم بطلان حقه إن كان قيامه لضروره كتجديد طهاره

1- 1. الكافي ج 2 ص 662.

أو إزاله نجاسه أو ضروره إلى التخلی و إن لم يكن رحله باقيا و هو قوى و يفرض الإشكال فى بعض الصور كما إذا كان رحله أو الموضع الذى عينه واقعا فى مكان الجماعه و لو لم يقف أحد مكانه تحصل الفرجه بين الصفوف و قد نهى عن ذلك لا سيما إذا علم أنه لا يحضر إلا بعد انقضاء الصلاه فلا يبعد حينئذ جواز دفع رحله و الصلاه فى موضعه ثم يكون بعد حضوره أولى أو كما إذا بسط ثوبا فى مكان من المشهد تحتاج الزوار إليه للدعاء أو الزياره أو الصلاه و غاب زمانا طويلا و عطل المكان و الزوار و أشباه ذلك و الأحوط له عدم فعل ذلك و لغيره رعايه حقه فى المده المذكوره فى الخبر مهما أمكن و لو كان رحله فى مكان لا يحتاج إليه المصلون و الزوار فالأحوط بل الأظهر عدم جواز التعرض له مطلقا إلا مع اليأس عن عوده لعدم جواز التصرف فى ملك الغير بغير إذنه من غير ضروره.

«9»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ الْمَسَاكِينَ كَانُوا يَبْتَئُونَ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (1).

وَ مِنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ لَا بَأْسَ (2).

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ النَّوْمِ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ لَا يَصْلُحُ (3).

وَ مِنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَقَالَ هَلْ بُدِيَ لِلنَّاسِ مِنْ أَنْ يَتَأَمُّوا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لَا بَأْسَ بِهِ قُلْتُ الرَّيْحُ تَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ قَالَ لَا بَأْسَ (4).

توفيق اعلم أن أكثر الأصحاب قطعوا بکراهه النوم فى المسجد مطلقا و استدلوا بما رواه الشَّيْخُ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

ص: 357

- 2-2. قرب الإسناد ص 120 ط حجر ص 162 ط نجف.
3-3. قرب الإسناد ص 120 ط حجر ص 162 ط نجف.
4-4. قرب الإسناد ص 79 ط نجف ص 60 ط حجر.

لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى (1) قَالَ سَكُرُ النَّوْمِ.

بناءً على أن المراد بالصلاة مواضعها و قد مر بعض القول فيه (2).

و ذهب المحققون من المتأخرين إلى قصر الكراهه على النوم في المسجد الحرام و مسجد النبي صلى الله عليه و آله لما رواه

الشَّيْخُ فِي الْحَسَنِ عَنْ زُرَّارَةَ (3)

قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا تَقُولُ فِي النَّوْمِ فِي الْمَسَاجِدِ فَقَالَ لَا بَأْسَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدَيْنِ - مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ وَ كَانَ يَأْخُذُ بِيَدِي فِي بَعْضِ اللَّيَالِي فَيَتَخَيَّ تَاجِيَةً ثُمَّ يَجْلِسُ فَيَتَحَدَّثُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قُرْبًا تَامَ فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ إِنَّمَا يُكْرَهُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله فَأَمَّا الَّذِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

فالخبر الأول يمكن حمله على الضرورة لأن المساكين مضطرون إلى ذلك أو كان ذلك قبل بناء الصفة و حمله على غير مسجده صلى الله عليه و آله بعيد و الثانى يمكن حمله على زوائد المسجد الحرام أو يقال النوم في مسجد الرسول صلى الله عليه و آله أشد كراهه منه لأن فيه سوء أدب بالنسبة إلى ضريحه المقدس أيضا و الخبر الأخير حمله على الزوائد أظهر و يمكن حمله على الضرورة أيضا و أما خروج الريح فالعامه يكرهون ذلك لما رووا أنه تتأذى به الملائكة و الخبر يدل على عدم الكراهه.

«10»- قُرْبُ الْإِسْتَادِ، بِالْإِسْتَادِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْهُ بَيْتٌ كَانَ حَشًّا زَمَانًا هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يُجْعَلَ مَسْجِدًا قَالَ إِذَا نُظِفَ وَ أَصْلَحَ فَلَا بَأْسَ (4).

بيان: لعل المراد بالتنظيف و الإصلاح إخراج النجاسات و التراب النجس و حك الجدار إذا كان نجسا بحيث لا يبقى فيه نجاسه أصلا أو بإلقاء التراب عليه

ص: 358

1- 1. النساء: 43.

2- 2. راجع ج 81 ص 33 و 131.

- 3-3. التهذيب ج 1 ص 327.
- 4-4. قرب الإسناد ص 120 ط حجر ص 162 ط نجف.

أيضا و يحتمل الاكتفاء بإلقاء التراب كما سيأتى و هو الظاهر من كلام المنتهى حيث قال لا بأس بوضع المسجد على بئر غائط أو بالوعة إذا طم و انقطعت رائحته لأن المودى يزول فتزول الكراهية ثم ذكر مثل هذه الرواية بأسانيد ثم قال لا يقال قَدْ رَوَى الشَّيْخُ (1)

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا بَيْتَ غَائِطٍ أَوْ مَقْبَرَةٍ.

لأننا نقول بموجبه إذ بئر الغائط إنما يتخذ مسجدا مع الطم و انقطاع الرائحة.

«11»- كِتَابُ الْغَارَاتِ، لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّفَّيِّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ هَارُونَ بْنِ جَارِجَةَ قَالَ: قَالَ لِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمْ بَيْتٍ مَنَزَلِكَ وَ مَسْجِدٍ الْكُوفَةِ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ مَا بَقِيَ مَلَكَ مُقَرَّبٌ وَ لَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ وَ لَا عَبْدٌ صَالِحٌ إِلَّا وَ قَدْ صَلَّى فِيهِ وَ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَرَّ بِهِ لَيْلَةً أُسْرِيَ بِهِ فَاسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ وَ الصَّلَاةُ الْقَرِيبَةُ فِيهِ أَلْفُ صَلَاةٍ وَ النَّافِلَةُ خَمْسِمِائَةٍ صَلَاةٍ وَ الْجُلُوسُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ عِبَادَةٌ قَاتِيَةٌ وَ لَوْ رَخْفًا (2).

بيان: الزحف مشى الصبى باسته و فى التهذيب فى روايه أخرى و إن الجلوس فيه بغير تلاوه و لا ذكر لعباده و لو علم الناس ما فيه لأتوه و لو حبوا.

«12»- كِتَابُ الْغَارَاتِ، عَنِ حَبَّةِ الْعُرَيْنِيِّ وَ مَيْمَنِ التَّمَّارِ قَالَا: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي قَدْ تَرَوَدْتُ زَادًا وَ ابْتَعْتُ رَاحِلَةً وَ قَصَيْتُ شَأْنِي يَغْنَى حَوَائِجِي فَأَرْتَجِلُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَالَ لَهُ كُلُّ زَادِكَ وَ يَغْ رَاحِلَتُكَ وَ عَلَيْكَ بِهَذَا الْمَسْجِدِ يَغْنَى

مَسْجِدَ الْكُوفَةِ فَإِنَّهُ أَحَدُ الْمَسَاجِدِ الْأَرْبَعَةِ رَكْعَتَانِ فِيهِ تَعْدِلُ عَشْرًا فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ الْبَرَكَةُ مِنْهُ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا مِنْ حَيْثُ مَا أُتْبِتُهُ وَ قَدْ تُرِكَ مِنْ أَسْهِ أَلْفُ ذِرَاعٍ وَ فِي رَاوِيَتِهِ قَارَ التَّوْرَ وَ عِنْدَ الْأَسْطُوَانَةِ الْخَامِسَةِ صَلَّى

ص: 359

2-2. مخطوط، و رواه الشيخ فى التهذيب ج 2 ص 11 و ج 1 ص 324، و رواه فى الأمالى ج 2 ص 43، و رواه البرقى فى المحاسن ص 56، و رواه الكلينى فى الكافى ج 3 ص 490 و رواه الصدوق فى الأمالى ص 232.

إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ قَدْ صَلَّى فِيهِ أَلْفُ نَبِيٍّ وَ أَلْفُ وَصِيٍّ وَ فِيهِ عَصَا مُوسَى وَ شَجَرَهُ يَقْطِينٌ وَ فِيهِ هَلَكَ يَعْقُوتٌ وَ يَعُوقٌ وَ هُوَ الْقَارُوقُ وَ مِنْهُ يَسِيرُ جَبَلُ الْأَهْوَازِ وَ فِيهِ مُصَلَّى نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ يُحْشَرُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا- لَا عَلَيْهِمْ حِسَابٌ وَ لَا عَذَابٌ وَ وَسَطُهُ عَلَى رَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ وَ فِيهِ ثَلَاثُ أَعْيُنٍ يَرْهَرْنَ تُذْهِبُ إِلْرَجْسَ وَ تُطَهِّرُ الْمُؤْمِنِينَ عَيْنٌ مِنْ لَبَنٍ وَ عَيْنٌ مِنْ دُهْنٍ وَ عَيْنٌ مِنْ مَاءٍ جَانِبُهُ الْأَيْمَنُ ذِكْرٌ وَ جَانِبُهُ الْأَيْسَرُ مَكْرٌ لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِيهِ لَأَتَوْهُ وَ لَوْ حَبُوءًا(1).

بيان: فيما سواه أى من المساجد المباركة كمسجد الأقصى و مسجد السهلة فلا ينافى الألف أو الاختلاف باعتبار اختلاف الصلوات و المصلين و لعل التخصيص بالألف لكونهم من أعظم الأنبياء و الأوصياء أو هم الذين صلوا فيه ظاهرا بحيث اطلع عليه الناس و شاهدوهم و أما سائرهم عليهم السلام فصلى فيه كما صلى فيه نبينا صلى الله عليه و آله و لعل المراد بكون عصا موسى عليه السلام فيه كونها مدفونه فيه فى الأزمان السالفة حتى وصل إلى أئمتنا عليهم السلام لئلا ينافى الأخبار التى مضت فى كتاب الإمامة أنها عندهم عليهم السلام مع سائر آثار الأنبياء و يحتمل أن تكون مودعه هناك و هى تحت أيديهم كلما أرادوا أخذوها و أما شجره يقطين فيمكن أن يكون هناك منبتها إذ يظهر من بعض الأخبار أنه خرج من الفرات و يسير جبل أهواز لم أره فى غير هذا الخبر.

قوله و يحشر منه أى من جنبه يعنى الغرى كما صرح به فى غيره و الظاهر أن الأعين يظهرن فى زمن القائم عليه السلام و كون جانبه الأيسر مكرًا لأن فيه كانت منازل الخلفاء و الظلمه كما قال الصدوق ره فى الفقيه(2)

يعنى منازل الشياطين و قال فى النهايه الحبو أن يمشى على يديه و ركبتيه أو استه.

«13»- كِتَابُ الْعَارَاتِ، بِإِسْتَادِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ ابْنِ عَطِيَّةَ قَالَ: قَالَ لَهُمْ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ بِالْكَوْفَةِ مَسَاجِدَ مُبَارَكَةً وَ مَسَاجِدَ مَلْعُونَةً فَأَمَّا الْمُبَارَكَةُ فَإِنَّ مِنْهَا

ص: 360

2- 2. الفقيه ج 1 ص 150 ط نجف.

مَسْجِدَ عَيْنِي وَهُوَ مَسْجِدُ مُبَارَكٍ وَاللَّهُ إِنَّ قَبْلَتَهُ لَقَاسِطَةٌ وَلَقَدْ أَسَّسَهُ رَجُلٌ
مُؤْمِنٌ وَإِنَّهُ لَفِي صُرَّهِ الْأَرْضِ وَإِنَّ بُقْعَتَهُ لَطَيِّبَةٌ وَلَا تَذْهَبُ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامُ
حَتَّى تَنْفَجِرَ فِيهِ عَيْنٌ وَحَتَّى يَكُونَ عَلَى جَنْبَيْهِ جَنَّتَانِ وَأَهْلُهُ مَلْعُونُونَ وَهُوَ
مَسْلُوبٌ عَنْهُمْ وَمَسْجِدٌ جُعْفِيٌّ

مَسْجِدُ مُبَارَكٍ وَرُبَّمَا اجْتَمَعَ فِيهِ أَنْاسٌ مِنَ الْعَيْبِ يُصَلُّونَ فِيهِ وَمَسْجِدُ ابْنِ
طَفَرٍ مُبَارَكٍ وَاللَّهُ إِنَّ طَبَاقَهُ لَصَحْرُهُ حَصْرَاءُ مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا فِيهَا
تِمْنَاتٌ وَجْهٌ وَهُوَ مَسْجِدٌ سَهْلَةٌ وَمَسْجِدُ الْحَمْرَاءِ وَهُوَ مَسْجِدُ يُونُسَ بْنِ
مَتَّى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَتَنْفَجِرَنَّ فِيهِ عَيْنٌ تُطَهِّرُ السَّبْحَةَ وَمَا حَوْلَهُ وَأَمَّا
الْمَسَاجِدُ الْمَلْعُونَةُ فَمَسْجِدُ الْأَشْعَثِ وَمَسْجِدُ جَرِيرٍ وَمَسْجِدُ تَقِيفٍ وَمَسْجِدُ
سِمَاكِ بَنِي عَلَى قَبْرِ فِرْعَوْنَ مِنَ الْقَرَاعِنَةِ (1).

بيان: روى مثله فى التهذيب (2)

عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام و فيه حتى تنفجر فيه عينان
و تكون عليه جنتان و هو أظهر و لعله إشاره إلى ما فى سورة الرحمن و
الظاهر أنه المسجد الكبير المعروف الآن بمسجد الكوفة لاشتراك أكثر
الفضائل كما سيأتى و يحتمل أن يكون غيره كما يظهر من بعض الأخبار و
مسجد الحمراء لعله الموضع المعروف الآن بقبر يونس عليه السلام.

«14»- كُنْزُ الْكَرَاجِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ شَادَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
الْوَلِيدِ عَنْ الصَّفَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ عَنْ يُونُسَ بْنِ
يَعْقُوبَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ لَمْ يُوقِرِ
الْمَسْجِدَ تَذْرَى يَا يُونُسُ لِمَ عَظَّمَ اللَّهُ حَقَّ الْمَسَاجِدِ وَ أَنْزَلَ هَذِهِ الْآيَةَ وَ أَنْ
الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا كَانَتْ الْيَهُودُ وَ النَّصَارَى إِذَا دَخَلُوا
كَنَائِسَهُمْ أَشْرَكُوا بِاللَّهِ تَعَالَى فَأَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ نَبِيَّهُ أَنْ يُوحِّدَ اللَّهَ فِيهَا وَ
يَعْبُدَهُ.

«15»- عُدَّةُ الدَّاعِي، رَوَى سَعْدَانُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ إِذَا طَلَبَ الْحَاجَّةَ طَلَبَهَا عِنْدَ رِوَالِ الشَّمْسِ
فَإِذَا أَرَادَ ذَلِكَ قَدَّمَ

- 1- 1. مخطوط، و ترى مثله فى الخصال ج 1 ص 144، أمالى الطوسى ج 1 ص 171.
- 2- 2. التهذيب ج 1 ص 324.

شَيْئًا فَتَصَدَّقَ بِهِ وَ شَمَّ شَيْئًا مِنْ طِيبٍ وَ رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَدَعَا فِي حَاجَتِهِ بِمَا شَاءَ.

«16»- العده، [عده الداعى] وَ أَغْلَامُ الدِّينِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: الْجَلِيسَةُ فِي الْجَامِعِ خَيْرٌ لِي مِنَ الْجَلِيسَةِ فِي الْجَنَّةِ فَإِنَّ الْجَنَّةَ فِيهَا رِضَا نَفْسِي وَ الْجَامِعُ فِيهَا رِضَا رَبِّي.

«17»- الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّقَّارِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْحَشَّابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ الشَّرَاءَ وَ الْبَيْعَ وَ الْمَجَانِينَ وَ الصَّبْيَانَ وَ الصَّالَةَ وَ الْأَحْكَامَ وَ الْخُدُودَ وَ رَفَعَ الصَّوْتِ (1).

العلل، عن أبيه عن محمد بن يحيى العطار عن محمد بن أحمد بن يحيى عن الخشاب: مثله (2).

بيان: ذكر الأصحاب كراهه تعريف الضالة و طلبها في المسجد و هذه الرواية يحتملها بل يشملهما

وَ رُوِيَ فِي الْفَقِيهِ (3).

مُرْسَلًا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ سَمِعَ رَجُلًا يُنْشِدُ صَلاةً فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ قُولُوا لَا رَدَّ لِلَّهِ عَلَيْكَ فَإِنَّهَا لِعَيْرٍ هَذَا بُنِيَتْ.

و التجويز الوارد في روايه على بن جعفر الآتية لا ينافي الكراهه و أما الأحكام فالمشهور فيها الكراهه و حكم الشيخ في الخلاف و ابن إدريس بعدم الكراهه و استقر به العلامة في المختلف محتجا بأن الحكم طاعه فجاز إيقاعها في المساجد الموضوعه في الطاعات و بأن أمير المؤمنين عليه السلام حكم في مسجد الكوفة و قضى فيه بين الناس و دكه القضاء معروفة فيه إلى يومنا هذا و أجاب عن الرواية بالطعن في السند لاحتمال أن يكون متعلق النهى إنفاذ الأحكام كالحبس على الحقوق و الملازمه فيها عليها و قال الراوندى الحكم المنهى عنه ما كان فيه جدل و خصومه و ربما قيل دوام الحكم فيها مكروه و أما إذا اتفق في بعض الأحيان فلا يمكن تخصيص الكراهه بما يكون الجلوس لأجل ذلك بخلاف ما إذا كان الجلوس للعباده فاتفق صدور الدعوى و الوجهان الأخيران لا ينفعان

-
- 1-1. الخصال ج 2 ص 40.
 - 2-2. علل الشرائع ج 2 ص 9.
 - 3-3. فقيه من لا يحضره الفقيه ج 1 ص 154.

فى الجمع بين الأخبار إذ الظاهر من دكه القضاء و المشهور فى ذلك وقوع الحكم فيها غالبا بل لم يذكر موضع آخر لجلوسه عليه السلام للحكم فيه.

أقول: و يحتمل تخصيص المنع بأوقات الصلوات فإنها توجب شغل خواطر المصلين أو بغير المعصوم فإنه يحتمل فيهم الخطأ و كذا المشهور فى إقامه الحدود الكراهه لاحتمال تلويث المسجد بخروج الحدث كما ذكر فى المنتهى و أيضا فيه شغل الخواطر و تفرق بال المصلين.

«18»- قُزْبُ الْإِسْبَادِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ أَيْنَشِدُ الشَّعْرَ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ لَا بَأْسَ (1) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّالَةِ يُنْشَدُ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ لَا بَأْسَ (2)

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّيْفِ هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يُعَلَّقَ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ أَمَّا فِي الْقِبْلَةِ فَلَا وَ أَمَّا فِي جَانِبٍ فَلَا بَأْسَ (3).

بيان: قال الفيروزآبادى أنشد الضالة عرفها و استرشد عنها ضد و الشعر قرأه و تناشدوا أنشد بعضهم بعضا و النشده بالكسر الصوت و النشيد رفع الصوت و قال الجزرى نشدت الضالة فأنا ناشد إذا طلبتها و أنشدتها فأنا منشد إذا عرفتها و منه الحديث قال لرجل ينشد ضاله فى المسجد أيها الناشد غيرك الواحد قال ذلك تأديبا له حيث طلب ضالته فى المسجد و هو من النشيد رفع الصوت انتهى.

و المشهور بين الأصحاب كراهه إنشاد الشعر فى المساجد لما رواه الشَّيْخُ فى الصَّحِيحِ (4)

عَلَى الظَّاهِرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ سَمِعَ نَشِيدَ الشَّعْرِ فِي الْمَسَاجِدِ فَقُولُوا لَهُ قُضِيَ اللَّهُ فَآكَ إِنَّمَا نُصَبَّتِ الْمَسَاجِدُ لِلْقُرْآنِ. وَ حملوا هذه الرواية على الجواز و هو لا ينافى الكراهه.

و قال فى الذكرى بعد إيراد الرواية و ليس ببعيد حمل إباحه إنشاد الشعر على ما يقل منه و تكثر منفعتة كبيت حكمه أو شاهد على لغه فى كتاب الله أو سنه نبيه صلى الله عليه و آله

- 1-1. قرب الإسناد ص 120 ط حجر، ص 162 ط نجف.
- 2-2. قرب الإسناد ص 120 ط حجر، ص 162 ط نجف.
- 3-3. قرب الإسناد ص 120 ط حجر، ص 162 ط نجف.
- 4-4. التهذيب ج 3 ص 259 ط نجف.

و شبهه لأنه من المعلوم أن النبي كان ينشد بين يديه البيت و الأبيات من الشعر في المسجد و لم ينكر ذلك و ألحق به الشيخ على ره مدح النبي صلى الله عليه و آله و مرأى الحسين عليه السلام.

أقول: ما ذكره لا يخلو من قوه و يؤيده استشهاد أمير المؤمنين عليه السلام بالأشعار في الخطب و كانت غالباً في المسجد و ما نقل من إنشاد المداحين كحسان و غيره أشعارهم عندهم عليهم السلام و لأن مدحهم عليهم السلام عباده عظيمه و المسجد محلها فيخص المنع بالشعر الباطل لما

رُويَ فِي الصَّحِيحِ (1)

عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقُطِينٍ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَام عَنْ إِنْشَادِ الشُّعْرِ فِي الطُّوَافِ فَقَالَ مَا كَانَ مِنَ الشُّعْرِ لَا بَأْسَ بِهِ.

و أما تعليق السلاح في المسجد فقد حكم الشهيد بكراهته حيث قال في البيان و يكره تعليق السلاح في المسجد إلا لسبب

و رُويَ فِي التَّهْذِيبِ (2)

بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ الْحَلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَام أَيْ يُعَلَّقُ الرَّجُلُ السِّلَاحَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ نَعَمْ وَ أَمَّا [فِي] الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ فَلَا فَإِنَّ جَدِّي تَهَى رَجُلًا يَبْرِي مَشْقَصًا فِي الْمَسْجِدِ.

و لعل التعليل مبني على أن النهي عن برى المشقص إنما كان لكونه سلاحاً لا لكونه صنعه و يحتمل أن يكون من علق القوس إذا جعل لها علاقه و حمل خبر علي بن جعفر على هذا بعيد و المسجد الأعظم المراد به المسجد الحرام أو كل جامع للبلد و لعل فيه أشد كراهه لا سيما إذا كان في القبلة لما

رُويَ (3)

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام: لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ وَ بَيْنَ يَدَيْهِ سَيْفٌ فَإِنَّ الْقِبْلَةَ أَمْنٌ.

«19- الْمَجَازَاتُ النَّبَوِيَّةُ، لِلْسَيِّدِ الرَّضِيِّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: ابْنُوا الْمَسَاجِدَ وَاجْعَلُوهَا جُمَاً(4).»

وَمِنْهُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ الْمَسْجِدَ لَيَنْزَوِي مِنَ النُّحَامَةِ كَمَا تَنْزَوِي الْجِلْدَةُ مِنَ النَّارِ إِذَا انْقَبَضَتْ وَاجْتَمَعَتْ. وَقَالَ أَلْسِيْدُ رَه قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ جَمَا أَسْتَعَارَهُ

ص: 364

-
- 1-1. التهذيب ج 1 ص 483.
 - 2-2. التهذيب ج 1 ص 325.
 - 3-3. راجع الخصال ج 2 ص 158.
 - 4-4. المجازات النبويّة ص 62.

لأن المراد ابنوها و لا تتخذوا لها شرفا فشبها صلى الله عليه و آله بالكباش
الجم و هى التى قرونها صغار خافيه.

قوله صلى الله عليه و آله لينزوى هذا الكلام مجاز و فيه قولان أحدهما أن
المسجد يتنزه عن النخامه و هى البصقه بمعنى أنه يجب أن يكرم عنها فإذا
رؤيت عليه كانت شأنه له و زارئه عليه و كان معها بمنزله الرجل ذى الهيئه
يشمئز مما يهجنه أصل الانزواء الانحراف مع تقبض و تجمع و القول الآخر
أن يكون المراد أهل المسجد فأقيم المسجد فى الذكر مقامهم لما كان
مشتملا عليهم فالمعنى أن أهل المسجد ينقبضون من النخامه إذا رأوها فيه
ذهابا به عن الأدناس و صيانته له عن الأدران (1).

بيان: قال فى النهايه فى شرح تلك الروايه لينزوى أى ينضم و يتقبض و قيل
أراد أهل المسجد و هم الملائكه انتهى و ذكر الأكثر كراهه التنخم و البصاق
فى المسجد و استحباب سترهما بالتراب أو بالحصى و قد ورد بجواز
البصاق روايات مثل

مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ (2)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ
يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ فِي الصَّلَاةِ فَيُرِيدُ أَنْ يَبْصُقَ فَقَالَ عَنْ يَسَارِهِ وَ إِنْ كَانَ
فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فَلَا يَبْزُقُ حِذَاءَ الْقِبْلَةِ وَ يَبْزُقُ عَنْ يَمِينِهِ وَ شِمَالِهِ.

وَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ رَبِيعٍ (3) عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: لَا
يَبْزُقُ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ قِبَلَ وَجْهِهِ وَ لَا عَنْ يَمِينِهِ وَ لِيَبْزُقَ عَنْ يَسَارِهِ وَ تَحْتَ
قَدَمِهِ الْيُسْرَى.

وَ عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ (4) قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: كَانَ أَبُو
جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ فَيَبْصُقُ أَمَامَهُ وَ عَنْ يَمِينِهِ وَ عَنْ
شِمَالِهِ وَ خَلْفَهُ عَلَى الْحَصَى وَ لَا يُعْطِيهِ.

فيمكن حمل ما عدا الأخير على كون بعضها أشد كراهه أو على حال
الضروره و الأخير على أنه لبيان الجواز أو يكون مختصا بهم عليهم السلام
لتشرف المسجد ببصاقهم.

ثم الظاهر من الأخبار أن البصاق أخف كراهه و يمكن المناقشه فى كراهته

- 1-1. المجازات النبويّة ص 133.
- 2-2. التهذيب ج 1 ص 326.
- 3-3. التهذيب ج 1 ص 326.
- 4-4. التهذيب ج 1 ص 326.

أيضا و سيأتى الأخبار فيهما و ذكر الأصحاب كراهه قتل القمل فى المساجد و استحباب ستره بالتراب لكن اعترف أكثر المتأخرين بعدم اطلاعهم على نص فيهما.

«20»- الْمَخَاسِينُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ صَفْوَانَ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْتٌ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا فِرَاشٌ وَ سَيْفٌ وَ مُصْحَفٌ وَ كَانَ يُصَلِّي فِيهِ أَوْ قَالَ كَانَ يَقِيلُ فِيهِ (1).

بيان: على الرواية الأولى المؤيدة بسائر الأخبار يدل على استحباب اتخاذ بيت فى الدار للصلاة و على الرواية الثانية يدل ظاهرا على جواز القيلولة فى البيت وحده.

«21»- الْمَخَاسِينُ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ جَعَلَ بَيْتًا فِي دَارِهِ لَيْسَ بِالصَّغِيرِ وَ لَا بِالْكَبِيرِ لِصَلَاتِهِ وَ كَانَ إِذَا كَانَ اللَّيْلُ دَهَبَ مَعَهُ بِصَبِيٍّ لَا يَبِيتُ مَعَهُ فَيُصَلِّي فِيهِ (2).

«22»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِثْلُهُ (3).

بيان: يدل على استحباب أن لا يكون فى البيت وحده فى الليل و إن كان فى الصلاة كما دل عليه غيره بل يكون معه أحد و إن كان صبيا أو الطفل متعين إذا كان مصليا لبعده عن الرياء و عدم منافاته لكمال الخشوع و الإقبال على العبادة لعدم الاحتشام منه و يؤيده أن فى روايه الطيالسى أخذ صبيا لا يحتشم منه كما سيأتى (4).

قوله عليه السلام لا يبيت معه أى لم يكن فى سائر الليل عنده لأنه عليه السلام كان مع أزواجه و سراياه و لم يكن يناسب كونه نائما إلا معهم و يحتمل أن يكون لبيت.

«23»- مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ

- 1- 1. المحاسن ص 612.
- 2- 2. المحاسن ص 612.
- 3- 3. قرب الإسناد ص 75 ط حجر ص 98 ط نجف.
- 4- 4. بل هو لفظ حديث الطيالسي في قرب الإسناد.

مَسْجِدٍ قَالَ تَعَاهَدُوا نِعَالَكُمْ عِنْدَ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ (1).

تنقيح ذكر الأصحاب استحباب تعاهد النعال عند دخول المساجد و فسروا باستعلام حاله استظهارا للطهارة و الحق به ما كان مظنه النجاسه كالعصا و استدل عليه بما رواه

الشَّيْخُ (2).

عَنْ الْقَدَّاحِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: تَعَاهَدُوا نِعَالَكُمْ عِنْدَ أَبْوَابِ مَسَاجِدِكُمْ.

قال الجوهري التعهد التحفظ بالشئ ء و تجديد العهد به و هو أفصح من قولك تعاهدت لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين.

أقول: ورود الروايه عن أفصح الفصحاء يدل على خطأ الجوهري بل يطلق التفاعل فيما لم يكن بين اثنين للمبالغه إذ ما يكون بين اثنين يكون المبالغه و الاهتمام فيه أكثر و يحتمل أن يكون المراد بتعاهد النعل أن يحفظ عند أمين و نحوه لئلا يشتغل قلبه في حال الصلاه به و لعل ما فهمه القوم أظهر.

«24»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ الثَّلَعْبَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْطَيَالِسِيِّ عَنْ زُرَيْقِ الْخُلْقَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي مَنْزِلِهِ جَمَاعَةٌ تَعْدِلُ أَرْبَعًا وَ عِشْرِينَ صَلَاةً وَ صَلَاةُ الرَّجُلِ جَمَاعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ تَعْدِلُ ثَمَانِيًا وَ أَرْبَعِينَ صَلَاةً مُضَاعَفَةً فِي الْمَسْجِدِ وَ إِنَّ الرُّكْعَةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَلْفُ رُكْعَةٍ فِي سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ وَ إِنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ قَرْدًا بِأَرْبَعٍ وَ عِشْرِينَ صَلَاةً وَ الصَّلَاةَ فِي مَنْزِلِكَ قَرْدًا هَبَاءً مَشُورًا لَا يَصْعَدُ مِنْهُ إِلَى اللَّهِ شَيْءٌ ؤ وَ مَنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ جَمَاعَةً رَغَبَةً عَنِ الْمَسَاجِدِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ وَ لَا لِمَنْ صَلَّى مَعَهُ إِلَّا مِنْ عَلَيْهِ تَمَتُّعٌ مِنَ الْمَسْجِدِ (3).

«25»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي الْحَسَنِ

ص: 367

- 2-2. التهذيب ج 1 ص 326.
- 3-3. أمالي الطوسي ج 2 ص 307.

الْخُرَاسَانِيُّ عَنْ مَيْسَرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَائِشَةَ السَّعْدِيِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ
عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبِهِ طَوِيلَهُ: مَنْ
مَشَى إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ اللَّهِ قَلَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ خَطَاَهَا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى
مَنْزِلِهِ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَ يُمَحَى عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ وَ يُرْفَعُ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ (1)
وَ مَنْ بَنَى مَسْجِدًا فِي الدُّنْيَا أَعْطَاهُ بِكُلِّ شِبْرٍ مِنْهُ أَوْ قَالَ بِكُلِّ ذِرَاعٍ مِنْهُ
مَسِيرَةُ أَرْبَعِينَ أَلْفَ أَلْفٍ عَامٍ مَدِينَةٍ مِنْ دَهَبٍ وَ فَضَّةٍ وَ دُرٍّ وَ يَاقُوتٍ وَ زَمْزَرٍ
وَ زَبَرْجَدٍ وَ لَوْلُو فِي كُلِّ مَدِينَةٍ أَرْبَعُونَ أَلْفَ أَلْفٍ قَصْرٍ فِي كُلِّ قَصْرِ أَرْبَعُونَ
أَلْفَ أَلْفٍ دَارٍ فِي كُلِّ دَارٍ أَرْبَعُونَ أَلْفَ أَلْفٍ بَيْتٍ فِي كُلِّ بَيْتٍ أَرْبَعُونَ أَلْفَ
أَلْفٍ سَرِيرٍ عَلَى كُلِّ سَرِيرٍ رَوْحَةٌ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ وَ فِي كُلِّ بَيْتٍ أَرْبَعُونَ أَلْفَ
أَلْفٍ وَصِيفٍ وَ أَرْبَعُونَ أَلْفَ أَلْفٍ وَصِيفَةٍ وَ فِي كُلِّ بَيْتٍ أَرْبَعُونَ أَلْفَ أَلْفٍ
مَيَّادَةٍ عَلَى كُلِّ مَيَّادَةٍ أَرْبَعُونَ أَلْفَ أَلْفٍ قَصْعَةٍ فِي كُلِّ قَصْعَةٍ أَرْبَعُونَ أَلْفَ
أَلْفٍ لَوْنٍ مِنَ الطَّعَامِ يُعْطَى اللَّهُ وَلِيُّهُ مِنَ الْقُوَّةِ مَا يَأْتِي عَلَى تِلْكَ الْأَزْوَاجِ وَ
عَلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ وَ عَلَى ذَلِكَ الشَّرَابِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ (2).

«26»- الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْجَعَابِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ
الْحَسَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ عَنِ الْأُبْطَحِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ
جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ يَشْكُونَ
الْمُصْحَفَ وَ الْمَسْجِدَ وَ الْعِثْرَةَ يَقُولُ الْمُصْحَفُ يَا رَبِّ جَرَّفُونِي وَ مَرَّفُونِي وَ
يَقُولُ الْمَسْجِدُ يَا رَبِّ عَطَّلُونِي وَ صَيَّعُونِي وَ تَقُولُ الْعِثْرَةُ يَا رَبِّ قَتَلُونَا وَ
طَرَدُونَا وَ شَرَّدُونَا فَأَجْتُوا لِلرُّكْبَتَيْنِ فِي الْخُصُومَةِ فَيَقُولُ اللَّهُ لِي أَنَا أَوْلَى
بِذَلِكَ (3).

«27»- تَنْبِيهُ الْخَاطِرِ لِلْوَرَّامِ، وَ جَلَمِعُ الْأَجْبَارِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ
قَالَ: يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يَأْتُونَ الْمَسَاجِدَ فَيَقْعُدُونَ حَلَقًا ذَكَرَهُمُ الدُّنْيَا
وَ حُبُّ الدُّنْيَا- لَا تُجَالِسُوهُمْ فَلَيْسَ

ص: 368

- 1- 1. ثواب الأعمال ص 259.
- 2- 2. ثواب الأعمال ص 258.
- 3- 3. الخصال ج 1 ص 83.

لِلَّهِ فِيهِمْ حَاجَةٌ (1).

«28»- إِرْشَادُ الْمُفِيدِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا قَامَ الْقَائِمُ لَمْ يَبْقَ مَسْجِدٌ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ لَهُ شَرَفٌ إِلَّا هَدَمَهَا وَجَعَلَهَا جُمًّا (2).

«29»- الْمَجَازَاتُ النَّبَوِيَّةُ، لِلرَّضِيِّ رَهْ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ أَكَلَ هَاتَيْنِ الْبَقْلَتَيْنِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا يَغْنِي الثَّوْمَ وَالْكُرَّاتِ فَمَنْ أَرَادَ أَكْلَهُمَا فَلْيُمْنِئْهُمَا طَبْخًا وَفِي رِوَايَةٍ فَلْيُمْنِئْهُمَا طَبْخًا (3).

بيان: الإمامة أو الموت الذي هو الدوف في الماء هنا مجاز كما لا يخفى.

«30»- مَجَالِسُ الشَّيْخِ، بِإِسْنَادِهِ الْمُتَقَدِّمِ فِي بَابِ فَضْلِ الصَّلَاةِ عَنْ أَبِي دَرٍّ فِيمَا أَوْصَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: يَا أَبَا دَرٍّ صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا تَعْدِلُ مِائَةَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تَعْدِلُ مِائَةَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ وَ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ صَلَاةٌ يُصَلِّيَهَا الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ حَيْثُ لَا يَرَاهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَطْلُبُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى (4) يَا أَبَا دَرٍّ طُوبَى لِأَصْحَابِ الْأَلْوِيَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُونَهَا فَيَسْبِقُونَ النَّاسَ إِلَى الْجَنَّةِ أَلَا هُمْ السَّابِقُونَ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالْأَشْحَارِ وَغَيْرِهَا (5) يَا أَبَا دَرٍّ لَا تَجْعَلَنَّ بَيْتَكَ قَبْرًا وَاجْعَلْ فِيهِ مِنْ صَلَاتِكَ يُضِيءُ لَكَ قَبْرَكَ (6) يَا أَبَا دَرٍّ إِنَّ الصَّلَاةَ النَّافِلَةَ تَفْضُلُ بِالسِّرِّ عَلَى الْعَلَانِيَةِ كَفَضْلِ الْقَرِيبَةِ عَلَى النَّافِلَةِ (7) يَا أَبَا دَرٍّ الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ وَ كُلُّ خُطْوَةٍ تَخْطُوهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ (8)

ص: 369

-
- 1- 1. جامع الأخبار ص 83.
 - 2- 2. إرشاد المفيد ص 344 في حديث.
 - 3- 3. المجازات النبوية: 49.
 - 4- 4. أمالي الطوسي ج 2 ص 141.
 - 5- 5. أمالي الطوسي ج 2 ص 142.
 - 6- 6. أمالي الطوسي ج 2 ص 142.
 - 7- 7. أمالي الطوسي ج 2 ص 143.
 - 8- 8. لم نجده في الأمالي المطبوع و الظاهر أن شطرا من تلك الوصية ساقط من المطبوعه و تراه في مكارم الأخلاق بروايته عن إملاء الطوسي-

يَا أَبَا دَرٍّ مَنْ أَحَابَ دَاعِيَ اللَّهِ وَ أَحْسَنَ عِمَارَةَ مَسَاجِدِ اللَّهِ كَانَ ثَوَابُهُ مِنَ اللَّهِ الْجَنَّةَ فَقُلْتُ يَا أَبَى يَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه و آله كَيْفَ يُعْمَرُ مَسَاجِدُ اللَّهِ قَالَ لَا تُرْفَعُ فِيهَا الْأَصْوَاتُ وَ لَا يُخَاضُ فِيهَا بِالْيَاطِلِ وَ لَا يُشْتَرَى فِيهَا وَ لَا يُبَاعُ وَ انْزُكِي اللَّعْوَ مَا دُمْتَ فِيهَا فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَلَا تَلُومَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا نَفْسَكَ (1) يَا أَبَا دَرٍّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعْطِيكَ مَا دُمْتَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ بِكُلِّ نَفْسٍ تَنْفَسُ فِيهِ دَرَجَةً فِي الْجَنَّةِ وَ تُصَلِّيَ عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةُ وَ يُكْتُبُ لَكَ بِكُلِّ نَفْسٍ تَنْفَسَتْ فِيهِ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَ يُمَحَى عَنْكَ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ (2) يَا أَبَا دَرٍّ أَتَعْلِمُ فِي أَيِّ شَيْءٍ أَنْزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ- اصْبِرُوا وَ صَابِرُوا وَ رَابِطُوا وَ اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (3) قُلْتُ لَا فِذَاكَ أَبِي وَ أُمِّي قَالَ فِيهِ انْتِظَارُ الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّلَاةِ (4) يَا أَبَا دَرٍّ اسْبَاغُ الوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ مِنَ الْكَفَّارَاتِ وَ كَثْرَةُ الْاِخْتِلَافِ إِلَى الْمَسَاجِدِ فَذَلِكُمْ الرِّبَاطُ (5)

يَا أَبَا دَرٍّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ أَحَبَّ الْعِبَادِ إِلَيَّ الْمُتَحَابُّونَ بِجَلَالِي الْمُتَعَلِّقَةُ قُلُوبُهُمْ بِالْمَسَاجِدِ الْمُسْتَعْفِرُونَ بِالْأَسْحَارِ أُولَئِكَ إِذَا أَرَدْتُ

بِأَهْلِ الْأَرْضِ عُقُوبَةً ذَكَرْتُهُمْ فَصَرَفْتُ الْعُقُوبَةَ عَنْهُمْ (6)

يَا أَبَا دَرٍّ كُلُّ جُلُوسٍ فِي الْمَسْجِدِ لَعَوْ إِلَّا ثَلَاثَةً قِرَاءَةُ مُصَلٍّ أَوْ دَاكِرُ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ سَائِلٌ عَنْ عِلْمٍ (7).

بيان: قوله عليه السلام مائه ألف صلاة في غيره الضمير في غيره إما راجع إلى مسجد النبي صلى الله عليه و آله فيدل على مساواتهما في الفضل و يؤيده بعض الأخبار لكن ينافيه أكثرها و يمكن حمل المساجد المفضل عليها في المسجد الحرام على المساجد العظيمة و في مسجد الرسول صلى الله عليه و آله على غيرها أو إلى المسجد الحرام فيصير أزيد من مسجد

ص: 370

1- 1. لم نجدهما في الأمالى المطبوع.

2- 2. لم نجدهما في الأمالى المطبوع.

3- 3. آل عمران: 20.

4- 4. راجع مكارم الأخلاق ص 548- 549.

5- 5. راجع مكارم الأخلاق ص 548- 549.

6- 6. راجع مكارم الأخلاق ص 548- 549.

7- 7. راجع مكارم الأخلاق ص 548- 549.

الرسول صلى الله عليه وآله وأكثر مما ورد في سائر الأخبار و في أصل الفضل أيضا يزيد على سائر ما ورد فيه و يمكن الحمل على اختلاف المصلين أيضا و إن كان بعيدا أو على بعض أجزاء المسجدين و به يمكن دفع التناقض بينه و بين ما ورد في فضل مسجد الرسول صلى الله عليه وآله في سائر الأخبار.

قوله صلى الله عليه وآله و أفضل من هذه كله لعل الغرض التحريض على تحصيل الإخلاص و الحصول أن الصلاة في البيت مع الإخلاص الكامل أفضل من الصلاة في الأماكن الشريفة بدونها فالسعي في تحصيل الإخلاص في الأعمال و خلوها عن شوائب الرياء و الأغراض الفاسدة أهم من السعي في إيقاعها في الأمكنة الشريفة فلو اجتمعا كان نورا على نور و يحتمل تخصيصه بالنوافل و الأول أظهر.

قوله صلى الله عليه وآله و كثره الاختلاف أي هي أيضا من الكفارات و هي أيضا من الرباط إذ هي ربط النفس على الطاعة و ترقب للشيطان لئلا يستولى على القلب فيسلب الإيمان قوله صلى الله عليه وآله قراءه مصل أي إذا صلى جالسا أو المراد بالجلوس مطلق اللبث.

«31»- مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: صَلَاةُ الْمَرْأَةِ وَحْدَهَا فِي بَيْتِهَا كَفَضْلِ صَلَاتِهَا فِي الْجَمْعِ خَمْسًا وَ عِشْرِينَ دَرَجَةً (1).

«32»- نَهَايَةُ الشَّيْخِ، رَوَى يُوسُفُ بْنُ ظَبْيَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: خَيْرُ مَسَاجِدِ نِسَائِكُمُ الْبُيُوتُ (2).

بيان: المشهور بين الأصحاب و المقطوع به في كلامهم أنه يستحب للنساء أن لا يحضرن المساجد بل المستحب لهن أن يصلين في أستر موضع في بيوتهن كما دلت عليه الأخبار.

«33»- ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ

ص: 371

1- 1. مكارم الأخلاق ص 268 باب نواذر النكاح.

2- 2. و رواه في التهذيب ج 1 ص 325.

الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ قَرْدًا أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةً فِي غَيْرِهَا جَمَاعَةً (1).

«34»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فِي الْمَسْجِدِ فَخَرَجَ مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ فَهُوَ مُتَافِقٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الرُّجُوعَ إِلَيْهِ (2).

«35»- إِيْتِيَارُ الرِّجَالِ، لِلْكَشِيِّ عَنْ حَمْدَوَيْهِ بْنِ نُصَيْرٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا يُونُسُ قُلْ لَهُمْ يَا مُؤَلَّفَهُ قَدْ رَأَيْتُ مَا تَصْنَعُونَ إِذَا سَمِعْتُمُ الْأَذَانَ أَخَذْتُمْ نِعَالَكُمْ وَخَرَجْتُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ (3).

بيان: أى أنتم من المؤلفه قلوبهم و لستم من المؤمنين حقيقه و الخبران يدلان على منع شديد للخروج من المساجد بعد الأذان قبل الصلاه و لا ينافيه

مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنِ الْحَلِيِّ (4) قَالَ: إِذَا صَلَّيْتَ صَلَاةً وَ أَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ وَ أَقِمْتَ الصَّلَاةَ فَإِنْ شِئْتَ فَاخْرُجْ وَ إِنْ شِئْتَ فَصَلِّ مَعَهُمْ وَ اجْعَلْهَا تَسْبِيحًا.

إذ الظاهر من الخبرين سماع الأذان قبل صلاته و من هذا الخبر سماع الإقامة بعد صلاته فى المسجد مع أن الجواز لا ينافى الكراهه إذ هما على المشهور محمولان عليها.

«36»- دَعَوَاتُ الرَّائِدِيٍّ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: خِصَالُ سِتٍّ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ إِلَّا كَانَ ضَامِنًا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ مِنْهَا رَجُلٌ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مَسْجِدِ الصَّلَاةِ فَإِنْ مَاتَ فِي وَجْهِهِ كَانَ ضَامِنًا عَلَى اللَّهِ.

بيان: كان ضامنا أى الرسول صلى الله عليه و آله أو المسلم مجازا لأنه فعل ما يوجب ذلك

ص: 372

- 2-2. أمالي الصدوق ص 300.
- 3-3. رجال الكشي ص 332، الرقم 244.
- 4-4. التهذيب ج 1 ص 332.

فكانه ضامن و هو بعيد(1).

«37»- الْهَدَايَةُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: فِي التَّوَرَاهِ مَكْتُوبٌ أَنَّ بُيُوتِي فِي الْأَرْضِ الْمَسَاجِدُ قَطُوبِي لِعَبْدٍ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ لَارَنِي فِي بَيْتِي إِلَّا إِنِّي عَلَى الْمَرْوْرِ كَرَامَةِ الزَّائِرِ إِلَّا بَشِيرِ الْمَشَاءِينَ فِي الظُّلُمَاتِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ السَّاطِعِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ(2).

«38»- الْمَجَارِثُ النَّبَوِيَّةُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّ لِلْمَسَاجِدِ أَوْلَادًا الْمَلَائِكَةُ جُلَسَاؤُهُمْ إِذَا غَابُوا أَفْتَقَدُوهُمْ وَ إِنْ مَرِضُوا عَادُوهُمْ وَ إِنْ كَانُوا فِي حَاجَةٍ أَعَانُوهُمْ.

قال السيد ره و هذه استعاره كأنه صلى الله عليه و آله شبه المقيمين فى المساجد بالأوتاد المضروبه فيها و ذلك من التمثيلات العجيبه الواقعه موقعها يقال فلان وتد المسجد و حمامه المسجد إذا طالت ملازمته له و انقطاعه إليه و تشبيهه بالوتد أبلغ لأن الحمامه تنتقل و تزول و الودد يقيم و لا يريم (3).

«39»- كِتَابُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ دَرِيحِ الْمُخَارِبِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ نَعَمْ.

«40»- مُصْبَاخُ الشَّرِيعَةِ، قَالَ الصَّارِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا بَلَغْتَ بَابَ الْمَسْجِدِ فَاعْلَمْ أَنَّكَ قَصَدْتَ بَابَ بَيْتِ مَلِكٍ عَظِيمٍ- لَا يَطَأُ بِسَاطَهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ وَ لَا يُؤَدُّنَ بِمَجَالِسِهِ مَجْلِسِهِ إِلَّا الصَّادِقُونَ وَ هَبَّ الْفُؤُومُ إِلَى بَسَاطِ خِدْمَةِ الْمَلِكِ فَأَنَّكَ عَلَى حَظَرٍ عَظِيمٍ إِنْ عَقَلْتَ هَيْبَةَ الْمَلِكِ وَ اعْلَمْ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى مَا يَشَاءُ مِنَ الْعَدْلِ وَ الْفَضْلِ مَعَكَ وَ يَكْفِيكَ عَطْفُكَ عَلَيْكَ بِرَحْمَتِهِ وَ فَضْلِهِ قَبْلَ مِنْكَ يَسِيرِ الطَّاعَةِ وَ أَجَرَكَ عَلَيْهَا ثَوَابًا كَثِيرًا وَ إِنْ

ص: 373

1- 1. قد أدرج فى طبعه الكمبائى (ص 133 و 134) بعد ذلك ثمانيه أسطر مصدرا بقول المؤلف [أقول:] تركنا ایرادها هاهنا اكتفاء بما سيجى ء آخر الباب مثلها لفظا بلفظ تحت قوله [تتميم]، و قد قال فى هامش الطبعه ص 133: « ليس فى النسخه الموجوده المعتبر بها! قوله » أقول ذكر الاصحاب » الى قوله: « الهدايه ».

- 2-2. الهدايه ص 31.
- 3-3. المجازات النبويّه ص 265.

طَالَبَكَ بِاسْتِحْقَاقِهِ الصَّدَقَ وَ الْإِخْلَاصَ عَدْلًا بِكَ حَجَبَكَ وَ رَدَّ طَاعَتَكَ وَ إِنْ كَثُرَتْ وَ هُوَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ وَ اعْتَرَفَ بِعَجْزِكَ وَ تَقْصِيرِكَ وَ فَقَرِكَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنَّكَ قَدْ تَوَجَّهْتَ لِلْعِبَادَةِ لَهُ وَ الْمُؤَانَسَةِ وَ أَعْرَضَ أَسْرَارَكَ عَلَيْهِ وَ لَتَعْلَمَنَّ أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ أَسْرَارُ الْخَلَائِقِ أَجْمَعِينَ وَ عَلَانِيَتُهُمْ وَ كُنْ كَأَفْقَرِ عِبَادِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَ أَهْلِ قَلْبِكَ عَنْ كُلِّ شَاغِلٍ يَحْجُبُكَ عَنْ رَبِّكَ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْأَطْهَرَ وَ الْأَخْلَصَ وَ انْظُرْ مِنْ أَىِّ دِيْوَانٍ يُخْرُجُ اسْمُكَ فَإِنْ دَفَعْتَ مِنْ خَلَاوَةِ مُنَاجَاتِهِ وَ لَذِيذِ مُخَاطَبَاتِهِ وَ شَرِبْتَ بِكَاسِ رَحْمَتِهِ وَ كَرَامَاتِهِ مِنْ حُسْنِ إِقْبَالِهِ عَلَيْكَ وَ إِجَابَتِهِ فَقَدْ صَلَحَتْ لِحْدُمَتِهِ فَأَدْخُلْ فَلَكَ الْأَمْنُ وَ الْأَمَانُ وَ إِلَّا فَقِفْ وَ قُفُوفَ مُضْطَرٍّ قَدْ انْقَطَعَ عَنْهُ الْحَيْلُ وَ قَصَرَ عَنْهُ الْأَمَلُ وَ قَصَى عَلَيْهِ الْأَجَلُ فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ مِنْ قَلْبِكَ صِدْقَ الْإِلْتِجَاءِ إِلَيْهِ تَطَرَّ إِلَيْكَ بِعَيْنِ الرَّحْمَةِ وَ الرَّأْفَةِ وَ الْعَطْفِ وَ وَفَّقَكَ لِمَا يُحِبُّ وَ يَرْضَى فَإِنَّهُ كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكَرَامَةَ لِعِبَادِهِ الْمُضْطَرِّينَ إِلَيْهِ الْمُخْتَرِقِينَ عَلَى بَابِهِ لِيَطْلُبَ مَرْضَاتِهِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ أَمَّا يُحِبُّ الْمُضْطَرُّ إِذَا دَعَاهُ الْآيَةُ (1).

بيان: هب بالفتح أمر من هاب يهاب و الهيبه المخافه و التقيه.

«41»- السَّرَائِرُ، مِنْ كِتَابِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي تَصْرِ الْبَرْنُطِيِّ عَنْ الْقَصْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ طَرِيقِي إِلَى الْمَسْجِدِ فِي رُقَاقٍ يُبَالٍ فِيهِ قَرْبَمَا مَرَرْتُ فِيهِ وَ لَيْسَ عَلَيَّ جِذَاءٌ قِيلَ صَقُّ بِرَجُلِي مِنْ تَدَاوِيهِ فَقَالَ أَلَيْسَ تَمْشِي بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَرْضِ يَابِسَةٍ قُلْتُ بَلَى قَالَ فَلَا بَأْسَ إِنَّ الْأَرْضَ يُطَهَّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا قُلْتُ فَأَطَأَ عَلَى الرَّوْثِ الرَّطْبِ قَالَ لَا بَأْسَ أَمَا وَ اللَّهُ رَبَّمَا وَ طِئْتُ عَلَيْهِ ثُمَّ أَصَلَى وَ لَا أَعْسِلُهُ (2).

بيان: ظاهره عدم جواز إدخال النجاسه إلى المسجد و إن أمكن أن يكون السؤال للصلاه و لا خلاف ظاهرا فى عدم جواز إدخال المتعديه إلى المسجد و أما غير المتعديه فالظاهر جواز إدخاله كما هو الأشهر بين المتأخرين و ذهب جماعه إلى

ص: 374

1- 1. مصباح الشريعة ص 10، و الآية فى سورة النمل: 62.

2- 2. السرائر ص 465.

تحريم إدخال النجاسه مطلقا و ادعى ابن إدريس عليه الإجماع و هو ممنوع و لم يتم دليل على عموم المنع.

«42»- الْعَبَّاسِيُّ، عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ الْحَائِضُ وَالْجُنُبُ يَدْخُلَانِ الْمَسْجِدَ أَمْ لَا فَقَالَ لَا يَدْخُلَانِ الْمَسْجِدَ إِلَّا مُجْتَازِينَ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ وَ لَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَ يَأْخُذَانِ مِنَ الْمَسْجِدِ الشَّيْءَ وَ لَا يَصْعَانُ فِيهِ شَيْئًا (1).

بيان: يدل على عدم جواز لبث الحائض و الجنب فى المساجد و على عدم جواز وضعهما شيئا فيها كما ذكره الأصحاب و قد مر الكلام فيها فى كتاب الطهارة.

«43»- السَّرَائِرِيُّ تَقْلًا مِنْ جَامِعِ الْبَرْنَطِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ مَسْجِدٌ فِي بَعْضِ بُيُوتِهِ أَوْ دَارِهِ هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يَجْعَلَهُ كَنْيَفًا قَالَ لَا بَأْسَ (2).

قرب الإسناد، عن عبد الله بن الحسن عن جده عن على بن جعفر: مثله (3). توضيح يدل على أن مسجد البيت ليس كسائر المساجد و يجوز تغييره و إخراجة عن المسجدية و حمله الأصحاب على موضع لم يوقف لذلك بل عين فى البيت للصلاه فيه قال فى الذكرى لو اتخذ فى داره مسجدا له و لعياله و لم يتلفظ بالوقف و لا نواه جاز له تغييره و توسيعه و تضيقه لما رواه

أَبُو الْجَارُودِ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الْمَسْجِدِ يَكُونُ فِي الْبَيْتِ فَيُرِيدُ أَهْلُ الْبَيْتِ أَنْ يَتَوَسَّعُوا بِطَائِفِهِ مِنْهُ أَوْ يُحَوِّلُوهُ إِلَى غَيْرِ مَكَانِهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ (4). انتهى.

و قال الوالد قدس سره و يمكن تخصيص العمومات بتلك الأخبار الصحيحة لكن الأحوط عدم التغيير مع الصيغه.

ص: 375

1- 1. تفسير العيَّاشي ج 1 ص 243 فى سورة النساء الآية 43.

2- 2. السرائر ص 469.

3- 3. قرب الإسناد ص 120 ط حجر ص 162 ط نجف.

4- 4. رواه فى الفقيه ج 1 ص 153.

و قال العلامة ره فى التذكرة من كان له فى داره مسجد قد جعله للصلاة جاز له تغييره و تبديله و توضيقه و توسيعه حسب ما يكون أصلح له لأنه لم يجعله عاما و إنما قصد اختصاصه بنفسه و أهله و لروايه أبى الجارود و هل يلحقه أحكام المساجد من تحريم إدخال النجاسة إليه و منع الجنب فى استيطانه و غير ذلك الأقرب المنع لنقص المعنى فيه انتهى و كلامه يشعر بالتردد و مع الوقف كذلك أيضا كما احتمله الوالد ره.

«44-» كَشَفُ الْعُمِّهِ، ثَقَلًا مِنْ دَلَائِلِ الْجَمِيرِيِّ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: إِذَا خَرَجَ الْقَائِمُ أَمَرَ بِهَذْمِ الْمَنَارِ وَ الْمَقَاصِيرِ الَّتِي فِي الْمَسَاجِدِ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي لِأَيِّ مَعْنَى هَذَا فَأَقْبَلَ عَلَيَّ وَ قَالَ مَعْنَى هَذَا أَنَّهَا مُخَدَّتَةٌ مُبَدَّعَةٌ لَمْ يَبْنِهَا نَبِيٌّ وَ لَا حُجَّةٌ (1).

غيبه الشيخ، عن سعد بن عبد الله عن الجعفرى: مثله (2).

تبيين: المشهور بين الأصحاب كراهه تطويل المناره أزيد من سطح المسجد لئلا يشرف المؤذنون على الجيران و المنارات الطويلة من بدع عمر و المراد بالمقاصير المحاريب الداخلة كما مر.

«45-» جَامِعُ الْأَخْبَارِ، رُوِيَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ لَأَعَدُّوا لَهُ الرِّزَادَ وَ الرَّوَاجِلَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ إِنَّ صَلَاةَ قَرِيبَةٍ فِيهِ تَعْدِلُ حَجَّةً وَ صَلَاةَ تَافِلَةٍ تَعْدِلُ عُمْرَةً (3).

و رُوِيَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: النَّافِلَةُ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ تَعْدِلُ عُمْرَةً مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ الْقَرِيبَةُ تَعْدِلُ حَجَّةً مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ قَدْ صَلَّى فِيهِ أَلْفُ نَبِيٍّ وَ أَلْفُ وَصِيٍّ (4).

و قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا مِنْ عَبْدٍ صَالِحٍ وَ لَا نَبِيٍّ إِلَّا وَ قَدْ صَلَّى فِي مَسْجِدِ كُوفَانَ حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمَّا أُسْرِى بِهِ قَالَ لَهُ جَبْرَيْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَذَرِي أَيْنَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ

ص: 376

3-3. جامع الأخبار ص 81.

4-4. جامع الأخبار ص 81.

السَّاعَةَ أَنْتَ مُقَابِلُ مَسْجِدِ كُوفَانَ قَالَ فَاسْتَأْذِنْ لِي رَبِّي حَتَّى آتِيَهُ فَأُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ فَاسْتَأْذَنَ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ فَأُذِنَ لَهُ وَإِنَّ مَيِّمَتَهُ لَرَوْضَهُ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ وَإِنَّ مُوَحَّرَهُ لَرَوْضَهُ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ وَإِنَّ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ فِيهِ لَتَعْدِلُ بِأَلْفِ صَلَاةٍ وَإِنَّ صَلَاةَ النَّافِلَةِ فِيهِ لَتَعْدِلُ بِخَمْسِ مِائَةٍ صَلَاةٍ وَإِنَّ الْجُلُوسَ فِيهِ بِغَيْرِ تِلَاوَةٍ وَلَا ذِكْرِ لِعِبَادَتِهِ وَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ مَا فِيهِ لَأَتَوْهُ وَلَوْ حَبُّوا (1).

وَرُوِيَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثُّمَالِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْأُسْطُوَانَةِ السَّابِعَةِ فَقَالَ هَذَا مَقَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (2).

وَقَالَ: وَكَانَ الْخُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُصَلِّي عِنْدَ الْخَامِسَةِ فَإِذَا غَابَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى فِيهَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهِيَ مِنْ بَابِ كِنْدَةَ (3).

وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْأُسْطُوَانَةُ السَّابِعَةُ مِمَّا يَلِي أَبْوَابَ كِنْدَةَ هِيَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَ الْخَامِسَةُ مَقَامُ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (4).

وَعَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: نَعَمْ الْمَسْجِدُ مَسْجِدُ الْكُوفَةِ صَلَّى فِيهِ أَلْفُ نَبِيٍّ وَ أَلْفُ وَصِيٍّ وَ مِنْهُ قَارَ النَّبِيُّ وَ فِيهِ نُجِرَتِ السَّفِينَةُ مَيِّمَتُهُ رِضْوَانُ اللَّهِ وَ وَسْطُهُ رَوْضُهُ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ وَ مَيْسَرَتُهُ مَكْرٌ فَقَالَ قُلْتُ يَا أَبَا أَنْتَ وَ أُمِّي مَا مَعْنَى مَا تَقُولُ مَكْرٌ قَالَ بَعْضُ مَنَازِلِ السُّلْطَانِ (5).

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ تَعْدِلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ (6).

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَحْدِيثُ الْبَغْيِ فِي الْمَسْجِدِ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ الْبَهِيمَةُ الْحَشِيشَ (7).

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَدْخُلِ الْمَسَاجِدَ إِلَّا بِالطَّهَارَةِ (8).

وَعَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: مَنْ أَدْخَلَ لَيْلَةً وَاحِدَةً سِرَاجاً فِي الْمَسْجِدِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ

ص: 377

- 2- 2. جامع الأخبار ص 82.
- 3- 3. جامع الأخبار ص 82.
- 4- 4. جامع الأخبار ص 82.
- 5- 5. منازل الشيطان خ ل.
- 6- 6. جامع الأخبار ص 82.
- 7- 7. جامع الأخبار ص 83.
- 8- 8. جامع الأخبار ص 83.

دُثُوبَ سَبْعِينَ سَنَةً وَ كَتَبَ لَهُ عِبَادَةَ سَنَةٍ وَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مَدِينَةٌ وَ إِنْ رَادَ عَلَى لَيْلِهِ وَاحِدَةٍ فَلَهُ بِكُلِّ لَيْلَةٍ يَزِيدُ ثَوَابٌ نَبِيٍّ فَإِذَا تَمَّ عَشْرُ لَيَالٍ - لَا يَصِفُ الْوَاصِفُونَ مَا لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الثَّوَابِ فَإِذَا تَمَّ الشَّهْرُ حَرَّمَ اللَّهُ جَسَدَهُ عَلَى النَّارِ (1).

بيان: سيأتى فضل المساجد المخصوصه فى كتاب المزار و كتاب الحج و لنشر هنا إلى بعض الفوائد.

الأولى أنه هل يشمل الفضل الوارد للصلاه فى المسجد الحرام الصلاه فى الكعبه مع كراهه الفريضة فيها الظاهر العدم و ربما يقال الفضل الوارد فى الخبر هو المشترك بين جميع الأجزاء حتى الكعبه فلا ينافى كون الصلاه خارجها من المسجد أفضل من الصلاه فيها و هو بعيد إذ الظاهر من النهى عن الصلاه فى الكعبه رجحان الصلاه خارج المسجد أيضا بالنسبه إليها.

و قيل يجوز أن يكون العدد الذى بإزاء الصلاه فى بعض أجزاء المسجد مختصا بفضيله و ثواب زائد على ما ثبت للعدد الذى بإزاء الصلاه فى البعض الآخر و يرد على أن الظاهر أن المراد أن الصلاه الواحده فى المسجد الحرام مثلا مثل مائه ألف صلاه فى غيرها إذا فرضت الصلاتان بوجه واحد من استجماع الشرائط و الكمالات و عدمها إلا باعتبار المكان فلا وجه لما ذكر و كذا استشكل فى الصلاه فى مسجد النبى صلى الله عليه و آله إذا وقعت فى محاذاه ضريحه المقدس مع كراهتها و الجواب زائدا على ما تقدم منع كراهه الصلاه إلى قبره المقدس و قد مر الكلام فيه و لو ثبت يكون مخصصا بغيره.

الثانيه الظاهر أن الثواب المذكور لكل من المساجد الشريفه المقدر المشترك بين الجميع فلا ينافى كون بعض الأجزاء أفضل من سائرهما كما ورد فى الأخبار كالحطيم و تحت الميزاب و غيرهما من المسجد الحرام و بعض الأساطين فى مسجد النبى صلى الله عليه و آله و مسجد الكوفه.

الثالثه الاختلاف الواقع فى عدد فضل الصلاه لكل من المساجد الشريفه لعله باعتبار اختلاف الصلوات و المصلين فى المفضل أو المفضل عليه أو فيهما فتأمل.

1- 1. جامع الأخبار ص 83.

الرابعة الظاهر أن تلك الفضيله فى المسجدين مختصه بما كان فى عهد الرسول و أما ما زيد فيهما فى زمن خلفاء الجور فكسائر المساجد بل يمكن المناقشه فى كونها مسجدا أيضا لما ورد فى كثير من الأخبار أن القائم عليه السلام يردّها إلى أربابها و ذهب بعض الأصحاب إلى التعميم و هو بعيد.

الخامسه ما ورد فى بعض الأخبار ألف صلاه أو مائه ألف فى غيره لفظ الغير فيها تام شامل للفاضل و المفضول فيلزم مساواه الفاضل المفضول فلا بد من تخصيص فى الغير و إن أمكن تصحيحه باختلاف الصلاه و المصلين لكنه بعيد.

«46»- كِتَابُ الْمَسَائِلِ، لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَطِينِ يُطْرَحُ فِيهِ السَّرَقَيْنِ يُطَيَّنُ بِهِ الْمَسْجِدُ أَوْ الْبَيْتُ أَوْ يُصَلَّى فِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ (1) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقْعُدُ فِي الْمَسْجِدِ وَ رَجُلُهُ خَارِجٌ مِنْهُ أَوْ أَسْفَلَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَ هُوَ فِي صَلَاتِهِ أَوْ يَصْلُحُ لَهُ قَالَ لَا بَأْسَ (2).

قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الدَّابَّةِ يَبُولُ فَيُصِيبُ بَوْلُهُ الْمَسْجِدَ أَوْ حَائِطَهُ أَوْ يُصَلَّى فِيهِ قَبْلَ أَنْ يُغَسَّلَ قَالَ إِذَا جَفَّ فَلَا بَأْسَ (3).

بيان: حمل على سرقين الدواب المأكوله اللحم و يدل على طهارتها و الظاهر أن المراد بالمسجد فى قوله يقعد فى المسجد المصلى الذى يصلى عليه كما مر و لما كان محتملا للمسجد المعروف أوردناه هنا فالمراد أنه يكفى فى إدراك فضل المسجد فى الجملة كون بعض الجسد فيه و يدل ظاهرا على طهاره أبوال الدواب مع كراهه الصلاه فى المسجد قبل جفافها.

«47»- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، رُوِّبْنَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عُذْرٌ أَوْ يَهْ

ص: 379

-
- 1- 1. البحار ج 10 ص 261.
 - 2- 2. البحار ج 10 ص 270.
 - 3- 3. البحار ج 10 ص 286.

عَلَيْهِ قِيلَ وَ مَنْ جَارَ الْمَسْجِدِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ (1).

وَ عَنْهُ عَنْ رِيشُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِائَةُ أَلْفِ صَلَاةٍ وَ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ عَشْرَةُ أَلْفٍ [أَلْفٍ] صَلَاةٍ وَ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ أَلْفُ صَلَاةٍ وَ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ مِائَةُ صَلَاةٍ وَ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ الْقَيْلَةِ خَمْسُ وَ عِشْرُونَ صَلَاةً وَ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ السُّوقِ اثْنَتَا عَشْرَةَ صَلَاةً وَ صَلَاةُ الرَّجُلِ وَحْدَهُ فِي بَيْتِهِ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ (2).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: الْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ انْتِظَارًا لِلصَّلَاةِ عِبَادَةٌ (3).

وَ قَالَ: مَنْ كَانَ الْقُرْآنُ حَدِيثَهُ وَ الْمَسْجِدُ بَيْتَهُ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَ دَرَجَةً دُونَ الدَّرَجَةِ الْوُسْطَى (4).

بيان: لعل الوسطى بمعنى الفضلى أى درجه عند أفضل الدرجات أو قربه منها.

«48»- الدَّعَائِمُ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ السُّنَّةِ إِذَا جَلَسَتْ فِي الْمَسْجِدِ أَنْ تَسْتَقِيلَ الْقِبْلَةَ (5).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْمَسْجِدَ لَيَشْكُو الْخَرَابَ إِلَيَّ رَبِّهِ وَ إِنَّهُ لَيَتَبَشَّشُ مِنْ عُمْارِهِ إِذَا غَابَ عَنْهُ ثُمَّ قَدِمَ كَمَا يَتَبَشَّشُ أَحَدُكُمْ بِغَائِبِهِ إِذَا قَدِمَ عَلَيْهِ (6).

بيان: قال فى النهايه فيه لا يوطن الرجل المسجد للصلاه إلا يتبشش الله به كما يتبشش أهل البيت بغائبهم البش فرح الصديق بالصديق و اللطف فى المسأله و الإقبال عليه و قد بششت به أبش و هذا مثل ضربه لتلقيه إياه ببره و إكرامه انتهى و الظاهر هنا رجوع الضمير إلى المسجد.

«49»- الدَّعَائِمُ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: الْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ رَهْبَانِيَّةُ الْعَرَبِ وَ الْمُؤْمِنُ مَجْلِسُهُ مَسْجِدُهُ وَ صَوْمَعَتُهُ بَيْتُهُ (7).

بيان:

رَوَاهُ فِي التَّهْذِيبِ (8).

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ

ص: 380

-
- 1-1. دعائم الإسلام ج 1 ص 148.
 - 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 148.
 - 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 148.
 - 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 148.
 - 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 148.
 - 6-6. دعائم الإسلام ج 1 ص 148.
 - 7-7. دعائم الإسلام ج 1 ص 148.
 - 8-8. التهذيب ج 1 ص 324.

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الْإِتِّكَاءُ فِي الْمَسْجِدِ رَهْبَانِيَّةُ الْعَرَبِ.

فالظاهر أنه ذم للاتكاء فإن الرهبانية في هذه الأمة مذمومة أي ينبغي أن يكن اتكاؤه في بيته لأنه صومعته و محل استراحته و يحتمل أن يكون مدحا و يكون المراد الاتكاء لانتظار الصلاة بلا نوم فالمراد بالصومعه محل النوم و على ما في الدعائم الأخير متعين.

و قد روى العامه مثله

فِي شَرْحِ السُّنَنِ (1)

بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ مَطْلُوعٍ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ: أَتَذُنُّ لَنَا فِي التَّرَهُّبِ فَقَالَ: إِنَّ تَرَهُّبَ أُمَّتِي الْجُلُوسُ فِي الْمَسَاجِدِ انْتِظَاراً لِلصَّلَاةِ.

«50»- الدَّعَائِمُ، عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ رَفَعَ أَصْوَاتَكُمْ وَ بَيَّعَكُمْ وَ شَرَاءَكُمْ وَ سِلَاحَكُمْ وَ جَمَرُوهَا فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ وَ صَعُّوا فِيهَا الْمَطَاهِرَ (2).

وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ وَقَرَ الْمَسْجِدَ مِنْ نُحَامَتِهِ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَاحِكًا قَدْ أُعْطِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ وَ إِنَّ الْمَسْجِدَ لَيَلْتَوِي عِنْدَ النُّحَامَةِ كَتَلَوِي أَحَدِكُمْ بِالْخَيْرِ زَانٍ إِذَا وَقَعَ بِهِ (3).

بيان: قد مر في خبر النوارد و صنعوا المطاهر على أبوابها و هو أظهر و المراد هنا أصل تعيين المطاهر لا كونها في وسطها و الخيزران بالضم شجر هندي معروف و تخصيصه لأن الضرب به أشد.

«51»- الدَّعَائِمُ، عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ تُقَامَ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَ أَنْ يُرْفَعَ فِيهَا الصَّوْتُ وَ أَنْ يُنْشَدَ فِيهَا الصَّلَاةُ أَوْ يُسَلَّ فِيهَا السَّيْفُ أَوْ يُرْمَى فِيهَا النَّبْلُ أَوْ يُبَاعَ فِيهَا أَوْ يُشْتَرَى أَوْ يُعْلَقَ فِي الْقَبْلَةِ مِنْهَا سِلَاحٌ أَوْ يُبْرَى فِيهَا تَبْلٌ (4).

وَ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَيَمْنَعَنَّ مَسَاجِدَكُمْ يَهُودَكُمْ وَ نَصَارَاكُمْ وَ صِبْيَانَكُمْ وَ مَجَانِينَكُمْ أَوْ لَيَمْسَحَنَّكُمُ اللَّهُ قِرْدَةً وَ حَنَازِيرَ رُكْعَا سُجْدَا (5)

-
- 1-1. راجع مشکاه المصابيح ص 69.
 - 2-2. دعائم الإسلام ج 1 ص 149.
 - 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 149.
 - 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 149.
 - 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 149.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ لَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ (1) قَالَ هُوَ الْجُنُبُ يَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ مُرُورًا وَ لَا يَجْلِسُ فِيهِ (2).

وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَنَّهُ تَهَى عَنْ أَكْلِ الثُّومِ أَنْ يُؤْذِيَ بِرَأَيْحَتِهِ أَهْلَ الْمَسْجِدِ وَ قَالَ مَنْ أَكَلَ هَذِهِ الْبَقْلَةَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا (3).

وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ ابْتَنَى مَسْجِدًا وَ لَوْ مِثْلَ مَفْخَصٍ قَطَاهُ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ (4).

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْجِدِ يَتَّخِذُ فِي الدَّارِ إِنْ بَدَأَ لِأَهْلِهِ فِي تَحْوِيلِهِ عَنْ مَكَانِهِ أَوْ التَّوَسُّعِ بِطَائِفِهِ مِنْهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ (5).

«52»- كِتَابُ زَيْدِ التَّرْسِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي لَيْلَةٍ ظَلَمَاءَ شَدِيدَةٍ الظَّلَمَةِ وَ هُوَ يَمْشِي إِلَى الْمَسْجِدِ وَ إِنِّي أَسْرَعْتُ قَدْ قَعْتُ إِلَيْهِ فَيَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ وَ قَالَ لِي يَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُكَدِّرِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَشِّرِ الْمَشَاءِينَ إِلَى الْمَسَاجِدِ فِي ظُلَمِ اللَّيْلِ بُورٍ سَاطِعٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَ مِنْهُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ الْجَنَّةَ وَ الْخُورَ لَتَشْتَاقُ إِلَى مَنْ يَكْسَحُ الْمَسَاجِدَ وَ يَأْخُذُ مِنْهَا الْقَدَى.

«53»- مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ، ثَقَلًا مِنَ الْمَحَاسِنِ قَالَ: قَالَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِنِّي هَمَمْتُ بِالسِّيَاحَةِ فَقَالَ مَهْلًا يَا عُثْمَانُ فَإِنَّ السِّيَاحَةَ فِي أُمَّتِي لُرُومُ الْمَسَاجِدِ وَ انْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ (6) الْخَبَرِ.

«54»- أَضَلُّ مِنْ أَضُولِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ النَّوْفَلِيِّ عَنْ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: سُوقُ الْمُسْلِمِينَ كَمَسْجِدِهِمْ

ص: 382

- 3-3. دعائم الإسلام ج 1 ص 149.
- 4-4. دعائم الإسلام ج 1 ص 150.
- 5-5. دعائم الإسلام ج 1 ص 150.
- 6-6. مشكاة الأنوار ص 262.

فَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَكَانٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ إِلَى اللَّيْلِ.

وَمِنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدٍ الْكِنْدِيِّ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: صَعُّوا الْمَطَاهِرَ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ.

«55»- كِتَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ، قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صَلُّوا فِي مَسَاجِدِهِمْ الْخَبَرِ.

«56»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ تَسْنِيمٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ غَامِرٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ سَيِّدِ بْنِ غَانِمٍ عَنِ الصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَنْ قَمَّ مَسْجِدًا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عِشْقَ رَقَبَةٍ وَ مَنْ أَخْرَجَ مِنْهُ مَا يَقْضِي عَيْنًا كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ (1).

المحاسن، عن محمد بن تسنم: مثله (2).

بيان: في القاموس القذى ما يقع في العين و في الشراب قذيت عينه كرضى وقع فيها القذى و قال الكفل بالكسر الضعف و النصيب و الحظ و التقدير بما يقضى عينا أو يذر في العين في الخبر كما في الخبر الآخر مبالغه في كنس المساجد و إن كانت نظيفه و إن لم يستوعب جميعها أو كنس قليلا منها يترتب عليه هذا الثواب.

«57»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هَارُونَ الْقَاسِمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنِ الصَّادِقِ عَنِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا رَأَى أَهْلًا قَرِيهَ قَدْ أَسْرَفُوا فِي الْمَعَاصِي وَ فِيهَا ثَلَاثَةٌ تَقْرُ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ تَادَاهُمْ جَلُّ جَلَالِهِ وَ تَقْدَسَتْ أَسْمَاؤُهُ يَا أَهْلَ مَعْصِيَتِي لَوْ لَا مَنْ فِيكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَحَابِّينَ بِجَلَالِي الْغَامِرِينَ بِصَلَاتِهِمْ أَرْضِي وَ مَسَاجِدِي وَ

ص: 383

1- 1. أمالي الصدوق ص 108.

2- 2. المحاسن ص 56.

الْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ خَوْفًا مِنِّي لَا تَزِلُّ لَكُمْ عَذَابِي ثُمَّ لَا أَبَالِي (1).

«14»- 58 الْعِلَلُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَمْعِيِّ عَنْ هَارُونَ: مِثْلُهُ (2).

بيان: قد أوردت مثله بأسانيد جمه فى باب صلاة الليل و أبواب المكارم و قوله بجلالى فى بعض النسخ بالجيم أى لعظمتى و طاعتى لا للأغراض الدنيوية و فى بعضها بالحاء المهملة أى بالمال الحلال.

«59»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ زِيَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُزَارِمٍ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: عَلَيْكُمْ بِإِتْيَانِ الْمَسَاجِدِ فَإِنَّهَا بَيُوتُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ وَمَنْ أَتَاهَا مُتَبَهِّجًا طَهَّرَهُ اللَّهُ مِنْ دُنُوبِهِ وَ كُتِبَ مِنْ رُؤُوسِهِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَ الدُّعَاءِ وَ صَلُّوا مِنَ الْمَسَاجِدِ فِي بَقَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ فَإِنَّ كُلَّ بُقْعَةٍ تَشْهَدُ لِلْمُصَلِّيِ عَلَيْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ (3).

بيان: يدل على استحباب الطهارة لإتيان المساجد و على استحباب الصلاة فى المواضع المختلفة منها.

«60»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ الْيُوقَلِيِّ عَنْ السَّكُونِيِّ عَنْ الصَّادِقِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: الْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ لِإِنْتِظَارِ الصَّلَاةِ عِبَادَةٌ مَا لَمْ يُحْدِثْ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَا الْحَدَّثُ قَالَ الْإِغْتِيَابُ (4).

بيان: لعل المراد بالحدث الأمر المنكر القبيح كما ورد فى حديث المدينة من أحدث فيها حدثا و فسر بذلك أو شبه صلى الله عليه و آله الاغتياى بالحدث لأنه ناقض لفضل الكون فى المسجد كما أن الحدث ناقض للصلاة و روى المخالفون مثله عن أبى هريره و روى أنه سئل أبو هريره عن معنى الحدث ففسره بالقسوة و الصرطه مُتَّسِبًا لِلْحَيَّةِ الكاذبه الفاجره.

ص: 384

3-3. أمالى الصدوق ص 216.
4-4. أمالى الصدوق ص 252.

«61»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الدَّيْلَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ كَتَسَى مَسْجِداً يَوْمَ الْخَمِيسِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فَأَخْرَجَ مِنْهُ مِنَ التُّرَابِ مَا يُدْرُ فِي الْعَيْنِ غُفِرَ لَهُ (1).

ثواب الأعمال، عن محمد بن موسى بن المتوكل عن محمد بن يحيى العطار: مثله (2) بيان في القاموس الذر طرح الذرور في العين.

«62»- مَجَالِسُ الصَّدُوقِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ السَّكُونِيِّ عَنْ الصَّادِقِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ كَانَ الْقُرْآنُ حَدِيثَهُ وَ الْمَسْجِدُ بَيْتَهُ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ (3).

نهاية الشيخ، عن السكوني: مثله (4) ثواب الأعمال، عن حمزه العلوي عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني: مثله (5).

«63»- الْخِصَالُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ثَلَاثَةٌ يَشْكُونَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ مَسْجِدُ خَرَابٌ لَا يُصَلَّى فِيهِ أَهْلُهُ وَ عَالِمٌ بَيْنَ جُهَالٍ وَ مُصْحَفٌ مُعَلَّقٌ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ عُبَارٌ لَا يُقْرَأُ فِيهِ (6).

ص: 385

- 1- 1. أمالي الصدوق ص 300.
- 2- 2. ثواب الأعمال ص 29.
- 3- 3. أمالي الصدوق ص 300.
- 4- 4. النهاية ص 23.
- 5- 5. ثواب الأعمال ص 26.
- 6- 6. الخصال ج 1 ص 69.

«64»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ قَالَ سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ: وَ سُئِلَ عَنْ الدَّارِ وَ الْبَيْتِ قَدْ يَكُونُ فِيهِ مَسْجِدٌ فَيَبْدُو لِأَصْحَابِهِ أَنْ يَتَسَبَّعُوا بِطَائِفِهِ مِنْهُ وَ يَبْنُوا مَكَاتَهُ وَ يَهْدِمُوا الْبَيْتَ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ (1).

قَالَ مَسْعَدَةُ وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ أ

يَصْلُحُ لِمَكَانٍ حَشٍّ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا فَقَالَ إِذَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ مَا يُوَارِي ذَلِكَ وَ يَقْطَعُ رِيحَهُ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِأَنَّ التُّرَابَ يُطَهِّرُهُ وَ بِهِ مَصَّتِ السُّنَّةُ (2).

إيضاح: قال الوالد قدس الله روحه يدل على أن إلقاء التراب مطهر كما دلت الأخبار الصحيحة على أن الأرض يطهر بعضها بعضا و لا استبعاد فيه و يمكن حمل الأخبار على ما إذا أزيلت النجاسة عنه أولا و يكون إلقاء التراب لزيادته التنظيف أو يكون تحته نجسا و بعد إلقاء التراب يجعل فوقه مسجدا و لا تجب حينئذ إزاله النجاسة عنه أو يكون هذا الحكم مختصا بمساجد البيوت كالتحويل و التغيير أو يحمل على ما إذا لم يوقف و يكون إطلاق المسجد عليه لغويا انتهى.

و قال فى الذكرى يجوز اتخاذ المساجد على الحش ثم ذكر هذه الرواية و غيرها و فى القاموس الحش مثلثة المخرج لأنهم كانوا يقضون حوائجهم فى البساطين.

«65»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: مَنْ أَدْبَنَ الْإِخْتِلَافَ إِلَى الْمَسَاجِدِ لَمْ يَعْدَمْ وَاجِدَةً مِنْ سَبْعِ أَخَا يَسْتَفِيدُهُ فِي اللَّهِ أَوْ عِلْمًا مُسْتَطَرَفًا أَوْ رَحْمَةً مُنْتَظَرَةً أَوْ آيَةً مُحْكَمَةً تَدُلُّ عَلَى هُدًى أَوْ إِنَّهُ أَظَنَّهُ قَالَ سُدَّةٌ أَوْ رِشْدَةً تَصُدُّهُ عَنْ رَدًى أَوْ يَتْرُكُ دَنْبًا حَيَاءً أَوْ تَقْوَى (3).

بيان: أو إنه أظنه قال سده إنما نسب إلى الظن للتردد بين العبارتين و السده فى بعض النسخ بالسین المهملة من السداد و هو الصواب من القول و الفعل يقال:

- 1-1. قرب الإسناد ص 31 ط حجر ص 44 ط نجف.
- 2-2. قرب الإسناد ص 31 ط حجر ص 44 ط نجف.
- 3-3. قرب الإسناد ص 46 ط نجف.

سد يسد صار سديدا و فى بعضها بالمعجمه أى شده و قوه فى الدين و
الرشد الاستقامه على طريق الحق مع تصلب فيه و التقوى هنا مكان
الخشيه فى سائر الأخبار بمعناها.

«66»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ
أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَمْشِي فِي الْعَذْرَةِ وَهِيَ يَابِسَةٌ
فَتُصِيبُ تَوْبَهُ وَرَجْلَيْهِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ فَيُصَلِّيَ وَ لَا يَغْسِلَ مَا
أَصَابَهُ قَالَ إِذَا كَانَ يَابِسًا فَلَا بَأْسَ (1).

بيان: إذا كان يابساً أى الثوب و الرجل أو العذره أيضا تأكيدا للسؤال و تغليبا
أو بتأويل النجس.

«67»- قُرْبُ الْإِسْنَادِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:
سَأَلْتُهُ عَنِ الْجِصِّ يُطَبَّخُ بِالْعَذْرَةِ أَوْ يَصْلَحُ أَنْ يُجَصَّصَ بِهِ الْمَسْجِدُ قَالَ لَا بَأْسَ
(2) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْجِدِ يُكْتَبُ فِي الْقَبْلَةِ الْقُرْآنُ أَوْ شَيْءٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ
قَالَ لَا بَأْسَ (3) وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْجِدِ يُنْقَشُ فِي قَبْلَتِهِ بِجِصٍّ أَوْ إِصْبَاحٍ قَالَ لَا
بَأْسَ (4).

بيان: قد مر الكلام فى الجص المطبوخ بالعذره فى كتاب الطهاره و
الحاصل أنه محمول فى المشهور على العذره الطاهره أو على ما إذا لم
يعلم سرايه النجاسه إلى الجص أو على الاكتفاء فى الاستحاله بهذا القدر و
يدل الخبر على عدم كراهه الكتاب فى قبله المسجد و لا ينافى كراهه
النظر إليها حال الصلاه لما مر عن على بن جعفر أيضا أن النظر إلى كتاب
فى القبله نقص فى الصلاه.

و أما النقش فقد حكم جماعه بتحريم النقش بالذهب و أطلق العلامه فى
أكثر كتبه و المحقق فى المعتبر و الشهيد فى الذكرى تحريم النقش من
غير تقييد بالذهب معللين بأن ذلك لم يكن فى عهد النبى صلى الله عليه و
آله فيكون بدعه و هو استدلال ضعيف و كذا حكم الأكثر بتحريم نقش
الصور.

ص: 387

1- 1. قرب الإسناد ص 123 ط حجر.
2- 2. قرب الإسناد ص 162 ط نجف، ص 120 ط حجر.

3-3. قرب الإسناد ص 162 ط نجف، ص 120 ط حجر.
4-4. قرب الإسناد ص 162 ط نجف، ص 120 ط حجر.

و احتج عليه الفاضلان بالتعليل السابق و بما رواه الشَّيْخُ (1)

عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي
الْمَسَاجِدِ الْمُصَوَّرَةِ فَقَالَ أَكْرَهُ ذَلِكَ وَ لَكِنْ لَا يَضُرُّكُمْ الْيَوْمَ وَ لَوْ قَدْ قَامَ الْعَدْلُ
لَرَأَيْتُمْ كَيْفَ يُصْنَعُ فِي ذَلِكَ.

و هى مجهوله غير داله على التحريم و الشهيد فى البيان حرم زخرفتها و
نقشها و تصويرها بما فيه روح و كرهه غيره كالشجر و فى الدروس كره
الجميع و ظاهر الخبر جواز الجميع و الأحوط الترك مطلقا.

ص: 388

1- 1. التهذيب ج 1 ص 327.

بسمه تعالى

ههنا أنهينا الجزء الرابع من المجلد الثامن عشر من كتاب بحار الأنوار الجامعه لدرر أخبار الأئمه الأطهار صلوات الله و سلامه عليهم ما دام الليل و النهار و هو الجزء الثمانون حسب تجزئتنا فى هذه الطبعه الحديثه الرائقه.

و قد بذلنا جهدنا فى تصحيحه و مقابلته فخرج بحمد الله و مشيئته نقيًا من الأغلاط إلا نزرًا زهيدًا زاغ عنه البصر و كلُّ عنه النظر لا يكاد يخفى على القارىء الكريم و من الله نسأل العصمه و هو وليّ التوفيق.

السيد إبراهيم الميانجى محمد الباقر البهردى

ص: 389

كلمه المصحح [الثانيه]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاه و السلام على رسوله محمد و عترته الطاهرين.

و بعد: فهذا هو الجزء الرابع من المجلد الثامن عشر و قد انتهى رقمه حسب تجزئتنا إلى 80 حوى فى طيّه خمساً و عشرين باباً من أبواب كتاب الصلاه.

و قد قابلناه على طبعه الكمباني المشهوره بطبع أمين الضرب و هكذا على نصّ المصادر التى أخرجت الأحاديث منها، فسدنا ما كان فى المطبوعه الأولى من خلل و تصحيف بجهداً البالغ فى مقابله النصوص و تصحيحها و تنميقها و ضبط غرائبها و إيضاح مشكلاتها على ما كان سيرتنا فى سائر الأجزاء و الحمد لله و لا قوه إلا بالله.

و قد كنت عزمت على نفسى أن أكتب ذيل الآيات الشريفه فى أوائل الأبواب، نذراً يسيراً ممّا ألهمنى الله تعالى بلطفه و منه من تطبيق الفقه الجعفرى على كتاب الله عزّ و جلّ و الإشاره إلى بعض ما هو مبنى الأحكام الشرعيّه و وجه استنباطها من نصوص الآيات الكريمه احتجاجاً على نصّ أهل البيت و منكرى فقههم بعد ما آمنوا بالكتاب و لم يتفقوا فيه و تحقيقاً لما

قال الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام: «أمّا المحتجّ بكتاب الله على الناصب من قرقز. فرجل يلهمه الله معرفه القرآن فلا يلقى أحداً من المخالفين إلا حاجّه و يثبت أمرنا فى كتاب الله» (1).

و لكن وصل إلينا أنّهم نقموا علىّ ذلك المسير و منهج التفسير فكففت عن ذلك بعزيمه من الناشر المحترم و لعلّ الله أن يتيح لى فرصه أخرى لإنجاز ما كتب الله علىّ من نشر علم القرآن و تفسيره على أساس أهل البيت المتخذ من فقههم ونصوصهم و على الله قصد السبيل و منها جائز و لو شاء لهداكم أجمعين.

المحتجّ بكتاب الله على الناصب ربيع الأول عام 1390 هـ محمد الباقر البهودى

1-1. - راجع نصّ الخبر في غايه المرام ص 724 في أنباء آخر الزمان.

فهرس ما فى هذا الجزء من الأبواب

عناوين الأبواب/ رقم الصفحة

«6»- باب الحثّ على المحافظه على الصلوات و أدائها فى أوقاتها و ذمّ
إضاعتهـا و الاستهانـه بها 1- 25

«7»- باب وقت فريضة الظهرين و نافلتها 26- 49

«8»- باب وقت العشاءين 49- 71

«9»- باب وقت صلاه الفجر و نافلتها 72- 74

«10»- باب تحقيق منتصف الليل و منتهاه و مفتتح النهار شرعا و عرفا و
لغه و معناه 74- 145

«11»- باب الأوقات المكروهه 146- 154

«12»- باب صلاه الضحى 155- 159

«13»- باب فرائض الصلاه 160- 163

ص: 391

أبواب لباس المصلى

«14»- باب ستر العوره و عوره الرجال و النساء فى الصلاه و ما يلزمهما من الثياب فيها و صفاتها و آدابها 164- 189

«15»- باب الرداء و سدله و التوشح فوق القميص و اشتمال الصماء و إدخال اليدين تحت الثوب 189- 211

«16»- باب صلاه العراه 212- 216

«17»- باب ما تجوز الصلاه فيه من الأوبار و الأشعار و الجلود و ما لا تجوز 217- 237

«18»- باب النهى عن الصلاه فى الحرير و الذهب و الحديد و ما فيه تماثيل و غير ذلك مما نهى عن الصلاه فيه 238- 256

«19»- باب الصلاه فى الثوب النجس أو ثوب أصابه بصاق أو عرق أو ذرق و حكم ثياب الكفار و ما لا يتم فيه الصلاه 257- 262

«20»- باب حكم المختضب فى الصلاه 263- 264

«21»- باب حكم ناسى النجاسه فى الثوب و الجسد و جاهلها و حكم الثوب المشتبه 265- 273

«22»- باب الصلاه فى النعال و الخفاف و ما يستتر ظهر القدم بلا ساق 274- 275

ص: 392

أبواب مكان المصلّى و ما يتبعه

«23»- باب أنّه جعل للنبيّ صَلَّى الله عليه و آله و لأُمّته الأرض مسجدا
276-284

«24»- باب طهاره موضع الصلاه و ما يتبعها من أحكام المصلّى 285-287

«25»- باب الصلاه على الحرير أو على التماثيل أو فى بيت فيه تماثيل أو
كلب أو خمر أو بول 288-293

«26»- باب ما يكون بين يديّ المصلّى أو يمرّ بين يديه و استحباب الستره
294-304

«27»- باب المواضع التى نهى عن الصلاه فيها 305-329

«28»- باب الصلاه فى الكعبه و معابد أهل الكتاب و بيوتهم 330-333

«29»- باب صلاه الرجل و المرأة فى بيت واحد 334-338

«30»- باب فضل المساجد و أحكامها و آدابها 339-388

ص: 393

رموز الكتاب

ب: لقرب الإسناد.

بشا: لبشاره المصطفى.

تم: لفلاح السائل.

ثو: لثواب الأعمال.

ج: للإحتجاج.

جا: لمجالس المفيد.

جش: لفهرست النجاشي.

جع: لجامع الأخبار.

جم: لجمال الأسبوع.

جُنه: للجُنه.

حه: لفرحه الغري.

ختص: لكتاب الإختصاص.

خص: لمنتخب البصائر.

د: للعَدَد.

سر: للسرائر.

سن: للمحاسن.

شا: للإرشاد.

شف: لكشف اليقين.

شى: لتفسير العياشى

ص: لقصص الأنبياء.

صا: للإستبصار.

صبا: لمصباح الزائر.

صح: لصحيفه الرضا عليه السلام

ضا: لفقہ الرضا عليه السلام

ضوء: لضوء الشهاب.

ضه: لروضه الواعظين.

طا: للصراط المستقيم.

طا: لأمان الأخطار.

طب: لطبّ الأئمه.

ع: لعلل الشرائع.

عا: لدعائم الإسلام.

عد: للعقائد.

عده: للعدّه.

عم: لإعلام الورى.

عين: للعيون و المحاسن.

غر: للغرر و الدرر.

غط: لغيبه الشيخ.

غو: لغوالى اللئالى.

ف: لتحف العقول.

فتح: لفتح الأبواب.

فر: لتفسير فرات بن إبراهيم.

فس: لتفسير عليّ بن إبراهيم.

فض: لكتاب الروضه.

ق: للكتاب العتيق الغرويّ

قب: لمناقب ابن شهر آشوب.

قبس: لقبس المصباح.

قضا: لقضاء الحقوق.

قل: لإقبال الأعمال.

قيه: للدُّروع.

ك: لإكمال الدين.

كا: للكافي.

كش: لرجال الكشيّ.

كشف: لكشف الغمّه.

كف: لمصباح الكفعميّ.

كنز: لكنز جامع الفوائد و تأويل الآيات الظاهره معا.

ل: للخصال.

لد: للبلد الأمين.

لى: لأمالى الصدوق.

م: لتفسير الإمام العسكري عليه السلام

ما: لأمالى الطوسى.

محص: للتمحيص.

مد: للعمده.

مص: لمصباح الشريعة.

مصبا: للمصباحين.

مع: لمعانى الأخبار.

مكا: لمكارم الأخلاق.

مل: لكامل الزياره.

منها: للمنهاج.

مهج: لمهج الدعوات.

ن: لعيون أخبار الرضا عليه السلام

نبه: لتنبيه الخاطر.

نجم: لكتاب النجوم.

نص: للكفايه.

نهج: لنهج البلاغه.

نى: لغيبه النعمانى.

هد: للهدايه.

يب: للتهذيب.

يج: للخرائج.

يد: للتوحيد.

ير: لبصائر الدرجات.

يف: للطرائف.

يل: للفضائل.

ين: لكتابي الحسين بن سعيد او لكتابه و النوادر.

يه: لمن لا يحضره الفقيه.

ص: 395

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: 9

المقدمة:

تأسس مركز القائمة للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام 1426 الهجري في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمة للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوي تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازي العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتب على تقديم آثارهم لتنظيمها
في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحث للمصادر والمعلومات
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات
إقامة المسابقات في مطالعة الكتب
إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في
الأمكنة الدينية والسياحية
إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية
افتتاح موقع القائمة الانترنتي بعنوان : www.ghaemiyeh.com
إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...
الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية
والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها
تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب
كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)
إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس
إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين
إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب
والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على 8 أنظمة؛

JAVA.1

ANDROID.2

EPUB.3

CHM.4

PDF.5

HTML.6

CHM.7

GHB.8

إعداد 4 الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها
على الأنظمة التالية

ANDROID.1

IOS.2

WINDOWS PHONE.3

WINDOWS.4

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة
نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز،
المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق
أهدافنا وعرض المعلومات علينا.
عنوان المكتب المركزي
أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد
محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir
البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir
هاتف المكتب المركزي 03134490125
هاتف المكتب في طهران 88318722 - 021
قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.